الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1-

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: 46/D3C/2018
السلسلة: 02/AU/2018

تأثير التنمية المحلية على تنظيم المجال الريفي بأم البواقي

بلديات: عين فكرون، عين ببوش، عين الزيتون

نمـــــوذجا

مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه LMD في التهيئة وتنمية الأقاليم الريفية

إعداد الطالبة
بـــوربـــوحات ســـارة

إشراف الأستاذ
بـــوكرزازة حسنـــي

لجنة المناقشة:

أ الدكتور	**لكحل عبد الوهاب**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 1**	**رئيسا**
أ الدكتور	**بوكرزازة حسني**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 1**	**مقررا**
الدكتور	**تـــواتـــي بـــوزيد**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 1**	**ممتحنا**
الدكتور	**محرزي كمال الدين**	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة قسنطينة 1**	**ممتحنا**
الدكتور	**ازرايب اصالح**	**أستاذ م قسم أ**	**جامعة - مصطفى بن بولعيد - باتنة 2**	**ممتحنا**
الدكتور	**خياري عبد الله**	**أستاذ التعليم العالي**	**المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة 3**	**ممتحنا**

السنة ماي 2018

شكـــر وتقديـر

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

الدكتـور" حسنـي بوكرزازة" لـما قدمه لـي من نـصائح

وتوجيهـات أثنـاء القيام بهذا العمل

كمـا أتقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة بكلية علوم الأرض

وأخص بالذكر الأستاذ تواتي بوزيد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل العائلة والأصدقاء وزملاء العمل والدراسة

وكل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع

تقديم الموضوع:

عرفت الجزائر تحولات كبيرة منذ الفترة الاستعمارية، أدت إلى اختلالات وازدواجية كبيرة بين مختلف المناطق وحتى على مستوى المنطقة الصغيرة الواحدة، وفوارق مجالية خاصة بين المراكز الحضرية والريفية، هذا نتيجة التدخلات المستمرة للدولة.

فركزت في سبعينيات القرن الماضي على الصناعة فقامت بإنشاء المنشآت الصناعية الكبرى بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تركزت هذه المنشآت بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية ونتيجة التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة أظهرت تلك السياسة سلبيات؛ أهمها النزوح الريفي وفوارق تنموية مجاليه كبيرة، بين مختلف المجالات الريفية والعمرانية وتطبيق مختلف البرامج والمخططات التنموية، التي لم تتماشى في غالب الأحيان مع خصوصية كل منطقة، هذه الوضعية خلقت نوع من الخلل وعدم التوازن الجهوي حيث نتج عنها[1]:

- تمركز 63.9% من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 15% من المساحة الإجمالية للوطن.
- تركز 27.5% من السكان في مساحة تمثل نسبة 9%، في حين يتوطن 8.9% فوق مساحة شاسعة تمثل 83% من إجمالي المساحة.
- نزوح وهجرة ريفية مستمرة أدت إلى انخفاض معدل سكان الريف من 68.6% سنة 1966إلى 47.8% سنة 1997م.
- معدل تحضر متزايد انتقل على أثره معدل سكان المدن من 31.4% إلى 52.2% خلال نفس الفترة.
- توطن واستقرار أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56% و91%.

لهذا لجأت الدولة إلى إتباع نهج متكامل (التنمية) حيث صدر عن الميثاق الوطني

1: د.أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

1986 " لايمكن أن نقبل أي تفاوت تنموي بين مناطق البلاد ذلك لأن التوزيع المتفاوت للنشاطات ومناصب العمل والمداخل قد يكون مصدر الاختلالات متعددة الأوجه"[1]، فالتنمية تهدف للوصول إلى:

- تنمية تعتمد على الإمكانيات الطبيعية والبشرية لكل منطقة[2].
- التفتح المجالي سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي.
- التقليص من الاختلالات بإعطاء فرص لتنمية جميع المناطق.
- توسيع وتنويع فرص التنمية لكل بلدية انطلاقا من خصوصيتها المجالية، الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم المجال وجعله مجالا متكاملا، منسجما ومتوازنا[3].

فالتنمية تعتمد على العدالة والتمثيل والتخطيط الطويل المدى لجميع القطاعات من أجل تحقيق توازن مجالي بين مختلف الأقاليم، والتحكم أكثر في تنمية المجتمع والمجال بفضل الجماعات المحلية والمجتمعات في التسيير والتنمية.

1: الميثاق الوطني 1986 ص 182

2،3: ناصر فتحي: التنمية المحلية وتأثيرها في تنظيم مجال ولاية الطارف ص2 رسالة ماجستير كلية علوم الأرض قسنطينة 2003.

الإشكـاليـة:

رغم مجهودات الدولة التي بذلت منذ الاستقلال؛ بهدف التنظيم المجالي والقضاء على الجهوية، والتي ترجمتها مختلف المخططات التنموية، إلا أنها لم تنجح في القضاء على الفوارق المجالية حيث مرت بمرحلتين:

تميزت الأولى بمركزية القرار التنموي، أما المرحلة الثانية فجاءت في شكل سياسة لتصغير أداة التنمية ولمجال عملها من مؤسسات وطنية إلى مؤسسات محلية، كما استبدل المنطق القطاعي بالمنطق الأفقي المحلي[1] ، فجاءت بدءا بالبرامج الخاصة 1966 وبرامج التجهيزات المحلية 1970 لإزالة الفوارق الجهوية وتنمية المناطق المحرومة، ومن أجل إشراك الجماعات المحلية في مسيرة التنمية انبثقت المخططات البلدية للتنمية كوسيلة جديدة موجهة للبنية الأساسية في الإدارة الجزائرية وهي البلدية، وبالأخص الفقيرة منها والتي تمثل الأوساط الريفية خاصة، وبهذه السياسة التي اتبعتها الجزائر في مرحلة السبعينات بدأ تطبيق المخططات البلدية للتنمية ابتداء من سنة 1975 وأن تكون لكل بلدية مخطط خاص بها يحتوي على مجموعة من المشاريع التنموية والتي تعتبر كخطة تتبعها في تنميتها، حيث يتم تسجيل العمليات بكل أنواعها في مدونة؛ مقسمة على قطاعات وكل قطاع مقسم إلى فصول وكل فصل يحتوي على تعريف للعمليات المسجلة[2]. إلا أن هذه السياسات لم تنجح في القضاء على الفوارق المجالية؛ رغم المجهودات المالية، الإدارية والتقنية.

لهذا تبنت الدولة سياسة التنمية المحلية بهدف التقليل من الفوارق المجالية، وذلك باحترام الخصوصية المجالية، الاقتصادية والاجتماعية؛ إضافة إلى محاولة إشراك المجتمعات المحلية في تحضير بعض البرامج التنموية المحلية باعتبارها أكثر معرفة باحتياجاتها.

ومن هذا المنطلق يتم تسليط الضوء على واقع التنمية المحلية بالسهول العليا القسنطينية بأخذ ولاية أم البواقي كنموذج نظرا لتوافق موضوع الإشكالية مع مجال منطقة الدراسة وكذلك لكونها نموذج:

1: لعياضي عبد السلام: التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد الفاعلون والبرامج رسالة ماجستير كلية علوم الأرض قسنطينة 2009.

2:صيفي زهير: واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية رسالة ماجستير كلية علوم الأرض قسنطينة 2003 ص111.

- ✓ للتوجهات الحالية للدولة نحو المناطق الداخلية لتخفيف الضغط على المدن الكبرى والمدن الساحلية والتي ترجمت بمختلف المشاريع.
- ✓ مرت المنطقة بمختلف مراحل التنمية التي شهدتها البلاد، حيث عرفت مختلف الانعكاسات الايجابية والسلبية لتجربة التنمية الجزائرية.
- ✓ خصوصية المنطقة التي تتميز بالاتساع والتنوع المجالي والإمكانات الاقتصادية وخاصة الفلاحية.
- ✓ تميز المنطقة باختلالات كبيرة وفوارق مجالية، وهذا لوجود بلديات فقيرة هامشية كبلدية الجازية، عين الزيتون التي تعتبر من أفقر بلديات الجزائر وأخرى غنية كبلدية عين مليلة وعين البيضاء وعين فكرون.

حيث تم اختيار ثلاث بلديات (عين فكرون، عين ببوش، عين الزيتون) كنموذج عن التنوع المجالي من جهة واختلال التوازن التنموي داخل إقليم الولاية من جهة أخرى وهي بلديات تختلف من حيث الطبوغرافيا، المساحة، وعدد السكان.

- فبلدية عين فكرون الواقعة بالسهول العليا القسنطينية نموذج لبلدية تشهد حركية وتطور كبير، نظرا لكونها تقع على محورين مهمين هما طريق قسنطينة أم البواقي من جهة؛ ومن جهة أخرى طريق باتنة أم البواقي، فهي بلدية ذات تنمية جيدة جدا من حيث التجهيزات والخدمات ما جعلها تستقطب عدد كبير من السكان الذين يمثلون نسبة 9% من سكان الولاية، فرغم كونها بلدية حضرية ذات طابع تجاري إلا أن المجال الريفي يظهر بصورة واضحة بالبلدية.
- بلدية عين ببوش الواقعة بالمنطقة السهلية تعتبر نموذج للبلديات التي تشهد نوع من التوازن في السنوات الأخيرة وهي بلدية شبه حضرية ذات مستوى تنموي متوسط من حيث التجهيزات والخدمات.
- بلدية عين الزيتون وتعتبر نموذج عن مجال ريفي هامشي واقع بمجال انتقالي بين السهول العليا القسنطينية والسهوب ما جعلها بلدية زراعية رعوية، فرغم تواجدها على الطريق الوطني الرابط بين أم البواقي وخنشلة وتبعد عن مقر الولاية بنحو 30 كم إلا أنها معزولة، وهي بلدية ضعيفة التنمية رغم مساحتها التي تقارب 12% من مساحة الولاية؛ تشهد هجرة ونزوح كبير للسكان؛ إذ سكان البلدية لا يمثلون سوى نسبة 1% من سكان الولاية.

وهذا لمحاولة إبراز الفوارق الموجودة داخل الإقليم الولائي خاصة بين المناطق الريفية والحضرية؛ وتماشيها ومتطلبات المجتمعات في التسيير والتنمية، وانعكاسات الاستثمارات العمومية للمخططات التنموية القطاعية (PSD) والبلدية (PCD) ومختلف البرامج التنموية؛

خاصة منها الريفية كإنشاء عدة أجهزة كالمكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية؛ كما وضعت الجزائر خلال العشرية الأخيرة مخططات وبرامج تنموية من أجل إنعاش القطاع الفلاحي، فجاءت في خطوة أولى على شكل استثمارات؛ تهدف إلى عصرنة وتحسين ظروف حياة السكان مع تطوير وتكثيف الإنتاج، وكانت على شكل مقاربة جديدة في المرحلة الثانية مست الوسط الريفي ككل بغية فك العزلة ودمجه داخل المجال الإقليمي؛ بتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي وتطوير شروط حياة سكان الريف[1].لهذا لابد من الإجابة على التساؤلات التالية:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى التكفل بالحاجات المحلية للسكان، إلا أن التسيير والتمويل المركزي حال دون تحقيق ذلك، هذه الوضعية زادت من حدة الفوارق التي يعاني منها المجال؛ هذا ما جعل الدولة تتيقن بأن النمو المتوازن لجميع المناطق الريفية منها والحضرية لا يتحقق إلا بالتنمية المحلية، وبالتالي كيف يتم التكفل بالحاجات المحلية للسكان ضمن التنمية المحلية؟

- كون منطقة السهول العليا تتميز باتساع المساحة وتنوعها بين السهول والهضاب والجبال، فما هي أهم العناصر المؤثرة على تنظيم المجال وتوزيع مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية؟
- هل المشاريع التنموية تلعب دور في تحريك وتيرة النمو؟ وما سبب وجود مراكز ريفية تفتقر لأبسط التجهيزات والخدمات بحيث هذه المجالات تبقى عاجزة عن تحسين أوضاعها، وهل التنمية المحلية بإمكانها القضاء على الفوارق الموجودة بين مختلف الأقاليم وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات، أوهي السبب في زيادة الفوارق المجالية ؟
- مامدى مساهمة برامج التنمية الريفية في حركية المجال الريفي والحد من الهجرة واستقرار السكان، وماهي الإنجازات المحققة في إطار التنمية المحلية وتأثير مختلف البرامج التنموية على تنظيم المجال الريفي؟

ولهذا كان لابد من التعرف على استراتيجية التنمية المحلية بالجزائر، والوقوف على المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الجهوية، وذلك عن طريق تقييم مختلف البرامج والمخططات التي تبنتها الدولة خلال هذه العشرية.

1: بوربوحات سارة و زغمار عبد الحكيم: الديناميكية الريفية بأعالي حوض الصفصاف ص 120- 121كلية علوم الأرض قسنطينة 2009.

منهجية البحث:

انتهجنا الخطوات التالية بغية الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

- **الخطوة الأولى:**

وهي مرحلة البحث النظري حيث تم فيها الاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي لتتبع مختلف مراحل التنمية المحلية بالجزائر، وذلك بالاطلاع واستقراء مختلف الوثائق والمراجع من رسائل دكتوراه وماجستير الخاصة بالموضوع وبمنطقة الدراسة إضافة إلى شبكة الانترنت، وهذا من أجل فهم أفضل لطبيعة الموضوع والتعرف على خصوصيات المنطقة.

- **الخطوة الثانية:**

وهي مرحلة البحث الميداني ويتم فيها الاتصال بمختلف المصالح والمؤسسات الإدارية التي لها علاقة بالموضوع بالولاية والبلديات كمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، الولاية، الديوان الوطني للإحصاء ومديرية الفلاحة، وهذا من أجل جمع المعطيات وتكوين نظرة أكثر شمولية.

- **الخطوة الثالثة:**

وهي مرحلة معالجة المعطيات حيث تم فيها الاعتماد على المنهج الاستنباطي، وتتم باستعمال مختلف الطرق التحليلية بتحليل البرامج التنموية مختلفة الأحجام المالية والمشاريع، وصياغة المعطيات في شكل جداول ومنحنيات من أجل المقارنة وإبراز الفوارق التنموية.

حيث التطرق للموضوع سيتم على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: وتتضمن استراتيجية التنمية المحلية بالجزائر وذلك بالتعرض لمختلف مراحلها وجوانبها النظرية والقانونية والتاريخية.

المرحلة الثانية: يتم من خلالها الوقوف على الخصوصية الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها مجال الدراسة، من أجل معرفة الإمكانيات التي يمكن استغلالها وكيفية تكييف البرامج حسب هذه الإمكانيات.

المرحلة الثالثة: ويتم خلالها تحليل الوثائق والبرامج التنموية المختلفة الأحجام المالية والمشاريع مع استنطاق الأرقام من أجل إبراز الإنجازات المحققة والنتائج المسجلة والصعوبات التي واجهتها والسلبيات التي أفرزت عنها، وذلك بدراسة عينات كنموذج عن اختلال التوازن المجالي داخل إقليم الولاية.

مخطط العمل:

مقدمة الموضوع

- **الباب الأول: المفاهيم العامة للتنمية وأبعادها ومهام الإدارة ووظائفها.**

الفصل الأول: التنمية المحلية بالجزائر.

الفصل الثاني: برامج التنمية المحلية.

- **الباب الثاني: الوضعية العامة للتنمية.**

الفصل الأول: خصائص ومؤهلات الولاية.

الفصل الثاني: :خصائص ومؤهلات منطقة الدراسة.

- **الباب الثالث: الفلاحة والتنمية الريفية.**

الفصل الأول: تشخيص وتقييم واقع القطاع الفلاحي والإنتاج.

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية الريفية على تنظيم المجال الريفي.

- **الباب الرابع: برامج التنمية المحلية.**

الفصل الأول: مسار برامج التنمية المحلية.

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية المحلية على تنظيم المجال.

خاتمة الموضوع.

نقائص ومشاكل البحث:

بما أنه لا يخلو أي بحث من النقائص والعراقيل فقد صادفتنا العديد من المشاكل والتي كانت بسبب:

- نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها لدى أغلب المديريات مع تضارب الأرقام والمعطيات من مصلحة لأخرى.
- رفض بعض المصالح استقبالنا وتزويدنا بأية معلومة كالوكالة الوطنية للدعم والاستثمار بأم البواقي.

الباب الأول

المفاهيم العامة للتنمية وأبعادها ومهام الإدارة ووظائفها.

الفصل الأول: التنمية المحلية بالجزائر.

الفصل الثاني: برامج التنمية المحلية

الفصل الأول

التنمية المحلية بالجزائر

مقدمة:

تعد التنمية المحلية بمثابة العصب الرئيسي في عملية التنمية المتكاملة والشاملة التي تنتهجها الجزائر على غرار باقي دول العالم، نظرا لما يترتب عليها من نهوض للمجتمعات ورفع المستوى المعيشي للسكان، فهي أداة لتحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق الريفية والحضرية، حيث تهدف إلى رفع المستوى المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية، و ذلك بتنشيط و تنويع موارد و طاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة و تطور البيئة الحياتية اليومية و تحسن مستوى الخدمات، بفك العزلة عن المناطق النائية كما يساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني.

كما تساهم في تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، و تحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر و بناء القدرات و زيادة الإنتاجية بإدخال المكننة و الإرشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات الزراعية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.

وتعتبر أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، كما أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى.[1]

فالتنمية المحلية تعتمد على عدة معايير التي يجب توفرها كإشراك القطاعات الفاعلة في الوسط المحلي، استحداث نظم و مؤسسات للشراكة، دراسة المجال المحلي و تحليله، ووضع برامج عمل على ذلك الأساس، التخلص من مركزية قرارات التنمية و تمركزها في مناطق معينة.

كما أن التنمية المحلية تقترح التركيز على إحساس بالانتماء للسكان إلى مكان عيشهم، بالأخذ بعين الاعتبار لتطلعاتهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو اقتصادية متناسقة. يمر هذا المسلسل خصوصا عبر حركية داخلية

1: د. سامي الطوخي: الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري ص2– أكاديمية السادات للعلوم الإدارية القاهرة 2006

لإبراز الخاصيات والموارد المحلية التي تمتزج مع حركية خارجية لانفتاح المنطقة بشكل يسمح باندماجها في تدرجات فضائية عليا[1].

فمفهوم التنمية المحلية انتشر بالجزائر كباقي دول العالم وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تزايد مهام الدولة.
- التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة.
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.[2]
- محاولة إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

ولهذا نتطرق لمسار التنمية المحلية بالجزائر بدءا بتحديد المفاهيم العامة للتنمية وصولا إلى عرض مراحل التنمية وأهم التحولات التي مرت بها التنمية المحلية، وفي الأخير التطرق لصلاحيات الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالتركيز على جانبي التمويل والتسيير.

I. مفهوم التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة هامة من ركائز التنمية الشاملة كونها أداة لتحقيق التوازن التنموي، وارتقاء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا ما يفسر اهتمام عديد الباحثين في مختلف المجالات بالتنمية المحلية فتعددت مفاهيمها حسب الاختصاص.

كما يعتبرها البعض :" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما؛ على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا."

هناك من يرى أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات سكان التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا في منظومة شاملة وكاملة.

1: د. حسن بشير محمد نور: التنمية المحلية، المفهوم و الخيارات.
2: بسمة عولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية بالجزائر ص258 - مجلة اقتصاد شمال إفريقيا العدد4- .

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله، على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها؛ بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

ومنهم من يعرفها بأنها عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموجة من الأسفل إلى الأعلى. التنمية هنا تتم في وسط معين هو" الوسط المحلي" بالذات.[1]

فمفهوم التنمية المحلية يركز على عنصرين أساسيين الأول و يتعلق بالمشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية أما الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية[2].

إن التنمية المحلية تقوم على حشد الموارد الممكنة طبيعيا بشريا اقتصاديا واجتماعيا، لخلق خاصية التجمع أي لتكوين عنقود أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية[3].

أما الأمم المتحدة فتعرفها: بأنها مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية من أجل المساعدة في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها[4].

فالتنمية عملية شاملة (ديناميكية تكاملية) تهدف إلى تحقيق حياة أفضل من خلال توحيد جهود أفراد المجتمع من جمعيات ومنظمات وأفراد، والسلطات العمومية بما تقدمه من برامج تنموية بإشراك المجتمعات المحلية؛ وهذا بالاعتماد على الموارد المتاحة، من أجل تحسين المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والسياسي؛ باستخدام أنسب الوسائل وأنجع الطرق في إطار السياسة العامة للدولة[5].

---

1 : Roberta Capello, Regional Economics, Routledge, London and New York,2007, PP.1-13

2: د. عبد الوهاب حلمي: آليات التمويل للتنمية المحلية ص2 – محاضرات البرنامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للتنمية العمرانية للقرى المصرية.

3 : د.عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ص11- معهد التخطيط القومي القاهرة.

4: الأمم المتحدة: التنمية للأمن والتحدي، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الرياض 2001.

5: محمدي السعيد عبد المنعم: التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 2004.

II. مراحل التنمية المحلية: ومرت بمرحلتين أساسيتين[1]:

المرحلة الأولى: 1962-1980

تميزت بمركزية القرار التنموي والاقتصاد الموجه، كما شهدت هذه الفترة العديد من المخططات التي تنجز على المستوى المحلي؛ وتسير من طرف الجماعات المحلية، أهمها:

البرامج الخاصة 1965 :

والتي كانت تهدف إلى خلق التوازن، فجاءت بشكل تدخلات نقطية؛ وجهت بالأساس للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية، التي خلفها الاستعمار كالبطالة والنزوح الريفي ونقص وسائل الإنتاج.

المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

جاء كخطوة أولى من أجل توسيع المشاركة، فأعطيت الصلاحية لاتخاذ القرار التنموي للولاية برئاسة الوالي، باعتبارهم ممثلين للسلطة المركزية على المستوى المحلي، هذا أدى إلى ظهور برامج التجهيز المحلي للبلديات.

كما ظهر في هذا السياق العديد من القوانين منها قانون 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 الذي يعطي للجماعات المحلية صلاحيات لإصلاح المالية المحلية بموجب قانون الولاية والقانون البلدي، كذلك إعفاء الوحدات الاقتصادية المحلية (المؤسسات العمومية للولايات والبلديات ذات الطابع الصناعي أو الصناعي التقليدي) من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية مدة 5 سنوات ابتداء من تكفل الولايات والبلديات بها.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

أدى إلى ظهور المخططات البلدية للتنمية، والتي كانت تستند إلى منهجية ديمقراطية لأنها تستعين بالجماعات المحلية المنتخبة؛ فيما يخص الاقتراح الانجاز والتسيير كان يتم على مستوى البلدية، غير أن الولاية لها كامل الصلاحية في تحديد محتوى المخطط أو تعديله، أما التمويل فيبقى مركزيا.

1: MIHOUB MEZOUAGUI, Les territoires productifs en questions: Transformations occidentales et situations maghrébines », Maisonneuve & Larose, 2007, p70 .

وبغية النهوض بالاقتصاد المحلي ظهر برنامج الصناعات المحلية، والذي يهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن عملية التصنيع المقررة مركزيا، وهذا أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية، والتي تسير من طرف الجماعات المحلية.

خلال هذه المرحلة تم صدور كل من قانون البلدية في 1967 والولاية سنة 1969 من أجل إشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية.

يلاحظ تواجد الدولة الشبه كلي في جميع الميادين، رغم محاولتها التخلي عن التخطيط المركزي، مما يجعل الجماعات المحلية أعوان تنفيذ لقرارات تتخذ مركزيا، لا تتوافق في غالب الأحيان مع الخصوصيات المحلية.

المرحلة الثانية: بعد **1980** [1]

صدور سلسلة مكونة من 19 مرسوم سنة 1981، تم من خلالها تصغير أداة التنمية ومجال عملها من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة محلية حيث شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات البعد المحلي، كما مكن هذا القانون من وضع مخطط مجالي للجماعات المحلية.

فجاء **المخطط الخماسي الأول: 1980-1985**

في هذه الفترة جاء التقسيم الجديد للبلاد سنة 1984 فارتفعت عدد الولايات من 31 ولاية في 1974 إلى 48 ولاية.

- المخطط الخماسي الثاني: 1985 - 1989

يهدف إلى تحديد الأحكام المتضمنة المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الفترة.

عن طريق مواصلة انتهاج سياسة التهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية من خلال التوزيع الملتزم للوسائل البشرية والمادية وتحسين التخطيط المحلي.

ظهور ما يسمى بقانون التهيئة والتعمير رقم 03/87 في 12 جانفي 1987 في ميدان التهيئة العمرانية ، وجاءت ضمنه أدوات التهيئة العمرانية ذات الطابع الشمولي المتمثلة في المخطط الوطني

1 :SALAH-EDDINE CHARRAD, plans communaux de développement et gouvernance des territoires cas de Constantine revue de laboratoire d 'aménagement du territoire N° 4/2005-2 UNIVERSITE MENTOURI CONSTANTINE, p70

لتهيئة الإقليم (SNAT) والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT) كما تضمن هذا القانون محاور التنمية الجهوية والمحاور الكبرى للتهيئة العمرانية، واختيارات التهيئة العمرانية الخاصة بتنمية الهضاب العليا والمناطق الحدودية والسهول العليا.

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التراجع عن الاشتراكية (désocialisation)، أين أعطي دور أكبر للجماعات المحلية والقطاع الخاص في المقابل التخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات العمومية؛ إلى جانب ظهور فاعلين جدد، جسدت هذه السياسة من خلال صدور سلسلة من النصوص التشريعية:

- القانون 88-01 متضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- القانون 88-02 يتضمن إعادة هيكلة نظام التخطيط.
- القانون 88-03 يتضمن إنشاء وتنظيم صناديق المساهمة.
- القانون 90-08 يتعلق بالبلدية.
- القانون 90-09 يتعلق بالولاية.
- القانون 90-10 يتعلق بالنقد والقرض.

كما تضمن قانون 90 -37 المؤرخ في 31 /12/ 1990 والمتعلق بالتنمية المحلية والتهيئة العمرانية، ضرورة دعم الإدارة المحلية من حيث الهياكل والتأطير البشري وأدوات التهيئة العمرانية، والمعرفة الجيدة بالقدرات المحلية قصد تثمينها، مع تحديد البرامج الإنمائية المحلية أو الجهوية ومصادر تمويلها في ظل إصلاح المالية المحلية، خاصة البنى القاعدية والمتمثلة في الإنارة الريفية والنقل وفك العزلة.

III. أسس التنمية المحلية[1]:

- المشاركة الشعبية: تتمثل في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج والمخططات التنموية والتي لا تتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والفعلية للمجتمع المحلي.

- التخطيط: وهو منهج عملي وأداة فعالة وحيادية قابل للتطبيق على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع، اعتمدته الجزائر كأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنياً ومحلياً من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة

1: د.أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 ص 1 كلية الاقتصاد جامعة دمشق على الموقع /www.ulum.nl

برامج ممركزة (PSC) والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة (PSD) والمخططات البلدية للتنمية (PCD).

- اللامركزية: تعتبر من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر، باعتبارها الأسلوب الناجع لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة جهويا وإقليميا؛ حيث جاء في المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد".

- التوازن الجهوي: يعتبر من أهم محاور استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال "نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا" ولا يتأتى هذا إلا من خلال التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر.

- الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان: وذلك من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق مختلف البرامج الاجتماعية والاقتصادية وهذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- لاعتماد على الإمكانيات الوطنية والدولية: إن الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية، كما تسمح بالاستمرارية وتضمن الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي.

IV. دور الجماعات المحلية في التنمية:

تعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة.

إن الجماعات المحلية بالجزائر مكونة من وحدات إدارية مشكلة من: الولاية، الدائرة البلدية. وتعتبر البلدية الخلية الأساسية للامركزية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين المحلية.

أما الولاية فهي وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، وبالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[1].

إن الاختلافات الجغرافية والسكانية؛ إلى جانب العامل المالي، يفرض الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه من غير الممكن تسيير جميع المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة. فكلما كان مقر المسير قريبا من الإقليم ومواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن[2].

1. الإطار القانوني للولاية وصلاحيتها:

هي وحدة إدارية لامركزية إقليمية، فهي جماعة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي لها اختصاصات سياسية، اقتصادية و ثقافية، فهي تنظيم إداري للدولة حيث تعبر عن طموح سكانها، وهي السلطة الوصية على البلدية؛ حيث تعتبر الوحدة التي تصل بين الدولة والبلديات فهي دائرة إدارية تعكس نشاط الإدارات المركزية، لها هيئات خاصة تتمثل في المجلس الشعبي الولائي الذي أعطيت له صلاحيات واسعة ضمن القانون الولائي 38/69 الصادر في 23 أفريل 1969 وهيئة تنفيذية فعالة[3].

- **صلاحيات الوالي:**

يتولى إدارة الولاية والي معين بمرسوم يقدمه وزير الداخلية، ويصادق عليه مجلس الوزراء.
كما يعتبر الوالي مندوب للحكومة وممثل لكل الوزراء، يقوم بتنفيذ القوانين والمحافظة على النظام العام في إقليم الولاية ويمثل الدولة أمام القضاء، وأعطيت له صلاحيات أخرى في قانون الولاية رقم 81- 02 المؤرخ في 14 فيفري 1981 منها تقييم:

1: ربحي كريمة وبركان زهية: وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات ص1.
2: بسمة عولمي. مصدر سابق ص159
3: ميثاق الولاية، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بـ: 1996/05/24

- ✓ وضعية تنفيذ مخطط التنمية الولائية وعرضه أثناء الدورات العادية للمجلس الشعبي الولائي.
- ✓ الإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف إنجاز برامج التجهيز والاستثمارات العمومية.
- ✓ نشاط المؤسسات والهيئات العمومية ونشاط الوحدات التابعة للقطاع الاشتراكي الموجودة في تراب الولاية.
- ✓ ويكلف الوالي باعتباره الآمر بالصرف، بالتعهد بالنفقات وتصفيتها والأمر بها، كما يسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة،كما يقوم بتطبيق عمل الحكومة في الولاية، ويقوم كذلك على السهر على تنفيذ التعليمات التي يتلقاها من الوزراء.
- ✓ المصادقة على المخطط التوجيهي للعمران ومساحة التعمير المؤقتة حسب قانون 81 - 9 المؤرخ في 04 جويلية 1981.

- **صلاحيات المجلس الشعبي الولائي:**

أعطيت صلاحيات جديدة للمجلس الشعبي الولائي في قانون الولاية رقم 81- 02 المؤرخ في 14 فيفري 1981 منها:

- ✓ المساهمة والمصادقة على المخطط الولائي للتنمية الذي يقدمه الوالي والذي يتضمن عمليات التجهيز والاستثمار على اختلاف أنواعها والتي ترمي إلى تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية.
- ✓ كما يجوز له تسيير مصالحه الإدارية واستعمال ثروة الولاية المالية.
- ✓ يقوم بإعداد مخطط التهيئة للولاية ومراقبة تطبيقه.
- ✓ يحدد مخطط التهيئة للولاية خصائص مختلف مناطق الولاية ووظائفها، كما تضع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنظمات العمومية تحت تصرف المجلس الشعبي الولائي، كل الدراسات والمراجع والمعلومات التي تمكنه من التعرف أكثر على إمكانيات تنمية الولاية، وفي هذا الإطار ينشأ المجلس الشعبي الولائي وسائله المالية والتقنية الخاصة بالدراسات.
- ✓ ويجوز للمجلس الشعبي الولائي أن يقرر بالاشتراك مع الولايات المجاورة، إنشاء هيئة جهوية لإنجاز عمليات التهيئة والإصلاح والتجهيز التي تتجاوز حدود تراب الولاية.
- ✓ حسب قانون 87 - 03 يساهم المجلس الشعبي الولائي في أعمال التهيئة العمرانية وفي تجسيدها ومراقبتها طبقا للصلاحيات المخولة له بموجب قانون الولاية.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994 أصبحت الإدارة العامة للولاية تقوم على: الأمانة العامة، المفتشية العامة، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة، فالولاية يتم إنشاءها بواسطة قانون يحدد اسمها ومركزها الإداري وحدودها الإدارية.

حسب القانون الجديد للولاية الصادر بـ 07 أفريل 1990 أصبحت الولاية المشجع والمبادر لترقية مختلف النشاطات التي تساهم خاصة في التنمية المحلية، بعدما كانت فاعل متعدد الاختصاصات[1].

تعمل الولاية على تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات، وبين مهام السلطة المركزية في الدولة و تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والمصلحة العامة في الدولة.

1: الجريدة الرسمية قانون الولاية رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07

شكل رقم 1

صلاحيات الولاية في التنمية المحلية حسب قانون 38/69

التجهيز والإنعاش الاقتصادي

- إبداء الرأي وتقديم الاقتراحات الخاصة بتنمية الولاية.
- التشاور واقتراح توزيع اعتمادات التجهيز أو الاستثمارات.
- الموافقة على برنامج التجهيز والتنمية للولاية.
- تسجيل جميع التجهيزات الضخمة التي تتجاوز إمكانيات البلديات.

التنمية الفلاحية

- التشجع و دعم المبادرات الهادفة إلى حماية و استصلاح التربة.
- تهيئة المساحات الفلاحية.
- التجديد الفلاحي
- عمليات التشجير
- حماية الغابات وإنتاج المشاتل الغابية.
- تحسين المراعي

تنمية الصناعة والصناعة التقليدية

- تهيئة المناطق الصناعية.
- إحداث مؤسسات صناعية أو وحدات لتحويل المنتجات الفلاحية.
- استغلال المقالع لتوفير مواد البناء محليا.
- إحداث وحدات للصناعة التقليدية إذا ما تجاوزت إمكانيات البلديات.

التنمية السياحية:

- مساعدة وتوجيه مبادرات البلديات والتنسيق بينها.
- في حالة عجز البلديات إمكانية استغلال المؤسسات ذات الطابع السياحي واستغلال منابع المياه المعدنية.

النقل والمنشآت الأساسية والسكن

- استغلال بعض المصالح العمومية لنقل المسافرين.
- تنمية المنشآت الأساسية الخاصة بالولاية والمتعلقة بالطرق، الري والموانئ.
- إنشاء المناطق الكبرى للسكن.
- إحداث مؤسسات للبناء والأشغال العمومية.

التنمية الاجتماعية والثقافية

- حماية الطفولة ومساعدة الأشخاص المسنين.
- إنجاز وحدات صحية
- تسيير المنشآت الرياضية، التربوية والثقافية.
- انجاز مؤسسات التعليم.
- انجاز مؤسسات التكوين المهني و التمهين.

شكل رقم 2

صلاحيات الولاية في التنمية المحلية حسب قانون 44/90

التجهيز والإنعاش الاقتصادي

-تهيئة طرق الولاية وصيانتها.

-ترقية هياكل استقبال الأنشطة.

-الإنارة الريفية وفك العزلة عن المناطق النائية.

التنمية الفلاحية

-ترقية الفلاحة.

-الوقاية من الآفات الطبيعية.

-التشجير وحماية البيئة.

والغابات.

-المياه الصالحة للشرب، تطهير المياه وكذا الصحة الحيوانية.

التنمية السياحية:

-تنمية النشاطات السياحية.

التنمية الاجتماعية

والثقافية

-إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني ومراكز التكوين المهني

-إنجاز هياكل الصحة العمومية.

-تقديم يد المساعدة لفئة المعوقين.

-إنشاء المؤسسات الثقافية.

قـانون الـولاية الجـديد (07/12):

يؤسس مشروع قانون الولاية الجديد أرضية لبناء أسس نظام لامركزي في الجزائر خلال السنوات المقبلة؛ حيث يترجم مساعي الحكومة لتنسيق رسم السياسات العمومية وعصرنة الجماعات المحلية وترشيد القرار على المستوى المحلي، [1] حيث يهدف هذا القانون إلى تمكين هذه المؤسسة (الولاية) "ذات الطابع المزدوج" من أن تكون فضاء "لممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة" ومكانا لممارسة "اللامركزية واللاتمركز" وأخرى " لممارسة الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطن"، كما تهدف هذه الأحكام إلى جعل الولاية " فضاء للتعبير عن التضامن الوطني" و"إطارا مفضلا لتنفيذ العمليات الكبرى لدعم نشاط التنمية المحلية للبلديات وفضاء "مكملا للبلدية" في توزيع المهام و الموارد بين الدولة و الجماعات الإقليمية وفي " تقديم الخدمة العمومية الجوارية و تنظيمها". كما تم من خلال مشروع القانون تحديد مهام و صلاحيات الولاية وتوضيحها مجددا لكي تكون "قوة اقتراح و مساهمة حقيقية وفعالة في التكفل بانشغالات البلديات ومواطني الولاية".

ويوضح نص القانون بدقة صلاحيات هذه الهيئة المداولة للعديد من مجالات الاختصاص بداية من تقديمها للاقتراحات و إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية ومراقبته وتطبيقه".

كما أن للمجلس الشعبي الولائي - حسب مشروع القانون - "حق مراقبة تسيير و تنفيذ ميزانية الولاية وتسيير المصالح العمومية و أملاكها.

أما فيما يخص التنمية يتدخل المجلس الشعبي الولائي من خلال مشروع قانون الولاية الجديد سيكون "أكثر تطابقا" فيما يتعلق بالتضامن لصالح البلديات ذات الميزانية المحدودة" مبرزا أن تمويل المشاريع التي تتجاوز قدرات هذه البلديات "تكون على عاتق ميزانية الولاية".

ووفق أحكام المشروع الجديد سيتم استحداث تجمعات لولايات متجاورة كإطار لامركزي وسيط ما بين الدولة والولاية مهمتها تنسيق السياسات العمومية على مستوى هذه الولايات، كما تقرر استحداث مجالس ولائية تعتبر نواة لحكومات محلية تضم مختلف المدراء الولائيين تتولى تنفيذ قرارات الحكومة ومداولات المجلس الولائي.

ونصت المادة 142 من مسودة المشروع على أنه "يمكن لعدة ولايات إنشاء تجمع ما بين الولايات يشكل إطارا لامركزيا وسيطا ما بين الدولة والولاية"، ويساعد إنشاء هذه التجمعات على

1: كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية ديسمبر 2011 من الموقع الرسمي للإذاعة الوطنية.

حل المسائل ذات الاهتمام المشترك وخصوصا في مجال التنمية المحلية والاهتمام بالمناطق الحدودية الأكثر تهميشا في البرامج التنموية.

وبموجب المشروع الجديد تم توضيح بشكل جلي دور الوالي على المستوى المحلي وصلاحياته مع منحه سلطات إضافية فهو ممثل الجماعات المحلية والآمر بصرف الأموال و مكلف بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وتوفير الاستشارة له، مع ضمان السير الحسن والمستمر للخدمة العمومية وإدارة التنمية المحلية.

ولم تستحدث مواد جديدة كثيرة لكن تم تحيين المواد المعمول بها في قانون المتعلق بالولاية الصادر في 1990.

من أهم ما تضمنه المشروع الجديد إدماج سلك رؤساء الدوائر و تحديد مهامهم ودورهم و نصت المادة 136 على أن رئيس الدائرة يساعد الوالي لضمان وجود في كل دائرة تمثيل للدولة و لتجسيد برامج الحكومة، كما يسهر على تطبيق القوانين و والتنظيمات و عمل المصالح الإدارية والتقنية على حدود دائرته ويبلغ الوالي بكل القضايا التي تعني الحياة السياسية الإدارية الاقتصادية والاجتماعية للدائرة.

2. الإطار القانوني للدائرة وصلاحيتها:

عبارة عن هيئة إدارية مستقلة؛ تلعب دور الوسيط بين البلدية والولاية، تنشأ وتعين حدودها وفق قانون رقم 02/81 المؤرخ في 1981/02/14 المتمم لقانون الولاية 1969 حيث يتم خلاله تقسيم تراب الولاية إلى دوائر، فالدائرة مقاطعة إدارية تعين حدودها الإدارية وتلغى أو تعدل بقانون كما تتمتع بالشخصية المعنوية فقط .

كما يرأسها رئيس الدائرة الذي يمارس مهامه تحت سلطة الوالي، ويتبع إداريا لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، كما تتولى الدائرة المصادقة على مداولات المجلس الشعبي الولائي، وتنشيط متابعة عمل البلديات، وإنشاء المؤسسات بغرض تحقيق التنمية المحلية.

أما مهام رئيس الدائرة فتتمثل في:

- تقريب الإدارة العامة وخدماتها من المواطن.
- تطبيق القوانين في مختلف بلديات الدائرة.
- السهر على تنفيذ التوجيهات العامة للحكومة.
- الإشراف على تسيير المصالح الإدارية في الدائرة والمؤسسات العمومية.
- تحرير تقارير للوالي ذات أهمية سياسية أو إدارية أو اجتماعية.

3. الإطار القانوني للبلدية وصلاحيتها:

البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم المحلي بالجزائر، فهي الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية؛ الإدارية الاقتصادية والثقافية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]؛ فهي تقوم على مبدأ اللامركزية، الذي يعطي صلاحيات واسعة للجماعات المحلية.

وقد صدر أول قانون بلدي بموجب الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 والذي أعطى صلاحيات واسعة للبلدية في مجال التنمية المحلية.

1: الجريدة الرسمية قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07

أما هيئات التسيير فحسب المادة رقم 13 من القانون البلدي تتمثل في المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، والذي يعد أهم هيئة في تسيير الولاية؛ باعتباره حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية.

- **مهام المجلس الشعبي البلدي:**

أعطيت مهام جديدة للمجلس الشعبي البلدي في قانون 81 - 09 المؤرخ في 04 جويلية 1981، حيث:

- ✓ يقوم بوضع مخططه الخاص بالتنمية المحلية في حدود موارده والوسائل الموجودة تحت تصرفه.
- ✓ وتحدد وفقا للمخطط الوطني للتنمية النشاطات الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق التنمية البلدية ويقرر الوسائل الخاصة لإنجازها.
- ✓ كما يقوم بالموافقة على كل مشروع يتم إنجازه داخل تراب البلدية.
- ✓ ويقوم بتشجيع كل مبادرة تهدف إلى تحسين التنمية الصناعية وتنمية الصناعة التقليدية في تراب البلدية.
- ✓ يضع في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية مخطط التهيئة الخاص بالبلدية ويراقب تطبيقه كما يضع في هذا السياق المخطط التوجيهي للعمران، و يسير رصيد الاحتياط العقاري للبلدية.
- ✓ حسب قانون 87 - 03 يساهم المجلس الشعبي البلدي في أعمال التهيئة العمرانية وفي تجسيدها ومراقبتها طبقا للصلاحيات المخولة له بموجب قانون البلدية.

- حسب القانون الجديد للبلدية الصادر بـ 07 أفريل 1990 توسعت صلاحياتها من فاعل متعدد الاختصاصات إلى تشجيع المبادرات الهادفة لتنمية الأنشطة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين. كما أصبحت ملتقى مختلف الفاعلين في التنمية المحلية وفضاء للتشاور بينهم قصد صياغة استراتيجية تنموية محلية.

للبلدية دور فعال في تنمية المجتمع وذلك عن طريق المبادرة والتنشيط والتخطيط والتنفيذ في مختلف المجالات الاقتصادية وخاصة الاجتماعية، ما يساهم في رفع مستوى معيشة السكان.

كما تلعب دور هام في مجال التنمية المحلية، بفضل الصلاحيات الواسعة التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية والتي تساهم في التنمية المحلية.

شكل رقم 3

صلاحيات البلدية في التنمية المحلية حسب قانون24/67

التجهيز والإنعاش الاقتصادي

-وضع برنامج خاص للتجهيز العمومي.

-المساهمة في وضع وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية.

التنمية الفلاحية

-التشجيع على إحداث تعاونيات وهيأت الاحتياط والقروض.

-تقديم المعونة لتنظيم الحملات الفلاحية.

تنمية الصناعة والصناعة التقليدية

-إحداث مؤسسات صناعية وأخرى للصناعات التقليدية.

-المساهمة في رأس مال المؤسسات الصناعية.

التنمية السياحية:

-إحداث مقاولات سياحية ذات نفع محلي.

-استغلال المؤسسات السياحية التابعة للدولة والتي عهدت بها للبلدية.

-إنشاء محطات للمياه المعدنية أو محطات سياحية أو محطات مناخية.

النقل والمنشآت الأساسية والسكن

-تشجيع إحداث تعاونيات ومخازن الاستهلاك لتموين السكان.

-استغلال مصلحة عمومية لنقل المسافرين في شبكة الطرق البلدية والمشاركة في رأس مال مقاولات النقل العمومي.

-وضع مخطط عمران وإحداث مؤسسات البناء وإنتاج مواد البناء.

التنمية الاجتماعية والثقافية

-إحداث مشاريع لتلبية الحاجيات الثقافية، الصحية والاجتماعية.

-إحداث هيئات لتلبية الحاجيات الرياضية والشبابية.

-المساهمة في انجاز البناءات المدرسية.

-إحداث وسائل التكوين الفني بإقامة مكتبات البلدية، دور السينما والمسرح.

-إحداث مشاريع علاجية ووقائية.

شكل رقم 4

صلاحيات البلدية في التنمية المحلية حسب قانون 08/90

في الميدان الثقافي:

-تطبيق القوانين والأنظمة التي تستهدف تنمية النشاط السياحي.

-إنشاء المقاولات والهيئات المحلية ذات الطابع السياحي.

-المحافظة على المعالم السياحية في البلدية و العمل على

في الميدان الصناعي:

-تنمية الصناعات التقليدية والحديثة.

-التشجيع على إنشاء الأجهزة والمؤسسات الصناعية.

الإنعاش وتحقيق الحماية المدنية:

-تنمية روح التضامن الجماعي.

-دفع الأخطار والكوارث المحدقة بالبلدية.

في ميدان النقل:

-توزيع الشبكات وخطوط التموين والتوزيع المتعلقة بالمنتجات الضرورية وتسويقها بإنشاء وسائل النقل والتخزين والتوزيع.

-المشاركة في رأسمال مقاولات النقل العمومي.

-استغلال مصالح عمومية لنقل المسافرين.

في مجال التهيئة العمرانية:

-تطوير مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز والمساهمة في الإسكان.

V. الميزانية وآليات التمويل للتنمية المحلية:

1- تعريف الميزانية:

تعرف الميزانية بأنها جدول التقديرات الخاصة بإراداتها ونفقاتها السنوية، كما تمكن من حسن سير المهام العمومية (وهذا حسب المادة 149 من قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07).

والمادة رقم 135 من قانون الولاية رقم 09/90 عرفتها على أنها ميزانية الولاية؛ فهي عبارة عن جدول التقديرات الخاصة بنفقاتها وإراداتها السنوية، بحيث تمكن من السير الحسن للمصالح العمومية وتنفيذ برنامج التجهيز والاستثمار.

إن التمويل المحلي هو أداة تحقيق التنمية المحلية؛ وتسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية بالجزائر، فالتمويل المحلي يمثل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة، لتمويل المشاريع التنموية على المستوى المحلي. وحسب المادة رقم 146 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أفريل 1990 والمادة رقم 132 من قانون الولاية المؤرخ في 07 أفريل 1990 فإن البلدية والولاية مسئولتان عن تسيير وسائلها المالية الخاصة؛ والتي تتمثل في: مداخيل الجباية والرسوم، مداخيل ممتلكاتهما، الإعانات والقروض[1].

2- خصائص الميزانية: تمتاز بجملة من الخصائص أهمها[2]:

- **الميزانية هي عمل علني:** هذا يعني أن كل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الاطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة هذا من جهة و من جهة أخرى لا يمكن للمواطن المشاركة في النقاش عند التصويت على الميزانية.
- **الميزانية هي عمل تقديري:** تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها هذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل.

1: أ. بسمة عولمي مصدر سابق ص269

2: ربحي كريمة و بركان زهية مصدر سابق ص3 -4.

- **الميزانية هي عمل مرخص:** تسجل في الميزانية رخص الإيرادات و النفقات المقترحة وهذه قاعدة إلزامية لكل الجماعات المحلية.
- **الميزانية هي عمل دوري:** هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.
- **الميزانية عمل ذو طابع إداري:** الإدارة تسمح للبلدية بتسيير مصالحها بشكل منتظم.

3- المبادئ التي تقوم عليها ميزانية الجماعات المحلية[1]:

- **مبدأ السنوية:**

تبدأ من 1 جانفي وتنتهي 31 ديسمبر تتخللها تعديلات بواسطة فتح ترخيصات أو اعتمادات معدلة، حيث تتبع مبدأ سنوية الضرائب.

- **مبدأ الشمولية:**

تحدد جميع الإيرادات والنفقات بمعنى أنها تشمل المبلغ الصافي بغرض تسهيل المراقبة.

- **مبدأ تسلسل النفقات:**

على الجماعات المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ التسلسل في تسيير النفقات فتقوم بإنفاق الأموال اللازمة لذلك والمتمثلة في النفقات الإجبارية.

- **مبدأ عدم تخصيص الإيرادات وعدم تصرف الجماعات المحلية في المداخيل التي لا يرخصها القانون:** إن كل الإيرادات مخصصة للنفقات باستثناء الإيرادات المقيدة بتخصصات معينة (مكفوفين، عجزة، بناء المدارس).

فلا يمكن لرئيس البلدية مثلا تخصيص هذه الإيرادات لنفقات أخرى.

4- أقسام ميزانية الجماعات المحلية[2]:

تقسم ميزانية الجماعات المحلية إلى قسمين:

- قسم التسيير العمومي.
- قسم التجهيز و الاستثمار.

ويتفرع هذين القسمين إلى نفقات و إيرادات تتوازن وجوبا.

1، 2: ربحي كريمة و بركان زهية مصدر سابق ص3 -4.

أ ـ النفقات:

تنطوي النفقات العامة على قيام الهيئات العامة و أشخاص القانون العام من مركزية ومحلية باستخدام (أو إنفاق مواردها النقدية بقصد إشباع الحاجات العامة، ولتسيير مصالحها والخدمات الضرورية للمجتمع المحلي، تقوم الجماعات المحلية باقتطاع الأموال اللازمة من قسم التسيير العمومي و قسم التجهيز والاستثمار) وهي كالآتي:

✓ **نفقات قسم التسيير العمومي:**

هي تلك النفقات التي تخصص لتسيير المصالح التابعة للجماعات المحلية و تنقسم إلى:

- نفقات إجبارية.
- نفقات ضرورية.
- نفقات اختيارية.

✓ **نفقات قسم التجهيز والاستثمار:**

هناك نفقات حسب طبيعتها و نفقات حسب وظيفتها، فالنفقات حسب طبيعتها هي تلك التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية مباشرة أو تلك المتعلقة بالإعانات الممنوحة إلى الجمعيات والهيئات وكذا تسديد قروض الجماعات المحلية، أما بالنسبة للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعات المحلية كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات و المؤسسات العمومية.

- تسديد رأسمال الدين.
- اقتناء العقارات و العتاد والمعدات.
- الأشغال الجديد و التصليحات الكبرى.
- إكساب القيم والسندات.
- المساعدات المالية للوحدات الصناعية والتجارية.

ب- الإيرادات:

إن مصادر الإيرادات متعددة و ذات أساليب متنوعة وتختلف طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة، والهدف منها مواجهة النفقات المذكورة سابقا، لذا وجب على الجماعات المحلية أن تتحصل على الإيرادات اللازمة والكافية لذلك، حيث أن القسم الأكبر من هذه

الإيرادات يأتي من المداخيل الجبائية ، ثم تأتي مدا خيل الأملاك بالإضافة إلى إعانات الهيئات المختلفة، وتنقسم الإيرادات بدورها إلى قسمين هما: إيرادات جبائية وإيرادات غير جبائية.

- تتكون ميزانية الجماعات المحلية من:

- الميزانية الأولية:

تعتبر الوثيقة الأساسية لكل النفقات والإيرادات السنوية المحققة، توضع قبل السنة المالية وهذا حسب المادة 150 رقم 08/90 من قانون البلدية؛ يتم المصادق عليها من قبل المجلس قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة تلك التي تطبق فيها.

- الميزانية الإضافية:

إن الاحتياجات ترد بوضوح مع مضي الأشهر الأولى من السنة، الشيء الذي يؤدي بالجماعات المحلية إلى المصادقة على الميزانية الإضافية، والمقصود بها هو تصحيح الميزانية الأولية أو النقصان في كل من الإيرادات و النفقات، وتعد كآخر أجل في شهر جوان من السنة التي ستطبق فيها، والتصويت عليها يكون من قبل السلطة الوصية قبل 15 جوان وبالتالي أغلب الاستثمارات تتم في الثلاثي الأخير من السنة.

كما تعرف أيضا بأنها ميزانية تعديلية للميزانية الأولية، وتحتوي على أرصدة وبواقي الإنجاز ولها ثلاث مهام هي:

- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة الجارية عمليات لم تتم بعد أو فائضا من الموارد أو عجز في المالية.
- ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية.
- برمجة العتاد.

نستنتج إذا أن الميزانية الإضافية هي امتداد فقط للميزانية الأولية بتقديرات فعلية، كما تلعب دور التواصل بين سنة مالية وأخرى[1].

1: CHERIF RAHMANI : les finances des communes algériennes, éditions casbah, Algérie 2002 p20+21

الحساب الإداري:

بعد انتهاء السنة المالية يتوجب إعداد حصيلة العمليات التي أنجزت بالفعل في السنة المالية في الحساب الإداري، وتقفل وثيقة المحاسبة في شهر أكتوبر من السنة التي تلي السنة التي هي بصدد عرض ما أنجز بها، فالحساب الإداري يعتبر حوصلة مالية للسنة الماضية متأخرة بسنة، ويعد في 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية.

5 ـ الموارد الداخلية والخارجية للجماعات المحلية[1]:

تستند المالية المحلية إلى النفقات الخاصة بقسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، حيث تمول ميزانية التسيير من إرادات الجباية وإعانات التسيير التي تقدمها الدولة؛ وإرادات الممتلكات التابعة للجماعات المحلية مثل: الحقوق، الإتاوات، الخدمات المقدمة والغرامات، وتصنف الموارد المالية حسب المصدر إلى موارد ذاتية (داخلية) وموارد خارجية.

أ- الموارد الذاتية للجماعات المحلية (الموارد الداخلية):

تعتبر الجباية المحلية المصدر الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية، كونها تمثل ¾ من الإيرادات المالية المحلية، وقد حدد المشرع الجبائي أصناف الضرائب العائدة للجماعات المحلية طبقا لما جاء به قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1992 في مادته 197، حيث ميز بين الضرائب العائدة كليا للجماعات المحلية والضرائب العائدة جزئيا.

أ ـ 1- الضرائب والرسوم المحلية الموجهة كليا للجماعات المحلية[2]:

وتتمثل في الصندوق المشترك للجماعات المحلية (**FCCL**) وتصنف إلى:

- ✓ الرسم على النشاط المهني.
- ✓ الدفع الجزافي.
- ✓ الرسم العقاري.
- ✓ رسم التطهير.
- ✓ رسم الإقامة.

1: H. GRAB ;les ressources fiscales des collectivités locales, ENAG,ALGER,2000 pp 45-46

2: DIRECTION GENERALE DES IMPOTS ; taxe foncière sur les propriétés non bâties,2000, dépliant N° 15

أ ـ 2ـ الضرائب والرسوم المحلية الموجهة جزئيا إلى الجماعات المحلية:

تتمثل مختلف الضرائب والرسوم المحلية المخصصة جزئيا للجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية فيما يلي:

- ✓ الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ رسم الذبح.
- ✓ الضريبة على الممتلكات.
- ✓ قسيمة السيارات.

إلى جانب الموارد المالية الداخلية للجماعات المحلية فإن الموارد المالية الخارجية والمتمثلة في القروض والإعانات المالية تلعب دورا في تمويل ميزانية البلدية.

ب- الموارد الخارجية للجماعات المحلية[1]:

الاعتماد على الموارد الخارجية تأتي كمرحلة ثانية أو استثنائية، تلجأ إليها السلطات المحلية عند الضرورة، وذلك إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية، ووفقا للتنظيم المعمول به في الجزائر تتمثل الموارد الخارجية الأساسية فيما يلي:

- **القروض:**

وتعتبر من موارد تمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث تسدد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز، حيث تتراوح بين 1% و5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.
- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية.
- الاقتطاعات من ميزانية التسيير.
- القروض المحتملة لدى المؤسسات المالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة.

1: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية الدورة العادية 23 : ديسمبر 2003

عموما يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الإيجاري مما يساعد البلدية على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد الديون.

- **الإعانات الحكومية:**

تأتي لتكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية؛ وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن، وتنقسم الإعانات الحكومية إلى الإعانات التي تمنحها الدولة وأخرى يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فالبلديات تستفيد من إيرادات غير مباشرة عن طريق المخططات البلدية للتنمية، حيث تمنح لها في ميزانية التجهيز؛ وقد توقف الصندوق المشترك للجماعات المحلية عن تقديم الإعانات سنة 1995 نظرا للعبء الثقيل لتسيير الحرس البلدي[1].

- **التبرعات والهيبات:**

وتتمثل في تبرعات المواطنين إما مباشرة إلى الإدارة المحلية أو غير مباشرة بالمساهمة في تنفيذ وتمويل أخد المشاريع التي تقوم بها، ويمكن أن تكون وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته[2].

نستنتج أنه وبالرغم من تعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية (داخلية وخارجية)؛ واختلاف أصناف الموارد المالية بحسب طبيعتها، إلا أن الوضعية المالية المحلية في الجزائر تشهد تدهورا كبيرا، كون أغلب البلديات تعاني من العجز وذلك لأسباب أهمها: رفض الدولة التخلي عن التسيير المركزي، حيث تفرض هيمنتها عن طريق الإعانات التي تقدمها لمختلف البلديات التي تعاني العجز وبالمقابل تقتطع جزء من مداخيلها.

1: واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية: منتديات الشروق أونلاين _منتدى القانون

2: بودادة أمال: ميزانية البلديات والتنمية المحلية بقسنطينة ـماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة كلية علوم الأرض 2012 ص40.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة، فهي تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف الأقاليم، وتحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة الريفيين، وذلك بحشد الموارد الممكنة طبيعيا بشريا اقتصاديا واجتماعيا مع إشراك القطاعات الفاعلة في الوسط المحلي.

ومن أجل تحقيق التنمية المحلية بالجزائر حاولت الدولة إرساء مبدأ اللامركزية والتخلي عن التسيير المركزي وسيطرة الدولة على القرار التنموي الذي جاء في المراحل الأولى للاستقلال، فأوكلت مهمة التنمية المحلية إلى الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، من أجل تقريب الإدارة من المواطن والاستجابة لاحتياجاته، ومن أجل هذا عملت الهيئات العمومية والمنتخبة على تحقيق مختلف البرامج التنموية.

غير أن الدولة عجزت عن التخلي عن التسيير المركزي ومنح الاستقلالية المحلية، فالعوائق التي تعترض الجماعات المحلية وفي مقدمتها الجوانب المادية حالت دون تنفيذ وظائفها فأغلب البلديات تعاني من ضعف الإرادات وتحصيل الموارد الجبائية، فرغم تعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية واختلاف أصناف الموارد المالية، إلا أن الوضع المالي المحلي في الجزائر يشهد تدهورا كبيرا، ومنه لابد من سياسة أخرى أكثر تفاعلا مع خصوصيات الجماعات المحلية خاصة في الجانب المالي.

غير أنه ومن أجل إنعاش التنمية المحلية لابد من إعادة النظر في نظام تسيير الجماعات المحلية، بتوسيع صلاحياتها بمنح الاستقلالية المالية للهيئات المحلية وحرية التصرف في أموالها خاصة فيما يخص الضرائب والرسوم مع إعطاء الأولوية للجباية المحلية، [1] ما يحقق لها أهدافها وفقا لأولوياتها المحلية واحتياجات سكانها بعيدا عن السياسات التي تمليها الهيئات المركزية.

1: د. ابراهيم بن محمد العواجي، دور النظام المالي وآليات التمويل في العلاقات بين الإدارتين المركزية والمحلية ص11 و13، على موقع: www.edu.ksa/

الفصل الثاني

برامج التنمية المحلية

مقدمة:

تؤدي التنمية المحلية دورا فعالا في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم، حيث بدأ الشعور بأهميتها مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) م؛ ومن أجل استدراك النقائص تم إقرار 08 برامج خاصة والتي وجهت إلى 08 ولايات شمالية، ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م؛ والذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية حيث تفرعت 10 ولايات جديدة عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة.

وعند وضع المخطط الرباعي الأول (1970-1974) م نمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها، حيث تم تنازل الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات.

وبمجيء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) م تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر إذ تم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية؛ وذات طابع لامركزي إعدادا و تسييراً والمتمثلة في المخططات البلدية للتنمية (PCD) إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD)، والتي ساهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات[1].

I. برامج التنمية المحلية:

يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية والتي تعتبر وسيلة لتطبيق سياسة التنمية المحلية، وتتمثل هذه البرامج في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

أ- برامج التجهيز :

يوجد نوعين من المخططات تقوم بهما الجماعات المحلية في مجال التنمية، وهذا حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81، فالأول بلدي يتم على مستوى البلدية

1: د.أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

(PCD) والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية (PSD) .

1- برنامج التجهيز القطاعي الغير ممركز (PSD):

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية؛ التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه، يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي، والذي يصادق عليه بعد ذلك؛ ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها[1].

كما تعمل الولاية على إدخال البرنامج القطاعي الغير ممركز حيز التنفيذ باعتبارها المستفيد من حصة البرنامج، وهذا بمجرد انتهائها من إعداده ويتم التنفيذ من خلال إجراءات معينة كما تسهر على متابعته.

- **إعداد المخطط:**

يتم من قبل الولاية التي تقوم باقتراح حاجياتها من هياكل وتجهيزات، والتي تدرس وتعالج على مستوى وزارة التخطيط، بعد ذلك يخصص لكل ولاية برنامج خاص بها والذي يرسل لكل ولاية للبدء في تنفيذها.

- **تمويل وتنفيذ المخطط:**

وتنفذ على شكل مشاريع تنموية بعد موافقة الوالي الذي يملك صلاحيات تسيير وإنجاز المشاريع، والتي تمول عن طريق مساهمة سنوية في اعتماد التسديد وهي محددة بقانون المالية باعتبارها ممولة من ميزانية الدولة.

- **متابعة المخطط:**

تتجسد المتابعة في مراقبة التنفيذ؛ وتحديد درجة النجاح أو الفشل، وكذا التنبؤ باحتمالات الانحراف عن الخطة المحددة، وبالتالي العمل على تفاديها قبل حدوثها.

فهي تشرف على تنفيذ البرنامج والتحقق من مدى تقدم الانجازات من خلال كل مرحلة، وتسعى إلى اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها ومحاولة تجنب ذلك، فهذه العملية هي عملية قبلية وظرفية هامة لتجنب الأخطاء والمشاكل.

1: مديرية التهيئة والتخطيط بأم البواقي ـ قسم المخطط القطاعي للتنمية.

أما وسائل المتابعة فتتمثل فيما يلي:

- المتابعة عن طريق البطاقة الفنية للمشروع، والتي تبين المبلغ المحدد للمشروع والنفقات السنوية المنجزة، ونسبة التنفيذ من الناحية المالية والمادية.
- إنجاز وثائق دورية تتابع سير الإنجاز واحترام الآجال والتقيد بالمواصفات.
- المعاينة الميدانية إلى عين المكان، وهذا للتمكن من مقارنة الأهداف المسطرة مع الأعمال المدققة على أرض الواقع.

بعدها يقوم الوالي بإرسال تقريرا شهريا إلى وزير الداخلية ووزير المالية، يبين فيه وضعية اعتمادات الدفع المفوضة حسب الأبواب والقطاعات، كما يرسل تقريرا مفصلا يتضمن الإنجازات المالية:(التسجيلات، إعادة التقييم، انخفاض التقييم، الغلق، استهلاك اعتمادات الدفع)، إضافة إلى الانجازات المادية.

2- المخطط البلدي للتنمية (PCD):

هو إطار قانوني تسعى الدولة من وراءه؛ تكليف الجماعات المحلية في حدود صلاحياتها، بتحمل مسؤولية التنمية على مستوى البلديات؛ وذلك بحصر حاجياتها الاجتماعية والاقتصادية وضبط أولوياتها في إطار برنامج سنوي مفصل ومدقق تتكفل الدولة بتمويله على عاتق الخزينة العمومية.

فهو مخطط شامل لتنمية البلدية يساهم في تجسيد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، يشمل هذا المخطط عادة التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية، وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 أنه يتوجب على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها؛ و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه، و يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية[1].

يرجع ظهور هذه الأداة التنموية إلى سنة 1974 في إطار استراتيجية المخطط الرباعي الثاني، كانت تشكل ضرورة ملحة في وتيرة النمو الاقتصادي والتخطيط، نشأته كانت تستند

1: د.موسى رحماني و وسيلة السبتي :واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية، -المقدمة في إطار الملتقي الدولي جامعة الحاج لخضر باتنة- من منتديات الشروق أونلاين.

إلى منهجية ديمقراطية لأنها تستعين بالجماعات المحلية المنتخبة؛ التي هي أدرى بحاجيات سكان البلدية من مرافق تجارية، تجهيزات مدرسية، صحية ....، وخلافا لبرامج التجهيز المحلي (PEL) فإن المخطط البلدي للتنمية يخضع لاقتراحات ومشاريع محددة على أسس دقيقة، تتماشى وفق توجهات السياسة العامة للبلاد والوسائل المالية المتاحة، كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بتسيير برنامج المخططات البلدية، على مستوى المحلي يأخذ بعين الاعتبار النقط التالية:

- التوازن الجهوي.
- النمو الديموغرافي والاقتصادي.
- الحلول الاجتماعية للسكان.
- رأي كل الاختصاصيين ودوي الكفاءات.

انطلاقا من هذه الاعتبارات فإن المخطط البلدي للتنمية يهدف أساسا إلى تحقيق التوازنات المجالية، وكل ما يهدف إليه السكان في الميدان الاجتماعي خاصة، يتم ذلك عن طريق التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية التي كثيرا ما تعاني منها البلديات الفقيرة والمعزولة.

- أولويات المخطط البلدي للتنمية:

- التقليص من البطالة وسوء التوظيف.
- تعميم وديمقراطية التعليم.
- توفير السكن للجميع.
- تحسين مستوى المعيشة حسب ما يسمح به الدخل الوطني.
- توفير الوسائل وتدعيم القطاع الصحي حتى يتسنى للجميع الاستفادة من الخدمات الصحية.
- حماية القدرة الإنتاجية.

وفقا لهذه الأولويات فإن المخطط البلدي للتنمية يعتبر أداة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة والمجال الريفي على وجه الخصوص.

- مشاريع المخطط البلدي للتنمية:

أ- المشاريع قصيرة المدى (1-5) سنوات:

تكون من مجموعة الوحدات الصغيرة مثل:

- إنجاز المداجن بالوسط الريفي.
- توزيع خلايا النحل على الفلاحين.
- توزيع الأشجار المثمرة.
- تهيئة مساحات اللعب بالوسط الحضري.
- بناء مستوصفات، مراكز البريد...

ب- المشاريع متوسطة وطويلة المدى (5-10) : تتمثل في:

- دراسة وإنجاز شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب.
- دراسة وإنجاز شبكة الصرف الصحي الحضري.
- شق الدروب والطرق الصغيرة لفك العزلة.
- تجديد وترميم الوسط الحضري.

- طرق التمويل:

تمويل المشاريع من ميزانية التجهيز عن طريق نفقات سنوية؛ وتتوزع حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، وتتماشى وفق رزنامة مقترحة من طرف المجلس التنفيذي للولاية، تسلم الأموال بعد ذلك من قبل وزارة المالية وترسل المبالغ لكل ولاية، من جهته الوالي وفي مطلع كل سنة قبل 20 جانفي ينجز القرارات الخاصة بالتمويل المالي للمشاريع الممولة للمخطط، وتتطلب هذه العملية تأشيرة المراقب المالي للولاية على سبعة نسخ تتوزع كما يلي:

- نسختين تحتفظ بهما الولاية.
- نسخة ترسل إلى المراقب المالي للولاية.
- نسخة توجه إلى أمين الخزينة.
- نسخة إلى رئيس الدائرة.
- نسخة إلى القابض البلدي.
- نسخة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

في حالة تغير التوزيع المالي بين القطاعات يشترط أن يكون طفيف جدا وحسب الضرورة القصوى، أي لا يتجاوز 10% من المبلغ الأول المحدد، وذلك للحفاظ على التوازن بين القطاعات عند القيام بهذه العملية.

يستوجب على الوالي إبلاغ وزارة الداخلية، المالية، التخطيط، والوزارة المعنية بالمشروع الذي طرأ عليه التغيير المالي؛ لكن في غالب الأحيان ما يكون التقييم المالي للمشاريع غير محكم، وذلك نظرا لنقص الخبرات المحلية المعنية بذلك؛ وعليه البلدية تكون مطالبة من طرف وزارة التخطيط بإعادة النظر في التقييم المالي للمشاريع ويترتب عن هذه العملية تأخير كبير في المشاريع.

ب- البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج ظرفية تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها حيث تهدف هذه البرامج إلى تدارك التأخير في جميع القطاعات وأهمها:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) [1]:

أنشأ سنة 2001 بمبادرة من رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004)، ويتمحور حول دعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، كما يهدف إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والتنمية الريفية والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية مع الاهتمام بالصحة العمومية، والحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة، وهذا بغية الحد من الفقر والقضاء على البطالة مع التوزيع العادل للثروة؛ من أجل دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسير بنفس قواعد تسيير البرنامج العادي غير أن اعتمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة، كما خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 252 مليار دج.

2 - برنامج تكميلي لدعم النمو (PCSC):

وهو مكمل لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، يمتد على خمس سنوات (2005-2009) بمبلغ مالي قدر بـ 60 مليار دولار، ويشمل مختلف برامج التجهيز العمومي، كما خصص هذا البرنامج بالجنوب والهضاب العليا.

1: د.موسى رحماني و وسيلة السبتي: مصدر سابق.

3- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014):

جاء في إطار المخطط الخماسي (2010 - 2014) كتكملة لمسار النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد، إذ خصص له غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار بهدف تأهيل الموارد البشرية مع التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاهتمام بالبحث العلمي، كما يهدف إلى دعم التنمية الريفية وفك العزلة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II. البرامج الخاصة:

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة، بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، هذه الصناديق ذات خدمات بسيطة وانتشار مجالي محدود مما جعلها وسيلة ناجعة في تحقيق التنمية المحلية ،أهمها:

1 - برنامج صندوق الجنوب:

تم إنشاءه سنة 1998 ويمتد على مدى أربع سنوات (2005-2009) بمبلغ قدر بـ 434 مليار دج، وهو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية للوطن، لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن، بغية فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن المناطق الشمالية.

2- برنامج الهضاب العليا:

أنشأ سنة 2004 ويمتد على خمس سنوات (2005-2009) بمبلغ مالي قدر بـ 692 مليار دج، يهدف إلى تنمية المناطق الواقعة بالهضاب العليا، وهذا من أجل ترقية النشاطات ومختلف الهياكل القاعدية.

3- صندوق التنمية الاجتماعية:

الذي أنشأ سنة 1996 بغرض خلق مؤسسات صغيرة ومناصب شغل جديدة للشباب، بحيث تمول من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية وتنفذ العمليات من قبل وكالة التنمية الاجتماعية.

4- صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى:

أنشأ سنة 1990 من أجل تسيير الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى للبلدية.

III. برنامج التمويل الذاتي:

ويتم عن طريق الاقتطاع من ميزانية التسيير حيث نسبة الاقتطاع لا تقل عن 10% من المجموع العام للإرادات الخاصة بقسم التسيير، فإذا كان المبلغ المقتطع بالنسبة للولاية يمثل قدر معتبر في ميزانيتها للتجهيز فإنه بالنسبة لأغلب البلديات هامش ضعيف جدا لا يكاد يغطي حتى مشروع صغير، حيث هذه الوضعية زادت من تبعية الجماعات المحلية والبلديات للدولة ماليا وهز استقلالها المالي المعترف به قانونا، وقلل من حرية المنتخبين المحليين في تدبير الشأن المحلي.

IV. برامج التنمية الريفية:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)[1]:**

والذي أنشأ سنة 2000، بموجب قانون المالية، ويتمثل دوره في تدعيم الاستثمارات وذلك في إطار تطوير الفروع وحماية مدا خيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية والتي تتمثل في:

- تطوير الإنتاجية.
- تثمين المنتجات الفلاحية.
- التسويق، التخزين، التصدير الخاص بالمنتجات.
- تطوير الري الفلاحي.
- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.
- حماية مدا خيل الفلاحين.
- المخزون الأمني (للإنتاج الزراعي والبذور والشتائل).
- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:**

والذي أنشأ سنة 1998، بموجب قانون المالية، يكمن دوره في كونه محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة العامة للامتيازات الفلاحية.

- **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:**

وهو وسيلة للتكفل بتمويل القطاع الفلاحي لتطوير الفلاحة والإنتاج الفلاحي، وذلك عن طريق القيام بمهامه المتمثلة في:

1: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية 2004.

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين.
- المساهمة في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري.
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:**

انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي (2000-2001) ويتمثل دوره في إنجاز البرامج وذلك حسب ثلاثة أبعاد:

- هيئة للاقتراض.
- التأمين الاقتصادي.
- محاسب للصناديق العمومية.

جدول رقم1 المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المحاور الكبرى	البرامج	الأهداف
إعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية	برامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية	- تحسين الإنتاج والإنتاجية. - عصرنة أساليب العمل الفلاحي. - تحديث التقنيات الفلاحية المستعملة. - الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج. - تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.
	برامج تكييف أنظمة الإنتاج	- تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة - تحقيق ملائمة نوع الزراعة مع الوسط. - زيادة الإنتاج. - تحسين مدا خيل الفلاحين.
محافظة وتنمية المجالات الطبيعية	برامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	- تثبيت واستقرار سكان الأرياف. - توسيع المساحة الصالحة للزراعة. - الزيادة في الإنتاج. - خلق مناصب شغل.
	البرنامج الوطني للتشجير	- إعطاء الأولوية للتشجير المقيد الاقتصادي عن طريق غرس الأشجار المثمرة. - حماية التربة وضمان مدا خيل الفلاحين. - إعادة تشكيل الغابات.

المصدر: المنشور الخاص بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

والذي أنشأ أيضا عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري ويقوم بعدة مهام منها:

- تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات النشاطات الفلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تمويل جميع الاستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة.
- تقديم مساعدات لجميع الأنشطة التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي.
- منح قروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى، وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيميائية.

كما دعم هذا المخطط بمخطط آخر سنة 2002 وهو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي جاء في إطار الإنعاش الاقتصادي، ويخص السكن الريفي وشق الطرقات والإنارة الريفية.

2- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية[1]:

جاءت سنة 2003 في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)، وهذا لأجل خلق إطار وشروط إنعاش المناطق الريفية، عن طريق تحسين النشاطات الاقتصادية والتراث الطبيعي والبشري؛ على أساس علاقات جديدة بين الفعاليات العمومية والخاصة بغية تحميل المسؤولية للشركاء، حيث تسمح لسكان الأرياف بتحديد حاجياتهم والنشاطات التي يريدون القيام بها، والمشاركة في تسييرها في إطار مسار ديناميكي تنموي متكامل.

- **محاورها:**

تتمحور حول أربعة محاور تتمثل في:

- المحور الأول:

إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات، وذلك بتقريب الفاعلين من أجل التكفل بالأوضاع الفعلية للمنطقة الريفية.

1: المنشور الوزاري لاستراتيجية الوطنية لتنمية الريفية جويلية 2004.

- المحور الثاني:

دعم ترقية تعددية الأنشطة وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، وهذا بإعطاء الاعتبار للفاعلين المحليين، وذلك بدعم الأنشطة الموجودة أو الممكنة في الأقاليم الريفية.

- المحور الثالث:

التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية الدائمة.

- المحور الرابع:

تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال، وذلك بفتح مجالات جديدة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مختلف أنواع الإنتاج.

- **أدوات الاستراتيجية:**

تضم ستة أدوات وتتمثل في:

1- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR).

2- آليات التشاور واتخاذ القرار.

3- أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم.

4- منظومة المتابعة والمساعدة لاتخاذ القرار.

5- شروط التمويل.

6- النصوص التشريعية والتنظيمية.

والاستراتيجية تستند في تنفيذها على أداة تكون قادرة على تجسيد محاورها، وفي هذا الإطار فإن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) هي التي كانت مدعوة لتلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدة لمساهمة السكان في مسار التنمية.

أما الأدوات الأخرى الخمسة هي أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

- **الأعمال والنشاطات المدرجة ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:**

أ- أعمال متعلقة بالتنمية الريفية:

كالحرث، التحسين العقاري، الري، استصلاح الأراضي الفلاحية، حفر الآبار وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة والترابية.

ب ـ النشاطات المتعلقة بالحفاظ على التربة:

كتصحيح مجاري السيول، تنقية ضفاف الأنهار، غرس النباتات الرعوية، زرع البذور في المراعي، صيانة الأراضي المخصصة للحلفاء.

جـ ـ نشاطات تخص الإنتاج النباتي:

غرس الأشجار المثمرة والكروم، زرع الأعلاف، غرس النخيل، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي.

دـ نشاطات تخص الإنتاج الحيواني:

إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة، وأخرى لتربية الأبقار والأغنام والإبل.

هـ ـ النشاطات الحرفية والتقليدية:

اقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي.

ن ـ الأعمال المتعلقة بالسكن:

بناء السكنات الريفية الجديدة، تهيئة السكنات القديمة، توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

و ـ الأعمال المتعلقة بالتنمية الاجتماعية:

شق الطرقات، تهيئة الطرقات والدروب، الإنارة الريفية، بناء المدارس، قاعات العلاج، الربط بشبكة تصريف المياه.

ي ـ الأعمال المتعلقة بدعم وتشغيل الشباب:

تربية الحيوانات، وحدات لصناعة أغذية الأغنام، وحدات جمع الحليب، وحدات تحويل الصوف، معمل التقطير، الطاحونات والمعاصر، صناعة الزرابي، ورشات خياطة للنساء، غرف للتبريد والتخزين، وحدات للدباغة وتحضير الجلود.

- تمويل أعمال ونشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية يتم عبر خمسة (5) صناديق تمول نشاطات المشروع حسب الاختصاص وهي كالتالي:

ـ صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FSMVTC): ويمول النشاطات التي تدخل في إطار: التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني.

ـ الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية: ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.

ـ الصندوق الوطني للسكن: يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـ :

- بناء سكنات ريفية جديدة .

- تهيئة السكنات القديمة .
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة .

- وكالة التنمية الاجتماعية: وتمول الأعمال التالية:

- شق الطرقات .
- تهيئة الطرقات و الدروب.
- الإنارة الريفية.
- بناء مدارس، قاعات العلاج، قاعات الصلاة و مدارس قرآنية.
- التطهير (الربط بشبكة تصريف المياه).

- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:

وتدعم نشاطات متنوعة ومختلفة (فلاحية وغير فلاحية)، ويتم توزيع هده المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الوطني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع و منها خاصة بموقع المشروع ، ويعتمد عليها في تحديد البلديات و المواقع المحتاجة للتنمية.

3- برنامج التجديد الريفي[1]:

انتهجت الدولة سياسة جديدة لأجل فتح آفاق جديدة في عالم الريف، وذلك من خلال سياسة التجديد الريفي التي وضعت في ديسمبر 2006، والتي تندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

فهي سياسة تنسجم في مراحلها وأشكالها مع مقتضيات الانتقالية التي تعرفها الجزائر، وذلك عن طريق إعادة حيوية المناطق الريفية، كمواضيع ذات أولوية باقتراح إجراءات أنسب تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية القائمة على الموارد الطبيعية المحدودة من جهة، والضغط الاجتماعي المتزايد من جهة أخرى.

هذه السياسة تتموضع بعزم وتأتي في إطار إعادة تأسيس الدولة وديمقراطية المجتمع والحكم الأمثل للأقاليم الريفية.

1: الموقع الخاص لسياسة التجديد الريفي (www.mddr.gov.dz) من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد تم إنجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية المدمجة، وتضم سياسة التجديد الريفي أربعة برامج وأن كل برنامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة تتمثل هذه البرامج في:

- ✓ إعادة الاعتبار للقرى والقصور.
- ✓ تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.
- ✓ حماية وتثمين الموارد الطبيعية.
- ✓ حماية وتثمين الممتلكات المادية واللامادية للريف.

هذه المشاريع متكاملة تتداخل فيها قطاعات تمّ إنجازها في أقاليم ريفية محددة مسبقا، كما أنها تسمح باستقرار الجماعات الريفية وعودة تلك التي غادرت الأقاليم، انطلق البرنامج سنة 2007 ليمتد حتى 2012، إنّ هذا الشكل من هذا التدخل بقدر ما هو مطلوب يكون من الضروري صرفه في ملازمة عمل مشترك و تساهمي قائم في إقليم ما؛ بغية جعله فعالا في مجمله للوصول إلى نظام يوازن بين حاجات الرجال و حاجات النساء من جهة، و يعمل على استغلال الموارد و ضبط شروط إعادة إنتاجها و إيجاد الوسائل التي تقوي من هذه الروابط.

- المحاور الرئيسية لسياسة التجديد الريفي:

تصميم السياسة الديناميكية لتهيئة المجال تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاث:

- ✓ توجيه واختيار السياسة الوطنية المتمثلة في الخطة الرئيسية (schéma directeur).
- ✓ اختيار السياسات القطاعية.
- ✓ اختيار السياسات الإقليمية.

هذه السياسات لتهيئة المجال ليست ثابتة بل هي تقوم على سيناريوهات يجري تنفيذها وتقويمها وتعديلها على ضوء الأهداف المسطرة والتغيرات الميدانية.

V. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية[1]:

تهدف مختلف البرامج إلى توفير الاحتياجات الأساسية للسكان لتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم وذلك بـ:

1: د.أحمد شريفي مصدر سابق.

1- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
2- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات مع تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود.
3- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
4- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة خصوصيته.
5- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
6- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.
7- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
8- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
9- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
10-ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.
11-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة المهمشة بإدماجها في المجتمع.
12- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.
13-التصدي للآفات الاجتماعية والعمل عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

VI. الإصلاحات الاقتصادية و المالية[1]:

قامت السلطات المركزية بعدة إصلاحات مالية لصالح الجماعات المحلية؛ وهذا لضمان نجاح برامج التنمية المحلية، وتمثلت في تجديد الجباية المحلية وإصلاح مداخيل الأملاك بالإضافة إلى الاقتراض البنكي وإصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

1: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التكفل بأنشطة البيئة على المستوى الجماعات المحلية، الدورة العادية 23 ديسمبر 2003.

1- تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية؛ مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية، وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مردودية الضرائب الموجودة، عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبها و كيفية تغطيتها.

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من المواطن؛ للوصول إلى رفع مردودية الضرائب، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية وهي بحاجة للأموال وجب عليها البحث عنها و تحصيلها.

كذلك يمكن للدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية؛ إذا كانت تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات، و تعفى الدولة بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

2- إصلاح مداخيل الأملاك:

إن مداخيل الأملاك بالنسبة للبلديات تعتبر ضعيفة؛ ولهذا وجب إعادة الاعتبار لها و ذلك بالتحكم في تسييرها، فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية و منقولة معتبرة، يمثل استعمالها من طرف الآخرين لأغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا يجب تثمينه والرفع من مردوده.

3- العقود البلدية للنجاعة :

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثلين آخرين من جهة أخرى، وهم ممثل عن الإدارة المركزية و ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط و ممثل عن أحد البنوك كبنك التنمية المحلية.

وتهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية؛ بتشخيص واقعها واقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير و المتوسط، تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها، والغاية من ذلك هي تحقيق التوازن الميزاني للبلدية، ويحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية.

✓ **إجراءات داخلية:**

تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم وتسيير الموارد البشرية و المادية.

✓ **إجراءات خارجية:**

تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك.

4- المعاهدات البلدية:

تتضمن هذه المعاهدات انجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة و تحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة، ويتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات و بالمقابل تحقيق التنمية، ويتمثل الهدف منها في:

- تطوير الاستثمار المحلي.
- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.
- تنسيق المجهودات بين البلديات لإنجاز عدد من التجهيزات وتحسين الخدمات.

ويمكن القول أنه أمام الوضعية المالية المتدنية للبلديات خاصة النائية منها تمثل المعاهدات البلدية حلا ناجعا للاستجابة لحاجيات السكان.

5 – تجديد الاقتراض المصرفي:

إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي تستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال، و للاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية؛ شريطة أن تكون القروض طويلة المدى، وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة و بذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجنيد الادخار المحلي وتسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية.

6 – الشركات المختلطة :

وهي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية بأغلبية تفوق 50 %، أما الباقي فهم إما متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة، وتهتم هذه الشركات بـ:

- ترقية نشاطات البناء و التسيير العقاري.

- ترقية واستغلال المرافق العمومية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص.

7- إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية، بهدف تكوين التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية.

والصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المرسوم رقم 86-266، هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يعمل تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات والولايات.

وبموجب تعليمة من الوصاية مؤرخة في 25 جانفي 1988 تم لامركزة مهام الصندوق المشترك للجماعات المحلية في مجال التجهيز والاستثمار بمنح الصلاحية للولاة لتقسيم أغلفة مالية على البلديات، حيث توجه الإعانات خاصة إلى البلديات المعزولة.

ونظرا للنقائص التي أظهرها السير الحالي للصندوق المشترك للجماعات المحلية، هناك العديد من الاقتراحات التي يمكن تقديمها لإعادة تنظيم هذا الصندوق، منها تحويله إلى بورصة الجماعات المحلية، هذه البورصة تفاوض فيها القيم العقارية، الأسهم، السندات التي تصدرها الدولة و الجماعات المحلية والهيئات العمومية، وتهدف هذه البورصة إلى:

- ✓ توجيه الادخار المحلي لتوجيه التجهيزات واستثمارات الجماعات المحلية، لاستجابة أمثل للتنمية المحلية.
- ✓ السماح للجماعات المحلية بإيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنميتها، أما بالنسبة لموضوع عمليات بورصة الجماعات المحلية يتمثل خاصة في الأسهم والسندات.

VII. تدعيم الاستثمار المحلي[1]:

إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية، فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها، كما يحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية، كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص، وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

كما يمكنها إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها، كما يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور، وفي هذه الحالة فإن الجماعة المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأسمال الشركة.

إن قانون الاستثمار 93-12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة، مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية و تحديد الاستثمارات (CALPI) على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني (APSI) حيث تتكفل هاتين الهيئتين بما يلي:

- ✓ تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية " الاقتصادية، التقنية، التشريعية، التنظيمية." والمتعلقة بمجال استثماراتهم و طرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

1: منتديات الشروق أونلاين _منتدى القانون-واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية09 /2008/12.

خلاصة الفصل:

جاءت البرامج التنموية من أجل تحقيق التنمية المحلية واستدراك العجز الذي تعاني منه الجماعات المحلية، حيث قامت الدولة بوضع العديد من البرامج المحلية أهمها برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من البرامج الخاصة كبرنامج الهضاب والجنوب؛ وهذا بغية تلبية الاحتياجات المحلية للإقليم وإعادة التوازن الجهوي.

كما وضعت الدولة العديد من البرامج التنموية ذات الطابع المحلي والتي تهدف إلى النهوض بالعالم الريفي وتحقيق التوازن الإقليمي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال الريفي جاءت عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي، هذه البرامج تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وفك العزلة عن المناطق الريفية وتثبيت السكان وخلق مناصب شغل، خاصة مع توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في 2002 من خلال إدماج عالم الريف وإطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور استراتيجية جديدة تخص إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم، حاولت الدولة دعم النشاطات الاقتصادية المبدعة، وتثمين متوازن وتسيير دائم لثروات الأقاليم، الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي و تنسيق الأعمال، وفي مطلع 2004 تقرر ترقية و إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية وتثمين الموارد البشرية، مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم، أما برنامج التجديد الريفي فيهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة بين جميع الأقاليم من منطلق " لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي".

ومن أجل نجاح التنمية المحلية قامت الدولة بإصلاحات مالية لصالح الجماعات المحلية، والمتمثلة خاصة في تجديد الجباية المحلية وإنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وفيما يخص الاستثمار المحلي فيعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال، وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

الباب الثاني

الوضعية العامة للتنمية.

الفصل الأول: خصائص ومؤهلات الولاية.

الفصل الثاني: خصائص ومؤهلات منطقة الدراسة.

الفصل الأول

خصائص ومؤهلات الولاية

I. تقديم الولاية:

1- التنظيم الإداري:

أنشئت ولاية أم البواقي إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، وتقع في الجهة الشمالية الشرقية من السهول العليا؛ ذات شكل متطاول من الشرق نحو الغرب، كانت تحتوي على 4 دوائر و15 بلدية، وبموجب التقسيم الإداري لسنة 1984 أصبح عدد البلديات في الولاية 29 بلدية 16 منها تقع في القسم الشرقي و13 بلدية في القسم الغربي موزعة على 12 دائرة.

خريطة رقم 1

الشمال الشرقي الجزائري - الموقع الإداري لولاية أم البواقي حسب تقسيم 1984 -

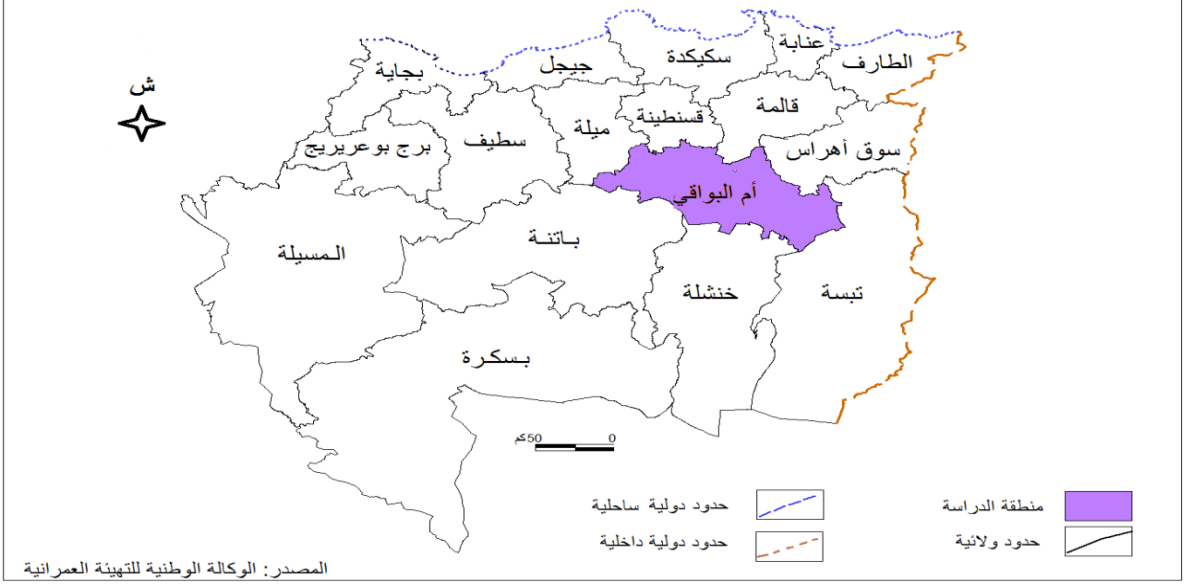

المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية

حيث يبلغ ارتفاعها على مستوى سطح البحر مابين 700 إلى 1000م، و تتربع على مساحة تقدر بـ 6187,56 كم^2، ويقدر عدد سكانها إلى نهاية سنة 2010 بـ 654.656 نسمة و بكثافة سكانية قدرها 106 نسمة /كم^2 و تجاورها 7 ولايات ما يجعلها منطقة عبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب وهي:

- ✓ من الجنوب ولاية خنشلة.
- ✓ من الجنوب الغربي ولاية باتنة.
- ✓ من الشمال الغربي ولاية ميلة.
- ✓ من الشمال ولاية قسنطينة.
- ✓ من الشمال الشرقي ولايتي قالمة و سوق أهراس.
- ✓ من الجنوب الشرقي ولاية تبسة[1].

1: مديرية التهيئة والتخطيط - منوغرافية الولاية تصحيحات 2010 ص5

تعتبر امتداد طبيعي للسهول العليا القسنطينية؛ فهي تتميز بمعالمها البارزة المتمثلة في الارتفاع والانبساط، وكذلك امتدادها الواسع من الشرق إلى الغرب، يحدها من الشمال جبال الأطلس التلي ومن الجنوب جبال الحضنة والأوراس والنمامشة أين تكون حدود الإقليم بارزة بشكل واضح، تتخلل هذه السهول كتل جبلية متفرقة أعلاها جبل سيدي ارغيس 1635م، وسبخات ملحية تتوضع فوق طبقات كلسية حيث تقع شرق الولاية، أما في الجهة الغربية فنجد توضعات الزمن الرابع.

الانتقال إلى الأطلس التلي يتم تدريجيا عبر أراضي مرتفعة هي السراوات، ومجموعة من السهول التي تضيق في مناطق مشكلة أحواض ضيقة؛ وتتسع في مناطق أخرى أين تنحصر بداخلها الجبال، وولاية أم البواقي تحتل الجزء المركزي الشرقي من هذه السهول[1].

إن هذا الموقع الجغرافي الهام أعطى للولاية خصائص جيولوجية و مناخية متميزة، فمن ناحية التضاريس نجد أن السهول و التلال تمثل نسبة 63,80% من المساحة الكلية، وتمثل الجبال نسبة 17,30 %، و تمثل المساحة المتبقية نسبة 18,90%، و هي عبارة عن أرض غير صالحة للزراعة.

أما الموقع الفلكي الولاية تنحصر بين خطي طول 5ْ و8º شرقي غرينتش، ودائرتي عرض (30-35)ْ و 36ْ شمال خط الاستواء.

خريطة رقم 2

التقسيم الإداري لولاية أم البواقي

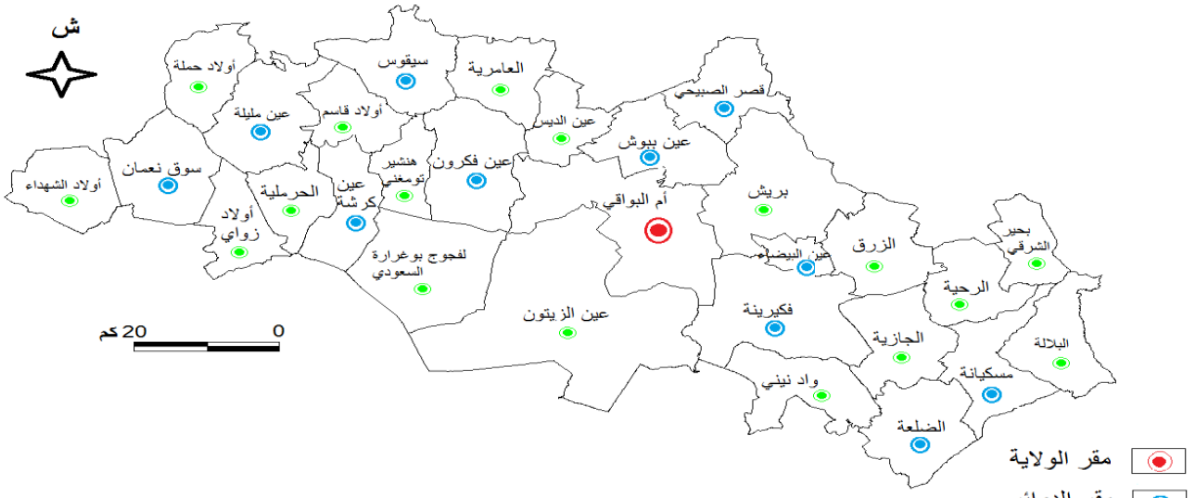

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية - أم البواقي 2010 -

1 :Marc Cote : Mutation rural en Algerie le cas des hautes plaines de l'est, CNRS « OPU » Alger.1979 p163

جدول رقم2 التنظيـــم الإداري للولاية	
الدوائـــــر	**البلديـات التابعـة للدوائـــــر**
أم البواقي	أم البواقي - **عين الزيتون**
عين ببوش	**عين ببوش** - عين الديس
عين البيضاء	عين البيضاء - بريش - الزرق
قصر الصبيحي	قصر الصبيحي
فكيرينة	فكيرينة - واد نيني
مسكيانة	مسكيانة - الرحية - بلالة - بحير الشرقي
عين فكرون	**عين فكرون** - بوغرارة السعودي
عين كرشة	عين كرشة - هنشير تومغني - الحرملية
عين مليلة	عين مليلة - اولاد حملة - اولاد قاسم
سوق نعمان	سوق نعمان - بئر الشهداء - اولاد زواي
سيقوس	سيقوس - العامرية
الضلعة	الضلعة - الجازية

المصدر: مديرية التهيئة والتخطيط - منوغرافية الولاية تصحيحات 2010

أهم الطرق الوطنية:

- الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين قسنطينة وتبسة.

- الطريق الوطني رقم 03 الذي يعبر إقليم الولاية باتجاه باتنة من الناحية الغربية.

- الطريق الوطني رقم 8 يوجد بالناحية الشرقية للولاية يأتي من العوينات باتجاه خنشلة.

2- الدراسة الطبيعية:

يمثل الوسط الطبيعي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أي عمل، نظرا لتأثيره المباشر على تنظيم المجال وتنميته، ومن أجل استغلال أمثل لهذا المجال الذي يحتوي على مختلف الأشكال التضاريسية من جبال وسهول وهضاب لابد من معرفة أهم التضاريس التي تحتوي عليها الولاية.

1-2 التضاريس:

لها دور هام في تحديد إمكانيات المجال، خاصة المجال الريفي بحيث تلعب دور هام في تنظيمه واستغلاله.

خريطة رقم 3

ولاية أم البواقي: الوحدات الفيزيائية

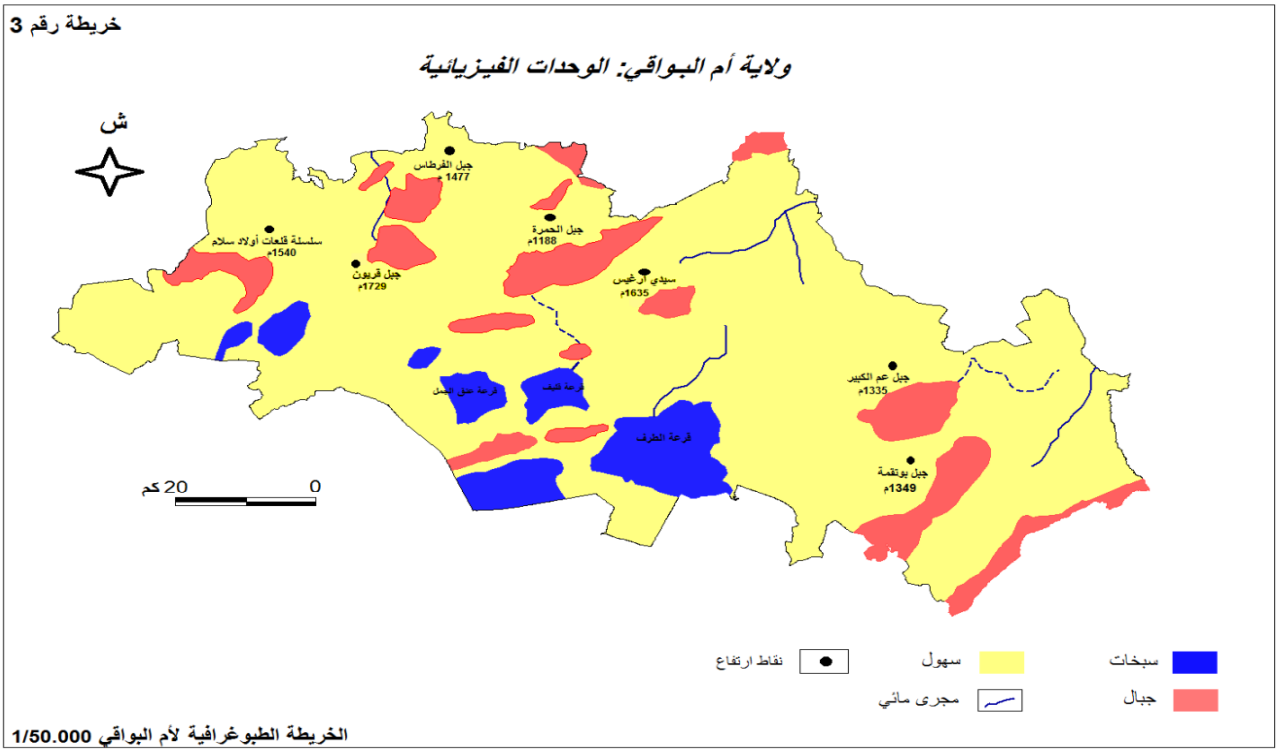

الخريطة الطبوغرافية لأم البواقي 1/50.000

1-2- أ- السهول[1]:

هي سلسلة من الأحواض المتصلة فيما بينها، تتميز بالاتساع والانبساط؛ والارتفاع الذي يتراوح بين(750- 800)م كما تتميز بتوازن الانحدار الذي يتراوح بين (0 - 7) %، وتنقسم إلى قسمين:

❖ سهول القسم الشرقي:

تتميز بالاتساع حيث تكون متصلة مع بعضها البعض، ذات إمكانات زراعية هائلة التي تستغل في التكثيف، أهمها سهل عين مليلة وهو عبارة عن حويضة مقعرة؛ واقعة بين سلسلتين محدبتين هما جبلي قريون ونيف النسر، كما يضم سهلي أولاد حملة وفورشي بمساحة 6000 هـ لكل منهما.

هذه السهول تأخذ شكل رواق ضيق يمتد على طول امتداد واد فزقية، وفي أقصى الشرق نجد سهل سيقوس الذي يحيط به من الشمال والشرق جبال قليلة الارتفاع، إضافة إلى سهل بئر الشهداء الواقع أقصى غرب الولاية.

1:Annuaire statistique ; op .cit ,p11 .

❖ **سهول القسم الغربي:**

عبارة عن أحواض كثيرة وضيقة أهمها سهل عرار 45000 هـ، سهل العروم 6000 هـ، سهل جديد الذي يتربع على مساحة 15000 هـ، إضافة إلى سهول أخرى: بريش، عين ببوش، فكيرينة، قصر الصبيحي.

عموما تمتاز سهول المنطقة بالانبساط مما أهلها لقيام الزراعات الواسعة.

2-1- ب - الأحواض[1]: أهمها

- **حوض قرعتي قليف وعنق الجمل:**

ذو شكل بيضوي ذو اتجاه شرق غرب، وهو تقريبا نفس اتجاه السلاسل الجبلية المحيطة به، يحيط به من الجنوب جبل الفجوج (1248)م وكاف قريرات (1188)م، ومن الشرق جبل الطرف (1134)م، من الشمال جبل قليف (1161)م وأم كشريد (1208)م ومن الغرب جبل المغزل (1072)م، توجد به بلدية بوغرارة السعودي.

- **حوض سبخة الزمول وشط تنسلت:**

يقع شمال غرب الحوض السابق يحيط به من الجنوب جبل تازبانت (1124)م والحانوت الكبير (1344)م، أما من الشمال الشرقي فإن الحوض مفتوح على سهل عين كرشة، ويحيط به من الشمال الغربي جبل نيف النسر (1540)م وجبل حمودة (1240)م.

- **حوض أولاد سلام:**

يقع غرب الحوض السابق؛ يحده من الجنوب جبل قدمان (1232)م، ومن الشمال جبل قلعة أولاد سلام (1377)م، من الشمال الشرقي جبل قارواو (1450)م، ويحيط به من الشرق جبل حمودة، يتوسط هذا الحوض تجمع سوق نعمان.

- **حوض وادي مسكيانة:**

يقع أقصى جنوب شرقي الولاية يتخذ شكل طولي ذو اتجاه شمال شرق جنوب غرب، وهو نفس اتجاه السلاسل الجبلية يبلغ طوله في الولاية 75 كلم، أما الجزء الجنوبي الغربي يقع في ولاية خنشلة، يوازي هذا الحوض من الشمال الغربي جبال تافرنت وبوتخمة وفجيجات وقرن أحمار، ومن الجنوب الشرقي السفوح الشمالية لجبال النمامشة، أهم جباله جبل

1: السبتي بوغرارة السكان والفلاحة في ولاية أم البواقي، ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة كلية علوم الأرض 2004 ص10-12.

مطلوق (1263)م وجبل قريقر (1391)م وجبل تادينارث (1410)م، توجد أهم المراكز العمرانية بهذا الحوض مركزي مسكيانة والضلعة.

1-2- جـ - الهضاب:

عبارة عن مساحات صغيرة تحيط بالجبال تظهر بوضوح في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، يتراوح انحدارها بين (8 - 20)%؛ تتخلل هذه الهضاب جبل عشاش في الشمال وجبل الفرطاس في الجنوب، أهمها:

- هضبة بريش:

تتواجد شمال شرق هذه المنطقة، بها منطقة مرتفعة تتراوح بين (850 - 900)م، امتدادها نحو الشمال الشرقي، محصورة بين جبال عين البيضاء من الجنوب وجبال تارقالت من الشرق وشبكة السلاوة من الشمال الغربي، تتواجد بها تجمعات سكانية هامة ذات أصل استيطاني هي: بريش، قصر الصبيحي، عين ببوش.

تتواجد ضمن هذه الهضاب بعض القرعات كقرعة الطرف 13645هـ، قرعة قليف 4963هـ، قرعة طيموقامين 1137هـ.

- **الحادورات:**

تتمثل في الهلال المحيط بقرعة الطرف حيث يتشكل من حادورات طويلة تبلغ 20 كلم، أصلها السلاسل الجبلية المحيطة بالقرعة.

تكوين جيري تتميز بانكسارات وصعوبة اختراقها مما جعلها تشكل جيوب مائية، كما تشكل حاجز مناخي.

1-2- د - الجبال[1]:

تتميز بالانتشار حيث تتواجد بالخصوص بالجهة الغربية للولاية الأكثر تضرسا، أهمها جبل قريون (1729م) الذي يمثل أعلى قمة بالولاية، جبل نيف النسر (1540م)، جبل كشريد (1208)م، جبل فرطاس (1477م)، جبل الطرف (1134م)، المتصل بسلسلة قلعة أولاد سلام التي

1 : Etude agropedologique de la wilaya d'oum el bouagui 1996.

يصل ارتفاعها إلى (1540م) والتي تنحدر من الشرق إلى الغرب، إضافة إلى جبل توزلين وجبل قليف.

أما أهم جبال الجهة الشرقية تتمثل في جبال عين البيضاء وجبل عمامة لكبير(1335م)، وجنوب هذه السلسلة يتواجد جبل قرن احمار (1226م) ضمن سلسلة أكثر امتدادا، جبل بوتخمة (1349م)، جبل الفجيجات (1291م) حيث هذه السلسلة تفصل حوض مسكانة عن المجال المحيط بقرعة الطرف والتي تشكل حاجز للتيارات الهوائية الرطبة.

كما نجد بالوسط جبل سيدي ارغيس الواقع شمال مدينة أم البواقي، والذي يشكل عائق أمام التوسع العمراني للمدينة ناحية الشمال، حيث يصل ارتفاعه إلى (1635م).

أهـم الجبـال:

جدول رقم 3 أهم السلاسل الجبلية بالولاية

التسميـــة	الإرتفاع(م)	المـــوقع
جبل قريون	1729	منطقة أولاد قاسم عين مليلة
جبل سيدي ارغيس	1635	منطقة أم البواقي
جبل قرواو	1540	من شرق الى غرب الولاية
جبل فرطاس	1477	منطقة عين مليلة أولاد قاسم
جبل عماط الكبير	1335	منطقة شرق الولاية
جبل ام كشريد	1208	منطقة عين فكرون
جبل قليف	1161	منطقة عين الزيتون
جبل حنوت كبير وصغير	1155	منطقة عين كرشة
جبل الطارف	1134	منطقة عين الزيتون
جبل فج الخرشف	1156	منطقة الجازية – الزرق – الرحية

المصدر: مديرية التهيئة والتخطيط ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2010

- **شبكة السلاوة:**

تتواجد بالقسم الأوسط الشمالي للولاية، تكثر بها التخددات، الشعاب والإلتواءات الناتجة عن عملية التعرية في الوسط الطيني والمارني.

2- 2 ـ التركيب الصخري:

إن معرفة الخصائص الجيولوجية لها أهمية بالغة في مختلف الدراسات، خاصة تلك المتعلقة بالمجال الريفي والفلاحي، فالتركيب الجيولوجي له دور كبير في معرفة نوعية الصخور المتواجدة بالمنطقة، وتسود المنطقة التكوينات التالية[1]:

- **الترياس:**

خريطة رقم 4

ولاية أم البواقي: التركيب الصخري

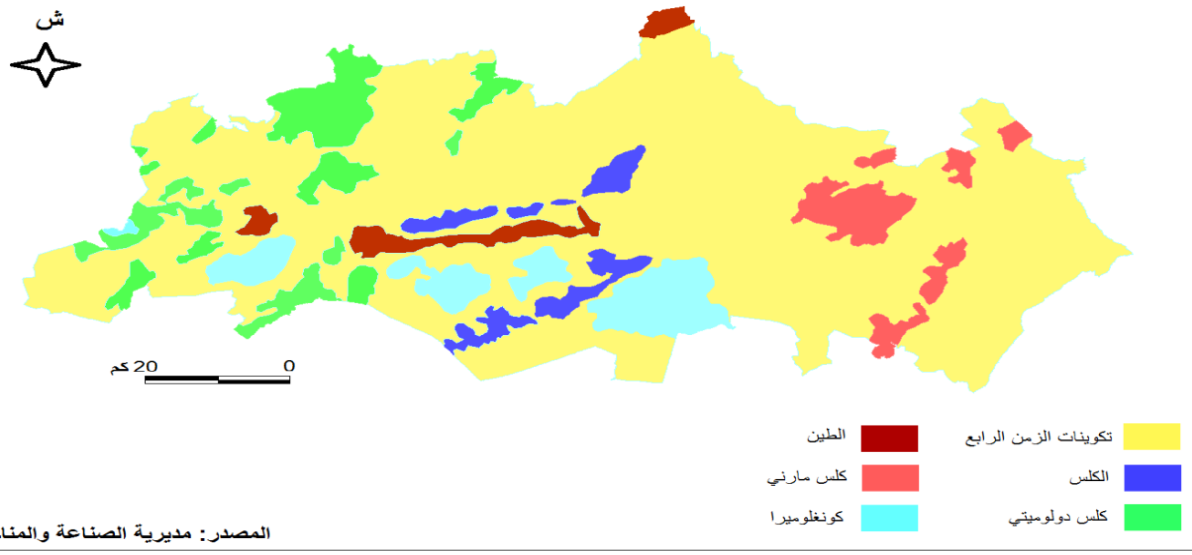

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

يتكون من طين حمراء بالجبس مع بلورات من الكوارتز (الكلس الأصفر الرمادي)، ذات اتجاه جنوب غرب، حيث تتواجد بجبل فلتان، جبل شطابة، جبال مسلولة، جبل تيتاش.

- **الجوراسيك:**

العلوي والأوسط: ويتكون من الكلس والدولوميت ويتواجد بجبل مستوة.

السفلي: يتكون من المارن الكلسي ويتواجد بسلسلة بلازمة.

- **الكريتاسي:**

العلوي: ويتكون من كلس مارني والكوارتز، ويتواجد بجنوب وشرق الولاية وأقدام الجبال.

السفلي: ويتكون من الدولوميت والكلس السميك، المارن الشيستي، المارن الكلسي والكلس البلوري، وتواجده بجبل قريون، جبل سيدي ارغيس وجبل سطاس.

على العموم تتميز طبوغرافية الولاية بمايلي[1]:

1. مديرية الصناعة والمناجم لولاية أم البواقي

- **الكتل الكلسية:** وانتشارها يكون في السهول بشكل أحجام متباينة مثل الجزر.
- **الحادورات المتحجرة:** تكون إما قصير أو طويلة، مركبة أو بسيطة.
- **منطقة الرماديات (الركاميات):** تحتلها غالبا إما القرعة أو المرجة أو سهل تراكمي خصب.

هذه الأشكال جعلت من المنطقة موزاييك من الأحواض والسهول المتجاورة، فوجود حاجز من الجبال الساحلية الخالية من الممرات الهامة، حد من قوة التأثيرات البحرية التي لا يزيد امتدادها عن 30 كلم من الساحل، على عكس تضاريس الأطلس الصحراوي التي تسمح للتأثيرات الصحراوية بالتقدم حتى شمال الولاية.

2 - 3 - التربة:

تعتبر دراسة التربة ومعرفة خصائصها وأنواعها أساسية لقيام زراعة عصرية، لأنها تسمح لنا بمعرفة الأنواع النباتية الملائمة لكل نوع من التربة كما تمكننا من تحديد طريقة السقي الملائمة. حيث تتواجد بالولاية أنواع الترب التالية[2]:

2 - 3 - 1 التربة البيضاء:

تتميز بكونها رقيقة السمك وضعيفة، وهي في الأصل تربة خشنة غير صالحة للزراعة لفقرها من المواد الدقيقة، كما تغلب على سطحها القشرة الكلسية، تتواجد بالانحدارات وأقدام الجبال.

2 - 3 - 2 التربة الحمراء:

ذات تكوين مارني طيني ممزوجة بالكلس وغنية بالفوسفات، غنية بالمواد الدقيقة كما تحتوي على مواد متوسطة السمك وبعض الحصى وانعدام المواد الخشنة والكلس، تتميز بطبقاتها السميكة ولونها البني؛ تتواجد بحدود وأطراف السهل وأسفل الانحدارات.

2 - 3 - 3 التربة السمراء:

تتميز بخفتها نظرا لاحتوائها على مواد دقيقة جدا كالطمي والرمل بالإضافة إلى الطين، وهي عبارة عن مصاطب مشبعة بالمياه ناتجة عن توضعات الأنهار؛ وهذا ما جعلها من

أخصب وأجود الترب، تتواجد بقلب السهل كسهل عين مليلة، عين كرشة، وسهل مسكيانة.

2 - 3 - 4 التربة المالحة:

---

1 :Marc Cote op cite

2: سهام عزباوي ـ دور الشبكات الحضرية والطرق في تنظيم مجال ولاية أم البواقي ص14 ـ رسالة ماجستير كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة 2005

هي ترب شديدة الملوحة نظرا لتشبعها بمياه السبخات والقرعات المالحة؛ ما جعلها غير صالحة للزراعة، تتواجد بأقصى جنوب الولاية كسبخة الزمول، قرعة قليف، قرعة الطرف.

2 - 4 - الدراسة المناخية:

تمثل الدراسة المناخية أهمية بالغة في عملية التنمية عموما، وتزداد أهمية هذا الجانب خاصة إذا تعلق الأمر بتهيئة وتنمية الأوساط الريفية، لهذا سوف نقوم بإبراز مجموعة من العناصر لما لها من تأثيرات على المجال، ولتحديد هذه العناصر لابد من الاعتماد على مجموعة من القياسات.

2 - 4 - 1 الأمطار:

من أجل إبراز خصائص الأمطار بولاية أم البواقي استعملنا معطيات سلتزر والتي جاءت فترة (1913 - 1938)، حيث اعتمد على سبع محطات :

جدول رقم 4 الأمطار خلال فترة (1913 - 1938)

المحطة	خط العرض	الأمطار(مم)
سيقوس	36°80	536
الصبيحي	36°50	528
عين مليلة	36°20	403
عين فكرون	35°59	480
أم البواقي	35°48	449
عين البيضاء	35°42	420
مسكانة	35°38	432

المصدر: SELTZER . P 1946

فالمعطيات تشير بأن المناطق الشمالية للولاية هي الأوفر مطرا من جنوبها، فالمحطات الشمالية والمتمثلة في سيقوس، قصر الصبيحي وعين مليلة تلقت على التوالي 536، 528، 403 مم سنويا، في حين المحطات الجنوبية والمتمثلة في مسكانة وعين البيضاء تلقت 432، 420 مم سنويا.

فالمتوسط السنوي للأمطار بالولاية يتراوح بين (200 - 600)مم/سنويا، حيث تتوزع وفقا للارتفاع، إذ المناطق الجبلية تتلقى أكثر من 500 مم/سنويا، في حين تتلقى الهضاب بين (300 - 500)مم/سنويا، بينما تتلقى الأحواض والسباخ ما بين (200 - 400)مم، ومنه الأمطار بولاية أم البواقي تقل بتناقص الارتفاع.

2 - 4 - 2 الحرارة:

توزيع الحرارة لفترة 2000 - 2010

جدول رقم 5 توزيع الحرارة بالولاية

الأشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المعدل
معدل الدرجات القصوى	11.4	12.8	17.7	19.9	25.6	31.7	35.6	34.1	28.4	24.6	18.1	12.1	22.7
معدل الدرجات الدنيا	0.4	2.6	4.4	6.4	11.2	15.2	18.2	18.2	14.3	11.3	5.5	2.5	9.2
M+m/2	5.9	7.7	11.5	13.1	18.1	23.4	26.9	26.1	21.1	17.9	11.8	7.3	16

المصدر: مديرية التهيئة والتخطيط ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2010

الفترة الحارة:

من خلال القيم المسجلة خلال العشر سنوات الأخيرة، نلاحظ أن الحرارة تمتد من شهر ماي حتى شهر أكتوبر حيث تفوق المعدل السنوي، ويعتبر شهري جويلية وأوت الأكثر حرارة حيث بلغ المعدل 35.6 م° و 34.1 م° على التوالي هذا يدل على تعرض المنطقة للرياح الساخنة وتمثل الفترة الجافة.

الفترة الباردة:

تمتد من شهر نوفمبر حتى شهر أفريل، كما يعتبر شهري جانفي وفيفري الأكثر برودة إذ بلغ المعدل 11.4 م° و 12.8 م° على التوالي وتمثل الفترة الرطبة.

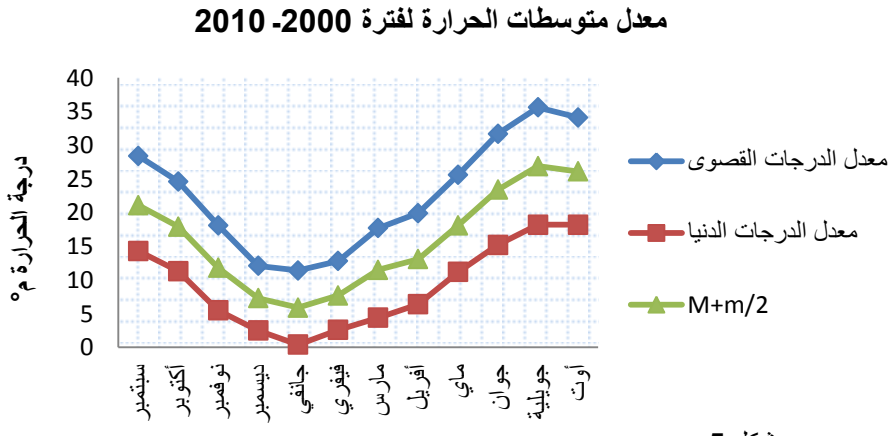

شكل 5

2 - 4 - 3 الرياح:

لها دور هام في حياة النبات، إذ لها تأثيرات سلبية وأخرى إيجابية، والرياح التي تسود منطقة الدراسة تتمثل في رياح السيروكو بمعدل 30 إلى 50 يوما في السنة وهي رياح صحراوية ساخنة تأثيرها يكون خاصة بالممرات الجبلية للأطلس الصحراوي، وتهب خاصة في فصل الربيع وتتسبب في ارتفاع الحرارة بـ 10 م° في ظرف 24 ساعة، تأثير هذه الرياح يكون خاصة بالجنوب الشرقي للولاية (مسكانة).

2 - 4 - 4 الجليد:

يقدر عدد أيام الجليد بـ 37 يوما في السنة، حيث يؤثر سلبا على النشاط الزراعي كما أن طبوغرافية المنطقة المتمثلة في الأحواض تزيد من التأثير السلبي للجليد خاصة في فصل الإزهار.

2 - 4 - 5 نطاقات المناخ الحيوي بطريقة أمبرجي :

أمبرجي معادلة تسمح بحساب معامل الجفاف، وهذا اعتمادا على درجة الحرارة والتساقط، والمعادلة هي :

$$\text{معامل أمبرجي (Q)} = \frac{P * 1000}{(\frac{M+m}{2})(M-m)}$$

P : متوسط التساقط السنوي ويساوي 410 مم

M : متوسط درجات الحرارة القصوى للشهر الأكثر حرارة وتساوي 25.8 م°

m: متوسط درجات الحرارة الدنيا للشهر الممطر وتساوي 6.8 م°

Q = 43.13

حيث درجة الحرارة في معامل أمبرجي تكون بالكالفن لذلك نضيف 273 إلى قيم الحرارة، وحسب قيم معامل أمبرجي فإن ولاية أم البواقي تتواجد في النطاق النصف الجاف العلوي ذو الشتاء البارد.

شكل6

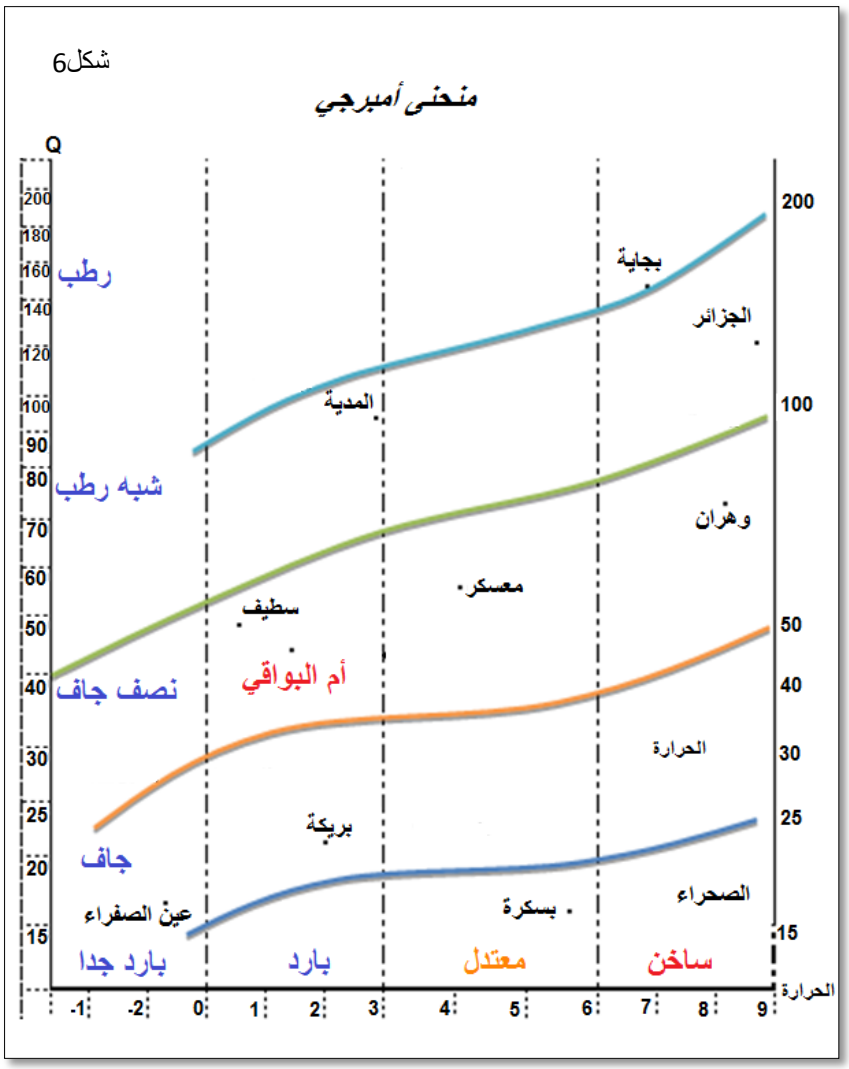

2 - 5 الشبكة الهيدروغرافية :

لها أهمية بالغة في مختلف النشاطات البشرية وخاصة الزراعة، وتنقسم مصادر المياه إلى قسمين: المصادر السطحية والمصادر الجوفية، إضافة إلى وجود مصادر أخرى ثانوية والمتمثلة في الآبار والسدود الصغيرة الثانوية المستخدمة في الزراعة والتي يجف أغلبها صيفا.

خريطة رقم 5

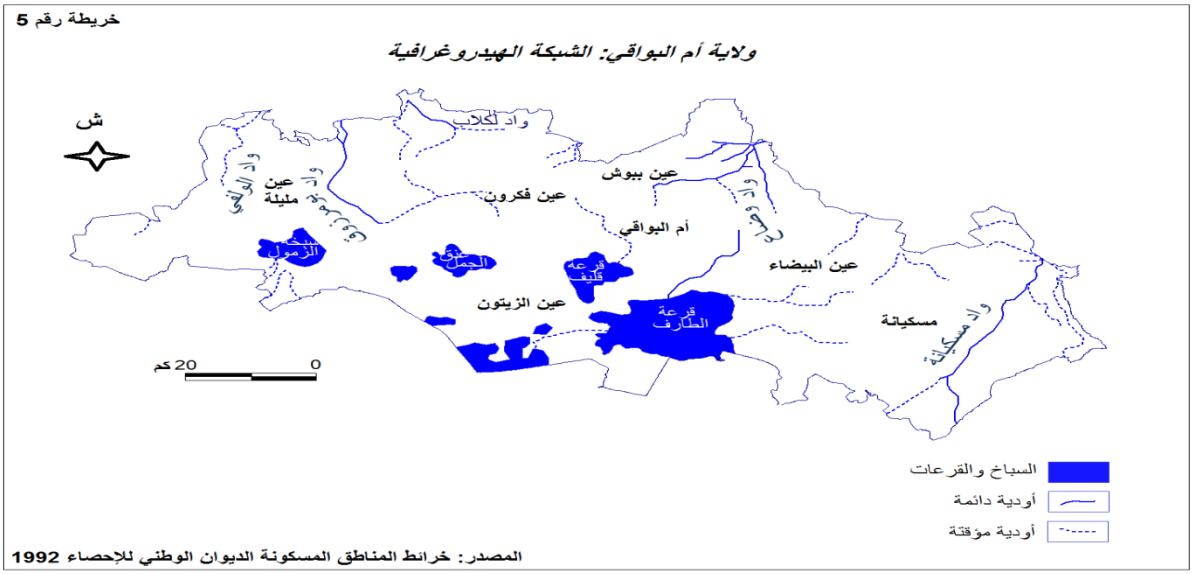

المصدر: خرائط المناطق المسكونة الديوان الوطني للإحصاء 1992

جدول رقم 6 أهم الأودية بالولاية

الأودية	المنـــــاطق المعنيـــــة
واد فزقيـــــة	سهل فـزقيـــة – فـــورشـــي- عين مليلـــة
واد عين كرشة	تومغنـــــي – عـــين كرشة- الحرمليـــة
واد مدفون	قصر الصبيحـــي – عين ببوش – أم البواقـــي
واد مسكانة	مسكيـــانـــة – الضلعـــــة
واد الحاسي	بـــريـــــش
واد بولفرايس	عـيـــن الزيتـــون – أم البواقـــــي
واد معروف	عـيـــن الزيتـــون – أم البواقـــــي

المصدر: مديرية التهيئة والتخطيط ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2010

بالإضافة إلى تواجد العديد من الأنظمة المائية المالحة بإقليم الولاية والمتمثلة بالسبخات والقرعات أهمها[1]:

1: مديرية التهيئة والتخطيط ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2006 ص7.

قرعة قليف

قرعة عنق الجمل

قرعة الطارف

شط تنسيل

- **قرعة الطارف:** تقدر مساحتها بـ 191 كم^2 تتواجد بطريق أم البواقي خنشلة، تعتبر أكبر بحيرة مالحة بالسهول العليا الشرقية، تتردد عليها الطيور المهاجرة حوالي 5000 طائر.

- **قرعة عنق الجمل:** عبارة عن شط يحيط به غطاء نباتي، تقع ببوغرارة السعودي على طريق أم البواقي خنشلة، تقدر مساحتها بـ 140 كم^2 .

- **قرعة قليف:** تقع بعين الزيتون مساحتها تقدر بـ 27 كم^2 تتردد عليها العديد من الطيور النادرة.

- **قرعة طيموقامين:** تبلغ مساحتها 7 كم^2 ذات مياه عذبة؛ تتواجد بها الأسماك والطيور المهاجرة.

- **السدود:**

السدود الكبيرة:

يوجد سدين بالولاية وهو سد وركيس بعين فكرون سعته 45000 هم^3 وهو موجه للسقي والشرب، إضافة إلى سد فم الخنقة ذو سعة 30000 هم^3 وهو غير مستغل.

السدود الترابية:

يوجد بالولاية تسعة سدود ترابية منها سد حميمت بعين ببوش سعته 117 هم^3 وهو غير مستغل حاليا.

2 - 6 الغطاء النباتي:

إن الغطاء النباتي من العوامل المؤثرة في الوسط الطبيعي، فهو يساهم في المحافظة على التربة و حمايتها من الانجراف، كما يؤثر على المناخ المحلي سواء عن طريق الأمطار أو كعامل صد للرياح، إضافة إلى كونه يعتبر ثروة اقتصادية هامة، غير أن الإنسان يستغل هذه الثروة بطريقة غير عقلانية، سواء عن طريق الاستغلال المفرط أو الحرق المتعمد لتوسيع رقعة الأراضي الفلاحية والرعوية، وهذا ما يؤدي إلى التقهقر واختال النظام البيئي مع مرور الوقت.

- الغابات:

تقدر مساحة الغابات بالولاية حوالي 79896 هـ وتمثل نسبة 12.9% من إجمالي المساحة، نوع الأشجار المتواجدة بهذه الغابات هي الفلين، الصنوبر الحلبي، التنوب، السرو؛ أهمها:

- غابة جبل قريون بعين مليلة: والتي تستغل في مختلف النشاطات وتقع على ارتفاع 1729م.

- غابة الضلعة: وهي غابة واسعة تمتد حتى عين البيضاء تستغل في الصيد خاصة.

- غابات عين الشجرة: تتواجد بمسكيانة تكثر بها أشجار الصنوبر؛ تستغل في التنزه.

II. المؤهلات البشرية والاقتصادية للولاية:

1. المؤهلات البشرية:

1 ـ أ ـ تطور عدد السكان:

جدول رقم 7 تطـور عدد السكـان بالولاية (1977- 2008)

المؤشرات	1977		1987		1998		2008	
	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)
إجمالي الولاية	305700	-	402674	2.79	519170	2.57	621612	1.9
إجمالي الوطن	16948000	3.49	23038942	3.12	29100867	2.36	34800000	1.80

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية ـ أم البواقي ـ

نـمو معتبر لعـدد السكان بالولاية رغم تناقص معدل النمو، فـبعدما كان 305700 ن في 1977 ارتفع إلى 402674 ن في 1987 بمعدل نمو لم يتجاوز 2.7% وهـو أقـل من الـمعدل الـوطني، كـما ارتفع عدد السكان إلى 519170 ن سنة 1998 رغـم انـخفاض معـدل الـنمو بـالولاية إلـى حـوالـي 2.6% والـذي فـاق المعدل الـوطني، ووصل عـدد الـسكـان في 2008 إلى 621612 ن بـمعدل نمو هـو الأضعف منذ الاستقلال بـ 1.9% وهـو يـقارب الـمعدل الوطني.

شكل 7

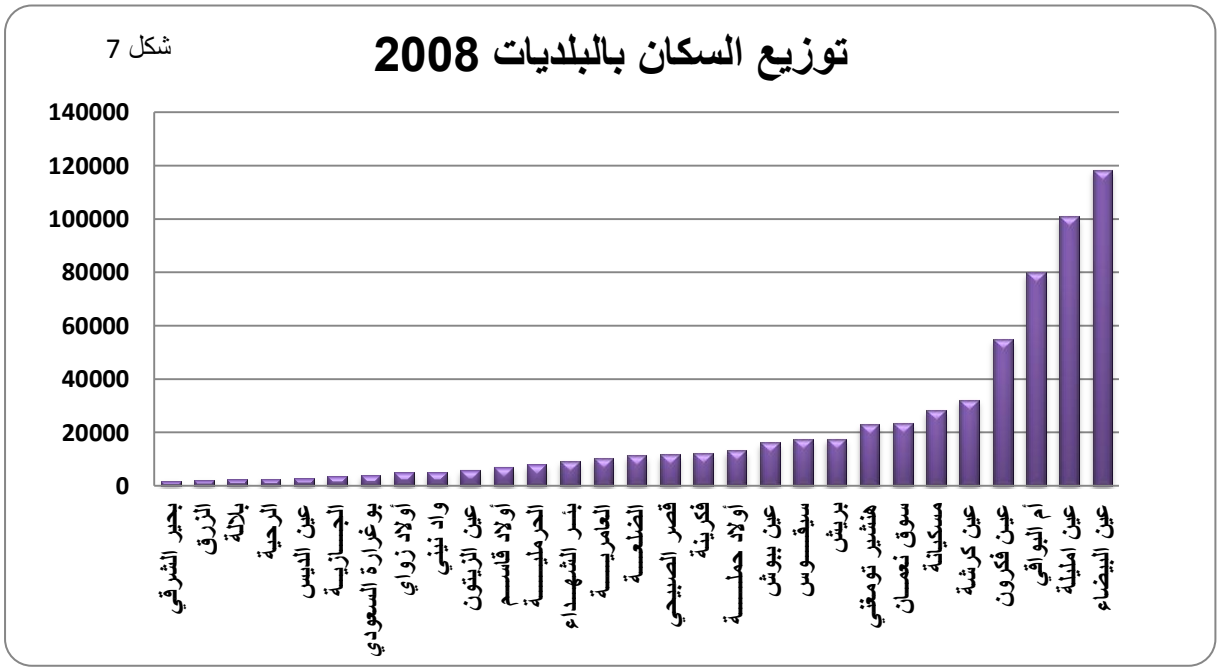

1 ـ ب ـ توزيع السكان:

يتركز السكان في 2008 بالبلديات الكبرى للولاية والمتمثلة خاصة في عين البيضاء، عين مليلة، أم البواقي، عين فكرون؛ كما يتركز بالتجمعات الحضرية لمقرات البلديات بنسبة فاقت 75% بـ 477320 ن، ويتركز أكثر من 6% بالتجمعات الثانوية بـ 41363 ن، وحوالي 18% بالمناطق المبعثرة بـ 113842 ن، ويتحكم في توزيع السكان عدة عوامل أهمها[1]:

✓ **العوامل الطبيعية:**

حيث الوحدات الطبوغرافية لها دور في توزيع السكان واستقرارهم، فالسكان يفضلون التركز بالمناطق السهلية أين تسهل الحركة وتنقل السكان على عكس المناطق الجبلية الوعرة.

✓ **العوامل التاريخية:**

يعتبر من العوامل الأساسية المتحكمة في توزيع السكان، حيث تعاقب الحضارات رسمت معالم الولاية كما ساعدت الطبيعة السهلية التي تتوفر على الأراضي الزراعية على استقرار السكان، غير أن الغزوات الرومانية والوندالية التي شهدتها المنطقة جعلت السكان يلجؤون للجبال لكنهم عادو واستقروا في السهول حتى مجيء المستعمر الفرنسي الذي دخل المنطقة سنة 1842 واستقر بالمناطقة السهلية وطرد السكان إلى المناطق الجبلية أين كونوا تجمعات ومشاتي صغيرة.

✓ **العوامل الاقتصادية:**

يساهم النشاط الاقتصادي في توطن السكان؛ خاصة إذا تعلق الأمر بالصناعة التي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية وجذب السكان ومنه إقامة تجمعات سكانية، فمركز عين البيضاء يضم 115016 نسمة، يليه مركز عين مليلة 76744 نسمة، أم البواقي ويضم 66517 نسمة، ثم عين فكرون بـ 48421 نسمة وهذا حسب تعداد 2008، هذه التجمعات تمثل أكبر المراكز السكانية في ولاية أم البواقي حيث تضم أهم الوحدات الصناعية ما يؤدي إلى النزوح إلى هذه المراكز للحصول على فرص عمل.

1 ـ جـ ـ الكثافة السكانية:

قدرت الكثافة السكانية بالولاية 106 ن/كم^2 فهي تعتبر مؤشر جيد نحدد من خلاله البلديات الريفية والحضرية؛ حيث تتوزع بشكل غير منتظم على بلديات الولاية وتتركز أعلى الكثافات بالبلديات الكبرى

1: سهام عزباوي ـ دور الشبكات الحضرية والطرق في تنظيم مجال ولاية أم البواقي ـ مصدر سابق ص32.

أهمها عين البيضاء بـ 2277 ن/كم^2، عين مليلة بـ 423 ن/كم^2، كما تتركز في وسط الولاية على طول المحور من عين مليلة إلى مسكيانة.

2 ـ النشاطات الاقتصادية:

جدول رقم 8 النشاطات الاقتصادية بالولاية سنة 2008

المؤشرات	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان القادرين على الشغل من 16 إلى 60 سنة	عدد السكان المشتغلين		البطالين	
			العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
إجمالي الولاية	621612	209157	177345	84,79	31812	15,21

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

بلغ عدد المشتغلين في 2008 بالولاية 177345 ن ويمثلون نسبة تقارب 85%، كما بلغ عدد البطالين 31812 ن ويمثلون نسبة فاقت 15%.

كما تتوزع الفئة النشطة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، حيث تتواجد أعلى نسبة بقطاع الخدمات بنسبة فاقت 35%، كما تحصل قطاع الفلاحة على نسبة معتبرة فاقت 34% هذا ما يؤكد الطابع الفلاحي للولاية، وبلغت نسبة المشتغلين بقطاع الأشغال العمومية 23%، أما أضعف نسبة فكانت بقطاع الصناعة والتي تجاوزت 7%.

3 ـ الإمكانيات الفلاحية للولاية:

جدول رقم9 التقسيم العام للأراضي الفلاحية 2009- 2010

المؤشرات الفلاحية	أراضي صالحة للزراعة		أراضي رعوية (هـ)	أراضي غير منتجة(هـ)	أراضي غير منتجة و غير تابعة للفلاحة (هـ)
	غير مسقية (هـ)	مسقية (هـ)			
إجمالي الولاية	347749,34	13135,30	122565	32032	48989

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

الولاية مصنفة كولاية فلاحية رعوية حيث تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 360884 هـ وتمثل نسبة 58% من إجمالي الولاية، أغلب هذه الأراضي غير مسقية وتمثل نسبة تفوق 96%؛ أما الأراضي المسقية فلا تتجاوز 3%، كما تمثل الأراضي الرعوية نسبة حوالي 22%، وتمثل

نسبة الأراضي الغير منتجة حوالي 6%، وتتواجد أراضي غير منتجة وغير تابعة للفلاحة والتي تتجاوز نسبتها 8%.

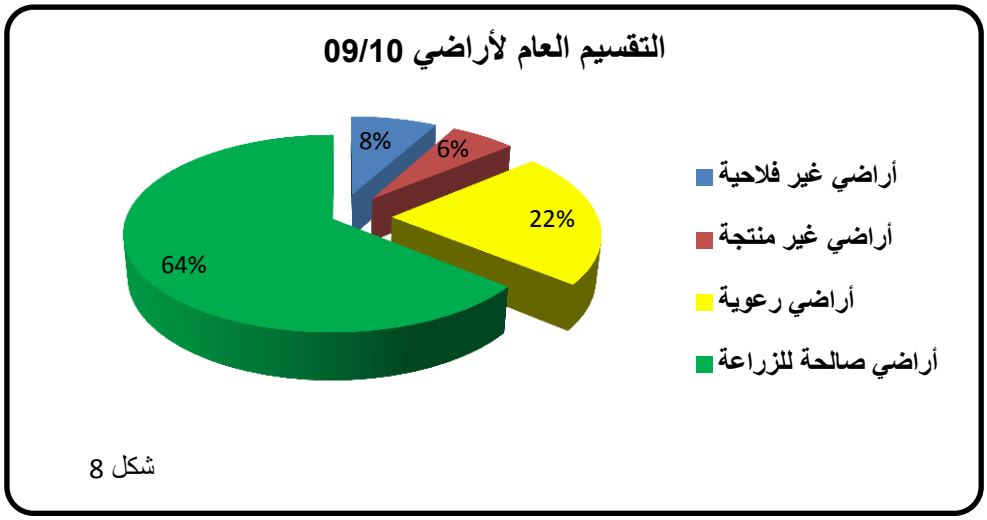

شكل 8

جدول رقم 10 المستثمرات الفلاحية بالولاية في 2010

نوع المستثمرات	العدد	المساحة (هـ)	المستفيدون
مستثمرات فلاحية جماعية	678	91546	3835
مستثمرات فلاحية فردية	2227	34147	2227
مستثمرات فلاحية قطاع خاص	15791	227074	24198
مزارع نموذجية	08	8118	154
المجموع	18704	360885	30414

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

تتواجد بالولاية 18704 مستثمرة فلاحية تصل مساحتها إلى 360885 هـ بـ 30414 مستفيد، حيث تستحوذ مستثمرات القطاع الخاص على أكبر عدد وتمثل نسبة تفوق 84% من إجمالي مستثمرات الولاية؛ كما تمثل المساحة نسبة 63% من إجمالي المساحة المستغلة؛ وتمثل اليد العاملة نسبة تتجاوز 79% من إجمالي اليد العاملة الفلاحية، كما تمثل المستثمرات الفردية نسبة تقارب 12% حيث تصل المساحة إلى 9% كما تمثل اليد العاملة نسبة تفوق 7% من إجمالي اليد العاملة، وتمثل المستثمرات الجماعية نسبة تقارب 4% بمساحة تصل إلى 25% وتمثل اليد العاملة نسبة تفوق 13%، كما تتواجد بالولاية 8 مزارع نموذجية تمثل مساحتها نسبة تتجاوز 2% وبـ 154 عامل.

استغلال الأرض:

جدول رقم11 توزيع الإنتاج ألفلاحي حسب المساحة و نوع المحصول 2010/2009

نوع المحصول	الحبوب		الخضروات		العلف		الأشجار المثمرة	
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)
المجموع	142176	1578768	4414	921212	18981	693622	1434	15575

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

انتشار واسع للحبوب حيث تمثل المساحة 85% من إجمالي المساحة المستغلة بإنتاج قدر بـ 1578768 ق إذ يصل المردود إلى 11 ق/هـ، ولم تتجاوز مساحة الخضروات نسبة 2% حيث فاق المردود 208 ق/هـ، كما بلغت مساحة العلف نسبة حوالي 11% بمردود فاق 36%، وقدرت مساحة الأشجار المثمرة بـ 1% حيث بلغ المردود نسبة 11%.

خريطة رقم 6

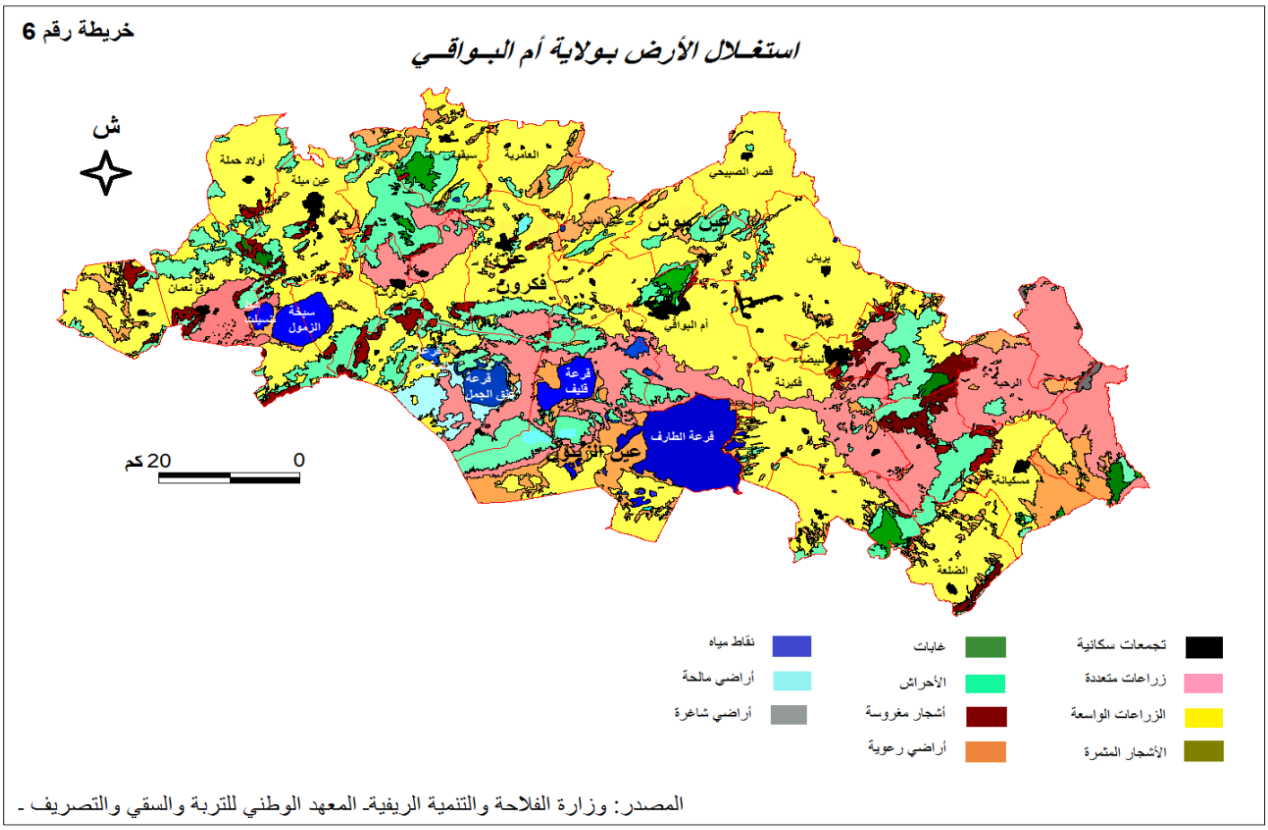

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية- المعهد الوطني للتربة والسقي والتصريف -

جدول رقم12 الثروة الحيوانية لموسم 2010/2009

نوع الرؤوس	الأبقار	الأغنام	الماعز
المجمـــوع	42053	514388	76853

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

ونظرا للإمكانيات الرعوية للولاية فهي تحتوي على ثروة حيوانية مهمة متمثلة في الأغنام خاصة بـ 514388 رأس، والماعز بـ 76853 رأس، وكذلك الأبقار بـ 42053 رأس.

4 ـ الإمكانيات الصناعية:

جدول رقم13 المناطق الصناعية 2010

المناطق الصناعية	المساحة الكلية (هـ)	المساحة الممنوحة (هـ)	المساحة المبنية (هـ)
المنطقة الصناعية عين مليلة	121.04	61.27	50.98
المنطقة الصناعية عين البيضاء	171.44	134.30	101.65
المجموع	292.48	195.57	152.63

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

تتواجد أهم المناطق الصناعية بالولاية في كل من بلديتي عين مليلة وعين البيضاء بمساحة تتجاوز 292 هـ، بالإضافة إلى تواجد 14 منطقة للنشاط والتخزين تتواجد في العديد من البلديات.

أهم الإنتاج الصناعي بالولاية:

تتواجد 17 مؤسسة للإنتاج الصناعي تساهم في تشغيل 1445 عامل حيث توجد أهم المؤسسات الصناعية في كل من بلدية أم البواقي (مقر الولاية) وعين البيضاء وعين مليلة، إذ تتوزع بين مؤسسات القطاع العام والخاص؛ أهمها شركة بناء الهياكل المعدنية ومطاحن سيدي ارغيس.

أما فيما يخص قطاع المناجم فتتواجد على مستوى الولاية 54 مؤسسة متخصصة في إنتاج الكلس والحصى والجبس والملح أغلبها خاصة تتوزع على مختلف بلديات الولاية.

كما تتواجد بالولاية 3690 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتقليدية تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية خاصة النقل والتجارة وصناعة النسيج، تتواجد أغلبها ببلدية عين فكرون بـ 959 مؤسسة وعين مليلة بـ 863 مؤسسة وأم البواقي بـ 544 مؤسسة وعين البيضاء بـ 480 مؤسسة.

5 ـ الإمكانيات السياحية[1]:

تتوفر ولاية أم البواقي على عدة معالم تاريخية من أهمها: أثار سيقوس و المصنفة ضمن التراث الوطني، موقع سيلا ويحمل في مكنوناته معطيات تاريخية قيمة، موقع عين البرج بالعامرية يتضمن أثار عن حقبة ما قبل التاريخ والفترة الإسلامية، المدينة الرومانية بالضلعة، أثار مدينة قاديوفالا وهي مدينة بيزنطية تتواجد بقصر الصبيحي، أثار مدينة عين ببوش وأجمل ما في هذا الموقع الفسيفساء وهنشير أولاد قوتي والذي تعتبر أثاره المدينة الأصيلة لقاديوفالا.

أما من ناحية الجمعيات السياحية فهي تحتوي على:

- جمعية البوصلة.
- جمعية قاديوفالا للسياحة والصناعات التقليدية والبيئة.
- جمعية أمل للسياحة والتسلية والفنون التقليدية.
- جمعية الطلب ابن بطوطة للسياحة.
- الجمعية الولائية لتطوير السياحة و الآثار.

و بالنسبة للمؤسسات الإيوائية فهي كمايلي:

جدول رقم14 الفنادق المتواجدة بالولاية سنة 2010

البلدية	العدد	القدرة		النزلاء	
		غرفة	سرير	محليون	أجانب
أم البواقي	04	132	270	12930	302
عين البيضاء	02	29	60	940	30
بريش	01	45	94	2252	625
مسكيانة	01	35	72	3381	22
عين مليلة	01	75	150	200	20
المجموع	09	316	646	19703	999

المصدر: مديرية السياحة

يتواجد بالولاية 9 فنادق للإيواء كلها خاصة وغير مصنفة ما عدا فندق فينيسيا ببريش المصنف 4 نجوم، تتوزع بأم البواقي التي يتواجد بها 4 فنادق، وعين البيضاء بفندقين

1: مديرية التهيئة والتخطيط ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2010 ص80.

وفندق واحد في كل من بريش ومسكيانة وعين مليلة، حيث يقدر إجمالي الغرف بـ 316 غرفة وأغلبية النزلاء هم محليين.

أما فيما يخص الوكالات السياحية فتتواجد 6 وكالات بالولاية، 3 منها بأم البواقي وواحدة في كل من عين البيضاء ومسكيانة وعين مليلة، حيث يصل عدد المسافرين إلى 1441 مسافر.

الخلاصة:

يتضح لنا من خلال تحليل مختلف المعطيات، أن الولاية تحتوي على إمكانات هائلة:

فمن الناحية الطبيعية تتربع على مساحة شاسعة تقدر بـ 6187,56 كم^2 ، كما تحتل موقعا استراتيجيا هاما بحيث تتوسط ولايات الشرق؛ وتمثل محور عبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما تمثل امتداد للسهول العليا القسنطينية فهي تتميز بالاتساع والانبساط إضافة إلى معالمها البارزة، حيث يصل الارتفاع بها إلى 1000م.

كما أن تنوع التضاريس بين السهول والهضاب والجبال أثر على تنمية وتنظيم المجال حيث أهل المنطقة لقيام مختلف الأنشطة الاقتصادية والبشرية. كذلك الطبيعة الجيولوجية للمنطقة سمحت بتكوين أسمطة جوفية عميقة تستغل سواء للشرب أو الزراعة أو في الصناعة، إضافة إلى الموارد السطحية المتمثلة في الوديان والسدود حيث يوجد سدين كبيرين وتسعة سدود ترابية.

تنوع التربة والذي يؤدي إلى تنوع الاستغلال الزراعي، أهمها التربة السمراء الخصبة ذات الجودة العالية.

الجانب المناخي يمتاز بفصلين متناقضين، نظرا لكون الولاية تقع بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، فهو مناخ قاري شبه جاف بارد وممطر شتاء؛ وجاف وحار صيفا، هذا المناخ انعكس على الغطاء النباتي الغير كثيف بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للحرائق، هذا ما يتطلب التدخل للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

توفر المنطقة على طاقة بشرية وإمكانيات فلاحية وصناعية وسياحية هائلة تمكن من تحقيق التنمية الشاملة للولاية.

كل هذه العوامل تساهم في تنمية المجال، كما تساعد على توطن السكان ومختلف النشاطات الاقتصادية؛ مع ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات من أجل خلق نوع من الانسجام والتكامل بين مختلف المناطق.

الفصل الثاني

خصائص ومؤهلات منطقة الدراسة

أولا: المؤهلات الطبيعية

تم اختيار ثلاث بلديات كنموذج عن التنوع المجالي من جهة واختلال التوازن التنموي داخل إقليم الولاية من جهة أخرى، وهي بلديات: عين فكرون، عين ببوش، عين الزيتون.

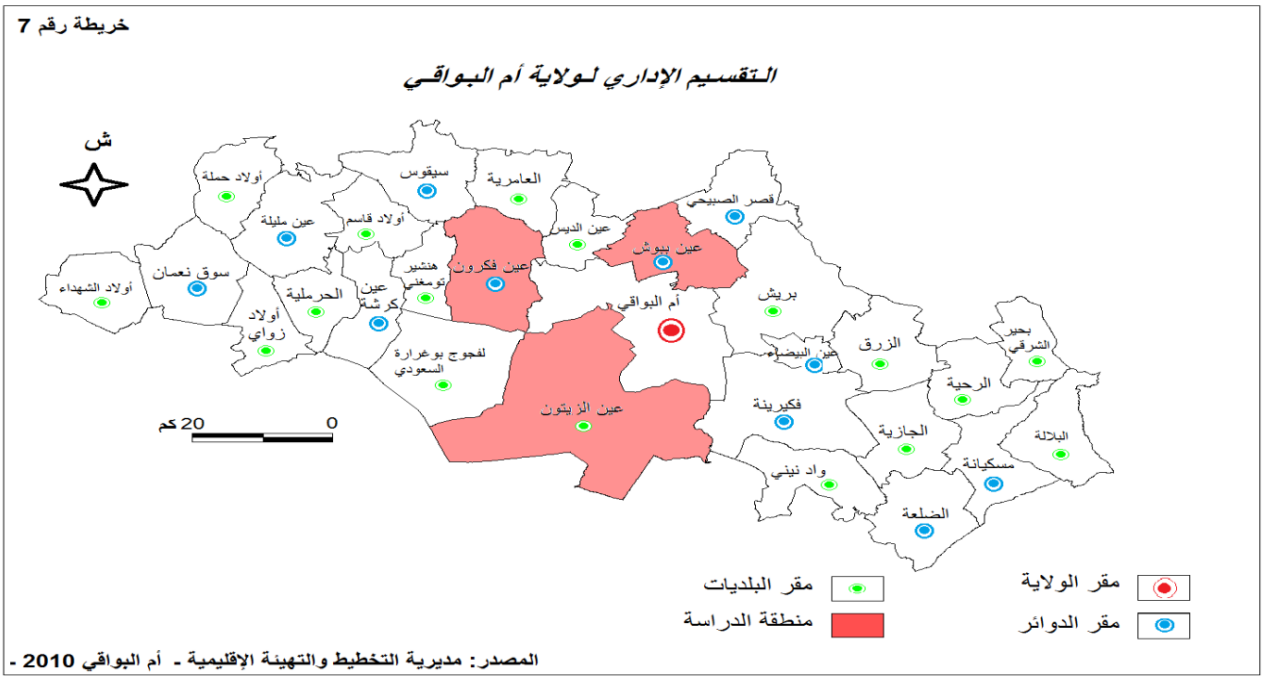

بلدية عين فكرون

I. تقديم البلدية[1]:

عين فكرون كانت تشكل مع عين مليلة بلدية مختلطة، أنشأت البلدية بعدما انبثقت عن عين مليلة سنة 1957.

السكان كانوا ينقسمون إلى الأروبيين الذين احتلوا المركز الحضري الذي كان يشكل النواة الأروبية؛ والذي بني بشكل شطرنجي، والأهالي كانوا يقطنون بالمشاتي والدواوير حيث الأراضي الضعيفة الإنتاج.

بقرار من السلطات العسكرية أنشأ تجمع جديد " السطحة " بالقرب من القرية القديمة، في بداية الحرب قدم إليه حوالي 300 ساكن حيث استقروا بالشرق.

في 1990 أصبحت البلدية مقر دائرة تضم كل من بلدية عين فكرون والفجوج

1: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين فكرون ص (8 - 15).

- **الموقع الجغرافي والإداري:**

تحدها بلدية سيقوس والعامرية من الشمال؛ عين الديس وأم البواقي من الشرق، بلدية الفجوج من الجنوب، وبلدية هنشير تومغني من الغرب.

بلدية عين فكرون تقع بالسهول العليا القسنطينية شمال شرق الأوراس، بين خطي طول 6.45° و6.57° ودائرتي عرض 35.50° و34.23°، تحتل مساحة تقدر بـ 264 كم^2.

مقر الدائرة يقع بين محوري طريقين مهمين؛ الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين سكيكدة وتبسة، والطريق الوطني رقم 100 الذي يربط الطريق الوطني رقم 10 بالطريق الوطني رقم 3 ويمتد حتى الطريق الوطني رقم 5.

بلدية عين فكرون تصنف كبلدية حضرية يغلب عليها الطابع التجاري، حيث وصل عدد السكان سنة 2010 إلى 58221 نسمة ويمثلون نسبة 8.9% من إجمالي سكان الولاية يتوزعون حسب الجدول:

جدول رقم15 عدد السكان بعين فكرون سنة 2010

البلدية	عدد السكان	النسبة (%)
المركز الرئيسي	51398	88.2
المنطقة المبعثرة	6823	11.7

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي

II. الدراسة الطبيعية:

من الجانب الجغرافي هذا المجال الذي ينتمي للسهول العليا والواقع ضمن مجال البحيرات، يتكون من امتداد للأحواض المغلقة أين تتجمع مياه السيلان سواء بشكل شط أو سبخة أو مرجة.

السهول الواسعة تتوضع أفقيا لتترك مجال التضرس منعزل ذو مناخ جاف، الارتفاع العام للمنطقة كبير، الأحواض والسهول ذات ارتفاعات متوسطة 750م، أما الجبال مرتفعة تصل إلى 1170م مثل:

- جبل حزمة بالغرب 1163م.
- جبل فرطاس وأولاد عزيز بالشمال الشرقي 1112م.

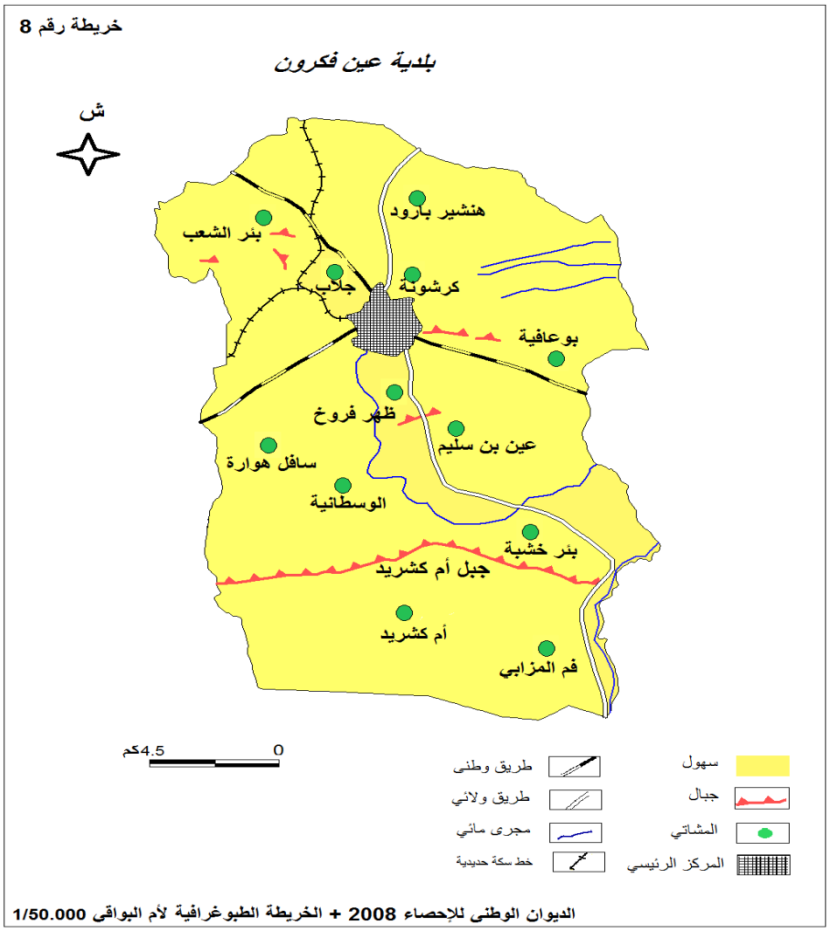

- جبل أحمر خدو بالجنوب 1132م.
- جبل كشريد بالجنوب 1176م.

1- التضاريس:

وتتواجد ثلاث أشكال فيزيائية تتمثل في:

أ- السهول:

تعرف سهول عين فكرون بأجزائها المرفولوجية والهندسية، وتشكل طبوغرافيا مائلة بشكل رباعي الأضلاع، ذات مظهر معقد متناوبة البنية المرفوديناميكية.

الارتفاعات تتراوح بين (850- 900)م، الانحدارات ضعيفة (0 - 3)%، السهول تغطي وشاح من المواد الغرينية من البليوسان.

ب - الهضاب:

تتواجد بالشرق والشمال الشرقي، بجبل فروخ 1107م؛ جبل حزمة 1163م؛ جبل هيراش 1080م، الانحدارات مهمة تتراوح بين (12- 25)%، التكوينات الجيولوجية السائدة تتمثل في التوضعات الكلسية المارنية، كذلك الحال بالنسبة لجبل لوصالي (الكنيرة) بالغرب والذي يتكون من هضاب يصل متوسط ارتفاعها إلى 950م؛ الانحدارات أكبر من 12% السفوح ذات شكل منتظم ومتجانس فارق ارتفاع طفيف ومهم، البنية الأساسية كلسية (الكريتاسي الأوسط) وهي امتداد لبنية جبل فرطاس.

جـ - الجبال:

تقع على ارتفاع 956 م من مستوى سطح البحر؛ محاطة ببعض الجبال الصغيرة والمنعزلة كجبل فروخ بالجنوب، وجبل حزمة وهيراش وجبل فرطاس بالشرق، وأولاد عزيز بالشمال الشرقي، وجبل قريون وفرطاس بالغرب، وجبل لوصالي بالشمال الغربي.

السلسلة الجبلية لجبل أم كشريد بالجنوب ذو شكل غير منتظم، الارتفاع المتوسط يتراوح بين (1000- 1050) م ويصل أقصى ارتفاع إلى 1208م، الانحدارات تتراوح بين (12- 25)% بالسفوح الكبيرة، على العكس تكون الانحدارات ضعيفة (3- 12)% بأسفل الأقدام، كما تكون البنية الجيولوجية لهذه التضاريس من خليط بين الكلس والمارن، وبأقدام الجبال التشكيلات الأكثر انتشارا الطين الرملي الراجع للميوسان الأوسط، أما الحصى والغرين فتتوزع بالمنخفضات.

2 - التركيب الصخري:

نجد بالمنطقة الواحدة تداخل بين المجال التلي والمجال الصحراوي، السلسلة التلية تحتلها تكوينات الزمن الثاني والثالث والتي تتكون من قناة رسوبية، الحدود الجنوبية تبرز بخط متداخل يدعى الجنوب التلي، والسهول العليا تعرف بمنطقة شديدة الارتفاع أين الغطاء الرسوبي البحري يتوضع فوق أساس قاري كريتاسي وإيوسان، سمكه أقل مقارنة بالسلسلة التلية وأقل تعرج.

الأرض الأكثر قدما يحتلها التريـاس، يتكون أساسا من الطين المبقع، الأكثر انتشارا الأحمر بالجبس مع بلورات الكوارتز الهرمية، الأكثر انتشارا الرخام الأخضر؛ إضافة إلى تواجد الكلس الأصفر أو الرمادي بشكل صفائح، هذه المجموعة تمثل التريـاس الأعلى والمتوسط.

3 - المناخ:

مناخ البلدية هو مناخ السهول العليا التلية، عموما التضاريس ترتفع نحو الشمال الشرقي عند الاقتراب من الأطلس التلي.

التأثيرات البحرية نجدها كبيرة بشمال تضاريس السلسلة النوميدية التي تقف كحاجز أمام التأثيرات البحرية ما يجعل المناخ متجانس، قليل الرطوبة والهواء ساخن ما يسبب ارتفاع شديد لحرارة التربة بالنهار لتصبح شديدة البرودة بالليل، الشتاء بارد والرياح الغربية الباردة تتواجد طيلة فصل الشتاء مع سقوط طويل للأمطار وبعض الثلوج، أما فصل الربيع فيكثر به الجليد الأبيض والذي يؤثر سلبا على المحصول الزراعي ويؤدي إلى تلفه.

أ ـ الأمطار:

تستقبل بلدية عين فكرون الأمطار حسب الارتفاع، فمركز البلدية الذي يتواجد على ارتفاع 956 م فوق مستوى سطح البحر، يستقبل 450 مم (1946- 1954).

ـ جبل أم كشريد (600- 700)مم.

ـ جبل فرطاس أولاد عزيز (500- 600)مم.

ـ جبل فم عليق (700- 800)مم.

ـ جبل فرطاس وقريون(700- 800)مم.

ب ـ الحرارة:

مع غياب المعطيات الحرارية بالسنوات الأخيرة، نعتمد على المتوسطات الحرارية لكل من قسنطينة وباتنة لفترة 25 سنة (1947- 1972) حيث أعطت النتائج التالية:

ـ متوسط الحرارة الدنيا: 2.0° ـ

ـ متوسط الحرارة القصوى: 21.4°+، هذه الفترة تمتد من شهر جوان حتى شهر أكتوبر وتمتاز بالجفاف وارتفاع نسبة التبخر.

جـ ـ الرياح:

الرياح التي تهب على المنطقة رياح غربية شمالية غربية، فالرياح الشمالية بالشتاء تكون جافة وباردة، إضافة إلى رياح السيروكو التي تهب 49 يوم في السنة خاصة في الربيع والصيف.

4 ـ الشبكة الهيدروغرافية:

لم يتم حاليا تقييم الشبكة المائية السطحية والباطنية المتواجدة بالبلدية، الخريطة الطوبوغرافية لعين فكرون تسمح بملاحظة غياب الأودية الدائمة بالمنطقة، فهي تقريبا جافة طوال السنة، غير أنه تتواجد نقاط للمياه في العديد من المناطق تدل على وجود خزانات للمياه الباطنية.

✓ **المياه السطحية:**

حسب الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية يتواجد بالمنطقة سدين ترابيين الخوقة والكسطانية هذان السدان يعانيان من التوحل الشديد، حجم التعبئة يصل إلى 20.000 م^3 و 30.000 م^3 موجهان لسقي القطع الصغيرة بسهل عين فكرون، هذان السدين مصنفان ضمن السدود المتدهورة وعدم القدرة على استرجاعها.

✓ **المياه الجوفية:**

يتم استغلالها وتعبئتها على مستوى الآبار الصغيرة الفردية أو الآبار الكبيرة، حيث تتواجد 5 آبار كبيرة تختلف الصبيبات بها تصل سعتها إلى 4600 م^3 تتوزع كما يلي:

5- الغطاء النباتي:

تقهقر الغطاء الغابي والذي يغطي مساحة ضعيفة 2703 هـ وتمثل 10.23% من المساحة الإجمالية، الغطاء النباتي الأكثر انتشارا هو الصنوبر الحلبي والبلوط والعرعار، وتقع هذه الغابات بالقسم الشمالي لجبل أم الكشريد، بجبل فروخ، جبل حزمة وكاف عين فكرون، أما بقية التضاريس فهي جرداء.

الأجزاء المورفولوجيا التي تتواجد بها المنطقة تحتم غرس الأشجار لحماية السفوح وإيقاف المواد المتحركة.

بلدية عين ببوش

i. تقديم البلدية[1]:

مقر البلدية

تقع بلدية عين ببوش شمال أم البواقي؛ على المحور الرئيسي المتمثل في الطريق الوطني رقم 32 الذي يعتبر الشريان الرئيسي الممون لها، ضمت إلى دائرة أم البواقي إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، ورقيت بعدها إلى مقر دائرة سنة 1984 تضم بلدية عين ببوش وعين الديس حيث قلصت مساحتها إلى 192 كم^2 بعدما كانت 319 كم^2، أما المشاتي التي كانت تابعة لها والتي مجموعها 08 مشاتي أصبحت تابعة لبلدية عين الديس، ومع مسار التوسع الذي سارت عليه البلدية أصبح الطريق المؤدي لعين الديس المحور الثاني لهذه البنية العمرانية.

مقر الدائرة

النواة العمرانية القديمة تمثلها الفترة الاستعمارية وتشكل مركز الحياة للتجمع بما أنها تضم التجهيزات القاعدية، كما أن الأحياء المنشأة بمحاذاة النسيج العمراني لتشكل انسجام معه.

- **الموقع الجغرافي:**

تقع بلدية عين ببوش على ارتفاع يصل إلى 950 م على مستوى سطح البحر، فهي تنتمي إلى السهول العليا الشرقية حيث يظهر موقعها على شكل سهول يحدها شمالا تاملوكة، ومن الشمال الشرقي قصر الصبيحي، ومن الجنوب الشرقي بريش، ومن الجنوب أم البواقي، ومن الغرب عين الديس.

1: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ببوش.

البلدية يمونها الطريق الرئيسي رقم 32 والذي يمكنها من التطور مستقبلا وسمح لها بلعب دور هام، حيث يقطع المركز العمراني ويربط البلدية ببلدية قصر الصبيحي والذي يربطها بأم البواقي، كما يسمح بالوصول وبطريقة سهلة للبلديات المجاورة.

من خلال الإحصاء الأخير للسكان والسكن بلدية عين ببوش تتكون من مركز رئيسي حضري ومنطقة ريفية وصل عدد السكان بها في 2010 إلى 16987 ن ويمثلون نسبة 2.6% من إجمالي سكان الولاية يتوزعون حسب الجدول:

جدول رقم16 عدد السكان بعين ببوش سنة 2010

البلدية	عدد السكان	النسبة (%)
المركز الرئيسي	13811	81.3
المنطقة المبعثرة	3176	18.7

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي

- **أهم المشاتي:**

- مشتة القراعشة.
- مشتة الحاسي.
- مشتة هنشير عباس.
- مشتة عين لحمر.
- مشتة عين الكحلة.
- مشتة هنشير رمضان.
- مشتة الجبابرة.

- باعتبار البلدية تغلب عليها السهول فهي تعتمد على الفلاحة بالدرجة الأولى.

ii. الدراسة الطبيعية:

1 - التضاريس:

تتميز مرفولوجية البلدية بوجود نوعان متميزان من الأرضية هما الأراضي السهلية المسطحة، المرتفعات والجبال.

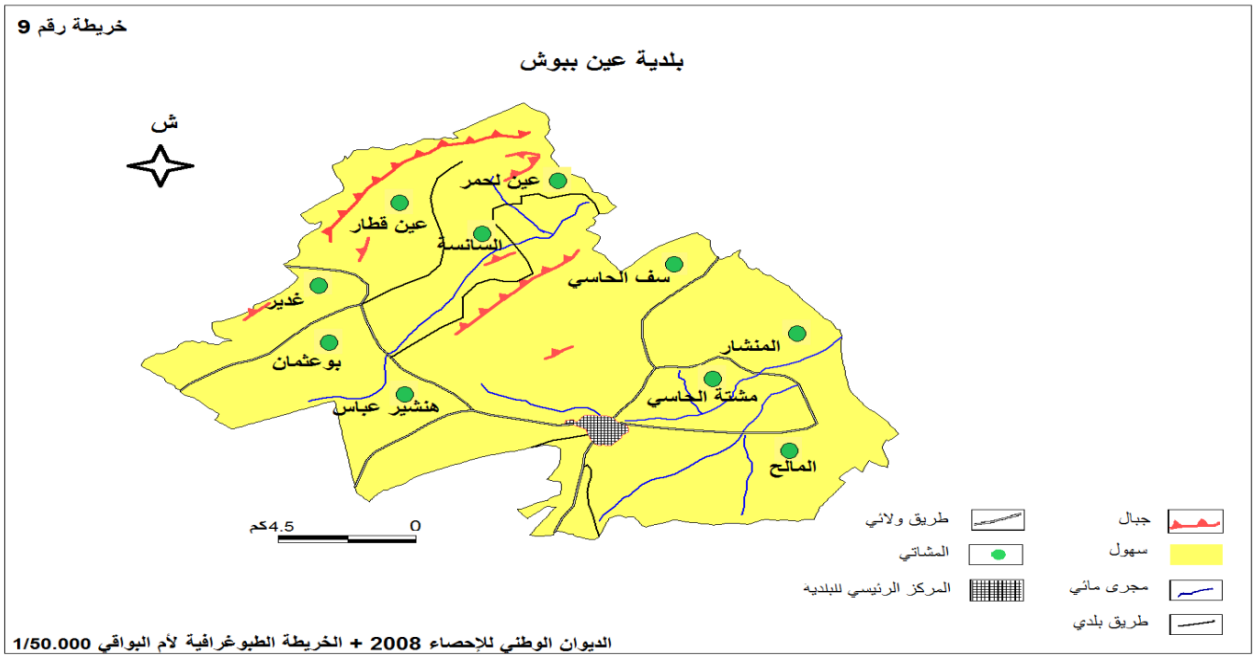

أ - الأراضي السهلية المسطحة:

تقع أسفل المرتفعات والمنحدرات، يرجع تكوينها إلى الزمن الرابع وتتكون من حادورات بتكوينات ترسبية، تغلب عليها التكوينات الطينية والغرينية وهي ذات انحدار ضعيف.

ب - المرتفعات والجبال:

تضاريس مكونة من المارن والكلس الصلب الذي يخترق البلدية شمالا.

2 ـ التركيب الصخري:

التكوينات الغالبة هي ترسبات حصوية تعود إلى البوستبليوسان، ليظهر الكلس بنسبة معتبرة ويعود في تكويناته إلى الكريتاسي المتوسط، ومن تم الطبقات الكلسية الدولوميتية المتدرجة مع المارن، كما تظهر طبقات كلسية بقاعدة أرجيلية تعود إلى الميوسان السفلي.

كما يعود تنوع هذه التكوينات إلى المؤثرات الخارجية عبر الأزمنة، ويبرز دورها في تثبيت التربة أو هشاشتها وبالتالي اختيار الموقع المناسب للتعمير.

3 ـ المناخ:

أ ـ الأمطار:

تنتمي بلدية عين ببوش إلى المناخ القاري الشبه جاف، الذي يتميز بأمطار غير متوازنة بمعدل 400 مم/سنة، وبتفاوت حراري يتراوح بين (0 ـ 42)م° بين فصلي الشتاء والصيف.

ب ـ الرياح:

الرياح الغالبة اتجاهها غرب وشمال غرب شتاءا، وجنوب شرق صيفا.

4 ـ الشبكة الهيدروغرافية:

تتصف الشبكة بوجود وادي المالح جنوب شرق ـ شمال شرق، وواد عين ببوش (دحمان) شرقا واللذان يظهران دورهما في التصريف السطحي، كما يظهر توزيع الموارد كمايلي:

ـ الآبار العميقة:

حيث يوجد 06 آبار عمومية و05 آبار خاصة.

ـ الآبار التقليدية:

عددها يصل إلى 220 بئر خاص و08 آبار عمومية، حيث تعتمد عليها أغلبية المشاتي في الشرب.

ـ الينابيع:

وهي مستغلة في الشرب ويصل عددها إلى 05 ينابيع، كما بلغ عدد الخزانات 04 تتوزع بالمركز بسعة 250 م^3، حيث يظهر الأول ذو السعة 1000م^3 بمحاذاة تحصيص المنظر الجميل جنوبا، أما الخزانين المتبقيين فيتواجدان غرب المركز العمراني.

5 ـ الـغطاء الـنباتـي:

قـلة الـغطاء الغـابي بـالـبلدية حيث يـغطي مسـاحة 2387 هـ وتمثـل نـسبة 12.4% مـن إجمـالي الـمساحة، إضافـة إلـى الـمساحة ذات الطابـع الغابـي والـتي تمثـل حوالـي 12% مـن إجمالـي مسـاحة الـبلديـة.

مساحة غابية متواجدة بالمركز الرئيسي للبلدية

بلدية عين الزيتون

I. تقديم البلدية[1]:

تعتبر واحدة من 29 بلدية بولاية أم البواقي وهذا منذ التقسيم الإداري الأخير، تابعة لدائرة أم البواقي؛ مركزها الرئيسي يقع 30 كلم على مقر الولاية، وبنفس السياق مع الولاية سجلت ضمن مناطق برنامج التهيئة والتنمية المستدامة شمال ـ شرق.

المقر الرئيسي للبلدية ما هو إلاّ تجمع ريفي صغير والذي يتطور حول الطريق الولائي رقم 9 الذي يربط الشمرة بالطريق الوطني 32، حيث يقطع البلدية من الشرق إلى الجنوب الغربي مرورا بالمركز الرئيسي للبلدية.

- **الموقع الجغرافي والإداري:**

تقع بالقسم الجنوبي للولاية، تتربع على مساحة تقدر بـ 740 كلم^2 وتمثل 11.96 % من إجمالي المساحة بالولاية، حيث تعتبر أكبر بلدية بالولاية من حيث المساحة؛ تحدها البلديات التالية:

ـ بلدية أم البواقي بالشمال.

ـ بالجنوب نجد الرميلة، قيس، الحامة، بغاي ومتوسة (ولاية خنشلة).

1: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين الزيتون ص (8 - 15)

ـ بـالغـرب بـلديـة لـفجوج وبـوغرارة السعـودي.

ـ بـالـشرق بـلديـة فكيـرينة.

أمـا الـموقع الفلكي فتـنحصر بـين خطـي طـول 4.90° و5.14° شرقـا، ودائـرتـي عـرض 40.28° و 40.50° شمـالا.

من خلال الإحصاء الأخير للسكان والسكن 2008 بلدية عين الزيتون بلدية ريفية يغلب عليها النشاط الزراعي الرعوي، تتكون من مركز رئيسي ريفي ومنطقة مبعثرة وصل عدد السكان بها في 2010 إلى 6265 ن ويمثلون نسبة 1% من إجمالي سكان الولاية يتوزعون حسب الجدول الذي يؤكد الطابع الريفي للبلدية:

جدول رقم17 عدد السكان بعين الزيتون سنة 2010

البلدية	عدد السكان	النسبة (%)
المركز الرئيسي	1057	16.9
المنطقة المبعثرة	5208	**83.1**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية ـ أم البواقي

أهـم الـمشاتي أو الدواويـر:

ـ مشتتـة تـنية الـكبش بـالـغرب.

ـ مشـتة الشـراشـر بـالـجنوب الـشرقـي.

ـ مشتـة الـرقـراق.

ـ مشتـة البـوال والـقليف.

- الـنشاط الـرئيسي بـالـبلدية هـو الـزراعة وخـاصة الـرعوي، هـذا مـا يـضمن كـراء الأراضـي ذات الجـودة العـالية.

II. الدراسة الطبيعية:

تحتوي على سهول واسعة والتي تميل في قسمها الأوسط مع مرتفعات جبل الفجوج وبقسمها الشمالي مع مرتفعات جبل أم البواقي، هذه السهول الكثيرة ناتجة عن وجود منطقتي خسف شمال البلدية بين تضاريس الجبلين، حيث نجد خسف قرعة قليف جنوب خسف قرعة أم البواقي. الارتفاعات تتراوح بين 827 م و1253 م، وأهم سلسلة جبلية تتمثل في جبل الفجوج.

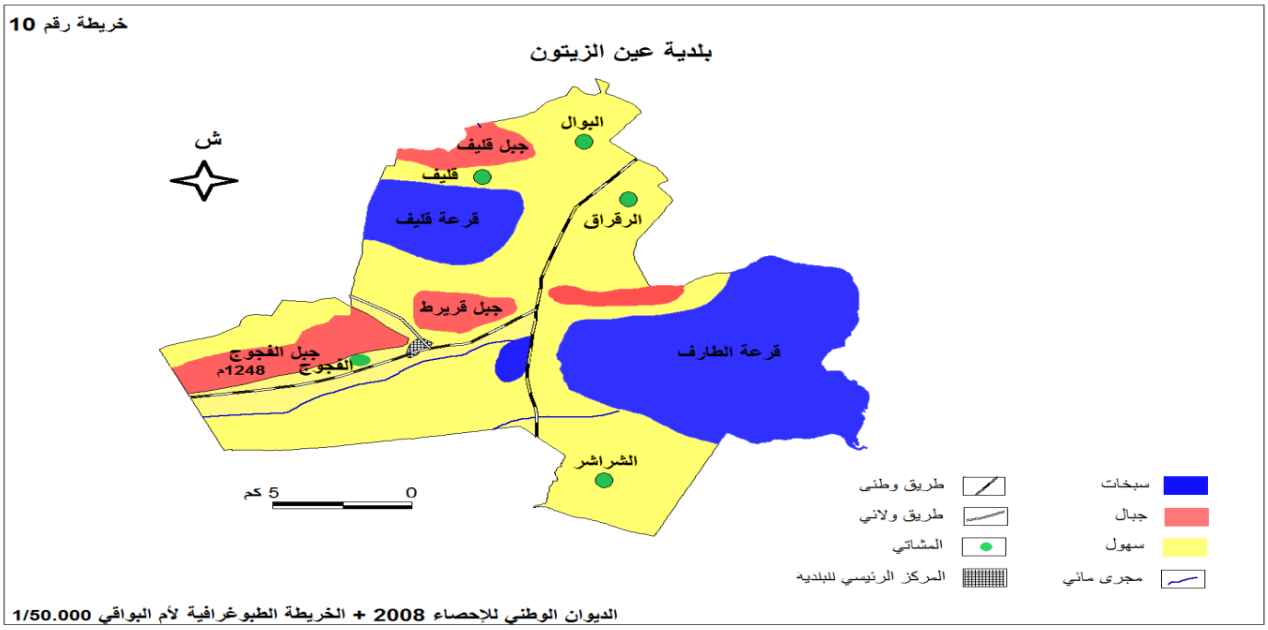

1 ـ التضاريس:

تقع البلدية بمنطقة الهضاب العليا القسنطينية، محدودة من الشمال بكتل جبلية، أما بالجنوب فتحدها مرتفعات الأوراس التي تتميز بوحدتين فيزيائيتين:

- ✓ وحدة الأراضي المنخفضة (منطقة السهول).
- ✓ وحدة الأراضي المرتفعة (منطقة الجبال).

أ ـ وسط الأراضي المنخفضة:

تتمثل في السهول المتواجدة بوسط البلدية؛ تتكون من طمي حديث فهي ذات تربة زراعية عالية الجودة، مع وجود الشطوط

و القرعات (قليف، أم البواقي، تيمرغامين).

ب ـ وسط الأراضي المرتفعة:

المناخ مؤثر دائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، لهذا اعتمدنا على الدراسة التي تتمثل في مجموعة الجبال هذه المجموعة تتواجد بشكل منعزل كجبل فجوج (1253 م)، جبل أم البواقي (+ 1100 م)، جبل قليف (+ 1160 م).

2ـ التركيب الصخري:

الأشكال الجيولوجية القديمة ترجع للزمن الثالث، أما الحديثة فترجع للزمن الرابع (الحديث)، وتتوضع الطبقات من الأعلى إلى الأسفل كما يلي:

- **تشكيلات الزمن الرابع:**

ـ الركاميات:

تتوضع على السفح الشمالي لجبل أم البواقي.

ـ الغرين الحديث الحالي:

يتوضع في عمق الحوض ويتكون من الطمي والحجر والحصى.

ـ أراضي زراعية مكونة من انحدارات غرينية قديمة وتكوينات الزمن الرابع الغير محدد:

مجموعة مكونة من الطمي والحصى، تتوضع فوق التربة السمراء الأكثر انتشارا القليلة الكلس.

ـ الحادور متعدد الأنواع:

يعتبر الأكثر انتشارا بالسهول العليا القسنطينية، هذه الحادورات تغطي مساحة واسعة، تنظيمها بشكل انحدار طفيف، مغطاة بمواد قابلة للتفكك وضعيفة القسوة وشديدة التجزئة نحو الأسفل، تصبح أكثر بروزا وأكبر حجما كلما اقتربت من التضاريس، وبالأعماق البقايا المتحجرة مكونة من فراش من المواد الكيميائية أسفل قشرة الفيلافرنشيا.

ـ فيلافرنشيا:

عبارة عن قشرة كلسية تمثل الحادور القديم والتي تنخفض قليلا من (920- 870) م حول قرعات أم البواقي وقليف، تحمل دقائق تربة سمراء تتطور لتشكل قشرة جديدة.

ـ تربة السباخ:

عبارة عن أراضي متوحلة مالحة تتوضع فوق أراضي تقريبا مغمورة مؤقتا (قرعة قليف وأم البواقي).

ـ الترب القديمة المالحة:

تكون بشكل متسع ومستوي، ما يميز هذه الأراضي وجود الغطاء النباتي، وهي عبارة عن أراضي قديمة مشبعة بالمياه المالحة.

ـ التشكيلات الرملية:

التشكيلات الرملية تشكل وشاح تقريبا متواصل شرق قرعة قليف، عبارة عن صخور بركانية رملية وغبار وفتات وبقايا دقيقة ومسيلات نتيجة التعرية الحالية.

ـ تشكيلات الميوبليوسان القاري:

وتشكل 3/4 من مرتفعات جبل قليف، وبالقاعدة نجد كتل شديدة القسوة من الكونغلوميرا المتعددة الأنواع حمراء تميل للآجوري، تشكل مظهر السفح الجنوبي لجبل قليف، مغطى بجزيئات في الأسفل مشكلة من المارن الرمادي، الكونغلوميرا مركبة من كلس بحيري سمكه يمتد على عدة مئات الأمتار.

ـ تشكيلات الميوسان البحري:

بشكل طبقات حمراء للكونغلوميرا بشكل بقايا وحطام تمتد لعدة أمتار.

- **تشكيلات الكريتاس:**

ـ الألبي العلوي:

بجبل قليف قشرة السفح الجنوبي تبرز أسفل الحجر الرملي لأبسيان الحر، نجد تشكيلات المارن الرمادي يصل سمكه إلى 50م.

- الألبي:

يتواجد بجبل قليف، بالقاعدة أول تجمع للمارن الحثي والذي يمتد سمكه على 100م كحد أقصى، الحجر الرملي منظم بشكل مصطبة بحرية ذو لون برونزي.

- الأبسيان العلوي:

تعتبر أهم طبقة كلسية بجبل أم البواقي، إضافة إلى الأبسيان الكاربوناتي المتواجد بجبل قليف والمتكون من الدولوميت الأسود المتبلور، كما نجد الأبسيان المارني على السفح الجنوبي لجبل قليف.

- التریاس:

بأقدام جبل قليف يتواجد الجبس المسحوق ذو اللون الوردي، الذي يمتد لبعض الأمتار نحو الشرق بحيث يكون بشكل كتل جبسية ترياسية.

3- المناخ:

يعتبر العامل المناخي مؤثر دائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، لهذا اعتمدنا على الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية لمصادر المياه سنة 1993 لفترة ممتدة بين (1990-2005) لمحطة أم البواقي.

أ- الأمطار:

حسب الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية لمصادر المياه سنة 1993 لفترة ممتدة بين (1990- 2005) لمحطة أم البواقي، لوحظ وجود تناقص في توزيع الأمطار من الشمال للجنوب ومن الغرب للشرق، لاسيما في منطقة عين الزيتون حيث تتراوح الأمطار بين (185- 665)مم

على مستوى محطة أم البواقي وللفترة الممتدة بين (1990- 2005) المتوسط السنوي للأمطار لـ 15 سنة قدر بـ 378.9 مم، حيث أكبر كمية تساقط سجلت خلال شهر ماي بـ 44 مم، أما أضعف كمية فسجلت في جويلية بـ 10.8 مم حيث هذا الشهر عرف جفاف خلال هذه الفترة.

ب - الحرارة:

من خلال معطيات محطة أم البواقي لفترة (1990- 2005)، نجد درجة الحرارة القصوى سجلت في شهر جويلية بـ 34 م° أما أدنى درجة حرارة فسجلت خلال شهر جانفي بـ 6 م°.

جـ ـ الرطوبة:

الرطوبة القصوى تكون في شهري جانفي وديسمبر حيث سجلت 73.25%، أما القيمة الدنيا لها فسجلت في شهر جويلية بـ 42.56%.

د ـ الرياح:

تقع بلدية عين الزيتون تحت تأثير الرياح الشمالية الغربية والتي تأتي بالأمطار، بالإضافة إلى الرياح الشمالية الشرقية والتي تكون إما رطبة أو جافة وهي تساهم في التعرية الخطية نظرا لغياب الغطاء النباتي.

4 ـ الشبكة الهيدروغرافية:

وتتمثل في كثرة الشعاب العميقة إضافة إلى الوديان الرئيسية (واد الحوسي، معروف الكراكين) التي تصب مياهها في القرعات بنظام صرف داخلي.

قرعة الطارف:

تحتل مساحة 33460 هـ يصل متوسط الارتفاع إلى 831 م، ومتوسط عمقها يصل إلى 40 م؛ يتغير بين 35 م حتى 50 م في نهاية موسم الشتاء، ذات شكل دائري يميل نحو الجنوب، تقع على بعد 9 كم من مدينة عين الزيتون.

كما يوجد عدد معتبر من الآبار بالمنطقة، والمتمثلة في 87 بئر كبير.

5 ـ الغطاء النباتي والغابي:

تحتل مساحة تقدر بـ 3206 هـ وتمثل 4.33% من مساحة البلدية، وهي أقل من المعدل الوطني خارج الصحراء (11.5%)، هذه الإمكانيات تسمح بالحماية والمحافظة على التربة خاصة من الرعي الجائر، وكل أشكال التعرية مع إعادة التوازن لهذا الوسط الحساس من التقهقر.

الغطاء الغابي الأكثر انتشار هو الصنوبر الحلبي بـ 93.38% من المساحة الغابية الإجمالية، إضافة إلى وجود أصناف أخرى ولكن بنسبة ضعيفة.

التجهيزات والهياكل القاعدية الغابية:

حيث تضمن التجهيزات والهياكل القاعدية المراقبة والتدخل في حالة الكوارث وتتمثل في:

ـ 2 نقاط للمياه.

ـ درب طوله 20.3 كم.

إضافة إلى وجود مساحة ذات طابع غابي تقدر بـ 4300 هـ.

غابات واقعة بعين الزيتون على الطريق الوطني الرابط بين أم البواقي وباتنة

ثانيا: المؤهلات السكانية والاقتصادية:

دراسة مختلف الجوانب البشرية يشكل حتمية، كونها تؤثر مباشرة على مختلف النشاطات الاقتصادية و التنموية؛ وخاصة منها الريفية، كما يؤثر الجانب الاقتصادي مباشرة على نمو وتطور حجم السكان ويساهم في توزيعهم عبر المجال.

I. السكان:

1- تطور السكان:

جدول رقم 18 تطـور عدد السكـان (1977-2008)

البلديـات	1977		1987		1998		2008	
	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)	عدد السكان (ن)	معدل النمو (%)
عين فكرون	26.700	-	34.974	2.74	47.237	3.05	55.282	1.6
عين ببوش	7.300	-	10.962	**4.14**	14.597	2.90	16.129	1.0
عين الزيتون	4.800	-	4.893	0.19	5.993	2,04	5.948	**-0.1**
إجمالي الولاية	305.700	-	402.674	2.79	519.170	2.57	621.612	2
إجمالي الوطن	16.948.000	3.49	23.038.942	3.12	29.100.867	2.36	34.800.000	1.80

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير- أم البواقي

إن دراسة تطور السكان ذات أهمية بالغة، إذ تعطي صورة واضحة عن الديناميكية الاقتصادية والبشرية التي تشهدها المنطقة، وباعتباره عامل هام في التنمية الاقتصادية، وجب علينا إعطاء صورة واضحة عن واقع السكان وتوزيعه داخل منطقة الدراسة.

يتبين لنا من الجدول الممثل لتطور السكان بين (1977- 2008) التزايد المتفاوت لعدد السكان من بلدية لأخرى بين مختلف المراحل.

المرحلة الأولى (77-87):

توزيع متفاوت لعدد السكان بين البلديات الثلاث، فأكبر نسبة تتواجد ببلدية عين فكرون حيث بلغ عدد سكانها 26700 سنة 77 ليرتفع إلى 34974 في 87 بمعدل نمو 2.74% حيث يقارب المعدل الولائي، وبعين ببوش معدل النمو لهذه الفترة كان مرتفعا 4.14% إذ فاق المعدل الوطني حيث

ارتفع عدد السكان من 7300 سنة 77 إلى 10962 سنة 87، أما بعين الزيتون فمعدل النمو منخفض جدا لم يتعدى 0.20% حيث زاد عدد السكان بنسبة طفيفة.

الزيادة في عدد السكان خلال هذه المرحلة تفسر بتحسن المستوى المعيشي بعد الاستقلال مع تقلص عدد الوفيات وبداية استقرار السكان.

المرحلة الثانية (87-98):

شهدت هذه الفترة زيادة في عدد السكان بالمنطقة، حيث زاد معدل النمو بعين فكرون إذ بلغ 3.05% ووصل عدد السكان إلى 47237 ن، بينما بعين ببوش انخفض معدل النمو إلى 2.9% حيث بلغ عدد السكان 14597 ن، أما بلدية عين الزيتون فقد شهدت ارتفاع محسوس في معدل النمو مقارنة بالمرحلة السابقة وصل إلى 2.04% وبلغ بهذا عدد السكان 5993 ن.

المرحلة الثالثة (98-2008):

استمرار تزايد السكان خلال هذه الفترة رغم تناقص معدلات النمو، حيث وصل عدد السكان بعين فكرون إلى 55282 ن بمعدل نمو 1.6%، ووصل عدد السكان بعين ببوش إلى 16226 ن بمعدل نمو 1.0%، وهذه الزيادة كانت نتيجة تحسين الأوضاع المعيشية والأمنية والانتعاش الاقتصادي الذي تشهده البلاد خلال هذه الفترة مما أدت إلى توطين السكان والخدمات، أما عين الزيتون فتعرف زيادة ضعيفة لعدد السكان إلى 6080 ن؛ حيث بلغ معدل النمو -0.1% ما يدل على هجرة السكان من المنطقة للبحث عن المرافق الضرورية من جهة، ونقص المشاريع التنموية وخاصة الريفية باعتبار المنطقة مجال ريفي بالدرجة الأولى من جهة ثانية.

في هذه الفترة معدلات النمو كانت أقل من المعدل الولائي والذي يفوق المعدل الوطني، بسبب الأوضاع الاقتصادية من جهة وتطور الحياة الاجتماعية من جهة أخرى.

2 - توزيع السكان:

جدول رقم19 توزيع السكان (1977-2008)

البلديات	المركز الرئيسي			المنطقة المبعثرة		
	1987	1998	2008	1987	1998	2008
عين فكرون	25.417	40.666	48.421	9557	6519	6444
عين ببوش	7.201	11.118	13.143	3761	3553	3048
عين الزيتون	255	789	992	4550	5211	5088

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان

يتضح لنا من خلال جدول توزيع السكان لمختلف الإحصائيات، أن السكان بمنطقة الدراسة يتوزعون بين المركز الرئيسي والمنطقة المبعثرة، مع غياب المراكز الثانوية بالبلديات الثلاث.

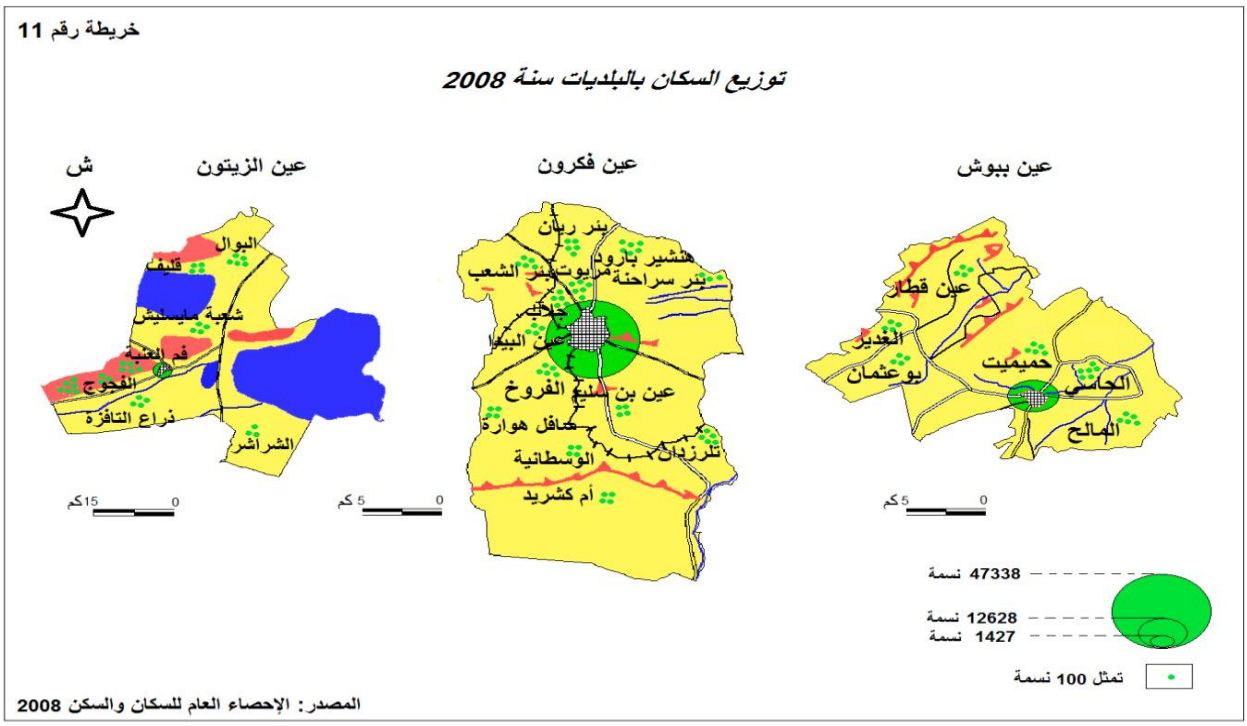

- عين فكرون:

يتركز السكان بنسبة كبيرة بالمركز الحضري الرئيسي، حيث تظهر الإحصائيات تزايد مستمر لعدد السكان عبر مختلف المراحل، بعدما كان يمثل 72.7% في 87 ارتفعت هذه النسبة لتصل 86.1% سنة 98 و 87.6% في 2008، بالمقابل نجد انخفاض مستمر لعدد السكان بالمنطقة المبعثرة؛ فبعدما كان يمثل 27.3% سنة 87 انخفض إلى 13.9% سنة 98 و 12.4% سنة 2008 هذا دليل على توجه سكان بلدية عين فكرون نحو التجمع.

- عين ببوش:

تزايد مستمر لعدد السكان بالمركز الرئيسي؛ يقابله الانخفاض المتواصل بالمنطقة المبعثرة، ففي 87 بلغت نسبة السكان بالمركز الرئيسي 65.7% تقابله 34.3% بالمنطقة المبعثرة، أما في 98 فقد ارتفعت النسبة 76.2% بالمركز الرئيسي وانخفضت إلى 23.8% بالمنطقة المبعثرة، وتواصل ارتفاع السكان بالمركز الحضري الرئيسي ليبلغ 81.5% مقابل انخفاضه إلى 18.5% في المنطقة المبعثرة وبالتالي التوجه التدريجي لسكان البلدية نحو التجمع.

- عين الزيتون:

تشهد المنطقة تركزا للسكان بالمنطقة المبعثرة، حيث كان يمثل 93% سنة 87 تقابله 7% في المركز الرئيسي، وانخفضت النسبة إلى 86.9% سنة 98 مقابل ارتفاع نسبة سكان المركز الرئيسي إلى 13%، واستمرار انخفاض نسبة سكان المنطقة المبعثرة إلى 85.5% سنة 2008 مقابل ارتفاعها الطفيف إلى 14.4% بالمركز الرئيسي، وبالتالي تشهد البلدية هجرة لسكان المنطقة المبعثرة سواء داخلية نحو المركز الرئيسي أو خارجية نحو بلديات أخرى وهذا ما يفسره الانخفاض الإجمالي لعدد السكان.

3 - الكثافة السكانية:

تمثل النسبة بين السكان والمساحة، فهذه العلاقة تمثل بوضوح حركية المجال سواء كان مستقطب أو طارد للسكان.

جدول رقم20 الكثافة السكانية 2008

البلدية	المساحة (كلم^2)	عدد السكان (ن)	الكثافة (ن/كلم^2)
عين فكرون	264	55.282	209
عين ببوش	192	16.129	84
عين الزيتون	740	5948	8
إجمالي الولاية	6187	621.612	100

المصدر: الإحصاء العام للسكن و السكان 2008

تباين في توزيع الكثافة السكانية بمنطقة الدراسة توضحه الخريطة، إذ بلغت 209 ن/كم^2 بعين فكرون وهي كثافة مرتفعة تفوق المعدل الولائي ولكن تبقى متوسطة بالمقارنة مع البلديات الحضرية للولاية كعين البيضاء وعين مليلة، وهذا دليل استقطاب البلدية للسكان نتيجة تطور مستوى الخدمات والتجهيزات، كما بلغت 84 ن/كم^2 بعين ببوش وهي كثافة تقل عن المعدل الولائي فالبلدية تعرف

توازن بين السكان والمساحة، أما بعين الزيتون فالكثافة السكانية ضعيفة جدا 8 ن/كم^2 وهي أضعف كثافة بالولاية، نظرا لاتساع المساحة وكون المنطقة يطغى عليها الطابع السهبي من جهة وكون المنطقة طاردة للسكان من جهة أخرى وهذا لغياب أبسط التجهيزات والخدمات.

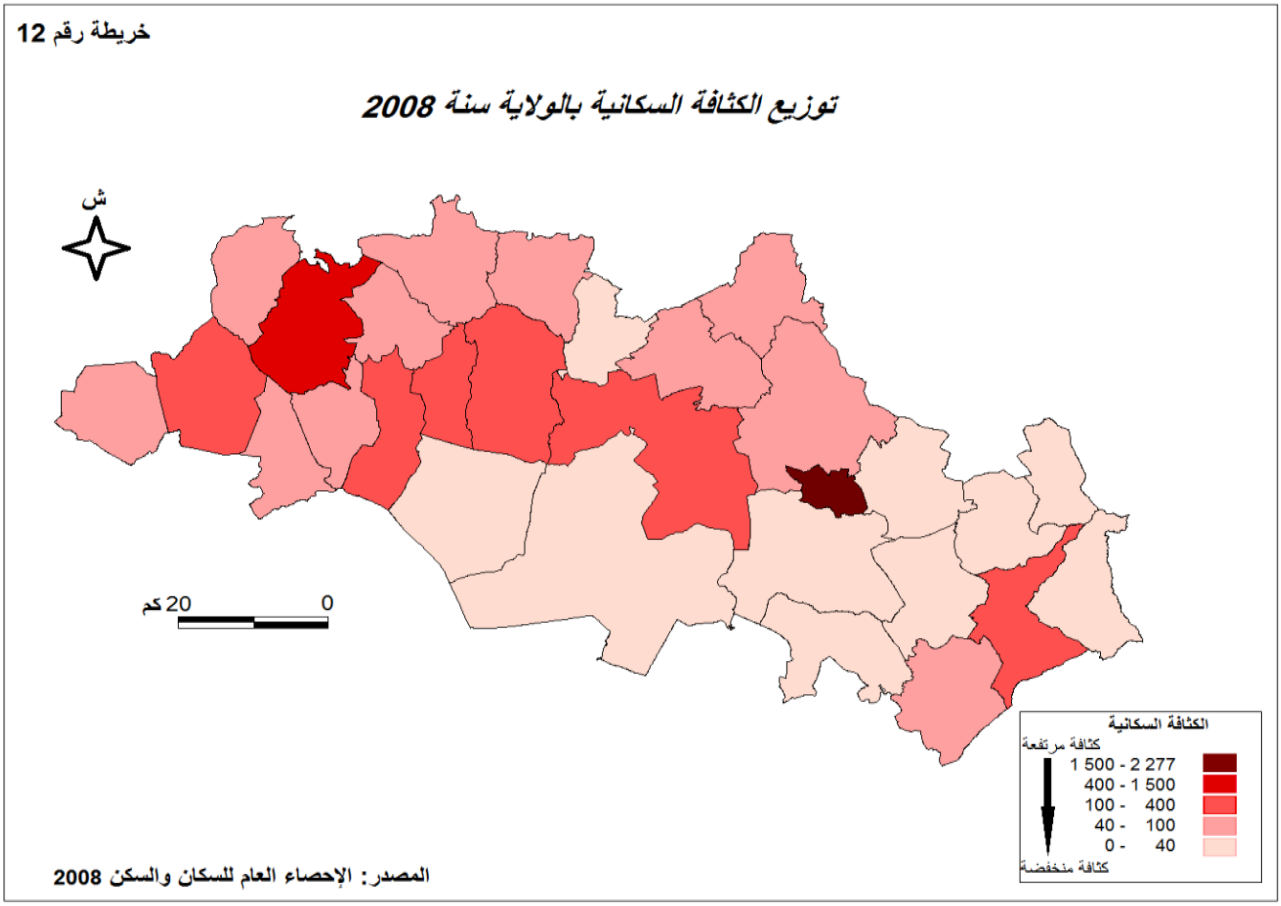

II. السكن:

1 ـ مراحل تطور السكن:

يعتبر السكن أحد أهم العناصر المهيكلة للمجال، باعتباره عامل محدد للحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، كما يمكننا نمط السكن ومرفولوجيه من التفريق بين المجال الريفي والحضري، إضافة إلى ذلك ديناميكية السكنات تعطي صورة واضحة على التنمية والتطور الذي يشهده المجال.

يبين لنا الجدول الممثل لمختلف الإحصائيات تباين في توزيع السكنات بين بلديات منطقة الدراسة، كذلك التباين في التوزيع بين المركز الرئيسي والمنطقة المبعثرة.

جدول رقم21 مراحل تطور السكنات (1987 - 2008)

البلديات	المناطق	1987	1998	2008
عين فكرون	المركز الرئيسي	3417	6643	7266
	المنطقة المبعثرة	1344	1182	1432
	المجموع	4761	7825	8698
عين ببوش	المركز الرئيسي	1098	2026	1941
	المنطقة المبعثرة	688	894	799
	المجموع	1786	2920	2740
عين الزيتون	المركز الرئيسي	96	157	187
	المنطقة المبعثرة	777	984	763
	المجموع	873	1141	950

المصدر: الإحصاء العام للسكن و السكان

- عين فكرون:

زيادة مستمرة في عدد المساكن منذ 87 نتيجة التزايد في عدد السكان، إذ ارتفع عدد المساكن من 4761 سنة 87 إلى 7825 سنة 98 بزيادة قدرت بـ 39%، هذه الحركية السريعة نتيجة الامتدادات العمرانية التي شهدتها البلاد عموما خلال هذه الفترة؛ وتواصل ارتفاع عدد السكنات ليصل إلى 8698 سنة 2008 بزيادة قدرت بـ 10% خلال عشر سنوات، هذا ما يعكس حجم المشاريع السكنية التي تبنتها الدولة خلال العشرية الأخيرة، كما تتركز هذه المساكن بالمركز الرئيسي للبلدية أين تتواجد أكبر كثافة سكانية بالبلدية؛ على عكس المنطقة المبعثرة التي شهدت تراجع في عدد السكنات من 1344 سنة 87 إلى 1182 سنة 98 بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد خلال هذه العشرية، لترتفع سنة 2008 إلى 1432 بسبب عودة الاستقرار ومعهم السكان الريفيين الذين يقطنون بالمنطقة المبعثرة ويمارسون النشاط الفلاحي.

- عين ببوش:

شهدت البلدية هي الأخرى نفس التطورات التي مرت بها بلدية عين فكرون، بالارتفاع المستمر في عدد المساكن من 1786 مسكن سنة 87 إلى 2920 بزيادة قدرت بـ 39%، وارتفع عددها إلى 2740 مسكن سنة 2008 بنسبة زيادة بلغت 6%؛ تركزت هذه الزيادة بالمركز الرئيسي للبلدية إذ

بلغت 1941 في 2008 بعدما كانت 1098 سنة 87 بنسبة زيادة قدرت بـ 43% خلال عشرين سنة، نتيجة التوسع العمراني بالمركز؛ أما المنطقة المبعثرة فهي تعرف تذبذب في مجال السكن فبعدما ارتفع عددها من 688 سنة 87 إلى 894 سنة 98، شهدت انخفاض سنة 2008 إلى 799 مسكن.

- عين الزيتون:

مرت هي الأخرى بنفس المراحل التي شهدتها كل من عين فكرون وعين ببوش، غير أن حجم الزيادة كان ضعيفا لضعف الكثافة السكانية، حيث ارتفع عدد المساكن من 873 مسكن سنة 87 إلى 1141 سنة 98 وانخفضت إلى 950 سنة 2008، كما تركزت هذه الزيادة بالمنطقة المبعثرة لتركز السكان بها؛ حيث ارتفعت من 777 سنة 87 إلى 950 سنة 2008، أما المركز الرئيسي فالزيادة كانت ضعيفة من 96 مسكن سنة 87 إلى 187 مسكن سنة 2008.

عموما السبب في تنامي عدد السكنات هو تدخل الدولة في هذا القطاع، والسياسات التي انتهجتها خلال العقدين الأخيرين خاصة في مجال التعمير، واختياراتها الاقتصادية التي نجم عنها توطين العديد من مشاريع الإسكان لتلبية احتياجات السكان بالخصوص في المراكز الرئيسية، فجاءت مختلف البرامج الهادفة لتنمية وتطوير السكن سواء الريفي أو الحضري الفردي أو الجماعي؛ حيث كل هذه البرامج تهدف إما لتثبيت السكان والحد من الهجرة أو ترقية الحضيرة السكنية بالوطن.

2 - أنماط السكن:

جدول رقم22 أنماط السكن بالبلديات

البلديات	سكن جماعي	مسكن فردي عصري	مسكن فردي تقليدي	بناء فردي قصديري	غير محدد	المجموع
عين فكرون	1177	**5041**	**1958**	426	95	8698
عين ببوش	343	**2294**	47	13	43	2740
عين الزيتون	22	**554**	**356**	01	17	950
إجمالي الولاية	18.334	64.244	15.577	1070	1531	100.756

المصدر : الإحصاء العام للسكن و السكان 2008

نلاحظ من خلال الجدول تواجد عدة أنماط من السكنات بمنطقة الدراسة، حيث يختلف توزيعها من منطقة لأخرى:

- عين فكرون:

تغلب عليها السكنات الفردية ذات الطابع العصري والتي تعتبر من مظاهر التحضر؛ حيث تمثل نسبة 58%، أما السكنات الجماعية والمتمثلة في العمارات والتي جاءت ضمن الإطار الاجتماعي فهي محدودة لا تتجاوز 13.5%، إضافة إلى المساكن التقليدية التي بقيت محافظة على هويتها وتمثل نسبة 22.5%، أما البناءات القصديرية والناتجة غالبا عن النزوح الريفي فهي قليلة لا تتعدى 5%.

نموذج عن السكن الفردي بعين فكرون

- عين ببوش:

تواجد كثيف للسكنات ذات الطابع الفردية إذ تمثل 84% من إجمالي الحضيرة السكنية بالبلدية، أما السكنات الجماعية فهي لا تتعدى 12.5%، كما نسجل تواجد ضعيف للسكن التقليدي والبناء القصديري بنسبة 1.7% و 0.5% على التوالي.

نموذج عن السكن الاجتماعي الجماعي بعين ببوش

- عين الزيتون:

نجد غالبية السكنات ذات نمط فردي وتمثل نسبة 58.3%، أما العمارات فلا تتعدى 2.3%، السكنات التقليدية عددها معتبر وتمثل 37.5%، أما البناء القصديري فقد سجل بيت واحد بالبلدية.

نموذج عن السكن الريفي المبعثر بعين الزيتون

3- أنواع السكن:

جدول رقم23 وضعية السكنات الاجتماعية 2008

البلديات	السكن الاجتماعي	السكن الاجتماعي التساهمي	السكن الريفي	السكن الترقوي	المجموع
عين فكرون	**2399**	210	760	187	3556
عين ببوش	**880**	0	443	100	1423
عين الزيتون	30	0	**705**	0	735
إجمالي الولاية	300.80	72.55	180.15	30.55	584.05

المصدر :مديرية السكن و التجهيزات العمومية

+ديوان الترقية و التسيير العقاري(السكنات الاجتماعية) 2008

حسب الجدول تتوزع السكنات الاجتماعية بمنطقة الدراسة إلى سكن اجتماعي، أو سكن اجتماعي تساهمي، أو سكن ريفي، أو سكن ترقوي:

- عين فكرون:

تتواجد بها أكبر نسبة للسكنات الاجتماعية بمنطقة الدراسة وتمثل 35% من إجمالي الحضيرة السكنية بالبلدية، تتوزع بين السكن الاجتماعي والذي يمثل أعلى نسبة بـ 67.5%، يليه السكن الريفي بنسبة 21.4%، ثم السكن الاجتماعي التساهمي والسكن الترقوي بنسبة 5.9% و 5.3% على التوالي.

- عين ببوش:

يمثل السكن الاجتماعي بالبلدية نسبة مهمة تتعدى 41%، تتوزع هي الأخرى بين السكن الاجتماعي والذي يمثل أعلى نسبة حوالي 62%، كما نجد نسبة معتبرة للسكنات الريفية بـ 31%، أما السكن الترقوي فلا تتعدى نسبته 7%، كما نسجل غياب السكنات المسجلة في إطار السكن الاجتماعي التساهمي بالبلدية.

- عين الزيتون:

تشهد نسبة معتبرة للسكنات الاجتماعية تصل إلى أكثر من 49% من إجمالي السكن بالبلدية، أغلبها سكنات ريفية حيث تمثل حوالي 96%، كما نجد السكنات الاجتماعية والتي تمثل 4%، في حين نسجل غياب السكن الترقوي والسكن الاجتماعي التساهمي وهذا نتيجة الطابع الريفي للبلدية.

3 ـ ب السكنات الهشة :

جدول رقم 24 السكنات الهشة بالمنطقة

البلدية	المركز الحضري	المشاتي	المجموع
عين فكرون	752	/	752
عين ببوش	331	/	331
عين الزيتون	/	/	/
إجمالي الولاية	3041	1862	4903

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية

يتبين لنا من خلال الجدول وجود نسبة ضعيفة للسكنات الهشة، حيث تتوزع بالمركز الحضري للبلديات مع غيابها بالمشاتي؛ إذ تمثل المركز القديم لها، نسبتها لا تتعدى 7% بعين فكرون، ولا تتجاوز 10% بعين ببوش، أما بعين الزيتون فقد سجل غياب هذا النوع من السكن.

III. النشاط الاقتصادي:

إن الكيفية التي يتوزع بها السكان على مختلف النشاطات الاقتصادية، تساهم في تحديد وبوضوح ملامح البيئة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، كما تمكننا من معرفة التوجهات التنموية التي تنتهجها كل منطقة والتي تنعكس على النشاط الممارس من قبل السكان؛ والتي قد تؤدي إلى تحولات جذرية للمجال.

1 - توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية (1987- 2008):

جدول رقم25 توزيع الشغل على مختلف القطاعات

السنوات	البلديات	الفلاحة %	الأشغال والبناء %	الصناعة %	قطاعات أخرى %	المجموع
1987	عين فكرون	18,4	17,7	4,2	**59,7**	4974
	عين ببوش	25,5	17	2,8	**54,6**	2024
	عين الزيتون	**76**	8,2	1,4	14,4	855
1998	عين فكرون	11,8	**88.2**			6208
	عين ببوش	22,8	**77.2**			2104
	عين الزيتون	**54,1**	45.9			1069
2008	عين فكرون	**35,4**	21,1	6,6	**36,7**	15665
	عين ببوش	**44,6**	25,6	0,6	29,1	4576
	عين الزيتون	**57,8**	18,0	/	24,1	1694

المصدر: الإحصاء العام للسكن و السكان

يتضح من خلال جدول توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية لمختلف الإحصائيات، وجود تباين في التوزيع راجع لطبيعة كل منطقة:

- عين فكرون:

تتوزع اليد العاملة بالبلدية على مختلف القطاعات بنسبة متفاوتة، ففي سنة 87 نجد سيادة قطاع الخدمات والتجارة بنسبة تصل لحوالي 60%؛ بالمقابل انخفاض نسبة المشتغلين بالقطاعات الأخرى فالفلاحة والأشغال حوالي 18% وأضعف نسبة تمثلها الصناعة بـ 4%.

أما في 98 فانخفضت نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي إلى حوالي 12% مقابل أكثر من 88 % في باقي القطاعات، وفي 2008 سجلت عودة للمجال الريفي والفلاحي حيث ارتفعت نسبة المشتغلين بهذا القطاع لتفوق 35%، هذا نتيجة البرامج التنموية التي مست القطاع الفلاحي، والتي

ساهمت في انتعاش هذا القطاع، وارتفاع نسبة المشتغلين بالأشغال العمومية إلى 21% والصناعة إلى 7% تقريبا، بالمقابل نجد انخفاض اليد العاملة بقطاع الخدمات والتجارة إلى حوالي 37%.

- عين ببوش:

نجد غالبية اليد العاملة بقطاع الخدمات والتجارة في سنة 87 وتمثل نسبة أكثر من 54% من إجمالي الفئة النشطة، مقابل حوالي 25% في قطاع الفلاحة، و 17% بالأشغال العمومية، ونسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 3% بالقطاع الصناعي، وفي 98 شهدت البلدية انخفاض طفيف في اليد العاملة الفلاحية إلى أقل من 23% مقابل 77% في باقي القطاعات، أما في 2008 سجلت أعلى نسبة للمشتغلين في القطاع الفلاحي حيث بلغت أكثر من 44%، كما ارتفعت بقطاع الأشغال إلى أكثر من 25% هذه النسب تعكس توجهات الدولة خلال هذه العشرية، بالمقابل تراجع نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات والتجارة والقطاع الصناعي إلى 29% و0.6% على التوالي.

- عين الزيتون:

نلاحظ تركز الفئة النشطة في القطاع الفلاحي وهذا نظرا للطابع الريفي للبلدية، ففي 87 وصلت نسبة المشتغلين بالقطاع الفلاحي إلى 76%، مقابل حوالي 14% بالخدمات والتجارة، و 8% في الأشغال وأقل من 2% في الصناعة، وفي 98 تراجع كبير في اليد العاملة بالقطاع الفلاحي حيث وصلت إلى 54% مقابل حوالي 46% في باقي القطاعات، أما في 2008 فنسجل تراجع نسبة المشتغلين بالقطاع الفلاحي إلى 58%، وهذا نتيجة هروب اليد العاملة إلى قطاع الخدمات والتجارة والقطاع الأشغال التي ارتفعت بها نسبة المشتغلين إلى 24% و18% على التوالي.

عموما شهدت المنطقة عودة اليد العاملة للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة نتيجة اهتمام الدولة بهذا القطاع عن طريق مختلف الاستثمارات، وهذا بعد الفراغ الذي شهده المجال الريفي في العشريتين السابقتين والذي أدى إلى هروب اليد العاملة نحو مختلف القطاعات.

2 – البطالة لسنة 2008:

جدول رقم26 البطالة بالمنطقة					
البلديات	عدد السكان القادرين على الشغل من 16 إلى 60 سنة	عدد السكان المشتغلين		البطالين	
		العدد (ن)	النسبة (%)	العدد (ن)	النسبة (%)
عين فكرون	18.122	15.665	**86,44**	2457	13,56
عين بوش	5360	4576	**85,37**	784	14,63
عين الزيتون	2008	1694	**84,36**	314	15,64
إجمالي الولاية	209.157	177.345	**84,79**	31.812	15,21

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير بأم البواقي

من خلال الجدول يتبين لنا توزيع نسب البطالة والشغل بمنطقة الدراسة، حيث تعتبر إحدى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعرف المنطقة تفاوتا في توزيع النسب، فأدنى نسبة بطالة سجلت بعين فكرون بـ 13.56% هذه النسبة أقل من المعدل الولائي الذي يمثل 15.21%؛ بالمقابل نجد ارتفاع نسبة المشتغلين والتي فاقت 86%، وبعين بوش البطالة أيضا تقل عن المعدل الولائي وتمثل 14.63%؛ تقابلها النسبة المرتفعة للفئة النشطة والتي تمثل أكثر من 85%، أما عين الزيتون فترتفع بها نسبة البطالة حيث تصل إلى 15.64% لتفوق بذلك المعدل الولائي؛ مقابل حوالي 84% للفئة المشتغلة.

الخلاصة:

إن دراسة الجانب الطبيعي أظهر الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة والتي تتميز بالاتساع والانبساط، بالإضافة إلى تنوع الترب ما يسمح بتنوع الاستغلال الزراعي؛ غير أن طبيعة المناخ تشكل عائق أمام التطور الفلاحي وكثافة الغطاء النباتي.

أما فيما يخص الدراسة التحليلية السكانية والاقتصادية التي قمنا بها، فقد أظهرت العديد من الفوارق الموجودة داخل مجال الدراسة:

تذبذب في نمو وتوزيع السكان بمنطقة الدراسة؛ بوجود منطقة جاذبة تشهد حركية كبيرة للسكان والسكن، وأخرى طاردة له تعرف ركود وهجرة نتج عنهما تفريغ المجال، كما تشهد المنطقة زيادة سريعة وكبيرة لعدد السكان بعد سنوات الاستقلال الأولى، صاحبتها معدلات نمو كبيرة، بعدها تبعها تباطء لهذه المعدلات خاصة خلال العشرية الأخيرة.

كما تشهد المنطقة بروز مظاهر التحضر بالمنطقة بتوجه السكان نحو التجمع بالمراكز الرئيسية للبلدية، باستثناء عين الزيتون التي بقي سكانها بالمنطقة المبعثرة.

انعكس تطور السكان على تطور السكن، فتضاعفت عدد المساكن، ما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي على السكن مع ظهور السكنات الاجتماعية وبقاء سيادة النمط الفردي بالمنطقة.

أما النشاط الاقتصادي فتتوزع اليد العاملة بالمنطقة على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، ففي 87 نجد سيادة قطاع الخدمات والتجارة بعين فكرون بنسبة 60% و54% بعين ببوش؛ أما عين الزيتون فتركز الفئة النشطة في القطاع الفلاحي بنسبة 76%، وفي 2008 تسجيل عودة للمجال الريفي والفلاحي حيث ارتفعت نسبة المشتغلين بهذا القطاع لتفوق 35% بعين فكرون و44% بعين ببوش، هذا نتيجة البرامج التنموية التي مست القطاع الفلاحي، والتي ساهمت في انتعاش هذا القطاع، تراجع نسبة المشتغلين بالقطاع الفلاحي إلى 58% بعين الزيتون لهروب اليد العاملة نتيجة استمرار الهجرة الريفية.

الباب الثالث

الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول: تشخيص وتقييم واقع القطاع الفلاحي والإنتاج.

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية الريفية على تنظيم المجال الريفي

الفصل الأول

تشخيص وتقييم واقع القطاع الفلاحي والإنتاج

أولا: واقع القطـاع الفـلاحي

إن التعـرف عـلى واقـع الـقطاع الـفلاحي مـن خـلال تحلـيل وتـقييم الـوضعية العـامة لـهذا الـقطاع، تمكننـا من رؤيـة مختلف الـتطورات والـتحولات الـتي يـشهدها هـذا الـمجال، وانعكـاساتها عـلى تـنمية الـفلاحة والـوسط الريفي ككل.

I. التقسيـــم العـام للأراضـي الفلاحيـــة:

جدول رقم 27 التقسيم العام للأراضي 2009 - 2010

البلديات	الأراضي المستغل زراعيا " SAU "(هـ)				مجموع (SAU)	المساحة الزراعية الإجمالية " SAT " (هـ)			مجموع (SAT)	المساحة الإجمالية (هـ)
	الزراعات التحتية	الأراضي في الراحة	الزراعات المبكرة	المروج الطبيعية		المساحة الرعوية	أراضي غير منتجة	أراضي غابية		
عين فكرون	**7508.5**	**7811.8**	22.4	-	15341	**8604**	1244	496	25189	**26418**
عين ببوش	**6626**	**3636.2**	15.2	30	10309	**4763**	2470	1571	17562	**19181**
عين الزيتون	**16917**	**8844**	170	-	25931	**15415**	2897	2164	44243	**74003**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

تـتوزع إجمـالي الأراضـي الـزراعية بـمنطقة الـدراسة بـين الأراضـي الـرعـوية، والأراضـي الـغابية، والأراضـي الغيـر منتـجة، إضافـة إلـى الـمساحة الـمستغلة فعـلا و الـتي تـقسم بـين الـزراعات الـتحتية، والمـروج الـطبيعية الـزراعات الـمبكرة، والأراضـي فـي الـراحة.

- **عين فكـرون:**

تـمثل الـمساحة الـزراعية الإجمـالية بهـا أكثر مـن 95% من مسـاحة الـبلدية، منهـا أقـل مـن 2% أراضي غـابية، حـوالي 33% مسـاحات رعـوية، و5% أراضي غيـر مـنتجة، أمـا الـمساحة الـمستغلة فـعلا للـزراعة فـتمثل 61%؛ حيث تـقسم إلـى زراعات تحتيـة بـنسبة 49%، زراعـات مبكـرة وتـمثل نـسبة ضعيفـة لا تـتجاوز 0.1%، كمـا تـمثل الأراضـي فـي الراحـة نـسبة كـبيرة مـن الـمساحة الـمستغلة حيث تـصل إلى 51% تـقريبا.

- **عـين ببـوش:**

الـمساحة الـزراعية الإجمـالية تـمثل حـوالي 92% من الـمساحة الإجماليـة للـبلدية، تـتوزع بـين الأراضـي الـغابية والـتي تـمثل 9%، الـمساحة الـرعوية وتـمثل حوالـي 27%، و14% أراضـي غير منتجة، تبقى المساحة المستغلة فعلا والتي تصل نسبتها إلى 59%؛ و تقسم هذه الأخيرة إلى زراعات

تحتية والتي تمثل 64% تقريبا، وأقل من 0.5% زراعات مبكرة، إضافة إلى وجود المروج الطبيعية والتي تمثل حوالي 1%، أما الأراضي في الراحة فتحتل مساحة شاسعة تفوق 35%.

- **عين الزيتون:**

تستحوذ المساحة الزراعية الإجمالية بها على نسبة تصل إلى حوالي 60% من إجمالي مساحة البلدية، حيث تنقسم إلى حوالي 5% أراضي غابية، وتقريبا 35% مساحة رعوية، ونسبة لا تتعدى 6% أراضي غير منتجة، كما تمثل المساحة المستغلة فعلا نسبة معتبرة تصل لحوالي 59%؛ إذ توزع بين الزراعات التحتية والتي تمثل أكثر من 65%، وأقل من 1% زراعات مبكرة، كما تمثل الأراضي في الراحة مساحة تفوق 34% من المساحة المستغلة فعلا.

على العموم إمكانيات زراعية هائلة تستحوذ عليها منطقة الدراسة، ممثلة في المساحة الزراعية الإجمالية القابلة للاستصلاح والاستغلال، إضافة إلى وجود مساحة زراعية مستغلة فعلا والتي تصل لحوالي 60% من المساحة الزراعية الإجمالية، غير أن النسبة المرتفعة لأراضي الراحة تشكل عائق أمام تطوير الإنتاج غير أنها تعطي فرصة للتجدد الطبيعي للأراضي لتصبح أكثر عطاء كما تستعمل في رعي المواشي، لذا لابد من إعادة غرسها بنباتات رعوية ملائمة مع منع الحرث الغير مشروع، كما نسجل التواجد الضعيف للغطاء الغابي رغم المساحة الشاسعة بالمنطقة مع تقهقر الغطاء الغابي.

II. توزيع المستثمرات الفلاحية[1]:

جدول رقم 28: توزيع المستثمرات الفلاحية

البلديات	العدد				المساحة (هـ)				عدد الفلاحين			
	م،ف،ج	م،ف، ف	م، ن	م،خ	م،ف،ج	م،ف،ف	م،ن	م،خ	م،ف،ج	م،ف، ف	م،ن	م،خ
عين فكرون	2	40	1	843	466	1072	722	**131.58**	17	40	17	1822
عين بيوش	35	66	0	480	**59.41**	1054	0	**42.12**	154	66	0	516
عين الزيتون	153	148	0	861	**184.20**	2830	0	6200.9	1064	148	0	987

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

1: م.ف.ج: مزرعة فلاحية جماعية
م.ف.ف: مزرعة فلاحية فردية
م. ن : مزرعة نموذجية
م.خ : مستغل خاص

شكل رقم 09

التقسيم العام للأراضي الفلاحية (09/10)

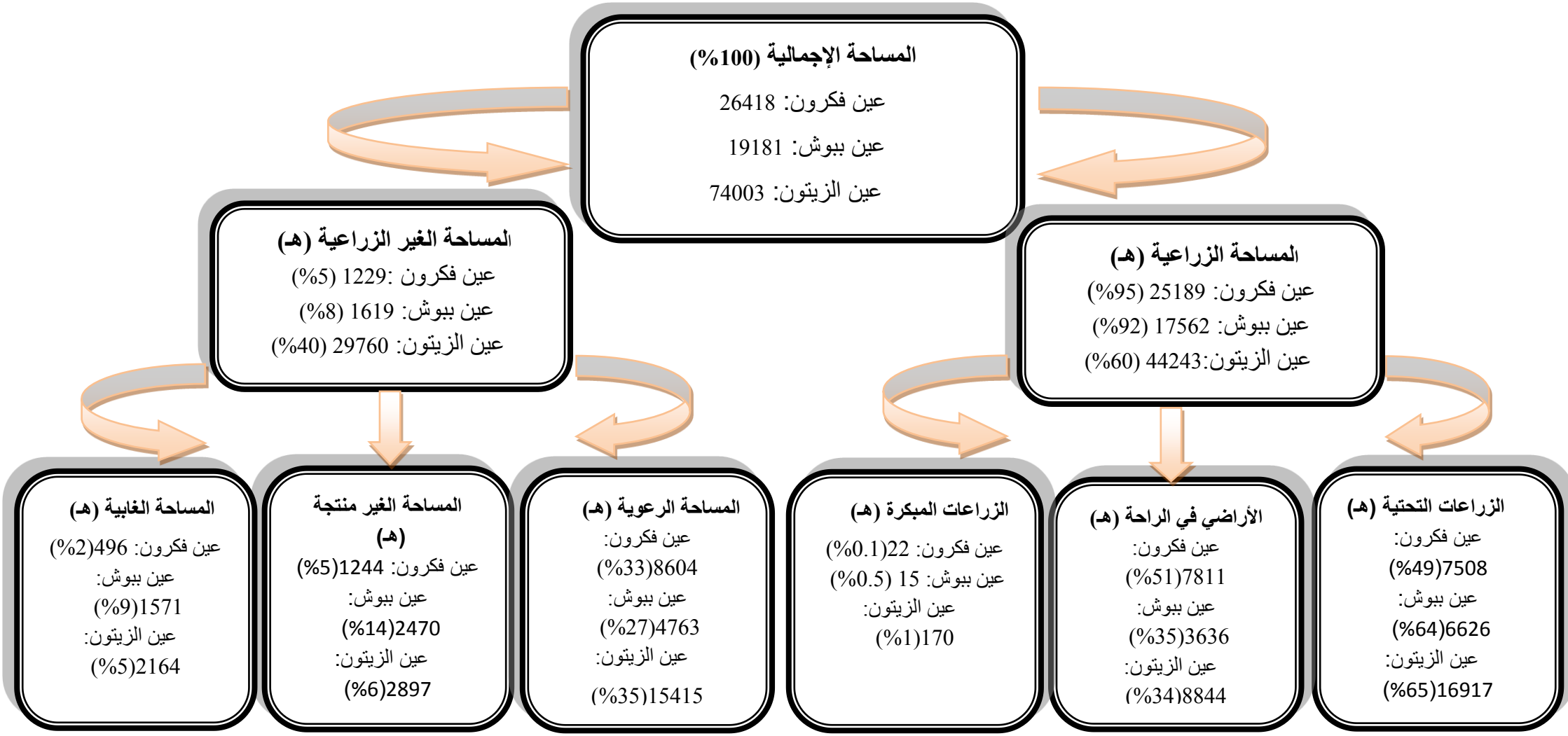

تقسم المستثمرات الفلاحية بالمنطقة إلى مزارع جماعية وأخرى فردية، إضافة إلى المزارع النموذجية والمستغلين الخواص.

- عين فكرون:

تتواجد بالبلدية 886 مستثمرة فلاحية يصل إجمالي مساحتها إلى 15418هـ ، أغلبيتها خاصة بالمستثمرين الخواص وتمثل نسبة تفوق 95%؛ حيث بلغ عدد الفلاحين بها 1822 فلاح ومساحتها تفوق 13158هـ، إضافة إلى المزارع الفلاحية الفردية وتمثل 4.5% وتحوي على 40 فلاح ومساحتها تصل إلى 1072 هـ، أما المزارع الفلاحية الجماعية فيتواجد 2 فقط حيث يعمل بها 17 فلاح أما مساحتها فتقدر بـ 466 هـ، كما تتواجد مزرعة نموذجية واحدة تبلغ مساحتها 722هـ ويعمل بها 17 فلاح.

- عين ببوش:

تتوزع بالبلدية حوالي 581 مستثمرة فلاحية حيث تقدر إجمالي المساحة بـ 11207هـ، منها 480 مستثمرة خاصة تمثل نسبة 83% من إجمالي المستثمرات تبلغ مساحتها 4212هـ كما يعمل بها حوالي 516 فلاح، و66 مزرعة فلاحية فردية تمثل نسبة تقدر بـ 11% تبلغ مساحتها 1054هـ و بها نحو 66 فلاح، إضافة إلى المزارع الفلاحية الجماعية وعددها 35 مساحتها شاسعة تقدر بـ 5941 بها حوالي 154 فلاح.

- عين الزيتون:

يبلغ عدد المستثمرات بها 1162 مستثمرة فلاحية بمساحة بلغت 27450هـ ، منها 74% تابعة للمستغلين الخواص تقدر مساحتها بـ 6200هـ ويبلغ عدد الفلاحين بها 987، وحوالي 13% مزارع فلاحية فردية بمساحة 2830هـ وبها 148 فلاح، و13% مزارع فلاحية جماعية مساحتها 18420هـ وبها 1064 فلاح.

III. استعمـال الأرض:

جدول رقم 29 استعمال الأرض لموسم 2010/2009

البلديـــــات	الحبوب		الخضروات		العلف		الأشجار المثمرة	
	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)
عين فكـرون	8339	86096	0	0	160	11200	18	696
عين ببـوش	6150	53590	25	3834	80	9900	7	0
عين الزيتـون	16800	207800	62	10108	167	13180	95	1297

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

تعرف المنطقة تنوع في الإنتاج الزراعي، فالزراعات السائدة متمثلة في الحبوب نظرا لثقافة الفلاح بالمنطقة الذي اعتمد منذ القدم هذا النوع من الزراعة، إضافة إلى الخضر والعلف والأشجار المثمرة كمحاولة تنويع الإنتاج.

- عين فكرون:

انتشار واسع للحبوب والتي تمثل نسبة 98% تقريبا من المساحة المستغلة؛ حيث المردود معتبر يفوق 17 ق/هـ غير أنه يبقى أقل من المعدل الولائي الذي يمثل 21 ق/هـ، إضافة إلى العلف بنسبة 2% ومردود يصل إلى 70 ق/هـ، مع تواجد ضعيف للأشجار المثمرة بنسبة لا تتعدى 0.3% ومردود يصل إلى 27 ق/هـ.

- عين ببوش:

سيادة زراعة الحبوب بنسبة 98% وبمردود مرتفع يصل إلى 18ق/هـ ، كما تمثل العلف نسبة حوالي 2% وبمردود مرتفع يتعدى 123 ق/هـ ليفوق بذلك المعدل الولائي الذي يصل إلى 77 ق/هـ، إضافة

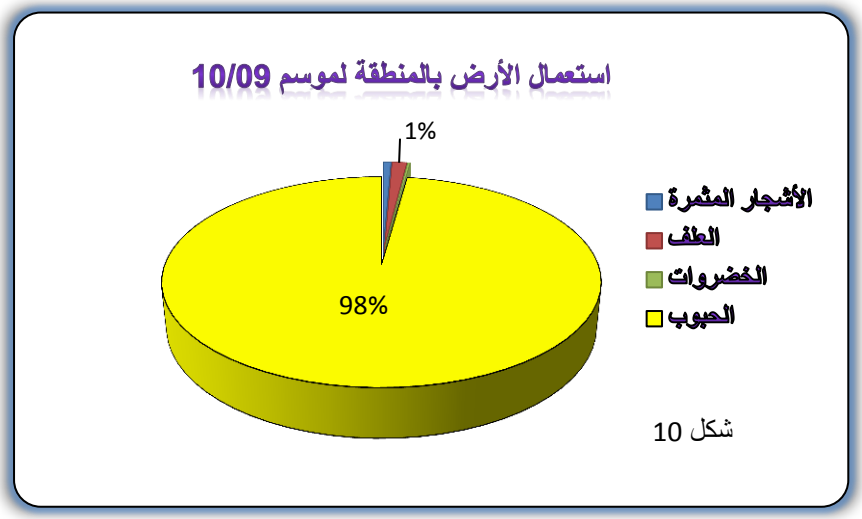

شكل 10

إلى تواجد ضعيف للخضر والأشجار المثمرة والتي لا تزيد مساحتيهما عن 0.3%؛ ومردود يصل إلى 137 ق/هـ و 8 ق/هـ على التوالي.

- عين الزيتون:

تنتشر الحبوب على مساحة شاسعة تمثل أكثر من ضعف مساحة الحبوب بعين فكرون وعين ببوش، حيث تفوق 98% من إجمالي المساحة وبمردود هو الأعلى بمنطقة الدراسة يفوق 19 ق/هـ ، إضافة إلى زراعة العلف والأشجار المثمرة والتي تمثل نسبة حوالي 1 % كما يمثل المردود 79 ق/هـ و 5 ق/هـ على التوالي، وتواجد ضعيف للخضروات حيث لا تتعدى مساحتها 0.3% ومردود مرتفع يصل إلى 155 ق/هـ.

انتشار واسع للحبوب بمنطقة الدراسة يرجع لعوامل تاريخية كونها زراعة منتشرة منذ القدم إذ تعتبر المصدر الرئيسي لسد احتياجات السكان، كذلك ملائمة المناخ النصف جاف لهذا النوع من المزروعات وتوافق فترات احتياجه مع التساقط؛ إضافة إلى اتساع المساحة والانبساط هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الإنتاج والمردود، مع ضعف المساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية الأخرى نظرا لتخوف الفلاحين من تحويل إنتاج الحبوب إلى زراعات أخرى يجهلونها.

IV. الري الفلاحي:

يشهد الري الفلاحي مؤخرا تطورا ملحوظا أدى إلى زيادة المنتوج، فبجانب الطرق التقليدية المستعملة نجد الطرق الحديثة كالرش والتقطير، هذه الأخيرة ساهمت في اتساع المساحة الزراعية ورفع المردود.

1 ـ مصادر السقي:

جدول رقم 30 مصادر السقي لسنة 2008

البلدية	عدد السدود الكبيرة	عدد السدود الصغيرة والترابية	عدد الآبار الكبير	عدد الآبار الصغير
عين فكرون	1	0	4	8
عين ببوش	0	1	12	79
عين الزيتون	0	0	87	0
إجمالي الولاية	2	9	325	3539

مديرية الري الفلاحي ـ الري المتوسط والصغير ـ 2008

إن تنوع مصادر السقي بمنطقة الدراسة يخلق تذبذب في الإنتاج ينعكس على المردود، حيث يتم السقي انطلاقا من مصادر متعددة هي السدود الكبيرة، والمتمثلة في سد وركيس بعين فكرون والموجه لسقي حوالي 16000 هـ ، إضافة إلى السدود الصغيرة والترابية حيث يتواجد سد وحيد بعين ببوش موجه للسقي، ضف إلى ذلك الآبار الكبيرة إذ يتواجد عدد معتبر بالمنطقة خاصة بعين الزيتون أين يصل عددها إلى 87 بئر، و12 بئر بعين ببوش، أما بعين فكرون فعددها قليل 4 آبار كبيرة فقط، أما الآبار الصغيرة فتتواجد بالخصوص في عين ببوش 79 بئر و8 آبار بعين فكرون، كما نسجل غياب الآبار الصغير بعين الزيتون.

2 ـ الطرق المستعملة في السقي:

نلاحظ من خلال الجدول تنوع طرق السقي بين الطرق التقليدية والحديثة مع انتشار واسع للطرق التقليدية.

جدول رقم 31 طرق السقي لسنة 2008

البلدية	المساحة المسقية بالرش المحوري(هـ)	المساحة المسقية بالتقطير(هـ)	المساحة المسقية بالجاذبية(هـ)	المساحة الإجمالية المسقية(هـ)	المساحة المستغلة زراعيا(هـ)
عين فكرون	19	7	4	30	15836
عين ببوش	52	5	62	119	10.308
عين الزيتون	31	19	**560**	610	25.931
إجمالي الولاية	3524	249	7194	10.981	361.688

مديرية الري الفلاحي ـ الري المتوسط والصغير ـ 2008

تشهد المنطقة عموما انتشار ضعيف للمساحة المسقية فهي لا تتعدى نسبة 2%، حيث تبقى أقل من المعدل الولائي الذي يمثل 3% من المساحة الزراعية، حيث تمثل 30 هـ بعين فكرون وهي مساحة ضعيفة جدا لا تتعدى 0.2% من المساحة الزراعية منها 4 هـ مسقية بالطريقة التقليدية وهي السقي بالجاذبية، و7 هـ بالتقطير و9 هـ بالرش المحوري، وبعين ببوش تصل المساحة المسقية إلى 119 هـ أي بنسبة 1%، منها 62 هـ تسقى بالجاذبية و5 هـ بالتقطير مع اتساع المساحة المسقية بالرش والتي تمثل 52 هـ، أما بعين الزيتون فتستحوذ على أعلى مساحة مسقية بـ 610 هـ غير أنها تبقى قليلة مقارنة بالمساحة الزراعية حيث تمثل نسبة 2%، أغلبها مسقية بالجاذبية وتمثل 560 هـ، 19 هـ مسقية بالتقطير و31 هـ بالرش المحوري.

3 ـ توزيع المساحة المسقية لموسم (2009-2010):

جدول رقم 32 توزيع المساحة المسقية 10/09

البلديات	الحبوب (هـ)	الفواكه (هـ)	الخضر (هـ)	الكروم (هـ)	زراعات أخرى(هـ)	المجموع (هـ)
عين فكرون	6	10	0	1	0	17
عين ببوش	10	7	25	0	25	67
عين الزيتون	266	97.7	62	0.25	0	426

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

- عين فكرون:

توزع المساحة المسقية بين الحبوب والتي تمثل 6 هـ، والفواكه التي تمثل مساحة 10 هـ، بالإضافة إلى الكروم التي تمثل مساحة 1هـ.

- عين ببوش:

وزعت المساحة المسقية بموسم (10/09) إلى الحبوب والتي مثلت 10 هـ، والفواكه بـ 7 هـ، كما نجد الخضر وزراعات أخرى بـ 25 هـ لكل منهما.

- عين الزيتون:

مثلت مساحة الحبوب 266 هـ من المساحة المسقية وتمثل نسبة تفوق 62%، ولم تتعدى هذه المساحة 98 هـ بالنسبة للفواكه، كما مثلت المساحة المسقية للخضر 62 هـ، وأضعف مساحة مسقية مثلتها الكروم بـ 0.25 هـ.

4 ـ تطور المساحة المسقية:

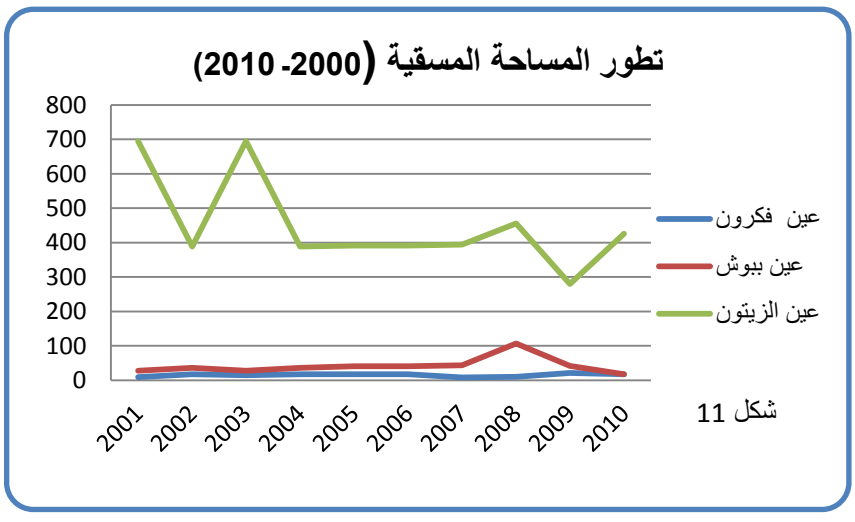

شكل 11

تذبذب المساحة المسقية من موسم لآخر وهذا راجع لكمية الأمطار المتساقطة سنويا، أما المنتوجات المسقية فتتمثل في الحبوب والأعلاف خاصة، حيث:

أضعف مساحة مسقية سجلت بعين فكرون موسم (07/06) بـ 8.2 هـ، كما سجلت أكبر مساحة موسم (09/08) بـ 21 هـ.

أما بعين ببوش فأضعف مساحة مسقية سجلت موسم (10/09) بـ17 هـ، كما سجلت أكبر مساحة موسم (08/07) حيث فاقت 106 هـ.

وبعين الزيتون أين تتواجد أكبر مساحة مسقية بمنطقة الدراسة، نجد أضعف مساحة سجلت موسم (09/08) بـ 280 هـ أما أكبر مساحة فسجلت موسمي (01/00) و (03/02) بـ 695 هـ مع بداية تطبيق البرنامج.

تشهد المنطقة تطور الطرق المستعملة في السقي وتنوعها بإدخال الأساليب الحديثة كالتقطير والرش إلى جانب طرق السقي التقليدية، غير أن المساحة المسقية تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة المستغلة، هذه الوضعية تبقي الفلاحة رهن التساقطات ما ينعكس سلبا على الإنتاج، فرغم الدعم المقدم من قبل الدولة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تطوير الري الفلاحي؛ إلا أن المساحة المسقية تبقى ضعيفة وتشهد تذبذب من سنة لأخرى كون عملية السقي تعتمد على الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى.

V. اليد العاملة الفلاحية:

تشهد المنطقة تذبذب في اليد العاملة من موسم لآخر مع انخفاضها في المواسم الأخيرة يفسر بإدخال المكننة، فعين فكرون شهدت تراجع عدد الفلاحين بعد موسم (01/00) أين سجلت أكبر نسبة يد عاملة بـ 3511،

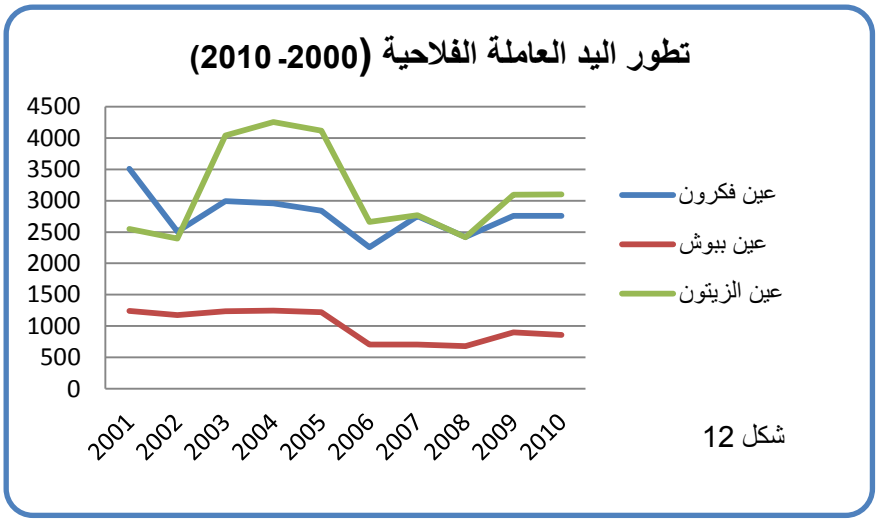

شكل 12

وبعين ببوش تسجيل تراجع من موسم لآخر خاصة في السنوات الأخيرة، إذ انخفض عدد الفلاحين من 1239 موسم (01/00) إلى 678 موسم (08/07) حيث سجل أدنى عدد عمال، كذلك هو الحال بعين الزيتون حيث تشهد هي الأخرى انخفاض في اليد العاملة الفلاحية بالمواسم الأخيرة فبعدما ارتفعت إلى 4256 موسم (04/03) انخفضت إلى حوالي النصف موسم (08/07) بـ 2415 لترتفع في الموسم الأخير إلى 3099 عامل.

VI. المكننة:

جدول رقم 33 حضيرة المكننة المخصصة لموسم الحرث 11/10

البلديات	المساحة الزراعية المستغلة	عدد الجرارات	معدل المكننة	إجمالي الآلات/ الجرارات
عين فكرون	25.931	101	0.25	4.09
عين ببوش	10.309	88	0.55	1.94
عين الزيتون	15.341	165	**0.70**	2.70
إجمالي الولاية	36.0885	2263	0.41	2.95

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

بلغ عدد الجرارات بعين فكرون 101 جرار، كما بلغ معدل المكننة 0.25 % وهو أقل من المعدل الولائي.

أما بعين ببوش بلغ عدد الجرارات بها 88 جرار حيث وصل معدل المكننة إلى 0.55% إذ يفوق المعدل الولائي.

كما تتواجد بعين الزيتون أكبر عدد جرارات بمنطقة الدراسة وتمثل 165 جرار ، كما بلغ معدل المكننة 0.70% حيث يفوق المعدل الولائي.

ثانيا: الإنتاج الفلاحي

1 ـ تطور الإنتاج النباتي:

1 ـ أ ـ الحبوب:

تعتبر أهم محصول زراعي بالمنطقة، نظرا للمساحة الشاسعة التي تغطيها الحبوب بالمنطقة عموما (98%)، فسيادة هذا النوع من المنتوج الفلاحي يرجع بالدرجة الأولى لملائمة المناخ و التربة من جهة وشساعة المساحة (سهول عليا) من جهة أخرى.

- **إنتاج الحبوب لموسم (2010/2009):**

جدول رقم 34 إنتاج الحبوب لموسم 10/09

البلديات		قمح صلب	قمح لين	الشعير	الخرطال	المجموع
عين فكرون	المساحة (هـ)	**3920**	1040	**3319**	60	8339
	المساحة (%)	47	12.5	39.8	0.7	100
	الإنتاج (ق)	**39.436**	9.560	**36.500**	600	86.096
	المردود (ق/هـ)	10	9.1	11	10	10.3
عين ببوش	المساحة (هـ)	**2950**	750	**2440**	10	6150
	المساحة (%)	48	0.12	39.7	1.6	100
	الإنتاج (ق)	**20.650**	6.000	**26.840**	100	53.590
	المردود (ق/هـ)	10	7	8	11	9
عين الزيتون	المساحة (هـ)	**3300**	2900	**10.600**	0	16.800
	المساحة (%)	19.6	17.3	63.1	0	100
	الإنتاج (ق)	**42.900**	37.700	**127.200**	0	207.800
	المردود (ق/هـ)	**13**	**13**	**12**	0	126

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

-عين فكرون:

تقسم مساحة الحبوب بين القمح الصلب والذي يمثل أكبر مساحة بـ47% من إجمالي مساحة الحبوب كما يصل المردود إلى 10 ق/هـ، إضافة إلى القمح اللين والذي يمثل 12.5%

بينما يصل المردود لحوالي 9 ق/هـ، كما نجد الشعير الذي تمثل مساحته حوالي 40% ويصل المردود إلى 11 ق/هـ، ويمثل الخرطال نسبة ضعيفة حوالي 1% بمردود يمثل 10 ق/هـ.

-عين ببوش:

توزع مساحة الحبوب بين القمح الصلب والذي يمثل 47% كما يصل المردود إلى 10 ق/هـ، يليه الشعير بنسبة حوالي 40% وبمردود يصل إلى 8 ق/هـ، كما يمثل القمح اللين والخرطال مساحة ضعيفة تمثل 0.12% و 1.6% على التوالي وبمردود يصل إلى 7 ق/هـ و11 ق/هـ على التوالي.

-عين الزيتون:

تمثل مساحة القمح الصلب نسبة تفوق 19% من إجمالي مساحة الحبوب وبمردود يصل إلى 13ق/هـ، كما يمثل القمح اللين حوالي 17% حيث يصل المردود إلى 13ق/هـ، ويمثل الشعير أعلى مساحة بحوالي 63% بينما يصل المردود إلى 12 ق/هـ.

تعتبر الحبوب بأنواعها أهم محصول زراعي بالمنطقة وهذا لأسباب تاريخية وإيكولوجية، كونه نبات ذو دورة نباتية قصيرة؛ يتلائم مع النظام المطري للمنطقة ويقاوم الجليد المبكر والمتأخر الذي تتعرض له المنطقة، ويمثل القمح الصلب أهم محصول في كل من عين فكرون وعين ببوش والشعير بعين الزيتون، نظرا لاستحواذهما على مساحة مهمة من إجمالي مساحة الحبوب، غير أن اعتماد الفلاحين على الأمطار وغياب طرق السقي الحديثة حال دون تطور الإنتاج بالمنطقة.

كما تقوم الدولة بدعم هذا المحصول الاستراتيجي حيث وبغرض تشجيع الفلاحين على الرفع من طاقات الإنتاج تم اعتماد أنظمة تشجيعية لأحسن منتجي الحبوب من خلال رفع سقف المردود في الهكتار إلى 50 قنطار من القمح مع اقتراح ثلاثة أصناف من القروض: الرفيق، التحدي، والتعاضدي، وهو ما يسمح للفلاحين والموالين بتوفير السيولة المالية الكافية لتمويل مشاريعهم، وهي قروض بدون فوائد لتتماشي وطلبات المهنيين.

- **تطور المساحة وإنتاج الحبوب (2000-2010):**

جدول رقم 35 تطور المساحة وإنتاج الحبوب 2000 - 2010

البلديات		01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09
عين فكرون	المساحة (هـ)	4121	46	8245	5717	4339	5632	6812	1060	7186	**8339**
	الإنتاج (ق)	26541	138	158660	81893	35792	53602.4	77280.6	4930	125648	86096
	المردود (ق/هـ)	6.4	3	**19.2**	14.32	8.25	9.5	11.34	4.6	17.5	10.3
عين ببوش	المساحة (هـ)	3796	125	7514	**8720**	5120	6345	6341	968	6499	6150
	الإنتاج (ق)	17954	524	58631	121079	44341	45936	51626	5366	117019	53590
	المردود (ق/هـ)	4.73	4.2	7.8	13.88	8.66	7.2	8.14	5.54	**18.00**	8.7
عين الزيتون	المساحة (هـ)	1500	1030	**20947**	11832	9050	1910	11200	350	16750	16800
	الإنتاج (ق)	13235	13550	152322	126539	86761	11270	78000	1100	319394	207800
	المردود (ق/هـ)	8.82	13.15	7.3	10.69	9.59	5.90	6.96	3.14	**19.07**	12.3

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

- **عين فكرون:**

اتساع المساحة المخصصة للحبوب بالرغم من تباينها من موسم لآخر مع تذبذب في الإنتاج والمردود، حيث أضعف مساحة سجلت موسم (02/01) بـ 46 هـ حيث سجل أضعف إنتاج بـ 138 ق ومردود هو الأضعف في 10 سنوات قدر بـ 3 ق/هـ، أما أكبر مساحة سجلت موسم (10/09) بـ 8339 هـ وبإنتاج ومردود متوسط بلغا 86096 ق و 10.3ق/هـ ، أما أعلى مردود فسجل موسم (03/02) بـ 19 ق/هـ.

- **عين ببوش:**

توزيع متباين للمساحة من موسم لآخر مع تذبذب في الإنتاج والمردود، فأضعف مساحة سجلت موسم (02/01) حيث قدرت بـ 125 هـ وبإنتاج ضعيف لم يتجاوز 524 ق ومردود هو الأضعف في العشر سنوات قدر بـ 4.2 ق/هـ، كما سجلت أكبر مساحة موسم (04/03) وقدرت بـ

8720 هـ وبـإنتاج ومـردود متـوسط حيث بـلغا 121079 ق و 13.88 ق/هـ عـلى الـتوالـي، أمـا أعـلى مـردود فسجل مـوسم (09/08) بـ 18 ق/هـ.

- **عين الزيتون:**

سجلت المنطقة تـذبذب فـي المساحة والإنتاج مـن موسم لآخر انـعكس عـلى المـردود، إذ سـجلت أضـعف مسـاحة مـوسم (08/07) بـ 350 هـ وإنـتاج بـلغ 1100 ق ومـردود هـو الأضـعف خـلال الـعشر سنـوات حيث قـدر بـ 3.14 ق/هـ، كمـا سجـلت أكبر مسـاحة مـوسم (03/02) بـ 20947 هـ، أمـا أكبـر إنـتاج فـسجل مـوسم (09/08) بـ 319394 ق بـأكبر مـردود والـذي فـاق 19 ق/هـ.

عـموما الـتذبذب بالإنـتاج والمردود من موسم لآخر يرجع للمناخ الذي مازالت تعتمد عليه الزراعة بالجزائر بالإضافة إلى إنهاك الـتربة واتساع أراضي الراحة، كذلك أسـلوب الاستغلال الزراعي الـغير ملائم والاستغلال المفرط بدون تخصيب، لذا من أجل الـقضاء على هذه الـسلبيات وتكثيف زراعة الحبوب لابد من الاعتماد على السقي وأساليب الاستغـلال الحديثة.

1 ـ ب ـ الخضر:

1 ـ ب ـ 1 إنتاج الخضروات:

جدول رقم36 إنتاج لخضروات لموسم 10/09

البلديات	البطاطا	البصل	الكروم	الزيتون	المشاتل
عين فكرون	0	0	40	0	606
عين ببوش	432	346	0	9	122
عين الزيتون	900	510	13	60	1355

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

ـ عين فكرون:

تـتوزع مسـاحة الخضروات بـين الكروم والمشاتل، حيث وصل إنتاج الـمشاتل إلـى 606 ق و 40 ق بالـنسبة للكروم.

- عين ببوش:

مساحة الخضروات تقسم بين البطاطا التي وصل إنتاجها إلى 432 ق، والبصل بإنتاج وصل إلى 346 ق، إضافة إلى الزيتون والذي وصل إنتاجه إلى 9 ق، والمشاتل بـ 122 ق.

- عين الزيتون:

توزع مساحة الخضرات بالبلدية بين البطاطا والتي وصل إنتاجها إلى 900 ق، والبصل بـ 510 ق، إضافة إلى الكروم والزيتون بـ 13 ق و 60 ق على التوالي، أما المشاتل فقد وصل الإنتاج بها إلى 1355ق.

1 ـ ب ـ 2 تطور المساحة و إنتاج الخضروات:

جدول رقم37 تطور المساحة وإنتاج الخضروات: 2000-2010

البلديات		01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09
عين فكرون	مساحة (هـ)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	إنتاج (ق)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المردود (ق/هـ)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عين ببوش	مساحة (هـ)	22	38	33	28.5	29	**80**	25	15	18	25
	إنتاج (ق)	1560	2240	2342	1985	2088	1600	1803	993	2459	**3834**
	المردود (ق/هـ)	71	59	71	69.6	72	20	72	66	136	**153**
عين الزيتون	مساحة (هـ)	62	56	83	56	27	**3970**	25.5	35	49.5	62
	إنتاج (ق)	7940	5804	11390	5430	2570	**57400**	2504	4468	7651	10108
	المردود (ق/هـ)	128	103.6	137	97	95.2	14	98	127	154	**163**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

- عين فكرون:

غياب هذا النوع من المحاصيل بالمنطقة.

- عين ببوش:

تذبذب المساحة والإنتاج من موسم لآخر، فأكبر مساحة سجلت موسم (06/05) بـ 80 هـ وقدر الإنتاج بـ 1600 ق بمردود ضعيف لم يتجاوز 20 ق/هـ، أما أضعف مساحة فسجلت موسم (08/07) بـ 15 هـ وقدر الإنتاج بـ 993 ق، أما أكبر مردود فكان موسم (10/09) إذ تجاوز 153 ق/هـ.

- عين الزيتون:

نسجل تباين المساحة وإنتاج الخضروات من موسم لآخر، فأكبر مساحة سجلت موسم (06/05) بـ 3970 هـ وبإنتاج قدر بـ 57400 ق ومردود هو الأضعف خلال العشر سنوات بـ 14 ق/هـ، أما أضعف مساحة فسجلت موسم (07/06) بـ 25.5 هـ وإنتاج قدر بـ 2504 ق حيث بلغ المردود 98 ق/هـ، أما أكبر مردود فسجل موسم (10/09) بـ 163 ق/هـ.

1 - جـ - الأشجار المثمرة:

جدول رقم38: تطور المساحة وإنتاج الأشجار المثمرة :2000- 2010

البلديات		01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09
عين فكرون	مساحة (هـ)	9	9	13.6	16	16	13.7	13.2	14,2	18	**18.5**
	إنتاج (ق)	0	0	0	0	59	610	50	248	493	**696**
	المردود (ق/هـ)	0	0	0	0	3.7	**44.5**	4	17	26.6	38.6
عين ببوش	مساحة (هـ)	5	5	5.7	7.7	11	13,7	18.2	18	17,2	7
	إنتاج (ق)	29	16	84	7	**156**	64	147.6	82	133	0
	المردود (ق/هـ)	5.8	3.2	**14.7**	1.1	14.2	4.6	8	4.5	7.7	0
عين الزيتون	مساحة (هـ)	21.5	30.5	36.5	53.7	79	138,7	167.7	169,7	**173**	95
	إنتاج (ق)	190	85	784	929	1040	**1569**	905	1190	871,5	1297
	المردود (ق/هـ)	8.8	3	**21.5**	17.3	13.2	11.3	5.4	7	5	13.6

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

على العموم مساحة قليلة مخصصة للأشجار المثمرة بمنطقة الدراسة، حيث تتباين من موسم لآخر مع تذبذب بالإنتاج.

- عين فكرون:

لم تتجاوز مساحة الأشجار المثمرة 9 هـ في (01/00) و(02/01) مع غياب الإنتاج، كما سجلت أكبر مساحة موسم (10/09) بـ 18.5 هـ حيث قدر الإنتاج بـ 696 ق، أما أكبر مردود سجل خلال العشر سنوات كان موسم (06/05) بـ 44.5 ق/هـ.

- عين ببوش:

سجلت أضعف مساحة موسمي (01/00) و(02/01) بـ 5 هـ حيث الإنتاج لم يتجاوز 29 ق و16ق على التوالي، أما أكبر مساحة فسجلت موسم (07/06) و بـ 18.2 هـ حيث تحقق أكبر إنتاج إذ فاق 147ق، كما سجل أكبر مردود موسم (03/02) بـ 14.7 ق/هـ.

- عين الزيتون:

عموما تزايد ملحوظ بالمساحة المخصصة للأشجار المثمرة أدت إلى تزايد الإنتاج، فأضعف مساحة سجلت موسم (01/00) بـ 21.5 هـ وإنتاج قدر بـ 190 ق ووصل المردود إلى 8.8 ق/هـ، أما أكبر مساحة فسجلت موسم (09/08) بـ 173 هـ حيث تجاوز الإنتاج 871 ق أما المردود فقد كان ضعيف لم يتعدى 5 ق/هـ، كما سجل أكبر مردود موسم (03/02) بـ 21.5 ق/هـ.

رغم زيادة مساحة الأشجار المثمرة كمحاولة لتنويع الإنتاج الفلاحي بالمنطقة،[1] إلا أن المنطقة تشهد صعوبة في التحول الفلاحي راجعة بالدرجة الأولى للأساليب الزراعية المستعملة والاستخدامات التقليدية للأوساط الطبيعية المتوارثة من جيل لآخر، وغياب وجود بديل قابل للتحقيق ما يستدعي سياسة تنموية فعالة ودائمة.

1 ـ د ـ الأعلاف:

تباين في المساحة وإنتاج الأعلاف من موسم لآخر مع ضعف المساحة المخصصة لها والتي لا تتجاوز 1%.

- **عين فكرون:**

سجلت أكبر مساحة موسم (05/04) بـ 804 هـ كما وصل الإنتاج إلى 11388 ق حيث كان المردود ضعيف وقدر بـ 14 ق/ هـ، أما أضعف مساحة فسجلت موسم (08/07) بـ 140 هـ و وصل الإنتاج إلى 1100 ق بإنتاج هو الأضعف خلال العشر سنوات حيث قدر بحوالي 8 ق/هـ.

[1]: بوغرارة السبتي: السكان والفلاحة بأم البواقي ص118 ماجستير كلية علوم الأرض جامعة قسنطينة 2001.

- **عين ببوش:**

بالرغم من تباين المساحة من موسم لآخر إلا أنها تشهد تحسنا في الإنتاج انعكس على المردود، حيث سجلت أضعف مساحة موسم (02/01) بـ 15 هـ مع غياب الإنتاج نظرا لتلف المحصول، كما سجلت أكبر مساحة موسم (05/04) بـ 560 هـ وبإنتاج متوسط بلغ 26200 ق كما بلغ المردود حوالي 47 ق/هـ، أما أكبر مردود فسجل موسم (09/08) بـ 124 ق/هـ.

- **عين الزيتون:**

خصصت أكبر مساحة لإنتاج الأعلاف موسم (10/09) بـ 4442 هـ وقدر الإنتاج بـ 23970 ق وبمردود هو الأضعف خلال العشر سنوات إذ لم يتجاوز 5 ق/هـ، أما أضعف مساحة فكانت موسم (06/05) بـ 30.5 هـ حيث كان الإنتاج كبير قدر بـ 3021 ق كما حقق أكبر مردود خلال العشر سنوات بـ 99 ق/هـ.

جدول رقم39: تطور المساحة وإنتاج الأعلاف :2000-2010

البلديات		01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09
عين فكرون	مساحة (هـ)	278	290	200	445	**804**	200	200	140	160	198
	إنتاج (ق)	3640	0	4000	22150	11388	3000	7200	1100	11200	4200
	المردود (ق/هـ)	13.1	0	20	**49.7**	14	0	36	7.8	70	21.2
عين ببوش	مساحة (هـ)	35	15	100	109	**560**	24,5	240	100	80	100
	إنتاج (ق)	280	0	4000	5162	26200	2258	13500	6950	9900	10500
	المردود (ق/هـ)	8	0	40	47.3	46.8	92	56.2	69.5	**124**	105
عين الزيتون	مساحة (هـ)	295	300	350	280	3285	30.5	570	200	167	**4442**
	إنتاج (ق)	10050	10500	15500	12400	42475	3021	16550	2600	13180	23970
	المردود (ق/هـ)	34	35	44.3	44.2	12.9	**99**	29	13	79	5.4

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية

2 - الثروة الحيوانية:

2 - 1 المواشي:

2 - 1 - أ الأبقار

تحسن في توزيع عدد رؤوس الأبقار بمنطقة الدراسة من موسم لآخر بفضل الدعم المقدم من قبل الدولة.

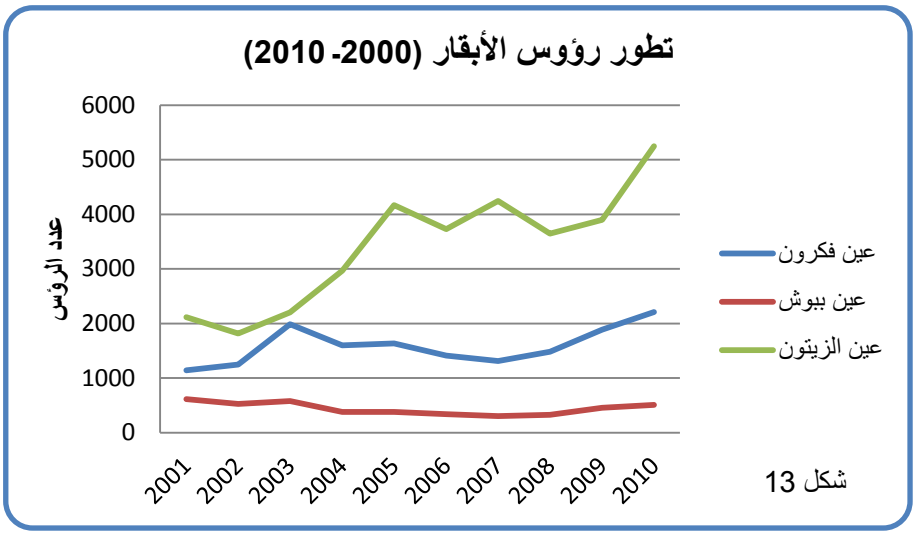

شكل 13

بعين فكرون: نجد تزايد عدد رؤوس الأبقار خلال المواسم الثلاثة الأولى (03/00) ليبلغ أقصاه موسم (03/02) بـ 1986 رأس، ويتراجع هذا العدد بعدها ثم يرتفع بنسبة كبيرة خلال الموسمين الأخيرين ليبلغ أقصاه موسم (10/09) بـ 2210 رأس.

أما عين ببوش: فتشهد تراجع في عدد رؤوس الأبقار منذ (01/00) أين بلغ العدد أقصاه بـ 613 رأس، كما سجل أقل عدد رؤوس موسم (07/06) بـ 300 رأس ليرتفع بعدها ويصل إلى 510 رأس موسم (10/09).

كما تعرف **عين الزيتون**: تذبذب في العدد من موسم لآخر، فأقل عدد سجل موسم (02/01) بـ 1825 رأس ، أما أكبر عدد فسجل موسم (10/09) حيث شهد تحسن كبير بـ 5246 رأس.

2 - 1 - ب الأغنام:

تحتل الأغنام المرتبة الأولى من حيث عدد الرؤوس بالمنطقة وعموما تشهد تحسنا خلال المواسم الأخيرة.

بعين فكرون نجد تزايد في عدد الرؤوس

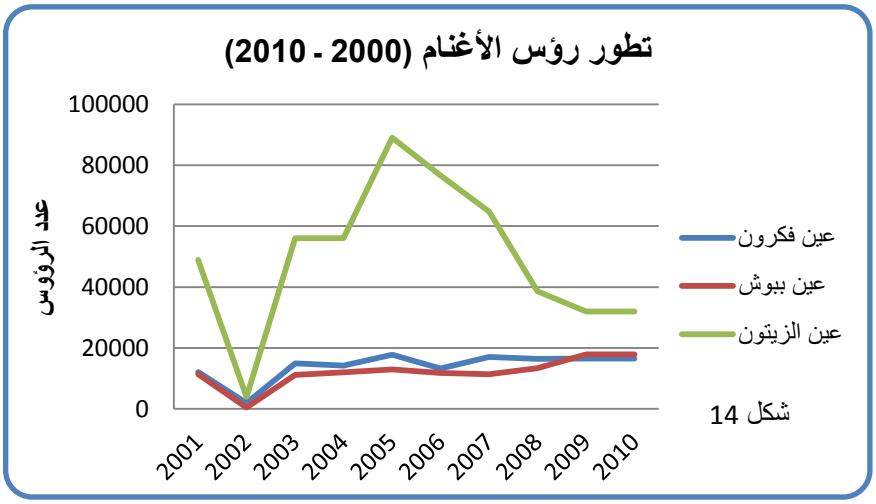

شكل 14

منذ (01/00) أين سجل أقل عدد بـ 12125 رأس ليبلغ العدد أقصاه موسم (05/04) بـ 17796 رأس، ليتراجع هذا العدد خلال المواسم الأخير ليبلغ 16930 رأس موسم (10/09).

تشهد عين ببوش تزايد في عدد الرؤوس فبعدما سجل أقل عدد موسم (02/01) بـ 10242 رأس، تزايدت عدد الرؤوس رغم تذبذبها من موسم لآخر ليسجل أكبر عدد موسم (10/09) بـ 23000 رأس.

تمثل الأغنام أكثر من 78% من مجموع المواشي، حيث عرفت ارتفاع كبير في عدد الرؤوس ليصل لأكبر قيمة له موسم (05/04) بـ 89020 رأس، ليتراجع العدد بعدها أين سجل أقل عدد رؤوس خلال العشر سنوات موسم (09/08) بـ 32000 رأس.

2 - 1 - جـ الماعز:

تشهد عين فكرون تراجع في عدد رؤوس الماعز، حيث سجل أكبر عدد موسم (01/00) بـ 5940 رأس، ليتراجع هذا العدد إلى 1227 رأس موسم (06/05)، ويعاود الارتفاع ليبلغ العدد أقصاه موسم (10/09) بـ 2614 رأس.

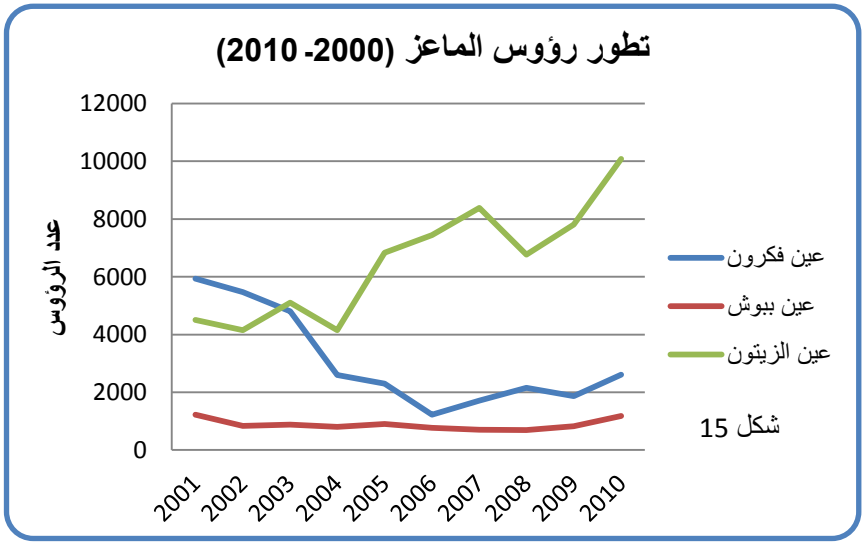

شكل 15

تراجع عدد الرؤوس بعين ببوش منذ (01/00) أين سجل أكبر عدد بـ 1223 رأس، أما أقل عدد رؤوس سجل موسم (08/07) بـ 690 رأس، ليرتفع العدد بعدها ليبلغ 1180 رأس موسم (10/09).

أما عين الزيتون فتعرف زيادة في عدد الرؤوس رغم التذبذب من سنة لأخرى، حيث سجل أقل عدد موسمي (02/01) و(04/03) بـ 4150 رأس، ليتزايد العدد بعدها ليبلغ أكبر قيمة له موسم (10/09) بـ 10080 رأس.

بالإضافة إلى المواشي يتواجد بالمنطقة عدد معتبر من الدواجن والمتمثلة في الدجاج والديك الرومي ويصل عددها إلى 120.000 دجاجة بعين فكرون، و199.000 دجاجة بعين الزيتون.

2 - 2 الإنتاج الحيواني:

2 - 2 - أ الحليب:

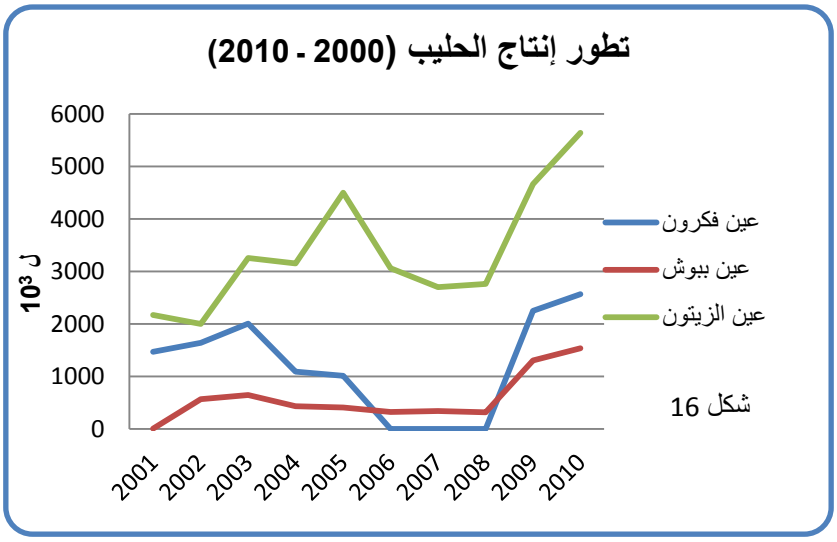

شكل 16

رغم تذبذب في إنتاج هذه المادة من سنة لأخرى، إلا أنه عرف إنتاجه تحسنا مؤخرا بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة والذي جاء ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث تحسن الإنتاج خاصة موسمي (09/08) و(10/09)، أين وصل الإنتاج بعين فكرون إلى 22.540.00 ل/سنة و 25.680.00 ل/سنة على التوالي، كما عرف الإنتاج ببعين ببوش زيادة معتبرة خلال هذين الموسمين بـ 13.060.00 ل/سنة و 15.360.00 ل/سنة على التوالي، كذلك الشأن بالنسبة لعين الزيتون والتي وصل بها الإنتاج في الموسمين الأخيرين إلى 46.630.00 ل/سنة و 56.400.00 ل/سنة.

2 - 2 - ب اللحوم الحمراء:

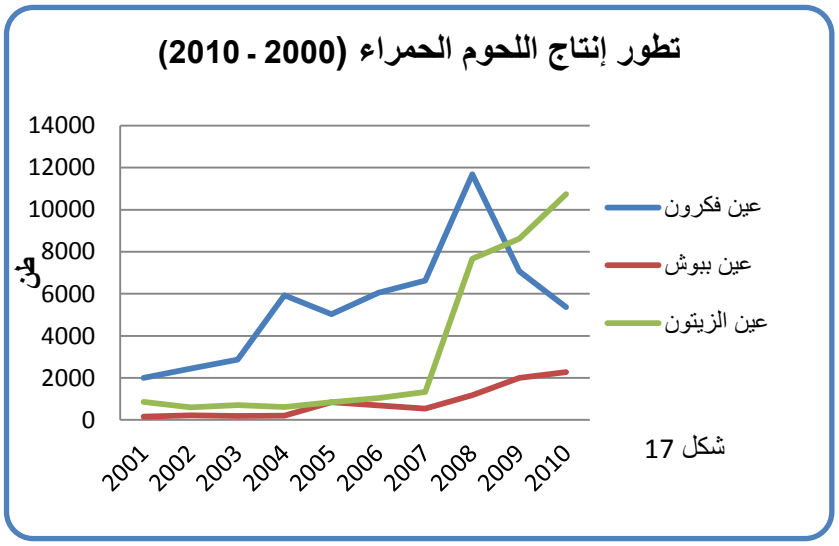

شكل 17

بالرغم من تذبذب الإنتاج من موسم لآخر، إلا أنها تشهد استقرار وزيادة في الإنتاج خاصة في الثلاث مواسم الأخيرة، فأكبر إنتاج حقق بعين فكرون كان موسم (08/07) بـ

11683 طن/سنة، كما وصل الإنتاج أقصاه موسم (10/09) حيث بلغ 2267 طن/سنة بعين ببوش، و 10743 طن/سنة بعين الزيتون.

2 - 2 - جـ اللحوم البيضاء:

يعرف الإنتاج تحسنا خاصة في المواسم الأخيرة، بفضل الدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين؛ إذ وصل الإنتاج أقصاه بعين فكرون موسم (06/05) بـ 4753 طن/سنة، أما بعين ببوش وصل الإنتاج أقصاه موسم (10/09) حيث بلغ 3641 طن/سنة، أما بعين الزيتون فهناك تحسن في الإنتاج منذ موسم (05/04) إذ وصل الإنتاج لأقصى قيمة له موسم (09/08) بـ 7390 طن/سنة.

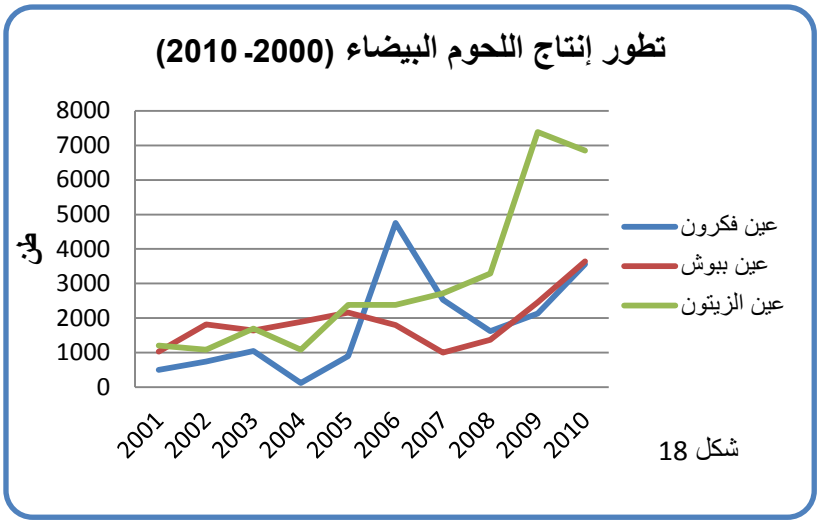

شكل 18

2 - 2 - د تطور إنتاج البيض:

نجد تذبذب في الإنتاج عموما، ففي عين فكرون عرف الإنتاج تراجعا مقارنة بالسنوات الأولى أين تحقق أكبر إنتاج موسم (01/00) بـ 4932000 بيضة/سنة، كما شهدت عين ببوش تراجع بالإنتاج خاصة في الموسمين الأخيرين، أما أفضل إنتاج سجل موسم (01/00) بـ 2720000 بيضة/سنة، أما عين الزيتون فتعرف تذبذب كبير بالإنتاج حيث هناك مواسم لم يسجل بها أي إنتاج، كما بلغ الإنتاج أقصاه موسم (09/08) بـ 1045000 بيضة/سنة.

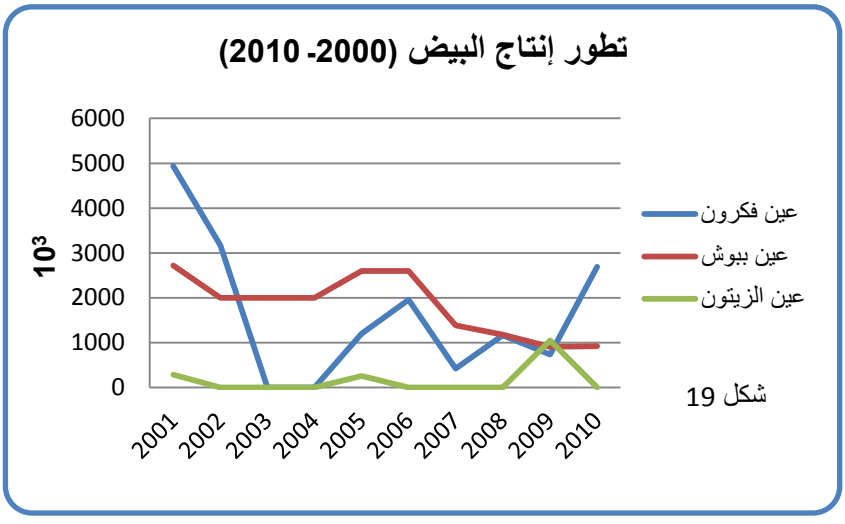

شكل 19

2 - 2 - هـ إنتاج العسل:

رغم ضعف إنتاج هذه المادة تشهد المنطقة تحسنا من موسم لآخر، ففي عين فكرون غياب الإنتاج خلال العشر سنوات ماعدا موسم (06/05) أين أنتج 44 كغ/سنة، كما سجلت عين ببوش زيادة بالإنتاج منذ (05/04) إذ بلغ الإنتاج أقصاه موسم (10/09) بـ 750 كغ/السنة، أما عين الزيتون فتشهد تحسن ملحوظ مقارنة بالمواسم الأولى حيث سجل أقصى إنتاج موسم (10/09) بـ 2000 كغ/سنة هذا التحسن يرجع لدعم تربية النحل من قبل الدولة .

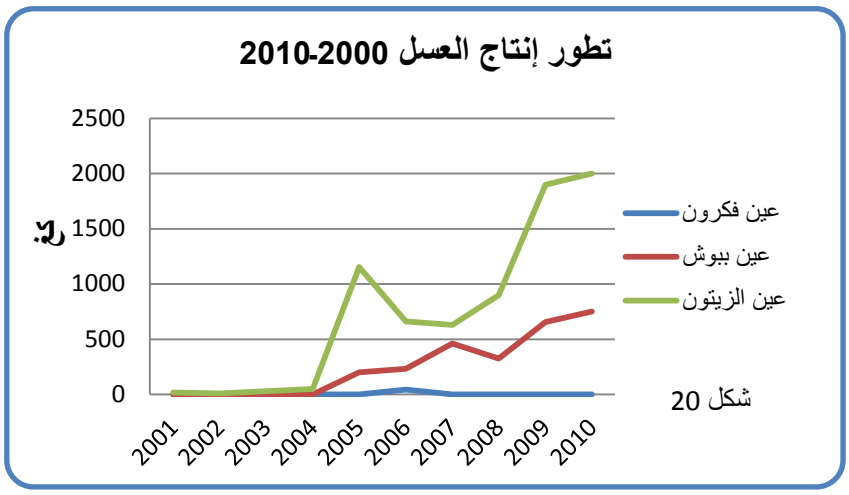

شكل 20

يرجع تحسن الإنتاج إلى الدعم المقدم من قبل الدولة للفلاحين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دعم تربية الحيوانات الصغيرة خاصة تربية النحل.

2 - 2 - و إنتاج الصوف:

تباين في الإنتاج من موسم لآخر، ففي عين فكرون حقق أكبر إنتاج موسم (10/09) بـ 22700 كغ/سنة، كما سجل أكبر إنتاج بعين ببوش موسم (10/09) بـ 29300 كغ/سنة، أما عين الزيتون فتعرف تراجع بالإنتاج بالسنوات الأخيرة، إذ أكبر إنتاج سجل موسم (03/02) بـ 920 كغ/سنة.

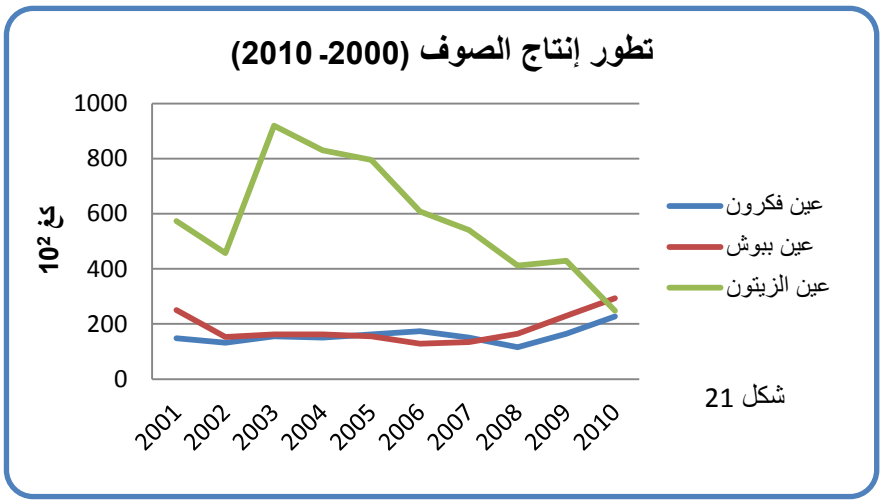

شكل 21

تحسن على العموم في الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني، نتيجة الدعم المقدم من قبل الدولة عن طريق المخططات والبرامج التي جاءت خلال العشرية الأخيرة والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كذلك تشجيع السكان عن طريق دعم السكن الريفي؛ على العودة إلى المجالات الريفية التي هجروها لغياب الأمن والاستقرار والذي تسبب في الهجرة من الأرياف وتفريغ المجال.

انتشار واسع للأغنام بعين الزيتون داخل منطقة رعوية ذات غطاء نباتي متقهقر

الخلاصة:

يتميز مجال الدراسة بمؤهلات فلاحية كبيرة نتيجة شساعة المساحة الزراعية القابلة للاستصلاح، إضافة إلى وجود مساحة زراعية مستغلة فعلا تمثل 60% من المساحة الزراعية الإجمالية، غير أن النسبة المرتفعة لأراضي الراحة تشكل عائق أمام تطوير الإنتاج نظرا لعدم القدرة على الإنتاج المتواصل بالإضافة إلى إنهاك التربة بفعل الاستغلال المفرط وعدم تنويع الإنتاج وغياب التخصيب، كما نسجل التواجد الضعيف للغطاء الغابي.

سيادة الزراعات الواسعة بالمنطقة والمتمثلة في الحبوب؛ نظرا للمساحة الشاسعة التي تغطيها والتي تفوق 98% من المساحة المستغلة فعلا، يعود لأسباب تاريخية نظرا لتوارث الفلاحين بالمنطقة لهذا النوع من الإنتاج؛ وملائمة المناخ لهذا النوع من المزروعات من جهة أخر، إضافة إلى اتساع المساحة والانبساط الذي يميز منطقة السهول العليا ما يساعد على قيام الزراعات الواسعة، هذه العوامل أدت إلى تحسن المردود.

رغم تطور الطرق المستعملة في السقي وتنوعها بإدخال الأساليب الحديثة كالتقطير والرش، إلاّ أن المساحة المسقية تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة المستغلة وتعتمد غالبا على التساقطات، لكن تبقى هذه الأساليب هامة من أجل تطوير وتنويع الزراعات المسقية كالخضر والفواكه.

تعاني المنطقة من نقص في العتاد الفلاحي نظرا لاتساع المساحة الزراعية مقارنة مع المكننة.

من خلال دراسة تطور الإنتاج الفلاحي نجد سيطرة القمح الصلب على إنتاج الحبوب والذي يعتبر أهم محصول في كل من عين فكرون وعين ببوش والشعير بعين الزيتون، نظرا لاستحواذهما على مساحة مهمة من إجمالي مساحة الحبوب. كما نجد عدم الاهتمام بباقي المحاصيل والمتمثلة في الخضر والأشجار المثمرة التي تعرف تذبذب في المساحة والإنتاج نظرا لثقافة الفلاح بالمنطقة الذي تعود على زراعة الحبوب فقط.

كما تشهد المنطقة تحسن في عدد الرؤوس والإنتاج الحيواني في السنوات الأخيرة، راجع بالدرجة الأولى لاهتمام الدولة بهذا القطاع في السنوات الأخيرة عن طريق البرامج المختلفة التي مست الوسط الريفي والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

تأثير برامج التنمية الريفية على تنظيم المجال الريفي

سياسات فلاحية وريفية في إطار التنمية (منهجية جديدة)

ورثت الجزائر من الاستعمار مجال ريفي مهمش؛ ومحاولة منها للنهوض به انتهجت السلطات عدة سياسات كلها ركزت على القطاع العام ليقود مسار التنمية الريفية، بداية من التسيير الذاتي 1963 ثم الثورة الزراعية 1971 وبعدها إعادة الهيكلة 1982، فإعادة التنظيم 1987 والهدف منها هو القضاء على العزلة والتهميش وإعادة التوازن لهذا المجال، والبحث عن تنظيم أمثل وانسجام بين الإنسان والوسط الذي يعيش فيه والتكيف مع المعطيات الموجودة مع تحقيق ديناميكية مجالية، غير أن هذه السياسات فشلت في تحقيق أهدافها ما أدى إلى زيادة عزلة الوسط الريفي وتفريغه من السكان.

فحاولت الدولة خلال العشرية الأخيرة العودة لإحياء العالم الريفي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية الغذائية، فوضعت مخططات وبرامج بغية النهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية المجال الريفي ككل، فجاءت في خطوة أولى على شكل استثمارات ودعم مقدم للفلاحين عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يهدف إلى تطوير وتكثيف الإنتاج، وكانت على شكل مقاربة جديدة في المرحلة الثانية مست الوسط الريفي ككل، لفك العزلة وعصرنته وتحسين ظروف حياة السكان بغية دمجه داخل المجال الإقليمي.

I. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000- 2007)[1]: (رغبة النهوض بالقطاع الفلاحي)

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار حيث يرمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى تنمية فلاحيه متوازنة.

وقد تم وضع عدة أهداف للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أهمها:

- إعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية عن طريق:
  - تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
  - تكييف وملائمة أساليب الإنتاج.
  - تطوير الإنتاج الفلاحي.
  - تحسين ظروف الحياة ومدا خيل الفلاحين وخلق مناصب شغل.

1: الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية 2004 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ص 28.

- التخصيص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي.

❖ **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالولاية:**

بلغ حجم الاستثمار المخصص للولاية خلال هذه الفترة 213.024.824.859 دج بـ 6003 عملية، حيث أكبر غلاف مالي استفادت منه الولاية كان سنة 2001 بنسبة فاقت 22% بـ 1351 عملية، أما أدنى نسبة فكانت في 2007 بحوالي 0.5% إذ لم تسجل إلا 26 عملية.

جدول رقم 40 توزيع الاستثمار حسب السنوات

السنوات	إجمالي الولاية		عدد العمليات
	الاستثمار المخصص(دج)	النسبة(%)	
2000	26.622.256.520	12.49	595,0
2001	48.642.191.010	**22.83**	1351,0
2002	22.176.932.352	10.41	1132,0
2003	31.655.894.359	14.86	1066,0
2004	39.962.104.719	18.77	946,0
2005	28.149.746.227	13.22	613,0
2006	14.856.376.682	6.97	267,0
2007	959.322.990	**0.46**	26,0
المجموع	213.024.824.859	100,00	6003,0

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار

- **توزيع الاستثمار على مختلف الفروع:**

وزع الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية على مختلف الفروع، حيث استفاد الإنتاج النباتي بأعلى نسبة بـ 66%، يليه الري الفلاحي بـ 22%، كما استفاد العتاد الفلاحي من نسبة 8%، في حين استفاد الإنتاج الحيواني والمواد الطاقوية من أضعف نسبة بـ 3% و1% على التوالي.

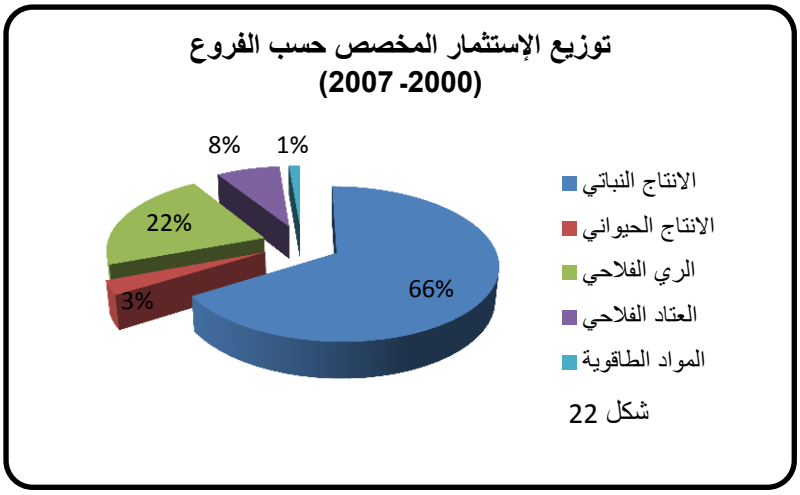

شكل 22

1. الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي:

وجهت نسبة عالية من الاستثمار الموجه للإنتاج النباتي لتكثيف الحبوب حيث فاقت 95%، نظرا للطابع الفلاحي للمنطقة التي تسودها الزراعات الواسعة والمتمثلة في الحبوب بمختلف أنواعها، كما وزعت النسبة المتبقية على مختلف الفروع.

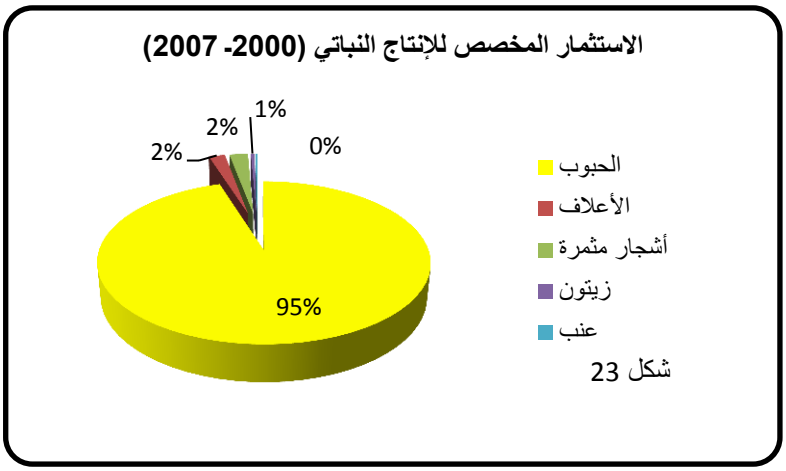

شكل 23

2. الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني:

وجه الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني لتطوير تربية الحيوانات الصغيرة خاصة الدواجن التي استفادت من نسبة حوالي 52%، ونسبة فاقت 22% لتربة النحل، كما خصصت نسبة 25% لدعم الحليب، كما خصصت نسبة ضعيفة لتربية الخيول.

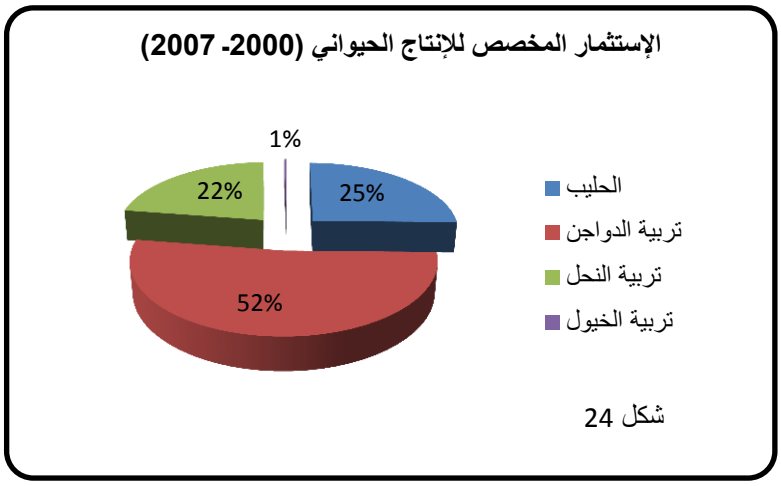

شكل 24

3. الاستثمار المخصص للسقي:

وزع الاستثمار الموجه للسقي على خزانات المياه التي استفادت من نسبة 26%، ثم تليها آلات الرش بنسبة 24%، كما خصصت نسبة 22% للمضخات، وخصصت نسبة 11% لكل من الآت التقطير والتنقيب، وخصصت نسبة

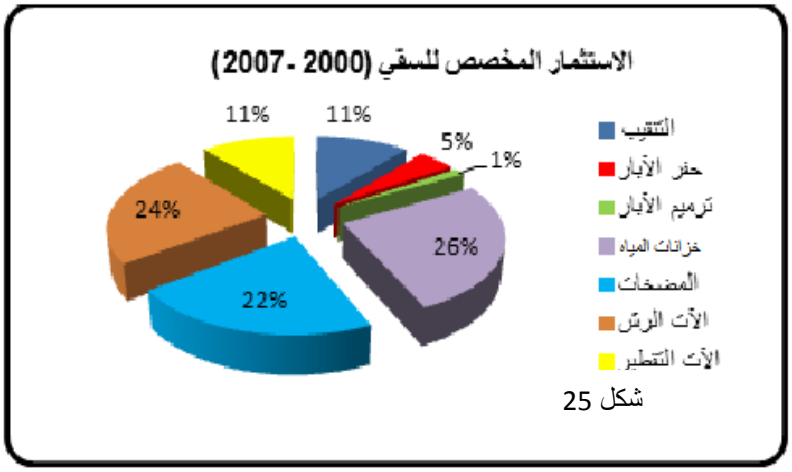

شكل 25

ضعيفة لحفر الآبار وترميمها.

- **الدعم المحقق:**

بلغت نسبة الاستهلاك المالي حوالي 59%، فاقت هذه النسبة 57% في الإنتاج النباتي، كما تجاوزت 63% في الإنتاج الحيواني والري الفلاحي، بينما لم تتعدى 18% بالعتاد الفلاحي، على عكس المواد الطاقوية والمتمثلة في الكهرباء والمازوت والتي استهلك بها كامل الغلاف المالي.

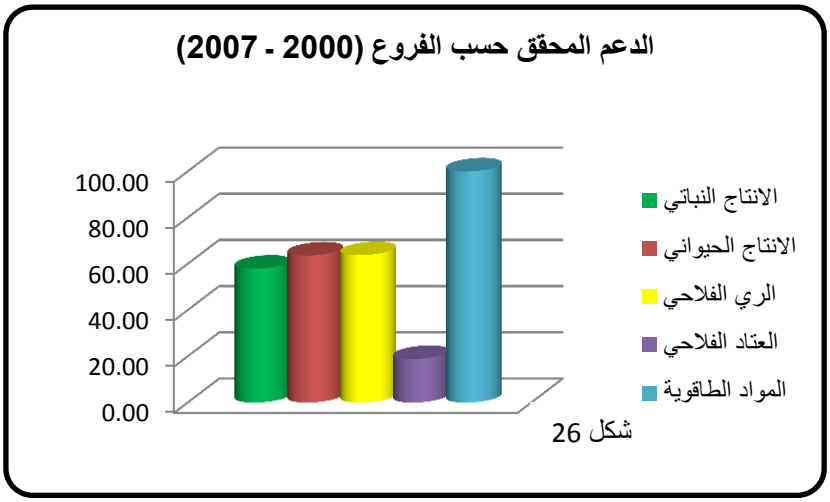

شكل 26

- ✓ تحققت نسبة كبيرة من الدعم الموجه للإنتاج النباتي، تجاوزت هذه النسبة 60% بالحبوب والأعلاف والزيتون، وفاقت 57% بالعنب، كما استهلك 48% من الغلاف الموجه للأشجار المثمرة.
- ✓ تم استهلاك نسبة معتبرة من الدعم الموجه لمختلف الفروع الحيوانية، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 36% بالحليب وحوالي 59% بتربية الدواجن والنحل، كما استهلك كامل الغلاف الموجه لتربية الخيول.
- ✓ الدعم الموجه للسقي تم توزيعه على فروع عدة حيث تحقق نسبة كبيرة منه، ففي مجال التنقيب وحفر وترميم الآبار تجاوزت هذه النسبة 50%، وحوالي 60% بالمضخات وآلات الرش، كما تحققت نسبة أكبر من 70% لآلات التقطير والأحواض.

❖ **مسار المخطط الوطني بمنطقة الدراسة:**

1 ـ تطور عدد المستثمرات المشاركة في الدعم:

جدول رقم 41 المستثمرات المشاركة في الدعم 2000 - 2007

البلديات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
عين فكرون	45	37	**54**	52	46	45	20	**0**	299
عين ببوش	37	26	31	**42**	37	17	5	5	200
عين الزيتون	**1**	14	9	**31**	25	3	2	**0**	85

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار ـ

تباين في توزيع المستثمرات المشاركة في الدعم من سنة لأخرى موضح من خلال الجدول، حيث نلاحظ أن نسبة مشاركة المستثمرات في البرنامج ببلدية عين فكرون بلغت 34% من إجمالي المستثمرات بالبلدية، إذ حققت أكبر مشاركة سنة 2002، أما أدنى مشاركة فسجلت سنة 2006، في حين لم تسجل أي مشاركة في 2007 و2008.

وبعين ببوش وصل إجمالي المستثمرات المشاركة في الدعم بالبلدية إلى 200 مستثمرة؛ حيث تمثل هذه المستثمرات نسبة تفوق 34% من إجمالي المستثمرات المنتشرة عبر مجال البلدية، إذ حققت أعلى مشاركة سنة 2003، أما أدنى مشاركة سجلت في 2006.

وببلدية عين الزيتون لم يشارك في هذا البرنامج إلا عدد قليل من المستثمرات والتي تمثل نسبة لا تتجاوز 8% من إجمالي المستثمرات بالبلدية، حيث حققت أعلى مشاركة سنة 2003 بـ 31 مستثمرة، بينما سجلت أدنى مشاركة سنة 2000 بمستثمرة واحدة فقط؛ ويرجع السبب إلى تخوف الفلاحين من هذا البرنامج الجديد وغياب ثقافة الدعم لدى الفلاح بالبلدية عكس الفلاحين ببلدية عين فكرون وعين ببوش.

ويلاحظ تراجع البرنامج في السنوات الأخيرة والذي انتهى سنة 2007 راجع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ **في المواسم الأول كان تقديم الملفات غير منظم، واشترط فيما بعد إرفاق الطلب ببطاقة تقنية حول المستثمرة، هذه الأخيرة تنجزها مكاتب الدراسات حيث تكلف 5000 دج.**
- ✓ **كما كان الفلاحون يجهلون طريقة الدعم في المواسم الأولى، وفيما بعد لم تحمسهم العملية، بالإضافة إلى تراجع الدعم المقدم من قبل الدولة خلال السنوات الأخيرة للبرنامج.**
- ✓ **الفلاحين المستفيدين من الدعم يتخلون عن مشاريعهم ويتجهون إلى استثمار الأموال في ميادين أخرى.**
- ✓ **الدعم المقدم من قبل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يدفع للمستفيد عن طريق حسابه البنكي الذي يقوم بفتحه عند الاستفادة من المشروع، ليقوم بدفع الحقوق للموردين مقابل الخدمات والآلات؛ غير أن بعض الفلاحين يتهربون من تسديد الديون مما يخلق مشاكل بين الموردين والمستفيدين.**
- ✓ **انسحاب انخراط الفلاحين لعجزهم أو رفضهم توفير المساهمة المالية الشخصية.**

2 - تطور عدد العمليات المحققة في الدعم:

جدول رقم 42 عدد العمليات 2000-2007

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين زيتون		إجمالي الولاية
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	
2000	45,0	**7,6**	37,0	6.22	1,0	0.17	595,0
2001	43,0	3,2	29,0	2.15	17,0	1.26	**1351,0**
2002	**58,0**	5,1	31,0	2.74	10,0	0.88	1132,0
2003	56,0	5,3	**51,0**	4.78	**34,0**	**3.19**	1066,0
2004	50,0	5,3	41,0	4.33	27,0	2.85	946,0
2005	46,0	7,5	17,0	2.77	3,0	0.50	613,0
2006	20,0	7,5	5,0	1.87	2,0	0.75	267,0
2007	0,0	0,0	5,0	**19.23**	0,0	0,0	26,0
2008	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	**7,0**
المجموع	361,0	6,0	216,0	3.60	94,0	1.56	6003,0

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار ـ

تشهد المنطقة عموما تراجع في عدد العمليات خلال السنوات الأخيرة، والذي يتزامن مع بداية توقيف البرنامج، إذ وصل إجمالي العمليات المحققة بعين فكرون منذ انطلاق المخطط إلى 361 عملية وتمثل نسبة 6% من إجمالي الولاية، حيث استفادت البلدية من أكبر عدد عمليات سنة 2002 بـ 58 عملية أما أقل عدد عمليات فسجل في 2006 بـ 20 عملية وهذا مع تراجع البرنامج ولم تستفد البلدية من أي عملية في 2007 و 2008، أما عين ببوش فقد بلغ عدد العمليات بهذه الفترة 216 عملية وتمثل نسبة 3.6% من إجمالي الولاية، كما حقق أكبر عدد عمليات سنة 2003 بـ 51 عملية؛ أما أقل عدد عمليات فكان في 2006 و2007 بـ 5 عمليات ولم تستفد البلدية في 2008. في حين عين الزيتون لم تستفد سوى من 94 عملية فقط وتمثل نسبة ضعيفة قدرت بـ 1.5% من إجمالي الولاية، وهي أضعف نسبة مسجلة بالبلديات الثلاث، كما سجل أكبر عدد عمليات سنة 2003 بـ 34 عملية، في حين أقل عدد عمليات كان سنة 2000 بعملية واحدة؛ وهي السنة الأولى لانطلاق البرنامج حيث كان تخوف الفلاحين من هذا البرنامج الجديد.

استفادت عين فكرون من أعلى نسبة استثمار نظرا لعدد المستثمرات المشاركة في الدعم مقارنة بعين ببوش وعين الزيتون وهذا يرجع لدرجة وعي الفلاح بكل بلدية، كما يلاحظ من خلال عدد المستثمرات المشاركة في الدعم وعدد العمليات التي استفادت منها البلديات؛ أن توجه الدولة مازال يركز على المراكز الكبرى التي ورثها من الاستعمار كعين فكرون وبدرجة أقل عين ببوش،

ويهمش بالمقابل المناطق المعزولة التي تبقى تعاني من العزلة والتهميش من جهة؛ بالإضافة إلى نقص وعي الفلاحين للدعم الذي تقدمه الدولة من جهة أخرى، وخير مثال بلدية عين الزيتون التي لم تستفد إلا بنسبة ضعيفة من الدعم.

3 - الاستثمار المالي (2000- 2007):

بلغ حجم الاستثمار المخصص للولاية خلال هذه الفترة 213.024.824.858 دج، حيث استفادت عين فكرون من نسبة 6%، واستفادت عين ببوش بـ 2.4%، أما عين الزيتون فاستفادت بأدنى نسبة بالمنطقة بـ 1.6% من الدعم الموجه للولاية.

3 - 1 تطور حجم الاستثمار المخصص:

جدول رقم 43 الاستثمار المخصص 2000- 2007

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	الإستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)	الإستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)	الإستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)
2000	2.378.908.799	18.58	966.022.195	19.26	29.200.000	0.86
2001	1.770.720.951	13.84	838.996.286	16.73	916.780.162	27.04
2002	1.671.037.100	13.05	411.603.950	8.23	133.205.400	3.93
2003	1.755.508.704	13.71	869.730.365	17.34	808.437.805	23.84
2004	2.474.949.515	**19.34**	1.228.515.699	**24.50**	1.293.754.328	**38.15**
2005	1.723.412.391	13.46	526.448.594	10.50	192.667.882	5.68
2006	1.023.356.302	**8.00**	145.926.456	2.93	16.722.100	**0.50**
2007	0.00	0.00	27.580.688	**0.55**	0,00	0.00
المجموع	12.797.893.762	100.00	5.014.824.233	100.00	3.390.767.677	100.00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية - قسم الدعم والاستثمار-

استفادت عين فكرون خلال فترة البرنامج بـ 6% من الاستثمار المخصص للولاية، بينما نلاحظ أن بلدية عين ببوش لم تستقبل إلا 2.4% من هذا الاستثمار، أما عين الزيتون فاستفادت بأدنى نسبة بالمنطقة بـ 1.6% من هذا الدعم، فالبرنامج يركز على دعم البلديات الكبرى بالولاية بالمقابل تهميش البلديات الفقيرة ما يزيد من تهميشها من جهة واختلال التوازن التنموي وتعميق الهوة بين مختلف المناطق من جهة أخرى.

و نلاحظ كذلك أن بلدية عين فكرون شهدت تراجع نسبة الاستثمار المخصص منذ انطلاقه سنة 2000؛ إذ أكبر نسبة استفادت منها البلدية كانت سنة 2004 وفاقت 19% أما أدنى نسبة سجلت سنة 2006 بـ 8%، بينما عين ببوش تحصلت على أكبر نسبة للاستثمار سنة 2004 حيث فاقت 24% أما أدنى نسبة فكانت سنة 2007 والتي قاربت 1%، أما بعين الزيتون فأعلى نسبة استفادة سجلت كانت سنة 2004 والتي فاقت 38% أما أدنى نسبة فكانت سنة 2006 بـ 0.5%. حيث شهدت المنطقة تراجع نسب الاستثمار في السنوات الأخيرة يرجع إلى تقلص عدد المستثمرات المستفادة من الدعم مع تراجع البرنامج وبداية توقيفه.

3 ـ 2 الاستثمار المخصص حسب الفروع:

جدول رقم 44 حجم الاستثمار المخصص لكل فرع 2000-2007

الفروع	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	الاستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)	الاستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)	الاستثمار المخصص(دج)	النسبة (%)
الإنتاج النباتي	10.884.901.573	**85.05**	3.259.580.688	**65.00**	368.837.367	13.46
الإنتاج الحيواني	20.547.720	0.17	129.708.706	2.58	457.184.371	16.69
الري الفلاحي	1.068.189.559	8.34	935.485.922	18.65	1.741.961.659	**63.59**
العتاد الفلاحي	628.554.910	4.91	615.068.917	12.27	156.621.507	5.72
المواد الطاقوية	195.700.000	1.53	74.980.000	1.50	14.660.000	0.53
المجموع	12.797.893.762	100.00	5.014.824.233	100,00	2.739.264.904	100.00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار ـ

ـ عين فكرون:

يوزع الاستثمار بالمنطقة على مختلف الفروع، غير أن الإنتاج النباتي استفاد من أكبر حصة بنسبة 85% وهذا نظرا للطابع الفلاحي للمنطقة التي تسودها الزراعات الواسعة ، يليه الري الفلاحي بنسبة تفوق 8%، ثم العتاد الفلاحي الذي يمثل نسبة حوالي 5%، وفي الأخير نجد المواد الطاقوية والإنتاج الحيواني بأضعف نسبة حيث لا تتجاوز 1.5% و0.2% على التوالي.

ـ عين ببوش:

يمثل الاستثمار الموجه للإنتاج النباتي أعلى نسبة بـ 65% وهذا كون البلدية فلاحية بالدرجة الأولى، يليه الري الفلاحي بنسبة تفوق 18.5% ما يفسر تطور الري الفلاحي والزراعات المسقية، ثم العتاد الفلاحي والذي يمثل نسبة تفوق 12%، ثم الإنتاج الحيواني الذي لم تتعدى نسبة الاستثمار فيه 3%، وفي الأخير نجد المواد الطاقوية بنسبة لم تتعدى 1.5%.

- عين الزيتون:

أكبر نسبة استثمار في البلدية وجهت للري الفلاحي حيث مثلت نسبة تفوق 63% وهذا لتطور الزراعات المسقية مؤخرا، يليه الإنتاج الحيواني بنسبة تعدت 16%، نظرا للطابع الفلاحي الرعوي للمنطقة وبالتالي ضرورة دعم الثروة الحيوانية، وكذلك الإنتاج النباتي الذي تجاوزت نسبته 13%، ونسبة ضعيفة وجهت للعتاد الفلاحي لم تتجاوز 6%، وفي الأخير نجد نسبة ضعيفة للمواد الطاقوية تمثل حوالي 0.5%.

3 - 2 - أ الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي:

- عين فكرون:

وجهت نسبة عالية من الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي لتكثيف الحبوب حيث فاقت 83%، تليها الأشجار المثمرة بنسبة تجاوزت 6%، ثم الأعلاف بنسبة تعدت 5.5%، وفي الأخير نجد العنب حيث وصلت نسبة الدعم تقريبا إلى 4%.

- عين ببوش:

نجد سيطرة تكثيف الحبوب على الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي بنسبة مرتفعة جدا بلغت 99%، تبقى نسبة ضعيفة وجهت لدعم الأشجار المثرة والزيتون بنسبة 0.7% و 0.3% على التوالي.

- عين الزيتون:

خصصت نسبة عالية من الاستثمار الموجه للإنتاج النباتي لتكثيف الحبوب بـ 81%، الأشجار المثمرة بنسبة فاقت 12%، كما نجد نسبة ضعيفة موجهة لدعم أشجار الزيتون والأعلاف بـ 3.6% و 2.5% على التوالي.

هذا البرنامج ساهم في تضاعف المساحة المخصصة للحبوب بالمنطقة بين (2000-2010) حسب مديرية الفلاحة؛ حيث بلغت بعين فكرون 8339 هـ، كما تضاعفت بعين ببوش إلى 6150 هـ، وارتفعت من 1500 هـ إلى 16800 هـ بعين الزيتون وهي أكبر مساحة زراعية بالمنطقة كما تضاعف الإنتاج كذلك خلال نفس الفترة إلى 86096 ق بعين فكرون، و 53590 ق بعين ببوش 207800 ق بعين الزيتون.

خصصت بالبلديات الثلاث نسبة عالية من الدعم الموجه للإنتاج النباتي للحبوب كونها الزراعة السائدة بالمنطقة من جهة ورغبة الدولة في تطوير هذا المنتوج الاستراتيجي بزيادة المساحة والمردود من جهة أخرى، فالبرنامج حاول مراعاة التوجه والطابع الفلاحي للمنطقة التي تسودها الزراعات الواسعة (الحبوب)؛ إلى جانب تطوير الري والعتاد الفلاحي وتربية الحيوانات.

3- 2 - ب الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني:

- عين فكرون:

وزع الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني بين تربية النحل والتي خصصت لها نسبة كبيرة فاقت 80.5%، وتربية الخيول والتي مثلت نسبة 19.5%، حيث بلغ إنتاج العسل في 2006 44 كغ بعدها تراجع الإنتاج.

- عين ببوش:

تخصيص نسبة كبيرة من الدعم الموجه للإنتاج الحيواني لتربة النحل بـ 80%، إذ ارتفع الإنتاج بالبلدية منذ 2004 ليصل في 2010 إلى 750 كغ، كما خصصت نسبة 20% لتربية الدواجن.

- عين الزيتون:

توجيه الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني لتربية الدواجن بنسبة حوالي 49%، أين تضاعف الإنتاج سبع مرات فترة (2000-2010) ليصل 7000 طن/سنة، ونسبة فاقت 44% لتربة النحل التي ارتفع الإنتاج بها إلى 2000 كغ في 2010، كما خصصت نسبة ضعيفة لدعم الحليب تفوق 6%.

الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني وجه بصفة خاصة لدعم تربية الحيوانات الصغيرة، والمتمثلة في تربية النحل التي استفادت من أكبر نسبة خاصة بعين فكرون وعين ببوش؛ بالإضافة إلى الدواجن التي استفادت من نصف الدعم المقدم لعين الزيتون، ويشار بأن الدولة قبل توزيع الدعم تقوم بدورات تكوينية للفلاحين المستفيدين من هذا البرنامج.

3 - 2 - جـ الاستثمار المخصص للسقي:

الاستثمار المخصص للسقي بعين فكرون وزع على مختلف الفروع، منها التنقيب والمضخات وخصص لهم حوالي 22%، تليها الأحواض التي تجاوز الدعم بها 19%، ثم آلات التقطير بـ 18% وآلات الرش المحوري بنسبة قاربت 16%، وخصصت أضعف نسبة دعم لحفر الآبار بحوالي 3%، هذا وتشهد البلدية عموما تذبذب وضعف المساحة المسقية التي لا تتجاوز نسبة 0.2% من المساحة المستغلة وهذا في 2010.

وفيما يخص عين ببوش: وجه الاستثمار المخصص للسقي بالبلدية، لتدعيم الأحواض الذي خصصت له نسبة كبيرة قاربت 40%، إضافة إلى المضخات والتي تجاوز الدعم بها 22%، تليها آلات الرش المحوري بنسبة وصلت إلى 17% تقريبا، ثم الآت التقطير بنسبة حوالي 9%، كما خصصت نسبة تقارب 8% لحفر الآبار، وأضعف نسبة خصصت لترميم الآبار بحوالي 4%، غير

خريطة رقم 13

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - توزيع الإستثمار المخصص للإنتاج النباتي -
(2000-2007)

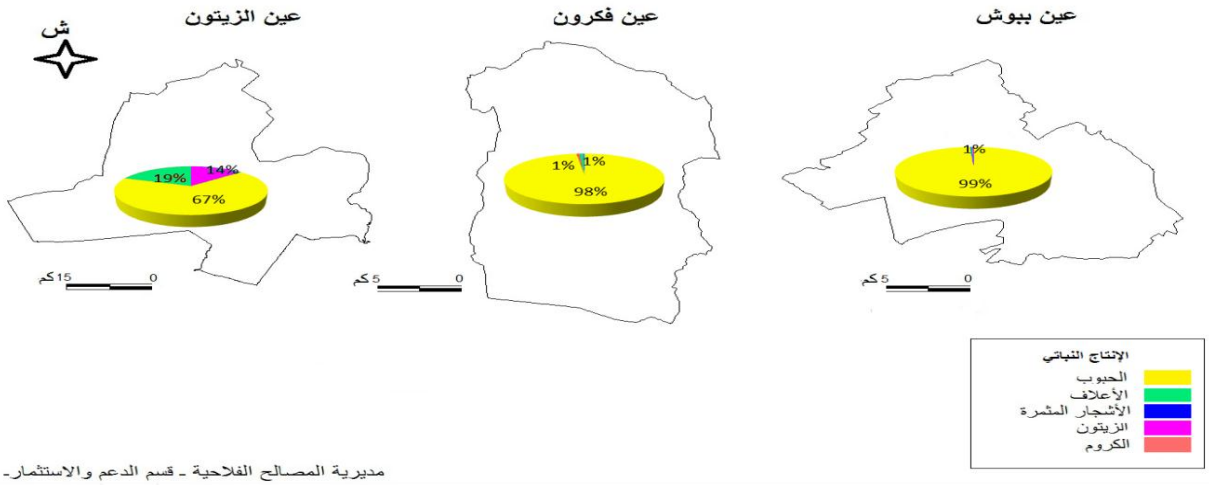

مديرية المصالح الفلاحية - قسم الدعم والاستثمار-

خريطة رقم 14

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - توزيع الإستثمار المخصص للإنتاج الحيواني -
(2000-2007)

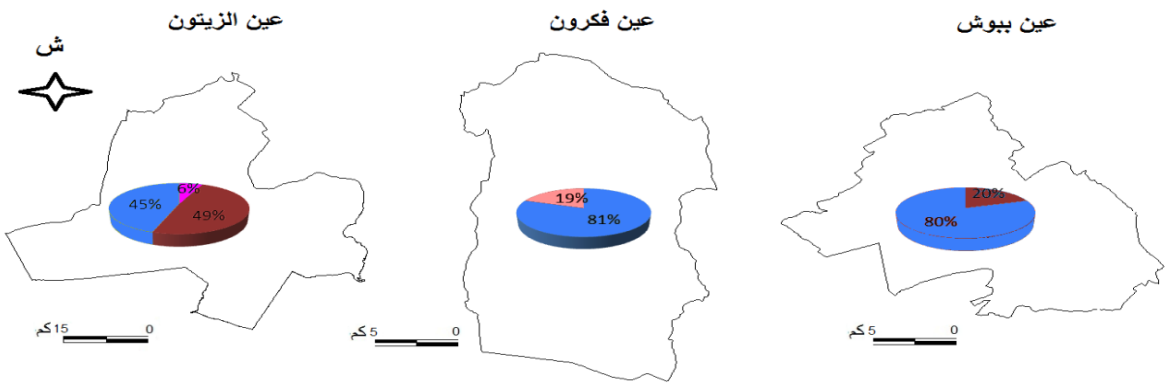

مديرية المصالح الفلاحية - قسم الدعم والاستثمار-

خريطة رقم 15

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية - توزيع الإستثمار المخصص للسقي -
(2000-2007)

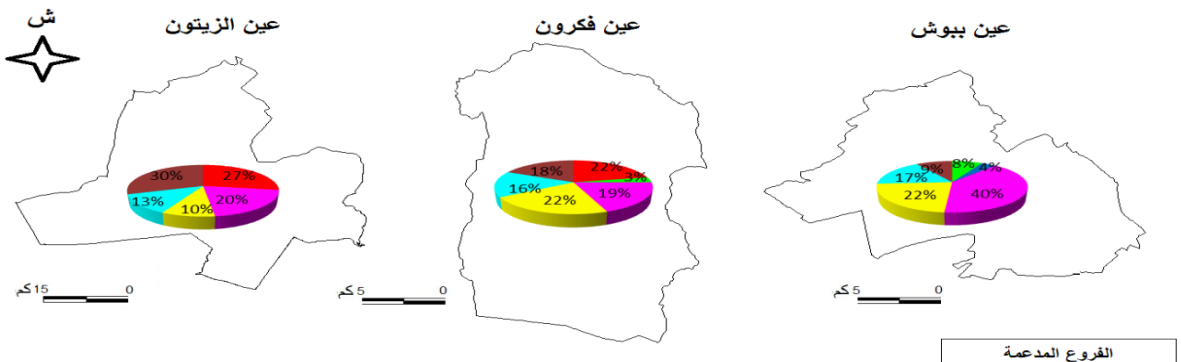

مديرية المصالح الفلاحية - قسم الدعم والاستثمار-

أن المساحة المسقية لم تتعدى 1% من المساحة المستغلة زراعيا وهذا حسب مديرية الفلاحة 2010.

أما بعين الزيتون: خصصت نسبة كبيرة من الاستثمار الموجه للسقي لآلات التقطير حيث تعدت 30% يليها التنقيب بنسبة 27%، ثم الأحواض بنسبة 20%، تليها آلات الرش المحوري بنسبة تقارب 13% كما خصصت 10% للمضخات، علما بأن المساحة المسقية بالبلدية قدرت بـ 2% فقط من المساحة المستغلة.

رغم مجهودات الدولة في دعم مختلف فروع السقي، من أجل تطوير قطاع الري وزيادة الإنتاج الفلاحي بإدخال الطرق الحديثة كالرش المحوري والتقطير؛ وزيادة مصادر المياه عن طريق الأحواض والتنقيب؛ وهذا مع مراعاة طبوغرافيا كل بلدية واحتياجاتها، إلا أن الزراعات المسقية بالمنطقة تتطور بشكل بطيء، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لعقلية الفلاح الذي يعتمد الزراعات الواسعة التي لا تتطلب الجهد والوقت؛ فالسقي بالمنطقة حسب مديرية الفلاحة يوجه بالخصوص للحبوب وبدرجة أقل الخضر والفواكه .

4 ـ الدعم المحقق:

ـ عين فكرون:

تحقق 65% من الدعم الموجه لمختلف الفروع، حيث وصلت نسبة الاستهلاك المالي للإنتاج النباتي حوالي 58% وتمثل (7.301.653.344 دج)، كما فاقت نسبة الاستهلاك في الإنتاج الحيواني 82% (14.600.000 دج)، وتجاوزت النسبة 65% (698.816.351 دج) في الري الفلاحي، أما فيما يخص العتاد الفلاحي فالنسبة كانت ضعيفة لم تتجاوز 19% (118.764.634 دج)، في حين تم استهلاك كل المبلغ الموجه للمواد الطاقوية (كهرباء ومازوت).

ـ عين ببوش:

وصلت نسبة الانجاز حوالي 62%، منها 79% (2.243.631.844 دج)إنتاج نباتي، حوالي 75% (97.471.704 دج)إنتاج حيواني، كما تعدت نسبة الاستهلاك 61% (573.086.603 دج) بالري الفلاحي، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 19% (116.067.434 دج) بالعتاد الفلاحي، على عكس المواد الطاقوية (كهرباء ومازوت) التي بلغت نسبة 100%.

ـ عين الزيتون:

بلغت نسبة الانجاز حوالي 53%، موزعة بين الإنتاج النباتي والحيواني بنسبة حوالي 55% لكل منهما، كما تجاوزت هذه النسبة 57% في الري الفلاحي بـ (28.284.052.685 دج)،

بينما لم تتعدى 20% (2.921.510.185 دج) بالعتاد الفلاحي، غير أنها وصلت 100% بالمواد الطاقوية (كهرباء ومازوت).

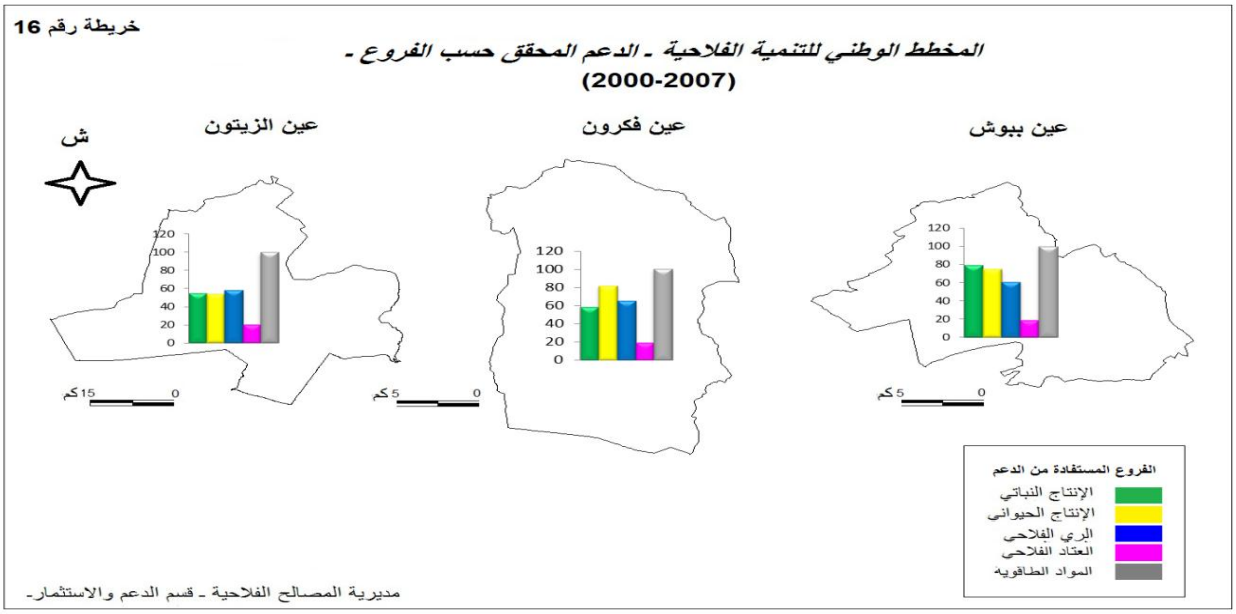

4 ـ أ ـ الدعم المحقق في الإنتاج النباتي:

جدول رقم45 الدعم المحقق في الإنتاج النباتي: 2000- 2007

البلديات	الفروع	الاستثمار المخصص(دج)	الدعم المحقق(دج)	النسبة(%)
عين فكرون	الحبوب	10.682.672.949	7.189.553.944	67.30
	الأعلاف	72.662.088	36.800.000	50.64
	أشجار مثمرة	81.899.536	51.299.400	62.63
	العنب	47.667.000	24.000.000	50.35
	المجموع	12.797.893.762	8.329.534.329	**57,73**
عين ببوش	الحبوب	3.228.100.488	2.220.036.844	68.8
	أشجار مثمرة	24.480.200	16.595.000	67.79
	الزيتون	7.000.000	7.000.000	100.00
	المجموع	3.259.580.688	2.243.631.844	**78.85**
عين الزيتون	الحبوب	299.228.515	186.828.950	29.15
	الأعلاف	9.335.852	3.959.200	42.41
	أشجار مثمرة	46.833.000	27.228.200	58.14
	الزيتون	13.440.000	12.000.000	89.28
	المجموع	368.837.367	23.001.635	**62.36**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار ـ

ـ عين فكرون: تـوزع نـسبة الاستهـلاك المـوجهة للإنتـاج الـنباتي بـين مختـلف الفـروع هـي الحبـوب حيث تحقـق 67% مـن الدعـم الـموجه لهـا، كمـا فـاقت هـذه الـنسبة 50% بـالأعـلاف، وحـوالي 63% بـالأشجار الـمثمرة، كما فـاقت 50% بـالـعنب.

ـ عين ببوش: إن نـسبة الاستهـلاك الـمالي الـمحققة وزعـت بـين الحبـوب والتي مثـلت نسبة قـاربت 69%، والأشجـار الـمثمرة بـنسبة حـوالي 68%، كمـا تحقق كـل الدعـم الـمخصص للـزيتون.

ـ عين الزيتون: تحققت نسبة كبيـرة من الدعم الموجه للإنتـاج الـنباتي والـتي وزعـت بين مختـلف الـفروع، منهـا الحبـوب حيث تحقـقت نـسبة حـوالي 29%، كمـا تجـاوزت نـسبة الاستهـلاك الـمالي بـالأعـلاف 42%، وفـاقت هـذه الـنسبة 58% بـالأشجار الـمثمرة، وتعـدت 89% بالزيتون.

4 ـ ب ـ الدعم المحقق في الإنتاج الحيواني:

جدول رقم46 الدعم المحقق في الإنتاج الحيواني:2000- 2007

البلديات	الفروع	الاستثمار المخصص(دج)	الدعم المحقق(دج)	النسبة(%)
عين فكرون	تربية النحل	16.547.720	10.600.000	64.06
	تربية الخيول	4.000.000	4.000.000	100,00
	المجموع	20.47720	14.600.000	**82.03**
عين ببوش	الحليب	0,00	0,00	0,00
	تربية الدواجن	2.582.100	19.124.704	74.06
	تربية النحل	103.886.806	78.347.000	75.41
	تربية الخيول	0,00	0,00	0,00
	المجموع	129.708.706	97.471.704	**74.73**
عين الزيتون	الحليب	29.200.000	15.225.200	52.14
	تربية الدواجن	223.002.310	109.036.482	48.90
	تربية النحل	204.982.061	127.100.000	62,00
	المجموع	457.184.371	251.361.682	**54.34**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ـ قسم الدعم والاستثمار ـ

ـ عين فكرون: تحققت نـسبة كبيـرة مـن الدعـم الـموجه للإنتـاج الحيـواني والـتي وزعـت عـلى مختـلف الـفروع، والـمتمثلة فـي تـربية الـنحل والـتي فـاقت نـسبة الاستهـلاك الـمالي بهـا 64%، بـالإضافة إلـى تـربية الخيـول والـتي استـهلك بهـا كـل الـمبلغ الـموجه للدعـم.

ـ عين ببوش:

الدعـم الـموجه للإنتـاج الحيـواني بـالـبلدية تـم تـوزيعه عـلى تـربية الدواجـن والـتي استهـلكت 74% مـنه، وتـربية الـنحل التـي استهـلكت نـسبة تفـوق 75% مـن الدعـم الـمالي.

- عين الزيتون:

تم استهلاك نسبة كبيرة من الدعم الموجه لمختلف الفروع الحيوانية، حيث فاقت النسبة 52% بالحليب وحوالي 49% بتربية الدواجن، كما تجاوزت 62% بتربية النحل.

4 - جـ - الدعم المحقق في ميدان السقي:

جدول رقم47 الدعم المحقق في ميدان السقي:2000- 2007

البلديات	الفروع	الاستثمار المخصص(دج)	الدعم المحقق(دج)	النسبة(%)
عين فكرون	التنقيب	232.877.000	129.904.000	55.78
	حفر الآبار	34.500.000	16.428.571	47.62
	الأحواض	204.854.200	142.410.200	69.52
	المضخات	234.527.494	139.464.922	59.46
	الآت الرش	167.837.865	110.807.658	66.02
	الآت التقطير	193.593.000	159.801.000	82.54
	المجموع	1.068.189.559	698.816.351	**65.42**
عين ببوش	حفر الآبار	71.864.075	44.000.000	61.23
	ترميم الآبار	34.977.750	17.488.800	50,00
	الأحواض	373.768.200	223.940.290	59.91
	المضخات	211.798.691	120.734.072	57,00
	الآت الرش	156.450.494	98.923.441	63.23
	الآت التقطير	86.626.712	68.000.000	78.50
	المجموع	935.485.922	573.086.603	**61.26**
عين الزيتون	التنقيب	656.767.800	328.383.900	50,00
	الأحواض	489.235.500	489.235.500	54.59
	المضخات	229.378.347	129.376.170	56.40
	الآت الرش	297.788.284	16.3520.370	54.91
	الآت التقطير	720.294.501	466.000.000	64.69
	المجموع	1.741.961.659	1.005.556.980	**57.72**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية - قسم الدعم والاستثمار-

- عين فكرون:

تحققت نسبة أكبر من 65% من الدعم الموجه للسقي منها نسبة قاربت 56% للتنقيب، وحوالي 48% بالنسبة لحفر الآبار، كما تجاوزت نسبة الاستهلاك المالي 69% فيما يخص

الأحواض، وحوالي 60% بالنسبة للمضخات، أما فيما يخص آلات الرش والتقطير فقد وصلت لحوالي 66% و83% على التوالي.

- عين ببوش:

وصلت نسبة الاستهلاك المالي إلى 61%، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 61% بالنسبة لحفر الآبار، و50% لترميمها، كما تعدت 60% بالنسبة للأحواض، و57% بالمضخات، أما آلات الرش والتقطير فقد تجاوزت هذه النسبة 66% و82% على التوالي.

- عين الزيتون:

الدعم الموجه للسقي تم توزيعه على فروع عدة حيث تحقق نسبة كبيرة منه، ففي مجال التنقيب وصلت هذه النسبة إلى 50%، وحوالي 55% بالنسبة للأحواض وآلات الرش، كما تحققت نسبة أكبر من 56% بالمضخات، ونسبة أكبر من 64% آلات التقطير.

وجه هذا البرنامج لتطوير القطاع الفلاحي حيث ساهم في رفع الإنتاج عن طريق الدعم الموجه للإنتاج النباتي والذي وجه بالخصوص لتكثيف الحبوب وهذا لسيادة الزراعات الواسعة بالمنطقة والمتمثلة في الحبوب بمختلف أصنافها، كذلك الدعم المخصص للإنتاج الحيواني والذي وجه لتربية الحيوانات الصغيرة والمتمثلة خاصة في النحل والدواجن، بالإضافة إلى الدعم المخصص للسقي والذي وزع على مختلف الفروع بغية تطوير قطاع الري والزراعات المسقية.

فالدولة حاولت من خلال هذا البرنامج تطوير القطاع الفلاحي عن طريق الدعم الموجه للمستثمرات ورفع الإنتاج مع احترام خصوصية كل منطقة وطابعها الفلاحي، ورغم الدورات التكوينية التي تقوم بها الدولة للفلاحين إلا أن نقص المتابعة أدت إلى تهرب الفلاحين من مسؤولياتهم بالإضافة إلى الجهوية التي مازالت تنتهجها هذه البرامج بالتركيز على تنمية البلديات الكبرى على حساب البلديات الفقيرة التي تحظى بنسب ضعيفة من الدعم، هذا ما يؤدي إلى زيادة الهوة بين المناطق، حيث البلديات لا تحظى بنفس الاهتمام فيما يخص التوزيع المالي.

II. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) [1]: (من أجل تحقيق التنمية الشاملة)

1. التعريف:

جاءت في إطار استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، ويهدف هذا المشروع الجواري في إقليم محدد إلى تحديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال الجماعات الريفية (سكان الأرياف)، هذه الأخيرة هي التي تبادر في تعيين الأعمال والنشاطات التي تمكنهم من تحسين مداخلهم وظروف معيشتهم بصفة دائمة، ويتعلق الأمر بفكرة يشارك فيها كل أفراد الإقليم المحدد للاستفادة من المشروع وذلك بتصور وإعداد برنامج أعمال متن نشاطات وتجهيزات حسب الاحتياجات وملائمتها مع الظروف الطبيعية ونشاط الإقليم.

وقد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية، إقليم معين أو جزء من البلدية أو كل البلدية، غير أن جدولة الأعمال تبقى دوما ممثلة في البلدية باعتبارها المرجع الإداري.

هذا المشروع لا تتم المصادقة عليه أو اعتماده رسميا من الإدارة، إلاّ بعد التحقيقات الميدانية مع أفراد الإقليم والاستماع إلى مقترحاتهم وتصوراتهم، وتحديد نشاطاتهم واختيار ممثل عن المجموعة الريفية ينوب عنهم في الاجتماعات وكذلك في تحضير وتطبيق المشروع.

أما تمويل المشروع فهو لامركزي، حيث تمول نشاطات المشروع حسب نوع النشاط أو العمل وتساهم فيه عدة جهات وذلك حسب الاختصاص وهي صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية والصندوق الوطني للسكن، وكالة التنمية الاجتماعية وكذا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

2. الأعمال المنجزة:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في منطقة الدراسة لم تمس عين فكرون وعين ببوش، حيث استفادت منها عين الزيتون فقط.

1: المنشور الوزاري لاستراتيجية الوطنية لتنمية الريفية جويلية 2004.

- **الإنجازات المحققة بعين الزيتون:**

- غرس الأشجار المثمرة على مساحة 3 هـ.
- زراعات رعوية على مساحة 110 هـ.
- غرس التين الشوكي على مساحة 5 هـ.
- تربية دجاج اللحم حيث استفاد منها 11 مستفيد.
- تربية دجاج البيض واستفاد منها 51 مستفيد.
- تربية الأرانب استفاد منها 2 مستفيدين.
- تهيئة الآبار استفاد منها 4 مستفيدين.
- تجهيز الآبار واستفاد منها 2 مستفيدين.
- تهيئة منابع المياه استفاد منها 2 مستفيدين.
- أشغال حفظ التربة 5000 م^3.
- عدد مناصب الشغل المستحدثة هي 90 منصب شغل.

- **السكن الريفي:**

استفادت بلدية عين الزيتون من حصة 322 وحدة سكنية منها 26 ترميم و 296 بناء جديد.

- عدد السكنات في طور الإنجاز: 245 مسكن.
- عدد السكنات المستلمة 77 مسكن.
- عدد السكنات التي تدخل ضمن المشروع الجواري 82 سكن (26 ترميم و56 بناء جديد).

- **ترقية النشاطات التقليدية:**

حيث استفاد من هذا المشروع 9 مستفيدين 2 منهم استلما التجهيزات.

- **فك العزلة:**

تم انجاز 13.5 كم من تهيئة وفتح الطرق الفلاحية عبر بلدية عين الزيتون.

هذا المشروع استفادت منه 168 أسرة (705 شخص)، حيث ساهمت في فتح 191 منصب شغل، حيث المبلغ المخصص لهذا المشروع قدر بـ 138.850.000 دج منها 20.340.000 دج من صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

بلغت نسبة إنجاز المشروع: 65%.

III. برنامج المحافظة السامية لتطوير السهوب(PDS): (تنظيم الرعي والمحافظة على الثروة الحيوانية)

باعتبار بلدية عين الزيتون منطقة رعوية بالدرجة الأولى، قامت المحافظة السامية لتطوير السهوب بفتح عملية الرعي بثلاث محيطات وهذا ابتداء من تاريخ 2008/04/01، إذ تفتح مدة الرعي 90 يوما، حيث حدد سعر الكراء للهكتار الواحد بـ 2000 دج تدفع لمصالح أملاك الدولة، كما تحدد ظروف وشروط الاستغلال حسب المعطيات الميدانية والتقنية محافظة على ديمومة الاستثمار.

ـ محيط ذراع التافزة:

تبلغ المساحة المخصصة للرعي 205 هـ، يحدها من الشمال محيط الرعي ذراع لحمر، من الجنوب الطريق الوطني، من الشرق محيط الرعي ذراع لحمر، ومن الغرب أراضي فلاحية.

ـ كما تحدد حمولة المساحة المخصصة للكراء بما يعادل 840 رأسا من الغنم.

ـ محيط ذراع لحمر:

تبلغ المساحة المخصصة للرعي 250 هـ، يحدها من الشمال طريق أم البواقي باتنة، من الجنوب أراضي رعوية، من الشرق أراضي رعوية، ومن الغرب أراضي رعوية.

ـ تحدد حمولة المساحة المخصصة للكراء بما يعادل 1160 رأس غنم.

ـ محيط ذراع سعد:

تبلغ المساحة المخصصة للرعي 300 هـ، يحدها من الشمال أراضي رعوية والقرعة، ومن الجنوب محيط ذراع تافزة، من الشرق طريق أم البواقي خنشلة، ومن الغرب أراضي رعوية وتعاونية كباش عمار.

ـ تحدد حمولة المساحة المخصصة للكراء بما يعادل 1250 رأس غنم.

IV. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI)[1]:(إحياء الريف والقضاء على العزلة)

1 - التعريف:

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في إطار سياسة التجديد الريفي، حيث ترتبط هذه المشاريع بالبرامج الأربعة لسياسة التجديد الريفي، وهي أداة تنفيذية لمحتوى كل برنامج وتوحد أهداف برامج التجديد الريفي، بجعل سياسات القطاعات الموجودة تتآزر لتواكب وتلازم ديناميكية الإقليم، ضمن سيرورة دائمة وحيوية اقتصادية مع قبول اجتماعي لها.

هذه المشاريع هي فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، كما أنها تجند المصالح وأصحاب المشاريع والمؤسسات، حيث تم إنشاءها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وقد تمس هذه المشاريع دائرة أو بلدية أو تجمع، وتبقى دائما ممثلة في الدائرة أو البلدية باعتبارها المرجع الإداري.

إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

- ✓ تنظيم وتقنين مشاركة السكان المعنيين.
- ✓ التركيب التصاعدي للمشاريع الجوارية.
- ✓ ترقية وظائف التنشيط والمتابعة والتنسيق.
- ✓ الأولوية للسكان الذين يعيشون في المناطق النائية.
- ✓ دمج ديناميكية المشاريع ضمن ديناميكية الإقليم.
- ✓ التآزر ما بين الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي وذات الاستعمال الفردي.
- ✓ وضع نظام متابعة للتقييم والمراقبة.
- ✓ الدمج في الأساس ما بين الإجراءات المساندة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما تمويل المشاريع فهو بمشاركة مختلف المؤسسات المالية، أي كل مؤسسة مالية تساهم حسب النشاط الذي يدخل ضمن قطاعها، والمؤسسة المالية المشاركة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة هي: الصندوق الوطني للسكن، الصندوق الوطني للتنمية الريفية

1: الموقع الخاص لسياسة التجديد الريفي (www.mddr.gov.dz) من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية والتقليدية، صندوق التمويل والعمل والتضامن الوطني، الموارد المالية (PDL , PSD, PCD,PPDRI).

2 - برنامج 2009:

كانت انطلاقة البرنامج في 2009 حيث استفادت الولاية من غلاف مالي إجمالي وصل إلى 3.410.755.000 دج بـ 3151 عملية؛ وزع هذا الغلاف بين المشاريع الفردية التي استفادت من نسبة 34% والجماعية بنسبة 66%، ووصلت نسبة الاستهلاك المالي في آخر 2010 إلى 4%، إذ وزعت هذه العمليات على مختلف بلديات الولاية بنسب متباينة حسب احتياج كل بلدية، حيث تحصلت بلدية عين فكرون على غلاف مالي قدر بـ 80.606.800 دج منها (45% استفادة جماعية، 55% استفادة فردية) ويمثل نسبة 2.4% من إجمالي الولاية، كما استفادت عين ببوش من مبلغ قدر بـ 230.595.000 دج منها (81% استفادة جماعية، 19% استفادة فردية) ويمثل أعلى نسبة بمنطقة الدراسة بـ 6.7% من إجمالي الولاية، وتحصلت عين الزيتون على غلاف مالي وصل إلى 169.181.000 دج (74% استفادة جماعية، 26% استفادة فردية) ويمثل نسبة 5%. من خلال نسب الدعم التي استفادت منها كل بلدية، نلاحظ أن توزيع الغلاف المالي في هذا البرنامج وعلى خلاف البرامج السابقة لم يوزع حسب حجم البلدية وعدد سكانها، بل استهدف البلديات الأكثر تهميش والحاجة للتنمية الريفية بهدف خلق التوازن بين مختلف المناطق.

1- العمليات المسجلة ضمن صندوق دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات"FSAEPEA "

جدول رقم 48 المشاريع الفردية المخصصة للولاية في 2009

نوع العملية	العمليات المبرمجة (وحدة)	العمليات المنجزة (وحدة)	مبلغ العملية (دج)	نسبة الاستهلاك المالي (%)
تربية الأغنام	1500	1485	**282.892.000**	91
تربية النحل	70	69	7.765.479	93
تربية الماعز	25	23	4.602.070	89
تربية الأرانب	20	20	4.400.000	84
تربية الأبقار	150	0	43.500.000	0
المجموع	1765	1597	374.246.000	71

المصدر: مديرية الغابات

خريطة رقم 17

طبيعة المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2009

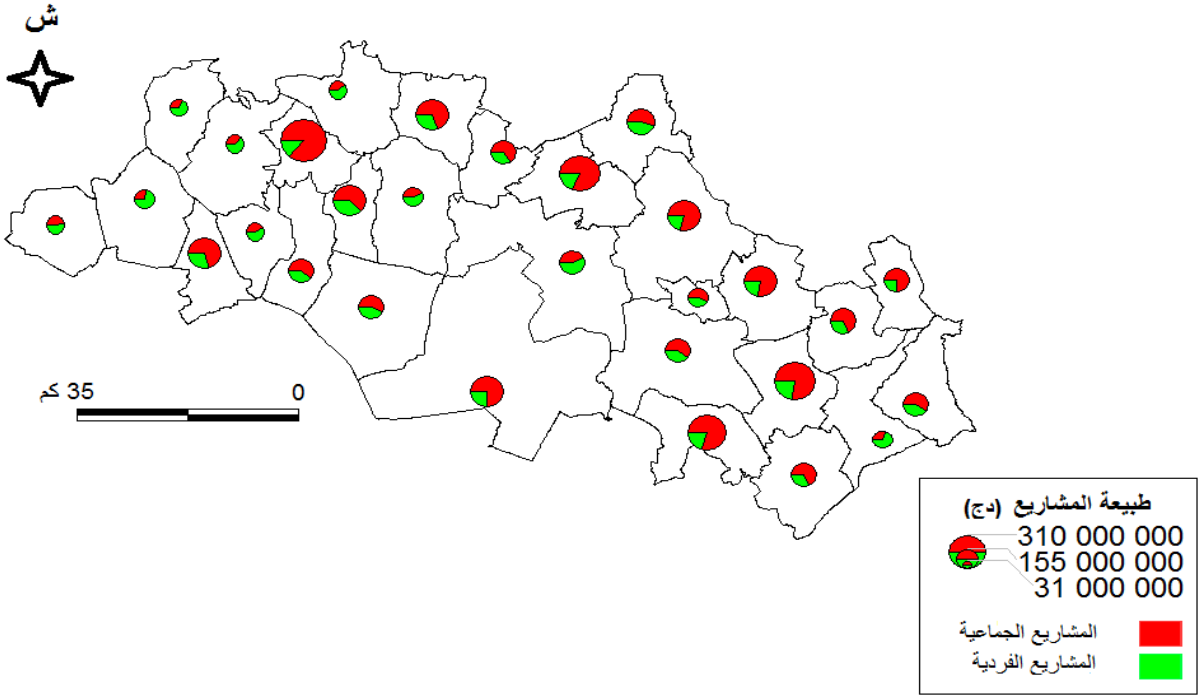

طبيعة المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2010

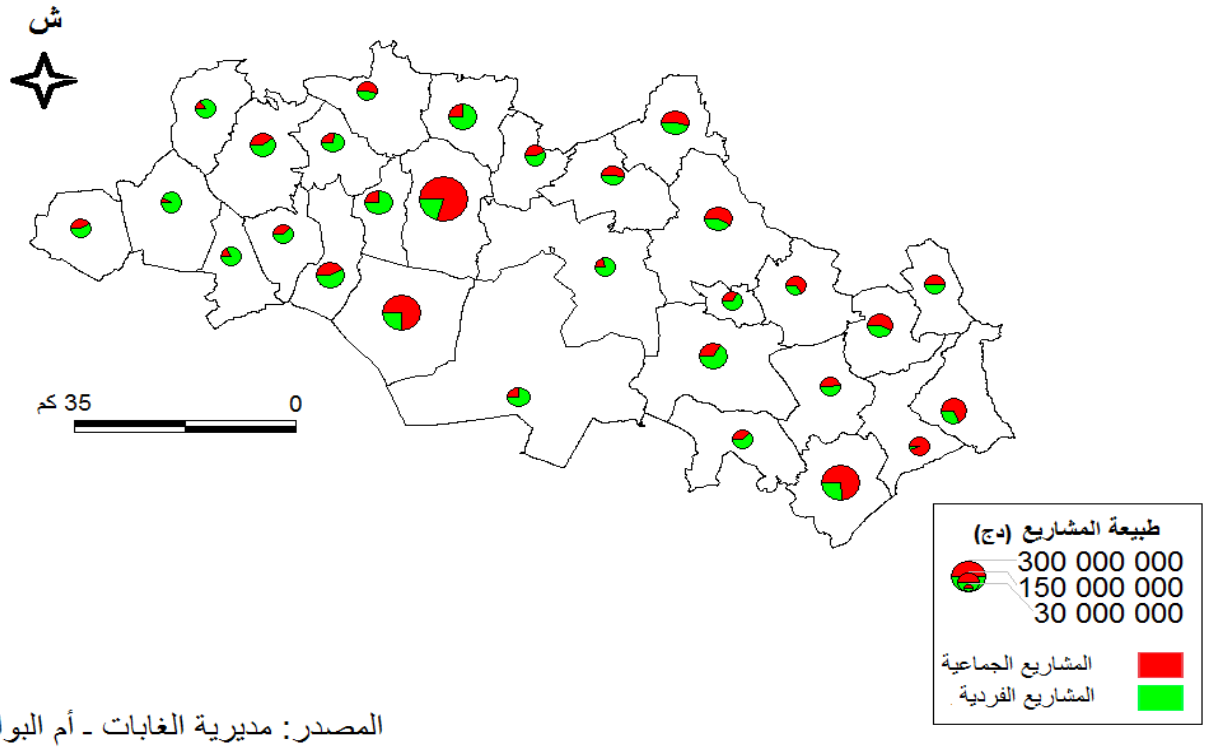

المصدر: مديرية الغابات ـ أم البواقي ـ

وصل إجمالي المستفيدين بالولاية إلى 1597 مستفيد بمبلغ إجمالي وصل إلى 374.246.000 دج ويمثل هذا الغلاف نسبة 11% من إجمالي الغلاف المقدم للولاية؛ حيث وصل إجمالي الاستهلاك المالي إلى 71%، منهم 1485 مستفيد من تربية الأغنام وتمثل نسبة تفوق 94% من إجمالي الغلاف المالي، 69 مستفيد من تربية النحل وتمثل 2.5%، و23 مستفيد من تربية الماعز بنسبة 1.5%، و20 مستفيد من تربية الأرانب بنسبة 1.5%، في حين لم يتم توزيع الأبقار.

وبمنطقة الدراسة استفادت بلدية عين فكرون من 50 وحدة لتربية الأغنام، ووحدة واحدة لتربية الماعز، ووحدتين لتربية النحل، ووحدة واحدة لتربية الأرانب، أما بعين ببوش فوصلت الاستفادة إلى 104 وحدة لتربية الأغنام، و06 وحدات لتربية الماعز، و03 وحدات لتربية النحل، وبعين الزيتون استفاد 46 مستفيد من تربية الأغنام، ووحدة واحدة لتربية النحل حيث تعتبر عين الزيتون البلدية الأقل استفادة من المشاريع الفردية وهذا يرجع لعدم وعي الفلاح بطرق الدعم ورفضه للتكوين الذي تقدمه الدولة والتي لا تقدم الدعم إلا بعد التكوين.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD):

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية 712.608.000 دج ويمثل نسبة 21% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه الولاية، وزعت على مختلف البلديات حيث استفادت منها مختلف الفروع.

جدول رقم49
الوحدة : 10^3 المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD)

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%
مياه الشرب	8500	**71**	2500	13	11568	**31**
التطهير	-	-	400	2	3630	9.7
الطرقات	-	-	4000	20.6	11162	**30**
التهيئة العمرانية	1500	12.5	12500	**64.4**	6800	18.2
الصحة	2000	16.7	-	-	792	2.1
الرياضة	-		-	-	3450	9.2
المجموع	12000	100	19400	100	37402	100

المصدر: مديرية الغابات

- عين فكرون:

الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية قدر بـ 12.000.000 دج ويمثل نسبة 15% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، أولوية التنمية بالبلدية هي قطاع مياه الشرب الذي استفاد من ثلاث أرباع الغلاف المالي بعمليتين للربط بشبكة المياه الصالحة للشرب فحسب مديرية الري ارتفعت نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب من 92% في 2003 إلى 95% في 2010، كما استفاد كل من قطاع الصحة والتهيئة العمرانية من النسبة المتبقية؛ بـ 3 عمليات لتهيئة وتجهيز قاعات العلاج وعملية واحدة للربط بالطاقة الكهربائية فحسب مديرية الطاقة والمناجم وصلت نسبة الربط بالكهرباء الريفية في 2010 إلى 92%.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من غلاف مالي وصل إلى 19.400.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 17% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، كانت الأولوية لقطاع التهيئة العمرانية الذي استفاد من نسبة فاقت 60%، كما استفاد قطاع الطرقات من نسبة 20% بعملية واحدة لإعادة تأهيل الطرقات حيث أصبحت 95% من طرق البلدية في حالة جيدة كما ارتفع طول الطريق من 55 كم في 2003 إلى 76 كم في 2010 وهذا حسب مديرية الأشغال العمومية، واستفاد قطاع مياه الشرب والتطهير من النسبة المتبقية بـ 3 عمليات لدراسة شبكة المياه الصالحة للشرب والربط بشبكة التطهير، إذ نسبة الإيصال بالمياه الصالحة للشرب قدرت بـ 98%، كما ارتفعت نسبة الربط بشبكة التطهير من 62% في 2003 إلى 88% في 2010.

- عين الزيتون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 37.402.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 24% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، وزع على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، أولوية التنمية بالبلدية كانت لقطاع مياه الشرب والطرقات التي استفادت من ثلاث أرباع الغلاف المالي، فحسب مديرية الري ارتفعت نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب من 90% في 2003 إلى 98% في 2010؛ كما ارتفع طول الطريق من 108 كم سنة 2003 إلى 120 كم سنة 2010 وهذا حسب مديرية الأشغال العمومية، أما باقي الغلاف فقد وزع على قطاع التهيئة العمرانية وقطاع الرياضة والتطهير والصحة.

3 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية (PSD):

استفادت الولاية من غلاف مالي وصل إلى 990.580.000 دج ويمثل نسبة فاقت 36% من إجمالي الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية، حيث جاءت العمليات للحماية والمحافظة على التربة كالتصحيح السيلي والتشجير.

جدول رقم50
الوحدة : 10^3 دج — المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية (PSD)

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%
التهيئة	19.000	**100**	-	-	38.000	**48**
الصحة	-	-	-	-	19.000	24
التعليم	-	-	135.000	**95**	15.000	19
الثقافة	-	-	7.000	5	7.000	9
المجموع	19.000	100	142.000	100	79.000	100

المصدر: مديرية الغابات

- عين فكرون:

استفادت البلدية من مبلغ قدر بـ 19.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 23% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، إذ وجه هذا المبلغ لقطاع التهيئة الذي استفاد من عمليتين للتصحيح السيلي والتشجير.

- عين ببوش:

قدر المبلغ الإجالي الذي استفادت منه البلدية بـ 142.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 61% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، حيث وزع على قطاع التعليم الذي استفاد من نسبة 95% بعملية واحدة تمثلت في بناء وتجهيز متوسطة هذا يحسن من معدل شغل القسم ويخفف من عبئ تنقل التلاميذ ، وقطاع الثقافة الذي استفاد من نسبة 5% بعملية واحدة لتجهيز المكتبة.

- عين الزيتون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 79.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 46% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، وزع على قطاع التهيئة والذي استفاد من نسبة 48% بعمليتين، كما استفاد قطاع الصحة من نسبة 24% بعملية واحدة بعملية واحدة لإنجاز قاعة علاج إذ أصبحت البلدية تحتوي على 4 قاعات للعلاج وهذا حسب مديرية الصحة

2010 ما يخفف معاناة السكان من التنقلات اليومية خاصة وأن البلدية ذات مساحة شاسعة، واستفاد قطاع التعليم من نسبة 19% لإنجاز مطعم مدرسي، وفي الأخير نجد قطاع الثقافة الذي استفاد من نسبة 9% بعملية واحدة بعملية واحدة لتجهيز المكتبة بالكتب.

4- العمليات المسجلة ضمن الصندوق الوطني للسكن (FONAL):

استفادت الولاية من 1000 وحدة سكنية بغلاف مالي وصل إلى 749.416.000 دج ويمثل نسبة 22% من إجمالي الغلاف المقدم للولاية، حيث استفادت عين فكرون من 40 وحدة بغلاف مالي وصل إلى 30.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 37% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، كما استفادت عين ببوش من 25 وحدة بمبلغ قدر بـ 17.958.000 دج ويمثل نسبة حوالي 8% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، وتحصلت عين الزيتون على 45 وحدة سكنية بغلاف وصل إلى 33.750.000 دج ويمثل نسبة 20% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية. فالبرنامج جاء على عكس البرامج السابقة حيث ركز على تغطية العجز الذي تعاني منه البلدية في مجال السكن الريفي الذي يعتبر أهم عنصر لتثبيت السكان، وهذا بغض النظر عن حجم البلدية وعدد سكانها.

خريطة رقم 18

توزيع الأغلفة المالية للصناديق المشاركة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سنة 2009

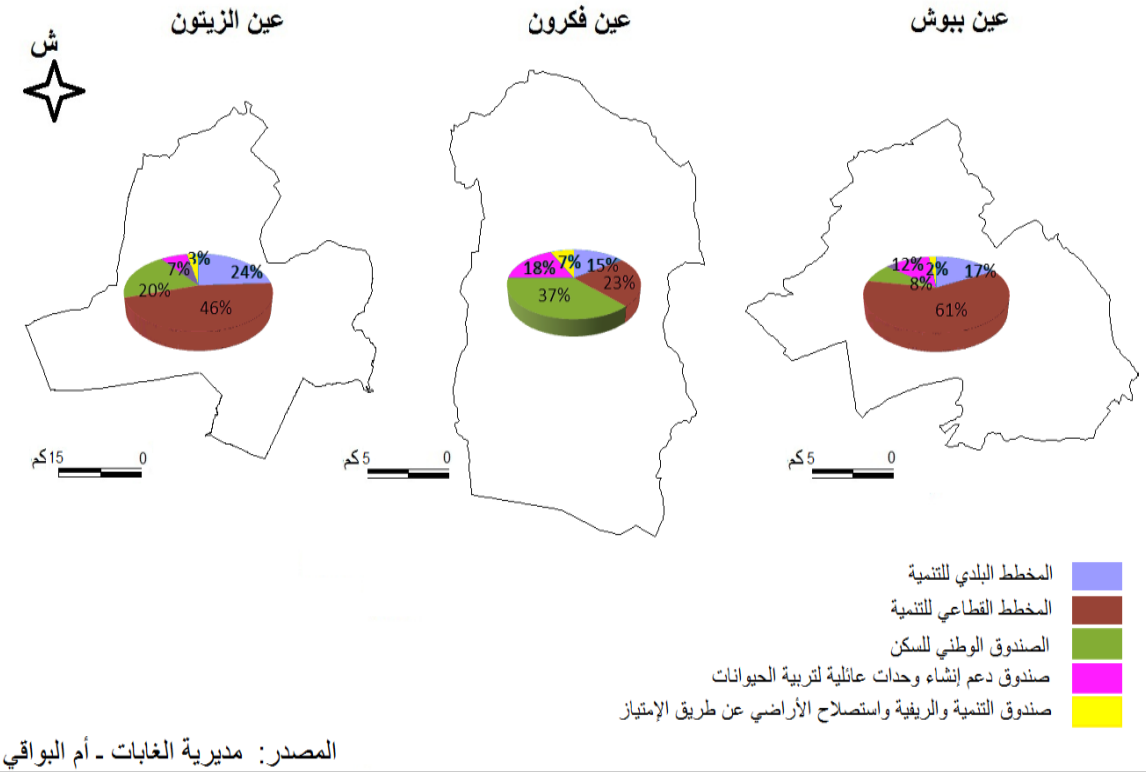

المصدر: مديرية الغابات - أم البواقي -

5- العمليات المسجلة ضمن صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC):

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية 317.543.000 دج ويمثل نسبة فاقت 9% من الغلاف الذي استفادت منه الولاية بـ 85 عملية، حيث استفادت كل من عين فكرون وعين ببوش وعين الزيتون من غلاف مالي بلغ 5.600.000 دج بـ 3 عمليات لكل بلدية تمثلت في فتح الدروب والتصحيح السيلي.

خريطة رقم 19

توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 2009

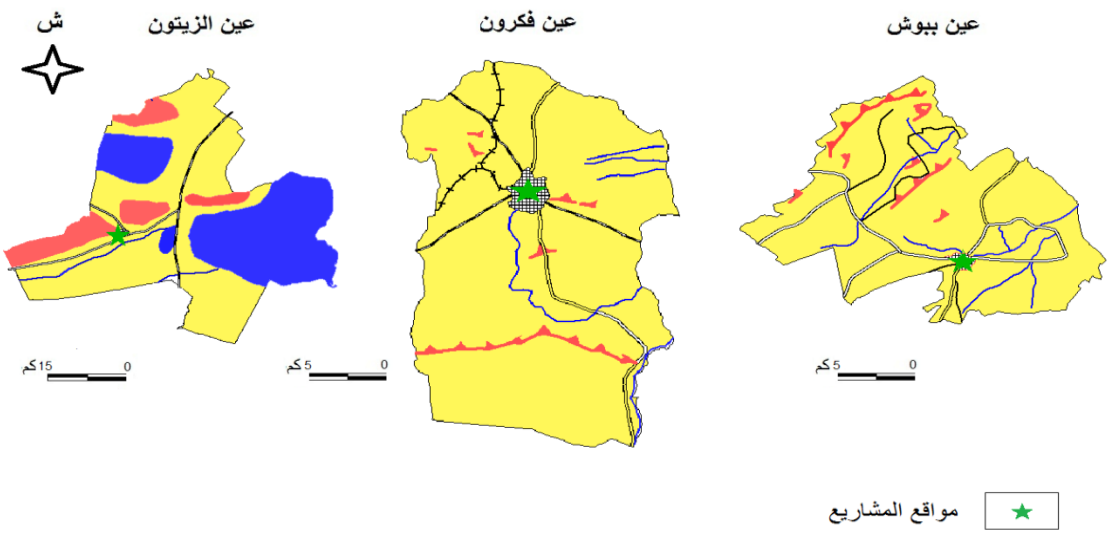

المصدر: مديرية المصالح الغابية

رغم البداية الصعبة التي صادفت هذا البرنامج عند انطلاقه؛ ومن صعوبة تنفيذ مختلف المشاريع خاصة الفردية إضافة إلى نقص المتابعة، إلا أنه ساهم في تنمية وفك العزلة عن المناطق الريفية نظرا للعمليات المكثفة لفتح الدروب، كما عمل هذا البرنامج المتكامل على تثبيت السكان عن طريق توزيع عدد معتبر من السكنات (1000 وحدة سكنية بالولاية)، كما ساهم في خلق العديد من مناصب الشغل خاصة عن طريق المشاريع الفردية والمتمثلة في تربية الحيوانات والتي بدورها تساهم في تثبيت السكان بالمناطق المبعثرة، حيث تم خلق 2298 منصب شغل بالولاية منها 54 منصب بعين فكرون و112 منصب بعين ببوش و47 منصب بعين الزيتون، إضافة إلى المحافظة على المجال الريفي بفضل أعمال الصيانة الغابية والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية.

3- برنامج 2010:

شهد هذا الشطر من البرنامج تأخرا في التوزيع حيث لم يطلق حتى سبتمبر 2011 بسبب المشاكل الإدارية، الولاية تحصلت على أكبر غلاف مالي على المستوى الوطني والذي قدر بـ 3.017.342.000 دج وبـ 2869 عملية، وزع هذا الغلاف بين المشاريع الفردية والجماعية بالتساوي تقريبا أي 50% لكل منهما؛ حيث وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه عين فكرون إلى 297.406.000 دج منها (79% استفادة جماعية، 21% استفادة فردية) ويمثل نسبة تقارب 10% من إجمالي الولاية وتمثل أعلى نسبة في الولاية، كما استفادت عين ببوش من غلاف مالي بلغ 81.120.000 دج منها (54% استفادة جماعية، 45% استفادة فردية) ويمثل نسبة تجاوزت 2.7%، أما عين الزيتون فقد استفادت من غلاف مالي وصل إلى 79.480.000 دج (27% استفادة جماعية، 73% استفادة فردية) ويمثل نسبة 5% ويمثل نسبة 2.5% من إجمالي الولاية. فالبرنامج حاول خلق نوع من التوازن في توزيع الغلاف المالي على مختلف البلديات؛ فالبلديات التي استفادت من نسبة ضعيفة في برنامج 2009 استفادت من نسبة كبيرة من الغلاف المالي في 2010 كبلدية عين فكرون؛ على عكس بلديات عين ببوش وعين الزيتون.

1- العمليات المسجلة ضمن صندوق دعم الوحدات العائلية لتربية الحيوانات: "FSAEPEA "

جدول رقم 51 العمليات المسجلة ضمن صندوق دعم إنشاء الوحدات العائلية لتربية الحيوانات

البلديات	نوع التدخل (وحدة)	عدد العمليات	مبلغ العملية $\times 10^3$ (دج)
عين فكرون	تربية الأغنام	40	8 320
	تربية الأبقار	10	2 900
عين ببوش	تربية الأغنام	10	2080
عين الزيتون	تربية الأغنام	10	2080

المصدر: مديرية الغابات

استفادت الولاية من 463 وحدة لتربية الأغنام، و10 وحدات لتربية الأبقار و6 وحدات لتربية النحل بغلاف مالي قدر بـ 100.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 3% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه الولاية، حيث استفادت بلدية عين فكرون من أكبر عدد بـ 40 وحدة لتربية الأغنام و10 وحدات لتربية الأبقار، كما استفادت كل من عين ببوش وعين الزيتون من 10 وحدات لتربية الأغنام.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD):

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية 608.516.000 دج ويمثل نسبة 21% من إجمالي الغلاف المالي الولائي بـ 133 عملية، وزعت على مختلف البلديات حيث استفادت منها مختلف القطاعات خاصة التهيئة ومياه الشرب والتطهير.

جدول رقم 52
الوحدة : 10^3 دج

المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية (PCD)
توزيع رخص البرامج حسب الفصول 2010

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%
مياه الشرب	10.000	33	27.500	71	6.200	84
التعليم	6.486	22	-	-	1.200	16
التهيئة العمرانية	-	-	6.000	16	-	-
الثقافة	5.400	18	5.000	13	-	-
الرياضة	8.000	27	-	-	-	-
المجموع	29.886	100	38.500	100	7.400	100

المصدر: مديرية الغابات

ـ عين فكرون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 29.886.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 10% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية بـ 6 عمليات، حيث استمر البرنامج في دعم قطاع مياه الشرب من أجل القضاء على النقص الذي تعاني منه المناطق الريفية؛ وهذا بنسبة وصلت إلى 33% من إجمالي الغلاف بعمليتين لربط المشاتي بالمياه الصالحة للشرب، كما استفاد قطاع الرياضة من نسبة 27% لتهيئة الملعب البلدي، واستفاد قطاع التعليم من نسبة 22% من أجل تدعيم إنهاء أشغال المجمع المدرسي وروضة الأطفال، واستفاد قطاع الثقافة من نسبة 18% لإنهاء أشغال المكتبة.

ـ عين ببوش:

استفادت البلدية من غلاف مالي بلغ 38.500.000 دج ويمثل نسبة 47% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية بـ 6 عمليات، استمرار دعم قطاع مياه الشرب بالبلدية والذي تحصل على ثلاث أرباع الغلاف بـ 4 عمليات؛ بالرغم من التغطية الجيدة بالمياه الصالحة للشرب، كما استفاد

قطاع التهيئة العمرانية من نسبة 16% بعملية واحدة، واستفاد قطاع الثقافة من نسبة 13% بعملية واحدة تمثلت في بناء مكتبة.

- عين الزيتون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 7.400.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 9% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، مازال قطاع مياه الشرب يحظى بالأولوية حيث استفاد من أعلى نسبة بـ 84% بعمليتين تمثلت في إنجاز خزان للمياه الشرب والإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب، كما استفاد قطاع التعليم من نسبة 16% بعملية واحدة لتجهيز المطعم المدرسي.

3 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية (PSD):

استفادت الولاية من غلاف مالي وصل إلى 457.460.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 19% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه الولاية بـ 27 عملية، وجهت لتزويد مختلف المشاتي بالمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى التشجير والمحافظة على التربة .

خريطة رقم 20

توزيع الأغلفة المالية للصناديق المشاركة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سنة 2010

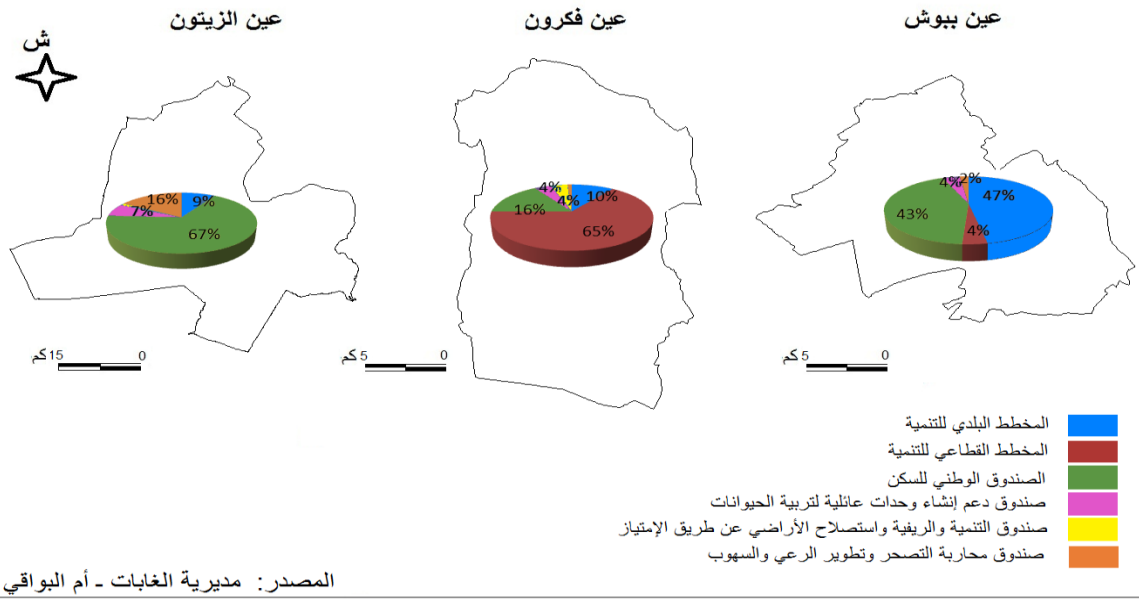

المصدر: مديرية الغابات ـ أم البواقي ـ

- عين فكرون:

استفادت البلدية من غلاف مالي بلغ 193.800.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 65% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، إذ وجه لقطاع التهيئة الريفية الذي استفاد من 3عمليات للتصحيح السيلي والتشجير وحماية التربة.

- عين ببوش:

قدر الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية بـ 3.560.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 4% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، حيث استفادت البلدية من عمليتين للحماية والمحافظة على التربة.

- عين الزيتون:

لم تستفد البلدية من أي عملية ضمن المخطط القطاعي للتنمية.

4- العمليات المسجلة ضمن الصندوق الوطني للسكن (FONAL):

استفادت الولاية من 2000 وحدة سكنية بغلاف مالي وصل إلى 1.400.000.000 دج ويمثل نسبة 48% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه الولاية ، استفادت عين فكرون من 70 وحدة بغلاف مالي وصل إلى 49.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 16% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، كما استفادت عين ببوش من 50 وحدة بمبلغ قدر بـ 35.000.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 43% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، وتحصلت عين الزيتون على 80 وحدة سكنية بغلاف وصل إلى 56.000.000 دج بنسبة 70% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية.

5- العمليات المسجلة ضمن صندوق محاربة التصحر وتطوير الرعي والسهوب (FLDDPS):

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية 246.260.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 8% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه الولاية بـ 96 عملية؛ إذ مست العمليات مختلف فروع القطاع الفلاحي، حيث استفادت عين فكرون من غلاف مالي بلغ 2.000.000 دج ويمثل نسبة لم تتجاوز 1% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية بعمليتين، كما استفادت عين ببوش من عمليتين بغلاف مالي قدر بـ 1.980.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 2% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية، واستفادت عين الزيتون من 6 عمليات بغلاف مالي قدر بـ 14.000.000 دج ويمثل نسبة 17% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية.

6- العمليات المسجلة ضمن صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (FDRMVTC):

استفادت الولاية من غلاف مالي بلغ 98.900.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 3% من إجمالي

الغلاف الذي استفادت منه الولاية بـ 58 عملية مست القطاع الفلاحي، حيث استفادت عين فكرون من غلاف مالي بلغ 11.500.000 دج ويمثل نسبة 4% من إجمالي الغلاف الذي استفادت منه البلدية بـ 3 عمليات، في حين لم تستفد عين ببوش وعين الزيتون من هذه العمليات.

خريطة رقم 21

توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 2010

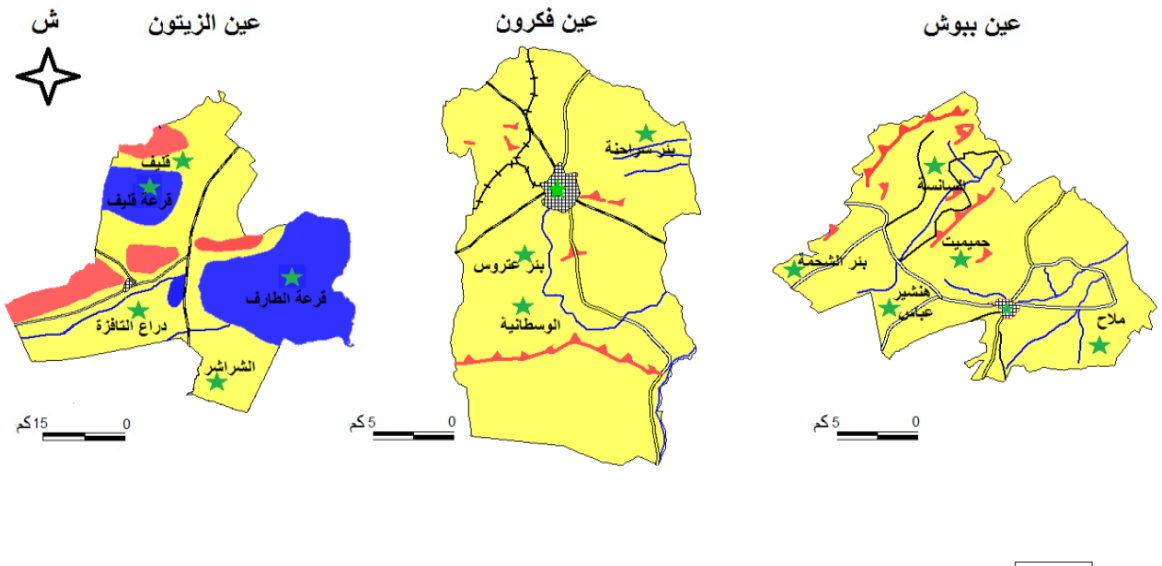

المصدر: مديرية المصالح الغابية

الشطر الثاني من البرنامج من المنتظر أن يساهم هو الآخر في تنمية الوسط الريفي عن طريق عديد المشاريع التي جاء بها سواء السكنية أو الفلاحية أو الأعمال الخاصة بالحماية والمحافظة على المجال الريفي، والتي تساهم في تثبيت السكان وخلق مناصب الشغل حيث هذا الشطر من المنتظر أن يوفر 58556 منصب شغل دائم ومؤقت.

كما جاء هذا البرنامج من أجل تغطية النقائص التي تعاني منها كل بلدية؛ يلاحظ هذا من خلال أولوية كل بلدية في التنمية، أما فيما يخص الغلاف المالي فقد حاول هذا البرنامج تحقيق التوازن التنموي بين البلديات عكس البرامج السابقة حيث ركز على المناطق الريفية الأكثر تهميش، وهذا يبين من خلال الخريطة رقم (22) التي توضح توزيع الأغلفة المالية على مختلف البلديات سنتي 2009 و 2010 حيث البلديات التي لم تستفد من غلاف مالي كبير في 2009 استفادت منه في 2010 والعكس وهذا حسب احتياج كل بلدية للتنمية الريفية.

خريطة رقم 22

محاولة خلق التوازن في توزيع الأغلفة المالية على مختلف البلديات

توزيع المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2009

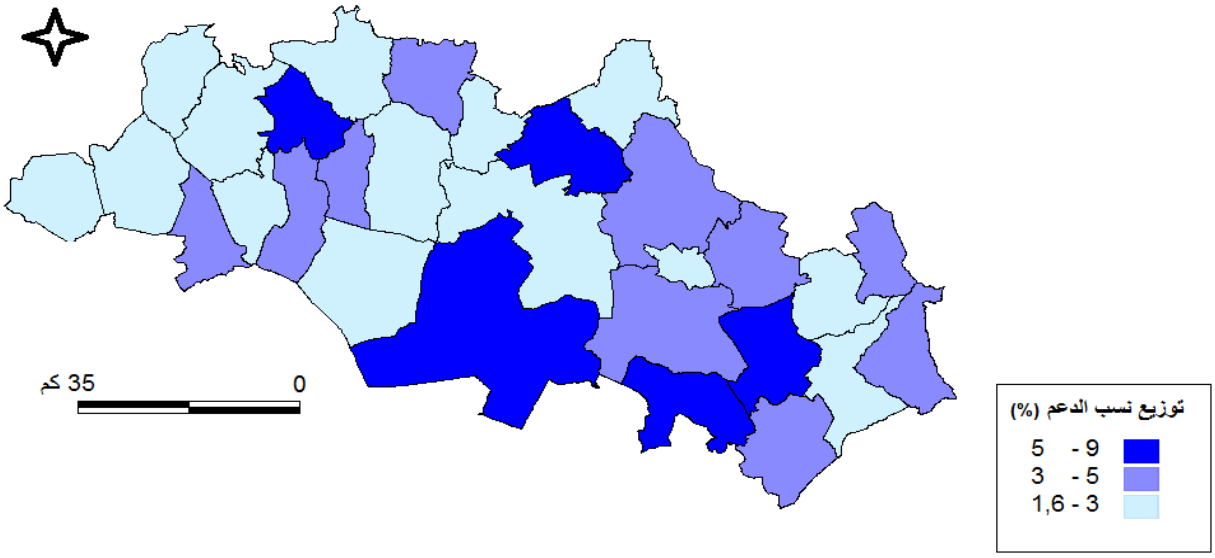

توزيع المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2010

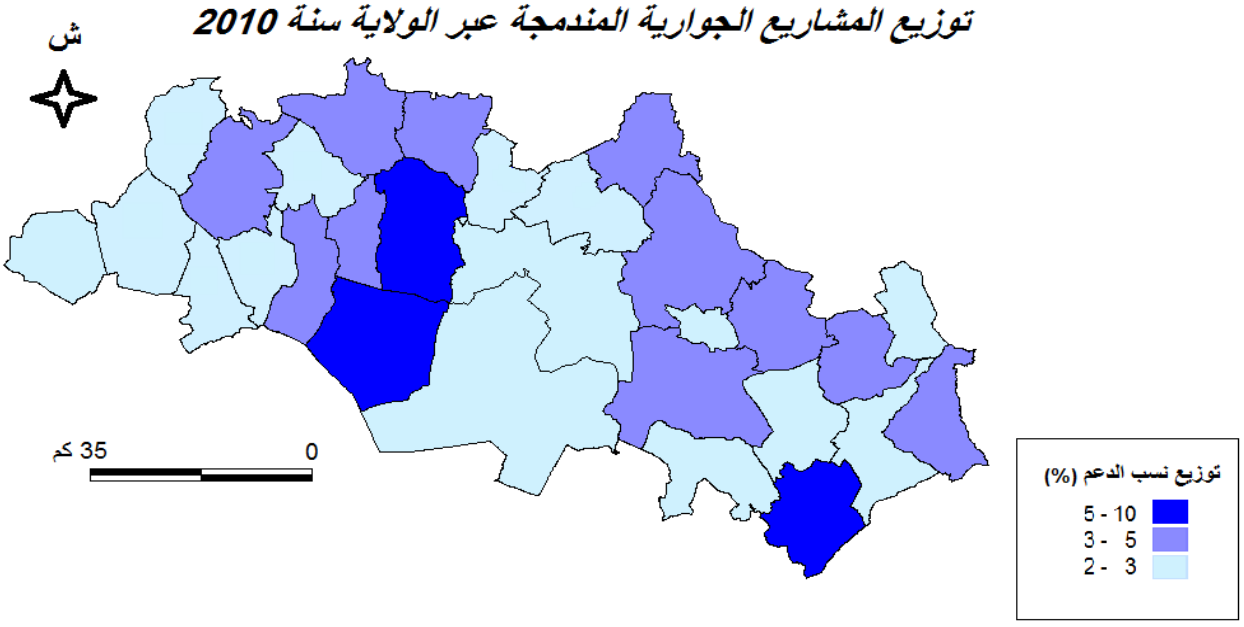

المصدر: مديرية الغابات ـ أم البواقي ـ

البلديات	جدول رقم53 أولوية برامج التنمية الفلاحية									
	الفروع	PNDA	PDS	PPDR	PPDRI					
					PCD	PSD	FONAL	FSAEPEA	FLDDPS	FDRMVTC
عين الزيتون	الفلاحة									
	مياه الشرب									
	الطرقات									
	الصحة									
	الغابات والتهيئة الريفية									
	السكن الريفي									
عين ببوش	الفلاحة									
	مياه الشرب									
	الطرقات									
	التعليم والتكوين									
	التهيئة العمرانية									
	الغابات والتهيئة الريفية									
	السكن الريفي									
عين فكرون	الفلاحة									
	مياه الشرب									
	التعليم									
	الرياضة									
	الغابات والتهيئة الريفية									
	السكن الريفي									

- PNDA: plan national de développement rural (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)

-PPDRI: programme proximité de développement rural intègré.
(المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة)

- PCD: plan communal de développement(المخطط البلدي للتنمية)
-PSD: plan sectoriel de développements (المخطط القطاعي للتنمية)
- FONAL: fonds national d'aide au logement.(الصندوق الوطني لدعم السكن)
- FLDDPS : fonds de lutte contre la désertification et développement de parcours et de steppe. (صندوق محاربة التصحر وتنمية المراعي والإستبس)
- FDRMVTC : fonds de développement rural et mise en valeur des terres et conservation des forêts. (صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وحماية الغابات)
- FSAEPEA: fonds spécial d'appui aux petits éleveurs et petites entreprises agricoles.
(الصندوق الخاص لدعم إنشاء الوحدات العائلية لتربية الحيوانات)

الخلاصة:

سخرت الدولة إمكانيات مادية وبشرية كبيرة من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنمية المجال الريفي، عن طريق مختلف البرامج التنموية التي تهدف إلى النهوض بالعالم الريفي وتحقيق التوازن الإقليمي؛ وذلك بتثبيت السكان وتوفير مناصب الشغل ومختلف الخدمات والهياكل القاعدية من جهة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة أخرى عن طريق الدعم المقدم للفلاحين، ولكن تبقى هذه المجهودات غير كافية نظرا لضعف التسيير الإداري والمتابعة الميدانية التي تقف كعائق أمام نجاح هذه المشاريع.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ساهم في رفع الإنتاج عن طريق الدعم الموجه للإنتاج النباتي والحيواني، بالإضافة إلى الدعم المخصص للسقي لتطوير قطاع الري وتطوير الزراعات المسقية. فالدولة حاولت من خلال هذا البرنامج تطوير القطاع الفلاحي عن طريق الدعم الموجه للمستثمرات ورفع الإنتاج مع احترام خصوصية كل منطقة وطابعها الفلاحي.

كما جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لتنمية وفك العزلة عن المناطق الريفية بفضل عمليات فتح الدروب، كما عمل هذا البرنامج على تثبيت السكان عن طريق توزيع العديد من الحصص السكنية، وساهمت المشاريع الفردية في خلق العديد من مناصب الشغل خاصة عن طريق تربية الحيوانات والتي بدورها تساهم في تثبيت السكان بالمناطق المبعثرة، وعمل هذا البرنامج على المحافظة على المجال الريفي بفضل أعمال الصيانة الغابية والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية.

ولكن ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة إلا أنها تبقى غير كافية، حيث الطابع الجهوي مازال يطغى على صيغة هذه البرامج؛ كما أنها لم تراعي في غالب الأحيان خصوصية كل مجال والاحتياجات الفعلية للسكان، إضافة إلى المشاكل الإدارية والمتمثلة في نقص المتابعة والتي تقف كعائق أمام تنفيذ هذه المشاريع.

الباب الرابع

برامج التنمية المحلية.

الفصل الأول: مسار برامج التنمية المحلية.

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية المحلية على تنظيم المجال.

الفصل الأول

مسار برامج التنمية المحلية

برامج التنمية المحلية (من أجل تحقيق التوازن التنموي)

تعتبر البرامج التنموية وسيلة لتطبيق سياسة التنمية المحلية، وذلك عن طريق تلبية والتكفل بالحاجات المحلية للسكان؛ والتي تضمن استقرارهم ما يؤدي إلى تحقيق التوازن الجهوي والإقليمي.

فالتنمية المحلية تتجسد عن طريق نوعين من البرامج والمتمثلة في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، حيث هذه المشاريع جاءت متزامنة والتحول الاقتصادي الذي يمر به الوطن.

ومن أجل ذلك أردنا الوقوف عند مختلف المشاريع التي جاءت في العشرية الأخيرة وتقييم مسارها من حيث الأغلفة المالية المرصودة لها والإنجازات المحققة.

1. برامج التجهيز العمومي:

أولا: المخطط القطاعي للتنمية (PSD) :

يعتبر المخطط القطاعي أهم الأطر التي تتم من خلالها المشاريع ذات الطابع الإقليمي، باعتباره يضم مشاريع تتجاوز إقليم البلدية إلى عدة بلديات، كما تبرز أهميته من خلال حجم الغلاف المالي المخصص له. لهذا سيتم الوقوف على التوجهات ومختلف الإنجازات التي حققها هذا البرنامج فترة (2000 - 2010).

استفادت ولاية أم البواقي خلال فترة (2000 - 2010) من غلاف مالي بلغ 78.489.671.000 دج كما بلغ عدد العمليات 808 عملية، حيث جاءت العمليات ضمن العديد من البرامج بدءا بالإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي وفي الأخير البرنامج التكميلي لدعم النمو، أضعف غلاف مالي استفادت منه الولاية كان سنة 2000 بنسبة تقارب 1% (635.000.000 دج)، في حين أكبر غلاف كان في 2010 بنسبة تفوق 21% (16.628.085.000 دج)، هذا يدل على توجه الدول نحو تنمية المناطق الداخلية

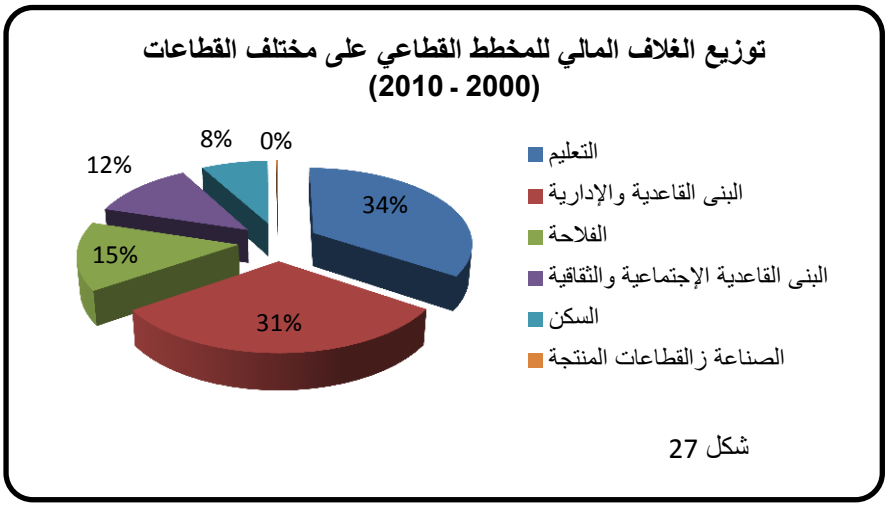

شكل 27

أما أكبر عدد عمليات تحصلت عليه الولاية سجل في 2006 بـ 190 عملية في حين أقل عدد عمليات سجل في 2000 إذ لم يتجاوز 15 عملية. كما وزع الغلاف المالي على مختلف

القطاعات، الأولوية في التنمية كانت لدعم قطاع التعليم بنسبة حوالي 34% والذي يعاني من ارتفاع معدل شغل القسم، كما استفادت البنى القاعدية والإدارية بنسبة 31%، واستفاد قطاع الفلاحة بنسبة 13%، وفاقت هذه النسبة 11% بالنسبة للبنى القاعدية الاجتماعية والثقافية، وتحصل قطاع السكن على نسبة فاقت 7%، ولم تتعدى هذه النسبة 0.2% في قطاع الصناعة والقطاعات المنتجة.

جدول رقم 54 المخطط القطاعي الغير ممركز (PSD) بمنطقة الدراسة
توزيع عدد العمليات والإعتمادات المالية حسب القطاعات الفرعية (2000- 2010)

البلديات	عين فكرون			عين ببوش			عين الزيتون		
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج 10^6 دج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج 10^6 دج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج 10^6 دج	عدد العمليات	%
مياه الشرب	1.766	5	7.7	-	-	-	-	-	-
التطهير	212	2	9.3	-	-	-	-	-	-
الطرقات	420	3	**18.4**	-	-	-	-	-	-
التعليم	6.166	**17**	27	1.972	**5**	**32.1**	**60**	1	**93.7**
التهيئة العمرانية	60	2	2.6	195	3	3.2	-	-	-
الصحة	2.723	5	12	85	2	13.8	-	-	-
الثقافة	15	1	0.6	-	-	-	-	-	-
الرياضة	192	6	8.4	1.006	3	16.4	-	-	-
التكوين	4.7	1	0.2	132	2	21.5	-	-	-
الأشغال العمومية	16	1	0.7	-	-	-	-	-	-
البيئة	100	1	4.4	-	-	-	-	-	-
الفلاحة	20	1	0.9	-	-	-	4	1	6.3
الإدارة	1.785	2	7.8	80	2	13	-	-	-
المجموع	22.837	47	100	6.143	17	100	64	2	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

استفادت البلدية خلال فترة (2000- 2010) من غلاف تجاوز 22.837.000.00 دج وهو ما يمثل 3% من إجمالي الغلاف المخصص للولاية بـ 47 عملية، حيث أكبر حصة استفاد منها قطاع التعليم بنسبة 27% إذ بلغت عدد العمليات 17 عملية، تليه الطرقات بنسبة فاقت 18% بـ 3 عمليات، ثم القطاع الصحي الذي استفاد بنسبة 12% حيث بلغت عدد العمليات 5 عمليات، كما استفاد قطاع التطهير من نسبة تجاوزت 9% بعمليتين، كما نال القطاع الرياضي نسبة تجاوزت 8% بـ 6 عمليات، كذلك الحال بالنسبة للقطاع الإداري الذي استفاد هو الآخر من نسبة

حوالي 8% في عمليتين، ومياه الشرب التي استفادت كذلك بنسبة 8% ومن 5 عمليات، كما نال قطاع البيئة حصة فاقت 4% خلال عملية واحدة، وتحصل قطاع التهيئة العمرانية على نسبة لم تتجاوز 3% بعمليتين، بينما لم تتجاوز نسبة استفادة كل من قطاع الثقافة والتكوين والأشغال العمومية والفلاحة 1% بعملية واحدة لكل قطاع.

- عين ببوش:

تجاوز المبلغ الذي استفادت منه البلدية خلال هذه الفترة 614.300.000 دج بنسبة تقارب 1% من إجمالي الولاية وبـ 17 عملية، فأكبر حصة استفاد منها قطاع التعليم بنسبة 32% حيث بلغ عدد العمليات 5 عمليات، يليه قطاع التكوين بنسبة تجاوزت 21% خلال عمليتين، ثم قطاع الرياضة بنسبة تعدت 16%، كما استفاد قطاع الصحة بنسبة 13% بعمليتين لكل قطاع، ونال قطاع التهيئة العمرانية نسبة تعدت 3% بـ 3 عمليات.

- عين الزيتون:

لم تستفد البلدية خلال فترة (2000- 2010) إلاّ من عمليتين وبمبلغ وصل إلى 64.000.000 دج بنسبة ضعيفة جدا تقارب 0.1% من إجمالي الولاية، حيث استفاد قطاع التعليم بأكبر حصة إذ بلغت حوالي 94% خلال عملية واحدة، هذه الاستفادة كانت متأخرة لم تأتي إلاّ سنة 2008، كما استفاد قطاع الفلاحة بنسبة تجاوزت 6% وبعملية واحدة جاءت في 2007.

خريطة رقم 23

توزيع الغلاف المالي للمخطط القطاعي للتنمية على مختلف القطاعات
(2000 - 2010)

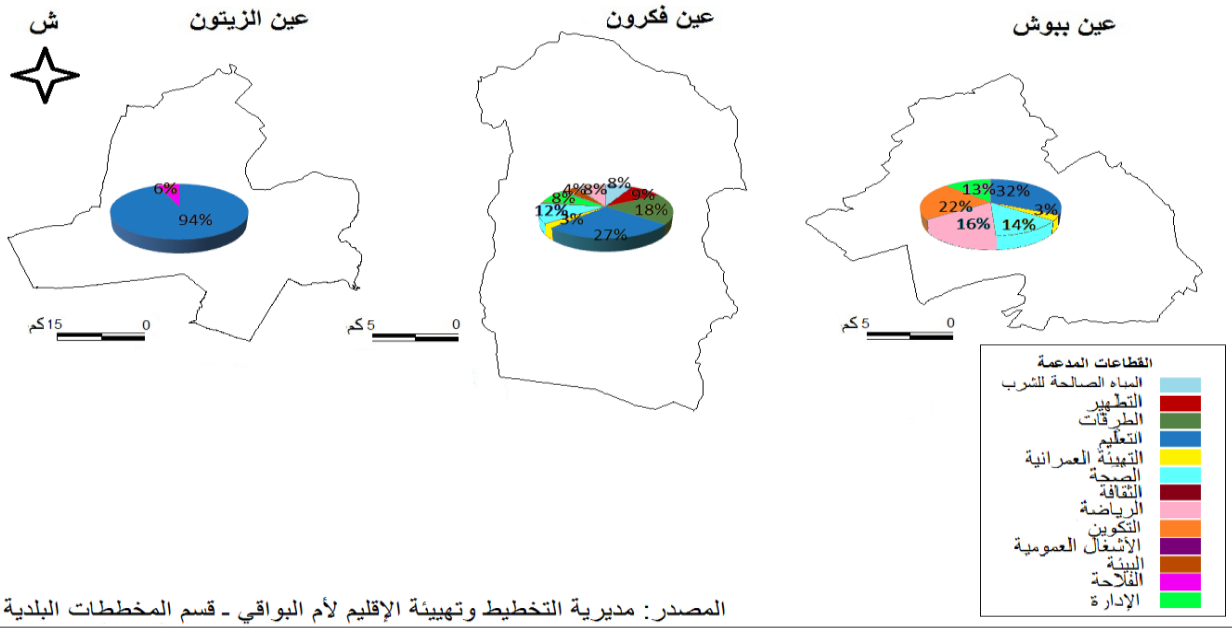

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي ـ قسم المخططات البلدية ـ

يعطي المخطط القطاعي الأولوية لقطاع التعليم سواء بالولاية ككل أو بالبلديات الثلاث وهذا مراعاة للاحتياجات الفعلية للسكان، إذ استفاد هذا القطاع بأكبر غلاف مالي خلال هذه العشرية نظرا للنقص الذي تعاني منه المنطقة بقطاع التعليم، على عكس قطاع الفلاحة والتهيئة والأشغال التي استفادت من نسب ضعيفة. كثافة الاستثمارات المقدمة للبديات الحضرية الكبرى (عين فكرون) والتي تتواجد بها كثافة سكانية عالية؛ مقابل قلة هذه الاستثمارات في البلديات الريفية (عين الزيتون) هذا ما يزيد من حدة التهميش المجالي ومن هنا يبقى السؤال مطروح حول المعايير المنتهجة في توزيع الاستثمارات والتي لا تقضي على اختلال التوازن المجالي.

ثانيا: المخطط البلدي للتنمية (PCD) :

يعد المخطط البلدي من أهم ركائز التنمية المحلية، نظرا للغلاف المالي الضخم الذي يخصص لهذا المخطط من جهة، وكونه وسيلة لتلبية الحاجيات الاجتماعية و الاقتصادية للسكان داخل البلدية من جهة أخرى، كما يساهم في تحقيق التوازنات المجالية.

استفادت الولاية خلال فترة (2001 - 2010) من غلاف مالي بلغ (11.612.013.495 دج) دج بـ 2886 عملية، كما سجلت أكبر نسبة للتوزيع المالي خلال هذه الفترة في 2007 بنسبة فاقت 17% (2.050.000.000 دج) وهذا نتيجة ظهور عمليات مسجلة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج التكميلي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا وبرنامج التجديد الريفي، أما أدنى نسبة فكانت في 2004 بـ 5% (615.000.000 دج).

1 - توزيع رخص البرنامج حسب السنوات:

جدول رقم 55 المخطط البلدي للتنمية (2001-2010)
الوحدة : 10^3 دج توزيع رخص البرنامج حسب السنوات

السنوات	عين فكرون		عين بيوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%
2001	101.028	**15,0**	20.651	7,1	9.205	3,5
2002	60.438	9,0	19.400	6,7	10.000	3,8
2003	50.100	7,4	28.700	10,0	1.600	**0,6**
2004	35.562	5,3	9.600	**3,3**	3.700	1,4
2005	20.250	**3,0**	9.910	**3,4**	11.193	4,4
2006	106.200	**15,7**	46.100	**16,0**	23.438	9,2
2007	82.300	12,2	43.000	15,0	71.634	**27,6**
2008	55.535	8,2	354.340	12,2	63.255	24,3
2009	103.999	**15,4**	37.847	13,1	36.721	14,1
2010	58.733	8,7	38.500	13,2	29.000	11,1
المجموع	674.145	100,0	28.9142	100,0	259.746	100,0

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

استفادت البلدية في فترة (2001 - 2010) من غلاف قدر بـ 674.145.000 دج ويمثل نسبة حوالي 6% من إجمالي الولاية، وكانت أكبر نسبة للتوزيع المالي خلال العشر سنوات في 2001 و2006 و 2009 حيث تجاوزت 15%، وتعدت 12% في 2007، ووصلت هذه النسبة إلى 9% في 2002 كما تجاوزت هذه النسبة 8% في 2008 و2010 أما أضعف نسبة فكانت سنة 2005 بـ 3%.

- عين ببوش:

تحصلت البلدية في هذه الفترة على غلاف مالي بلغ 289.142.000 دج ما يمثل 2.5% من إجمالي الولاية، فأكبر نسبة للتوزيع المالي استفادت منها البلدية خلال العشر سنوات كانت سنة 2006 حيث بلغت 16%، ووصلت هذه النسبة إلى 15% في 2007، وفي السنوات الأخيرة بـ 2009 و 2010 انخفضت هذه النسبة لحوالي 13%، أما أضعف نسبة فسجلت في 2004 و 2005 بحوالي 3%.

- عين الزيتون:

استفادت البلدية في هذه العشرية من غلاف وصل إلى 259.746.000 دج بنسبة 2.2% من إجمالي الولاية. وكانت أكبر نسبة للتوزيع المالي كانت سنة 2007 حيث تجاوزت 27%، تليها 24% في 2008، وانخفضت هذه النسب في السنوات الأخيرة حيث بلغت حوالي 14% في 2009 و 11% في 2010، بينما أضعف نسبة سجلت سنة 2003 حيث لم تتعدى هذه النسبة 1%.

2 - توزيع عدد العمليات حسب السنوات:

جدول رقم 56 — المخطط البلدي للتنمية (2001-2010) — توزيع عدد العمليات حسب السنوات — الوحدة : 10^3 دج

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	عدد العمليات	%	عدد العمليات	%	عدد العمليات	%
2001	13,0	12,4	6,0	8,8	6,0	7,5
2002	10,0	9,5	9,0	13,2	2,0	2,5
2003	7,0	6,9	12,0	**17,6**	1,0	**1,3**
2004	5,0	**4,7**	2,0	**2,9**	2,0	2,5
2005	5,0	**4,7**	3,0	4,4	6,0	7,6
2006	14,0	**13,3**	7,0	10,3	14,0	17,7
2007	13,0	12,4	8,0	11,7	13,0	16,4
2008	12,0	11,4	10,0	14,7	14,0	17,7
2009	14,0	**13,3**	5,0	7,3	15,0	**19,0**
2010	12,0	11,4	6,0	8,8	6,0	7,5
المجموع	105,0	100,0	68,0	100,0	79,0	100,0

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

وصلت عدد العمليات التي استفادت منها البلدية خلال العشر سنوات إلى 105 عملية فأكبر عدد عمليات كان سنة 2009 بـ 14 عملية، كما سجلت 13 عملية في 2001 و 2007، وانخفضت عدد العمليات إلى 12 عملية في 2008 و2010، أما أقل عدد عمليات سجلت في 2004 و2005 بـ 5 عمليات.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من 68 عملية خلال هذه الفترة، حيث سجل أكبر عدد عمليات في 2003 بـ 12 عملية، و 10 عمليات في 2008، كما عرفت البلدية تراجع في السنوات الأخيرة حيث بلغت عدد العمليات في 2009 بـ 5 عمليات و6 عمليات في 2010، بينما أقل عدد عمليات سجلت في 2004 بعمليتين فقط.

- عين الزيتون:

بلغت عدد العمليات التي استفادت منها البلدية في هذه العشرية 79 عملية، حيث أكبر استفادة كانت في السنوات الأخيرة أين شهدت البلدية زيادة في عدد العمليات أين بلغت 15 عملية في 2009، و14 عملية في 2006 و2008، و13 عملية في 2007، بينما أقل عدد عمليات سجلت في 2003 بعملية واحدة.

3 - توزيع رخص البرنامج حسب الفصول:

جدول رقم 57 المخطط البلدي للتنمية (PCD)
الوحدة : 10^3 دج توزيع رخص البرنامج حسب الفصول (2001-2010)

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%
مياه الشرب	109.620	16,0	45.326	14,5	125.338	**48,2**
التطهير	24.158	3,5	51.233	16,2	12.173	4,8
الطرقات	56.150	8,2	57.556	18,4	52.290	20,1
مراكزالبريد	6.338	**1,0**	3.751	2,4	0	**0,0**
التعليم	23.588	3,4	3.662	**1,2**	5.200	**2,0**
التهيئة العمرانية	283.659	**41,2**	115.588	**36,9**	24.545	9,4
الصحة	11.242	1,6	2.600	**0,8**	8.190	3,1
الثقافة	20.400	3,0	7.000	2,1	2.000	8,0
الرياضة	96.500	14,0	8.400	2,6	11.784	4,5
بناءات البلدية	55.990	8,1	18.226	5,8	18.226	7,1

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

توزع رخص البرنامج بنسب متفاوتة على مختلف الفصول، فخلال العشر سنوات تحصل قطاع التهيئة العمرانية على أكبر نسبة بـ 41% برخصة وصلت إلى 283.659.000 دج، يليه مياه الشرب بـ 16% حيث بلغت الرخصة 109.620.000 دج، كما استفاد قطاع الرياضة بنسبة 14%، و تجاوزت هذه النسبة 8% في قطاع الطرقات وبناءات البلدية، واستفاد كل من قطاع التطهير والتعليم والثقافة بنسبة حوالي 3%، بينما لم تتعدى هذه النسبة 1% في كل من مراكز البريد والصحة.

- عين ببوش:

استفاد قطاع التهيئة العمرانية من أكبر رخصة خلال هذه العشرية بـ 115.588.000 دج وبنسبة حوالي 40%، كما تجاوزت هذه النسبة 18% في قطاع الطرقات برخصة 57.556.000 دج، كما تجاوزت هذه النسبة 16% قطاع التطهير و14% بمياه الشرب، ولم تتجاوز هذه النسبة 2% في كل من قطاع الرياضة والثقافة ومراكز البريد، ونسبة 1% في كل من التعليم والصحة.

- عين الزيتون:

أكبر رخصة برامج خلال هذه الفترة استفاد منها قطاع مياه الشرب حيث بلغت 125.338.000 دج وبنسبة تجاوزت 48%، كما تعدت هذه النسبة 20% بقطاع الطرقات وبرخص وصلت إلى 52.290.000 دج، وتعدت هذه النسبة 9% بقطاع التهيئة العمرانية، ولم تتجاوز 8%

خريطة رقم 24

توزيع الغلاف المالي للمخطط البلدي للتنمية على مختلف القطاعات
(2001 - 2010)

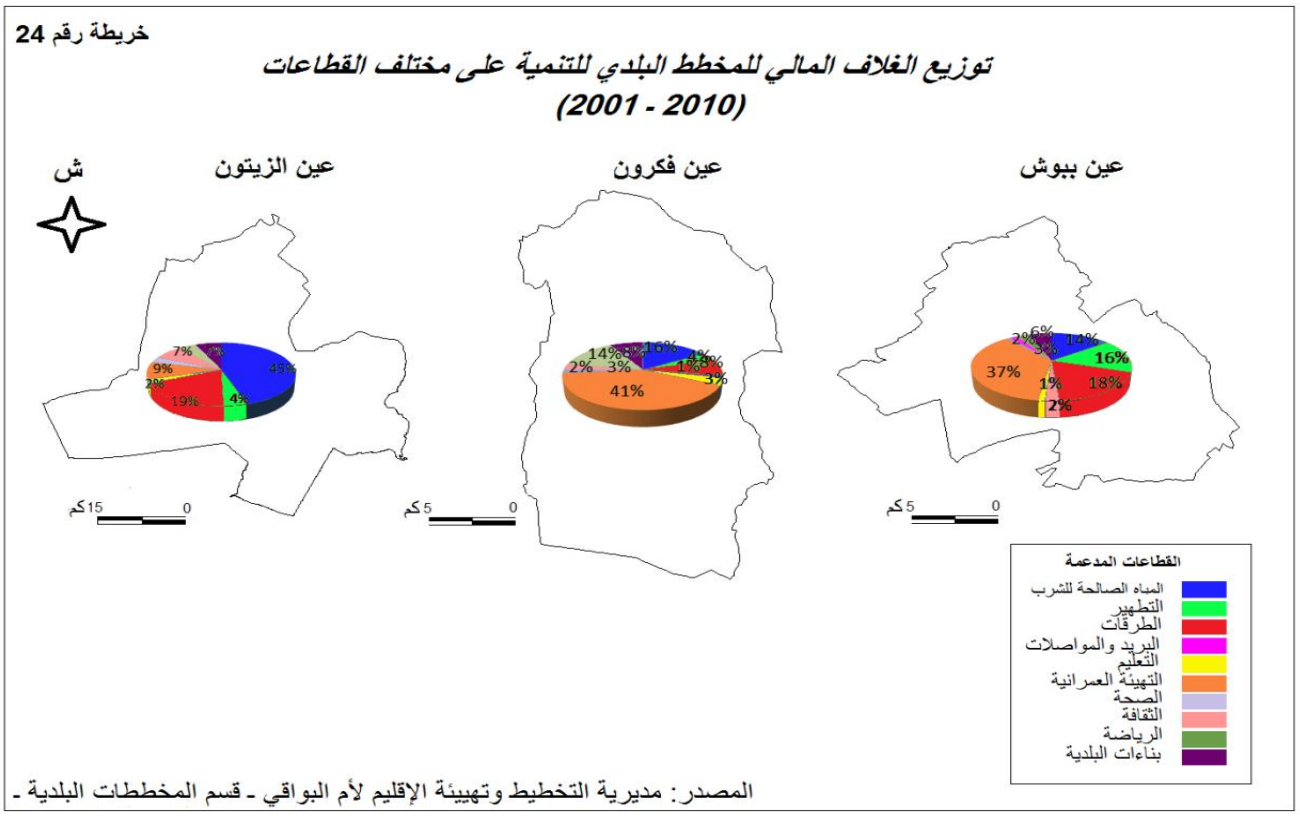

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي ـ قسم المخططات البلدية ـ

بقطاع الثقافة، كما استفاد قطاع التطهير والرياضة بنسبة حوالي 5%، واستفاد قطاع الصحة بنسبة حوالي 3%، وأضعف نسبة استفاد منها قطاع التعليم بـ 2% حيث لم تتجاوز الرخصة 5.200.000 دج.

ارتفاع الغلاف المالي المخصص للمخطط البلدي خلال هذه العشرية، نتيجة زيادة الدعم المقدم للولاية من جهة، ومساهمته في العديد من البرامج التنموية التي جاءت في هذه الفترة (برنامج دعم النمو الاقتصادي، البرنامج التكميل لدعم النمو، برنامج الهضاب العليا، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة)، كما يتوزع الغلاف المالي حسب حجم البلدية وعدد سكانها حيث استفادت بلدية عين فكرون من غلاف مالي أكبر بثلاث مرات من الغلاف الذي استفادت منه عين الزيتون وعين ببوش في ظل عجز هذا البرنامج عن تدارك النقائص ومحو الفوارق بين البلديات.

تشهد البلديات نسب متفاوتة للتوزيع المالي من سنة لأخرى، إذ عرفت كثافة في عدد العمليات خلال السنوات الأخيرة من هذه العشرية، وفيما يخص أولوية البرنامج فهي تراعي احتياج كل بلدية؛ حيث تعطي كل من بلدية عين فكرون وعين ببوش الأولوية لقطاع التهيئة العمرانية، والذي استفاد بأكبر غلاف مالي خلال العشر سنوات والتي تجاوز 40%، بينما ببلدية عين الزيتون الأولوية كانت لقطاع مياه الشرب الذي استفاد بأكبر غلاف مالي والتي تجاوزت 48% ما أدى إلى تحسين نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب إلى 97%، بينما أضعف غلاف كان لقطاع التعليم والصحة والبريد حيث لم تتجاوز 1% في البلديات الثلاث، إذ لا يزال هذين القطاعين يعانيان من النقص بالبلديات الثلاث.

2. البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

I. برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) : "2001 - 2003"

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003، رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية.

جاء هذا البرنامج لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في مختلف الميادين والمنشآت القاعدية، و تحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث تأتي العمليات التي يساهم بها هذا البرنامج ضمن المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية وهذا من أجل دعم البرامج العادية.

1 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية:

استفادت الولاية من رخصة وصلت إلى 663.000.000 دج بين (2001 - 2003)، ففي 2001 قدر الغلاف المالي بـ 99.000.000 دج بنسبة 15% من إجمالي الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية خلال ثلاث سنوات، ووصل هذا الغلاف في 2002 إلى 244.000.000 دج بنسبة 37%، وارتفعت الرخصة إلى 355.000.000 دج بنسبة 48% وتمثل أعلى نسبة خلال 3 سنوات.

أ ـ توزيع عدد العمليات حسب السنوات:

جدول رقم58
توزيع العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات (2001-2003) **الرخصة× 10^3 دج**

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج
2001	7	26.000	3	9.500	3	3.360
2002	5	**26.500**	2	9.000	1	**8.000**
2003	3	17.100	4	**16.300**	-	-
المجموع	15	69.600	9	34.800	4	11.360

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية خلال فترة البرنامج إلى 69.600.000 دج، ويمثل نسبة فاقت 10% من إجمالي الولاية بـ 15 عملية، حيث سجلت أكبر استفادة في 2001 و 2002 بنسبة 38% بـ 7 و 5 عمليات على التوالي، في حين لم تتعدى هذه النسبة 24% في 2003 بـ 3 عمليات.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من غلاف مالي بلغ 34.800.000 دج بنسبة فاقت 5% من إجمالي الولاية بـ 9 عمليات، حيث حققت أكبر استفادة سنة 2003 بنسبة 47% حيث سجلت 4 عمليات، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 26% في 2001 و 2002 بـ 3 عمليات وعمليتين على التوالي.

- عين الزيتون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 11.360.000 دج وتمثل نسبة حوالي 2% من إجمالي الولاية بـ 4 عمليات، حيث حققت أكبر استفادة في 2002 بنسبة فاقت 70% بعملية واحدة، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 30% في 2001 بـ 3 عمليات، بينما لم تستفد البلدية من أي عملية في 2003 وهي السنة الأخيرة للبرنامج.

ب ـ توزيع رخص البرنامج حسب الفصول:

جدول رقم 59 توزيع رخص البرنامج حسب الفصول (2003-2001)
الرخصة× 10^3 دج

البلديات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات
مياه الشرب	**42.500**	8	1.700	1	**10.360**	3
التعليم	-	-	**22.100**	6	-	-
التهيئة	20.100	4	9.000	1	-	-
الصحة	-	-	2.000	1	-	-
الرياضة	-	-	-	-	1.000	1
التطهير	7.000	3	-	-	-	-
المجموع	69.600	15	34.800	9	11.360	4

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

وزع الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية على مختلف القطاعات، حيث استفاد قطاع مياه الشرب من أكبر رخصة بنسبة فاقت 61% بـ 8 عمليات، كما استفاد قطاع التهيئة من نسبة 29% بـ 4 عمليات، استفاد قطاع التطهير من نسبة 10% بـ 3 عمليات.

- عين ببوش:

تم توزيع الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية على قطاع التعليم الذي استفاد من أكبر نسبة والتي فاقت 63% بـ 6 عمليات، يليه قطاع التهيئة بنسبة حوالي 26% بعملية واحدة، كما استفاد قطاع الصحة من نسبة تقارب 6% بعملية واحدة، واستفاد قطاع مياه الشرب من نسبة 5% بعملية واحدة.

- عين الزيتون:

وزع الغلاف المالي على قطاع مياه الشرب الذي تحصل على أكبر غلاف بنسبة تجاوزت 91% بـ 3 عمليات، واستفاد قطاع الرياضة من نسبة 9% بعملية واحدة.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية في فترة (2001 - 2004) إلى 2.922.013.000 دج، حيث سجلت أدنى رخصة في 2001 بـ 275.577.000 دج وبنسبة 9%، أما

أكبر رخصة فسجلت في 2002 بـ 1.275.720.000 دج وبنسبة حوالي 44%، وانخفضت هذه النسبة إلى 34% في 2003 و12% في 2004.

في منطقة الدراسة لم تستفد إلا بلدية عين فكرون من برنامج الإنعاش الاقتصادي ضمن المخطط القطاعي وهذا كان سنة 2002، حيث استفادت من عمليتين بغلاف مالي وصل إلى 162.200.000 دج ويمثل حوالي 13% من إجمالي الولاية، ونال قطاع التربية مجمل حصة هذا الاستثمار ببناء ثانوية متعددة الاختصاص بمبلغ 127.800.000 دج، إضافة إلى دراسة بناء وتجهيز داخلية بمبلغ 34.400.000 دج.

غلاف مالي معتبر خصص للبرنامج لدعم القطاعات الأساسية خاصة قطاع التعليم ومياه الشرب؛ حيث أغلب الاستثمارات جاءت ضمن المخطط البلدي، كما أن هذا البرنامج لم يتدارك الهوة بين البلديات خاصة تلك التي مازالت تعاني من ضعف الاستثمارات كعين ببوش وخاصة عين الزيتون.

II. البرنامج التكميلي (2004 - 2010):

1 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية:

استفادت الولاية من هذا البرنامج في 2004 فقط حيث وصل الغلاف المالي إلى 260.000.000 دج.

ـ توزيع عدد العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات:

جدول رقم 60 توزيع العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات (2004 - 2010)

الرخصة× 10^3 دج

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج
2004	الثقافة الرياضة	10.000 1.600	الرياضة	1.600	الرياضة	1.200

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

استفادت بلدية عين فكرون من غلاف مالي وصل إلى 11.600.00 دج وهي نسبة ضعيفة لا تتجاوز 0.4% من إجمالي الولاية؛ حيث تحصل قطاع الثقافة على نسبة 86% كما تحصل قطاع الرياضة على نسبة 4%، وتحصلت بلدية عين ببوش على مبلغ قدر بـ 16.000.00 دج ويمثل نسبة 0.6% من إجمالي الولاية استفاد منه قطاع الرياضة، وتحصلت بلدية عين الزيتون على مبلغ قدر بـ 12.000.00 دج ويمثل 0.6% من إجمالي الولاية وزع على قطاع الرياضة.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية في فترة (2004 - 2010) بلغ 7.271.000.000 دج، حيث أكبر مبلغ سجل خلال هذه الفترة كان في 2004 حيث فاق 61% (4.475.000.000 دج)، كما بلغ هذا الغلاف حوالي 25% (1.786.500.000 دج) في 2007، بينما لم يتجاوز 4% في باقي السنوات، كما انخفض إلى 2% (151.000.000 دج) في 2010.

جدول رقم 61 العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية البرنامج التكميلي (2004 - 2010)

البلديات	عين فكرون			عين ببوش		
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج 10^3دج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج 10^3دج	عدد العمليات	%
مياه الشرب	40.000	1	11	-	-	-
الطرقات	80.000	1	22	-	-	-
الصحة	-	-	-	5.000	1	4.5
الرياضة	140.000	2	**39**	85.000	2	**77.2**
البيئة	100.000	1	28	-	-	-
الإدارة	-	-	-	20.000	1	18.2
المجموع	360.000	5	100	110.000	4	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 360.000.000 دج ويمثل نسبة 5% من إجمالي الولاية، وزعت رخص هذا البرنامج على مختلف القطاعات حيث تحصل قطاع الرياضة على أعلى نسبة بـ 39% بعمليتين، كما استفاد قطاع البيئة من نسبة وصلت إلى 28% بعملية واحدة، يليه قطاع الطرقات بنسبة 22% وعملية واحدة، ثم قطاع مياه الشرب بنسبة 11% وعملية واحدة.

- عين ببوش:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 110.000.000 دج ويمثل نسبة 1.5% من إجمالي الولاية. حيث وزع هذا الغلاف على قطاع الرياضة والذي استفاد من أكبر حصة بنسبة 77% بعمليتين، يليه القطاع الإداري والذي تحصل على نسبة تعدت 18% بعملية واحدة، كما استفاد قطاع الصحة من نسبة لم تتجاوز 5% بعملية واحدة.

رغم محدودية هذا البرنامج وقلة عدد العمليات إلاّ أنه حاول تلبية العديد من المتطلبات الاجتماعية بالمنطقة كالرياضة والثقافة والصحة، حيث جاءت أغلب الاستثمارات ضمن المخطط القطاعي للتنمية.

III. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC): " 2005 - 2010 "

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره موارد معتبرة، هذا من جهة و من جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.

يشمل هذا البرنامج مختلف برامج التجهيز العمومي، حيث يأتي كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وسجلت العمليات ضمن المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية.

1 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية خلال فترة (2005 - 2010) بـ 5.513.000.000 دج، حيث وصلت نسبة الاستفادة في 2006 إلى 29%، وسجلت أكبر استفادة بـ 30% في 2007، وانخفضت هذه النسبة إلى 20% في 2008، ووصلت إلى 21% في 2009.

أ- توزيع رخص البرنامج حسب السنوات:

جدول رقم 62 توزيع رخص البرنامج حسب السنوات (2005-2010)
الوحدة : 10^3 دج

السنوات	عين فكرون		عين بيوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%	رخصة البرنامج	%
2005	20.250	5.2	9.910	5	9.839	8.8
2006	106.200	**27.3**	46.100	23.7	9.538	**8.6**
2007	76.300	19.6	57.000	**29.4**	48.834	**44**
2008	69.035	17.7	38.034	19.6	16.026	14.4
2009	103.999	26.7	37.847	19.5	26.956	24.2
2010	12.881	**3.3**	5.000	**2.6**	-	-
المجموع	388.665	100	193.891	100	111.193	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

استفادت البلدية من غلاف مالي وصل إلى 388.665.000 دج ويمثل نسبة 7% من إجمالي الولاية، حيث سجلت أكبر استفادة في 2006 حيث فاقت 27%، كما فاقت هذه النسبة 26% في 2009، وتراجعت هذه النسبة إلى حوالي 19% في 2007، في حين أضعف نسبة سجلت في 2010 بحوالي 3%.

- عين ببوش:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 193.891.000 دج ويمثل نسبة تجاوزت 3% من إجمالي الولاية، حيث سجل أكبر غلاف في 2007 بنسبة تعدت 29%، وتراجعت هذه النسبة إلى حوالي 19% في 2008 و2009، كما سجلت أضعف نسبة في 2010 والتي تجاوزت 2%.

- عين الزيتون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 111.193.000 دج ويمثل نسبة ضعيفة جدا حوالي 0.05% من إجمالي الولاية، تحققت أكبر استفادة في 2007 بنسبة 44%، وانخفضت هذه النسبة إلى 24% في 2009، في حين سجلت أضعف نسبة في 2005 و 2006 بحوالي 8%.

ب - توزيع رخص البرنامج حسب الفصول:

جدول رقم 63
الوحدة : 10^3 دج
توزيع رخص البرنامج حسب الفصول (2005-2010)

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات
مياه الشرب	55.582	12	20.326	7	26.282	13
التطهير	17.158	4	12.233	4	10.078	3
الطرقات	30.350	6	43.556	4	**44.390**	6
التعليم	18.322	6	3.662	2	4.000	1
التهيئة العمرانية	**145.863**	16	**87.588**	9	5.559	1
الصحة	**11.242**	5	-	-	**2.300**	2
الثقافة	-	-	7.000	2	-	-
الرياضة	85.400	6	**2.900**	2	9.584	5
بناءات البلدية	24.748	4	16.626	4	9.000	2
المجموع	388.665	43	193.891	34	111.193	33

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

وزع الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، حيث تحصل قطاع التهيئة العمرانية على أعلى نسبة والتي فاقت 37% بـ 16 عملية، وتحصل قطاع الرياضة على نسبة 22% بـ 6 عمليات، كما تحصل قطاع مياه الشرب على نسبة تجاوزت 14% بـ 12 عملية، واستفاد قطاع الطرقات والتعليم من 6 عمليات بنسبة 8% و5% على التوالي، واستفاد قطاع بناءات البلدية وقطاع التطهير من 4 عمليات بنسبة 6% و4% على التوالي، أما قطاع الصحة فقد استفاد من أدنى نسبة بـ 3%.

- عين ببوش:

الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية وزع على قطاع التهيئة العمرانية الذي استفاد من أعلى نسبة والتي تجاوزت 45% بـ 9 عمليات، يليه قطاع الطرقات الذي استفاد من نسبة فاقت 43% بـ 4 عمليات، كما استفاد قطاع مياه الشرب من نسبة تعدت 10% بـ 7 عمليات، واستفاد كل من قطاع بناءات البلدية و التطهير من 4 عمليات بحوالي 9% و6% على التوالي، كما استفاد كل من قطاع الثقافة والتعليم والرياضة من عمليتين لكل قطاع بنسبة 4% و2% و1.5% على التوالي.

- عين الزيتون:

تم توزيع الغلاف المالي الذي تحصلت عليه البلدية على مختلف القطاعات، حيث كانت الأولوية لقطاع الطرقات الذي تحصل على أعلى نسبة بـ 40% بـ 6 عملية، يليه قطاع مياه الشرب الذي استفاد من نسبة تجاوزت 23% بـ 13 عملية، كما تحصل قطاع التطهير والرياضة وبناءات البلدية على نسبة حوالي 9% بـ 3 و5 و2 عمليات على التوالي، كما استفاد قطاع التهيئة العمرانية والتعليم من عملية واحدة بنسبة 5% و4% على التوالي، وفي الأخير نجد قطاع الصحة الذي استفاد من أدنى نسبة بـ 2% وبعمليتين.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

استفادت الولاية خلال فترة (2005 - 2010) من غلاف مالي وصل إلى 59.004.337.200 دج، فسجلت أدنى نسبة استفادة سنة 2005 بـ 7%، كما ارتفعت هذه النسبة في 2006 إلى 26%، وانخفضت إلى 12% في 2007، و 14% في 2008، و 13% في 2009، وارتفعت هذه النسبة إلى 28% في 2010.

1 ـ توزيع عدد العمليات حسب السنوات:

جدول رقم64
الرخصة× 10^3 دج توزيع العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج	العملية	رخصة البرنامج
2005	-	-	-	-	-	-
2006	9	564.350	5	239.100	-	-
2007	6	166.000	-	-	1	4.000
2008	-	-	2	177.000	1	60.000
2009	5	400.770	1	135.000	-	-
المجموع	20	1.131.120	8	551.100	2	64.000

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

وصل المبلغ المالي الذي استفادت منه البلدية خلال هذه الفترة إلى 1.131.120.000 دج بـ 20 عملية، ويمثل نسبة حوالي 2% من إجمالي الولاية، وسجلت أكبر نسبة سنة 2006 بـ 50% وبأكبر عدد عمليات خلال فترة البرنامج بـ 9 عمليات، وانخفضت هذه النسبة إلى 15% في 2007 بـ 6 عمليات، و 35% في 2009 بـ 5 عمليات، في حين لم تستفد البلدية من أي مبلغ في 2005 و2008.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من غلاف مالي وصل إلى 551.100.000 دج بـ 8 عمليات، ويمثل نسبة 1% من إجمالي الولاية، حيث سجلت أكبر نسبة في 2006 بـ 44% حيث سجلت أكبر عدد عمليات بـ 5 عمليات، وانخفضت هذه النسبة إلى 32% في 2008 بعمليتين، و 24% في 2009 بعملية واحدة، ولم تستفد البلدية من أي مبلغ في 2005 و2007.

- عين الزيتون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 64.000.000 دج حيث سجلت عمليتين فقط، ويمثل هذا المبلغ نسبة لا تتجاوز 0.1% من إجمالي الولاية، حيث تمثل نسبة الاستفادة 6% في 2007، وتجاوزت 94% في 2008، في حين لم تستفد البلدية من أي حصة في 2005 و 2006 و2009.

2 ـ توزيع رخص البرنامج حسب الفصول:

جدول رقم65
الرخصة× 10^6 دج

توزيع رخص البرنامج حسب الفصول

البلديات	عين فكرون			عين ببوش			عين الزيتون		
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج	عدد العمليات	%
مياه الشرب	18.000	2	1.6	-	-	-	-	-	-
الطرقات	340.000	2	**30**	-	-	-	-	-	-
التعليم	256.650	7	22.7	311.500	3	**56.5**	60.000	1	**94**
التهيئة العمرانية	50.000	1	4.4	12.000	1	**2.2**	-	-	-
الصحة	217.000	3	19	80.000	1	14.5	-	-	-
الثقافة	15.000	1	**1.3**	-	-	-	-	-	-
الرياضة	42.000	2	3.7	15.600	1	3	-	-	-
التكوين	-	-	-	132.000	2	24	-	-	-
الفلاحة	-	-	-	-	-	-	4.000	1	**6**
الإدارة	192.470	2	17	-	-	-	-	-	-
المجموع	1.131.120	20	100	551.100	8	100	64.000	2	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية ـ أم البواقي ـ

ـ عين فكرون:

وزعت رخص البرنامج على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، حيث تحصل قطاع الطرقات على أعلى نسبة بـ 30% بعمليتين، يليه قطاع التعليم بنسبة حوالي 23% وبأكبر عدد عمليات والتي وصلت إلى 7 عمليات، ثم قطاع الصحة الذي وصلت نسبة الاستفادة إلى 19% بـ 3 عمليات، كما استفاد القطاع الإداري بنسبة 17% وبعمليتين، ولم تتجاوز هذه النسبة 4% في كل من قطاع التهيئة العمرانية والرياضة، ولم تتعدى هذه النسبة 1% في كل من قطاع الرياضة ومياه الشرب.

ـ عين ببوش:

تم توزيع الغلاف المالي على قطاع التعليم الذي استفاد من أكبر حصة بنسبة تجاوزت 56% بـ 3 عمليات، يليه قطاع التكوين بنسبة 24% بعمليتين، ثم قطاع الصحة بنسبة تجاوزت 14% بعملية واحدة، ولم تتعدى هذه النسبة 3% في قطاع الرياضة و2% بقطاع التهيئة العمرانية بعملية واحدة لكل قطاع.

- عين الزيتون:

لم تستفد البلدية إلا من عمليتين، الأولى بقطاع التعليم الذي استفاد من نسبة 94%، والعملية الثانية بقطاع الفلاحة والتي استفادت من نسبة 6%.

خصصت لهذا البرنامج ميزانية ضخمة مقارنة بالبرامج السابقة، وهذا من أجل استكمال مسار التنمية؛ حيث وزعت رخص البرنامج على مختلف القطاعات كما تم التركيز على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة حجم البلدية وعدد سكانها، إذ مازالت البلديات الريفية الفقيرة كعين الزيتون تحظى بنسب استثمار ضعيفة ما يزيد من عزلتها.

IV. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014):

جاء في إطار المخطط الخماسي (2010 - 2014) كتكملة لمسار النمو الاقتصادي الذي تشهده البلاد.

1 - العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية:

قدر الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية سنة 2010 بـ 1.058.000.000 دج.

جدول رقم66
الرخصة× 10^3 دج — توزيع رخص البرنامج حسب الفصول 2010

البلديات	عين فكرون		عين بيوش		عين الزيتون	
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%
مياه الشرب	4.500	**10.2**	18.000	**46.7**	12.200	42
التعليم	12.486	**28.3**	-	-	1.200	**4.2**
التهيئة	8.700	19.7	6.000	15.6	14.300	**49.3**
الصحة	-	-	-	-	1.300	4.5
الثقافة	10.400	23.6	5.000	**13**	-	-
الرياضة	8.000	18.1	-	-	-	-
التطهير	-	-	9.500	24.7	-	-
المجموع	44.086	100	38.500	100	29.000	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

- عين فكرون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 44.086.000 دج بنسبة فاقت 4% من إجمالي الولاية حيث وزع على مختلف القطاعات، إذ استفاد قطاع التعليم من أعلى نسبة والتي فاقت 28%، يليه قطاع الثقافة بنسبة تجاوزت 23%، ثم قطاع التهيئة بنسبة قاربت 20%، كما تحصل قطاع الرياضة على نسبة 18%، ونجد في الأخير قطاع مياه الشرب الذي استفاد من نسبة فاقت 10% حيث شملت العمليات ما يلي:

- ✓ تـهيئة الـملعب الـبلدي بـغلاف مـالي بـلغ 8.000.000 دج.
- ✓ إنـهاء أشغـال روضـة الأطفـال بـغلاف مـالي بـلغ 8.986.000 دج.
- ✓ إنـهاء أشغـال مكتبـة حضريـة بـغلاف مـالي بـلغ 10.400.000 دج
- ✓ إنـهاء أشغـال الـمجمع الـمدرسي بغـلاف مـالي بـلغ 3.500.000 دج.
- ✓ تـزويد مختـلف الـمشاتي بـالـمياه الصالـحة للـشرب بـغلاف مـالي بـلغ 4.500.000 دج.
- ✓ إنجـاز منشـآت أنبـوبية عـلى مـسلك الـمشاتي بـغلاف مـالي بـلغ 5.500.000 دج.
- ✓ دراسـة وإنجـاز جسـر بـمدينة عـين فكـرون بـغلاف مـالي بـلغ 3.200.000 دج.

- عين ببوش:

وصل الغـلاف الـمالي الـذي استفـادت منـه الـبلدية إلـى 5.850.000.000 دج ويمثـل حـوالي 6% مـن إجمـالي الـولاية، وزع على قطاعات مختلفة فتحصل قطـاع مياه الشرب على أعلى نسبة والتي فاقت 46%، يليه قطاع التطهير بنسبة قاربت 25%، ثم قطاع التهيئة بنسبة تجاوزت 15%، وفي الأخير نجد قطاع الثقافة والذي استفاد من نسبة 13%، وتمثلت العمليات في:

- ✓ إنجـاز شبكـة الـتطهير بمجمـع التكـوين الـمهني والحمـاية الـمدنية بـغلاف مـالي بـلغ 9.500.000 دج.
- ✓ تـزويد مشتـة هـنشير عبـاس بـالمياه الصالـحة للشرب بغلاف مالي بلغ 7.000.000 دج.
- ✓ تـزويد مشتـة المالح والمنشار بالمياه الصالحة للشرب بغلاف مالي بلغ 7.000.000 دج.
- ✓ تـزويد مشتة بـئر الـشحم بـالـمياه الصالـحة للشرب بـغلاف مـالي بـلغ 4.000.000 دج.
- ✓ إنـهاء أشغـال الـتهيئة العمـرانية وسـط الـمدينة بـغلاف مـالي بـلغ 6.000.000 دج.
- ✓ إنـهاء إنجـاز مكتبـة بـلدية 5.000.000 دج.

- عين الزيتون:

اسـتفادت الـبلدية مـن الـعمليات الـمسجلة ضـمن الـمخطط الـبلدي للـتنمية فـقط وجـاءت لتنمية المشاتي حيث وصل الغـلاف الـمالي إلـى 29.000.000 دج ويمثـل 3% مـن إجمـالي الـولاية، حيث وزع الغلاف المالي عـلى قطاع الـتهيئة الذي استفاد من أكبـر نسبة والـتي فـاقت 49%، ثـم قـطاع مياه الشرب الذي تحصل هو الآخر عـلى نـسبة مرتفعة قدرت بـ 42%، كمـا تحصـل كل من قطـاع التعـليم والـتهيئة على نسب ضعيفة تجاوزت 4%؛ وجـاءت الـعمليات كمـا يـلي:

- ✓ إتـمام إنجـاز قـاعة عـلاج لـمشتة لفجـوج بـغلاف مـالي بـلغ 1.300.000 دج.
- ✓ إتمـام شـبكة الإنـارة الـريفية لـمشتة ذراع الـتافزة بـغلاف مـالي بـلغ 14.300.000 دج.

- ✓ إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب انطلاقا من النقب الجديد مع بناء محطة وتجهيز النقب وبناء خزان جديد بغلاف مالي بلغ 6.000.000 دج.
- ✓ إنجاز خزان 50 م^3 مشتة لمعازيل أولاد علاوة بغلاف مالي بلغ 2.900.000 دج.
- ✓ تزويد مشتة جيموط بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من النقب الجديد بغلاف مالي بلغ 3.300.000 دج.
- ✓ تجهيز المطعم المدرسي أولاد عبد الجواد بغلاف مالي بلغ 1.200.000 دج.

2 ـ العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

الغلاف المالي الذي استفادت من الولاية سنة 2010 بلغ 12.522.385.000 دج، هذا الغلاف وزع على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة حيث تحصل قطاع البنى التحتية الإدارية والاقتصادية على أعلى نسبة بـ 42%، يليه قطاع التربية والتكوين بـ 24%، كما تحصل قطاع السكن على 22% من هذا الغلاف المالي، وتحصل قطاع البنى التحتية الاجتماعية والثقافية على نسبة قاربت 17%، و 14% بالنسبة لقطاع الفلاحة والري، ولم تتعدى هذه النسبة 0.5% في كل من قطاع الصناعة المعملية وقطاع السياحة.

جدول رقم67 برنامج دعم النمو الاقتصادي(2010 - 2014)
العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية 2010

البلديات	عين فكرون			عين ببوش		
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج 10^3دج	عدد العمليات	%	رخصة البرنامج 10^3دج	عدد العمليات	%
التعليم	15.000	1	17.2	18.000	1	31
الصحة	50.000	1	**57.4**	-	-	-
الفلاحة	20.000	1	23	-	-	-
الإدارة	2.000	1	2.3	60.000	1	**69**
المجموع	87.000	4	100	78.000	2	100

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية أم البواقي ـ مصلحة التنشيط المحلي ـ

ـ عين فكرون:

تحصلت البلدية على غلاف مالي وصل إلى 87.000.000 دج ويمثل نسبة تقارب 1% من إجمالي الولاية بـ 4 عمليات حيث استفاد كل قطاع بعملية واحدة، إذ استفاد قطاع الصحة من أعلى نسبة والتي فاقت 57%، يليها قطاع الفلاحة بنسبة 23%، ثم قطاع التعليم الذي تجاوزت نسبة الاستفادة 17%، كما تعدت نسبة الاستفادة 2% بالقطاع الإداري.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من غلاف مالي وصل إلى 78.000.000 دج ويمثل نسبة 1% من إجمالي الولاية وبعمليتين فقط، حيث استفاد القطاع الإداري بنسبة وصلت إلى 69%، كما استفاد قطاع التعليم من نسبة 31%.

جاء هذا البرنامج من أجل استكمال مسار التنمية المنتهج خلال هذه العشرية، بغية النهوض بمختلف القطاعات خاصة الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة تحقيق التنمية الشاملة ومحو الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية بغية تثبيت السكان داخل مجالاتهم، حيث رخص البرنامج وزعت بشكل متوازن بين البلديات.

V. مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في التنمية المحلية:

عادت مساهمة هذا الصندوق في التنمية المحلية سنة 2005 نتيجة تحسن الوضعية المالية، حيث لم تستفد بلديات منطقة الدراسة من إعانات هذا الصندوق إلا بعد 2006.

جدول رقم68
الصندوق المشترك للجماعات المحلية (2006 - 2010) **الرخصة× 10^3 دج**

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج	نصيب الفرد(دج)	رخصة البرنامج	نصيب الفرد(دج)	رخصة البرنامج	نصيب الفرد(دج)
2006	1.950.000	3.587	-	-	-	-
2007	1.100.000	1.996	1.500.000	9.066	-	-
2009	-	-	758.918	4.687	-	-
2010	2.850.000	**4.895**	1.900.000	**11.185**	663.000	**10.582**
المجموع	5.900.000	10.487	4.158.918	24.938	663.000	10.582

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية أم البواقي ـ مصلحة التنشيط المحلي ـ

- عين فكرون:

استفادت البلدية خلال فترة (2005 - 2010) من غلاف مالي قدر بـ 5.900.000.000 دج، حيث فاق نصيب الفرد 104 دج وزع على العديد من المشاريع تمثلت في:

ـ إنجاز مكتبة في 2006 بغلاف مالي قدربـ 1.950.000.000 دج يمثل 8.5% من إجمالي الغلاف الذي خصصته الولاية في 2006.

ـ إنجاز روضة للأطفال في 2007 بغلاف وصل إلى 1.100.000.000 دج يمثل نسبة 11% من إجمالي الغلاف الذي خصصته الولاية في 2007.

ـ مشـروع إنجـاز 3 ملحقـات إداريـة فـي 2010 بـمبلغ 2.850.000.000 دج يمثـل 8% مـن إجمـالي الغلاف الذي خصصته الولاية في 2010.

- عين ببوش:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية من إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى 4.158.918.000 دج حيث تجاوز نصيب الفرد 249 دج وزع كما يلي:

ـ دراسـة وإنجـاز مكتبـة فـي 2007 بـغلاف مـالي قـدر بـ 1.500.000.000 دج يمثـل نسـبة 15% مـن إجمالي الغلاف الذي خصصته الولاية في 2007.

ـ الإيـصال بـالكهرباء إلـى تحصيص حـي الآمـال 2 في 2009 بـمبلغ 758.918.789 دج.

ـ مشـروع إنجـاز 2 ملحقـات إداريـة بـالوسط الحضـري فـي 2010 بـمبلغ 1.900.000.000 دج يمثل نسبة تجاوزت 5% من إجمالي الغلاف الذي خصصته الولاية في 2010.

- عين الزيتون:

لم تستفد البلدية من إعانات هذا الصندوق إلاّ في 2010 حيث وجه الغلاف المالي لمشـروع إنجـاز ملحقـة إداريـة والذي قدر بـ 663.000.000 دج، ويمثل نسبة 2% من إجمـالي الغلاف الذي خصصته الولاية حيث تجاوز نصيب الفرد 105 دج في 2010.

VI. مساهمة البلدية في التنمية المحلية (برنامج التمويل الذاتي):

تـساهم البلدية فـي الـتنمية الـمحلية عـن طريق بـرنامج التمـويل الذاتي؛ باقتطاع 10% من ميزانيتها (الميزانية الأولية + الميزانية الإضافية +الحساب الإداري)، حيث تقـوم بـتمويل العديـد من المشاريع داخل إقليم البلدية. ويبين الجدول تحسن مداخيل البلديات في السنـوات الأخيـرة نـتيجة تحسن مداخيل الـبلديات. لهذا سيتم تحلـيل معطيات هذا البرنـامج خلال السنوات الخمس الأخيرة:

1 ـ توزيع رخص البرنامج حسب السنوات:

جدول رقم69 توزيع رخص برنامج التمويل الذاتي (دج) حسب السنوات (2006 - 2010)

السنوات	عين فكرون	النسبة (%)	عين ببوش	النسبة (%)	عين الزيتون	النسبة (%)
2006	608.907.729	3.3	108.049.811	4.5	53.578.119	7
2007	3.115.229.421	16.8	380.664.616	16	53.578.119	7
2008	3.988.746.711	21.5	571.436.117	24	111.317.097	14.6
2009	4.119.775.358	22.2	603.573.937	25.2	166.410.959	21.8
2010	6.738.325.674	36.2	725.078.850	30.3	378.288.033	49.5
المجموع	18.570.984.893	100	2.388.803.331	100	763.172.327	100

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية أم البواقي ـ مصلحة التنشيط المحلي ـ

ارتفاع محسوس للغلاف المالي المخصص لبرنامج التمويل الذاتي منذ 2006، ففي عين فكرون سجلت أدنى نسبة في 2006 بـ 3%؛ ليبقى هذا الارتفاع متواصل حتى 2010 أين سجلت أعلى نسبة بـ 36%، كما شهد هذا الغلاف ارتفاع أيضا في عين ببوش حيث فاقت النسبة 30% في 2010 بعدما لم تتجاوز 4.5% في 2006، كما فاق هذا الغلاف نسبة 49% خلال نفس السنة بعين الزيتون وهي أعلى نسبة مسجلة في السنوات الخمس.

2 ـ توزيع رخص البرنامج حسب الفصول:

جدول رقم70 توزيع رخص البرنامج حسب الفصول (2006 - 2010)

البلديات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%
تجهيز البلدية	4.675.524.226	25	2.388.803.331	**100**	467.301.457	**61**
مياه الشرب	91.964.825	0.5	-	-	295.870.870	39
التعليم	399.902.265	2.2	-	-	-	-
التهيئة	10.232.672.158	**55.2**	-	-	-	-
الصحة	11.880.000	**0.1**	-	-	-	-
الرياضة	3.050.711.119	16.4	-	-	-	-
التطهير	108.330.300	0.5	-	-	-	-
المجموع	18.570.984.893	100	2.388.803.331	100	763.172.327	100

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية أم البواقي ـ مصلحة التنشيط المحلي ـ

ـ عين فكرون:

وزع الغلاف المالي المخصص للتمويل الذاتي خلال السنوات الخمس على مختلف القطاعات، حيث استفاد قطاع التهيئة من أعلى نسبة والتي فاقت 55% بأكبر عدد عمليات بـ 30 عملية، كما وجهت نسبة معتبرة من الغلاف المالي لتجهيز وترميم البلدية قدرت بـ 25% بـ 11 عملية، يليه قطاع الرياضة الذي استفاد من نسبة تجاوزت 16% بـ 3 عمليات خصت إنهاء أشغال الملعب البلدي وتغطيته بالعشب الطبيعي، كما استفاد قطاع التعليم من نسبة حوالي 2% بـ 3 عمليات، واستفاد كل من قطاع مياه الشرب والتطهير والصحة من نسبة لم تتعدى 0.5% بـ 3 عمليات لقطاع مياه و عمليتين لقطاع التطهير وعملية واحدة لقطاع الصحة تمثلت في بناء قاعة علاج.

ـ عين ببوش:

الغلاف المالي راح بأكمله لترميم وتجهيز البلدية بالإضافة إلى دراسة وإنجاز مقر جديد للبلدية في 2010.

- عين الزيتون:

استفادت البلدية من نسبة كبيرة من الغلاف المالي والتي بلغت 61% بـ 16 عملية؛ حيث وجهت لترميم وتجهيز البلدية، كما استفاد قطاع مياه الشرب من نسبة 39% بعملية واحدة.

يشهد هذا البرنامج تحسنا من سنة لأخرى نتيجة تحسن مداخيل البلديات، لكن تبقى نسبة الاقتطاع ضعيفة لا تسمح بتمويل مشاريع كبيرة، كما أن هذه المداخيل تعاني عموما من سوء التسيير حيث نسبة كبيرة منها توجه لتجهيز البلدية، وتكون المشاريع المبرمجة في غالب الأحيان عشوائية لا تراعي الاحتياجات الفعلية للسكان.

VII. برنامج التنمية الاجتماعية (PDS): (التكفل بالمجال والإنسان)

تكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير وتمويل برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، حيث كان تدخل هذا البرنامج عن طريق عمليات نقطية مست كل من قطاع الغابات، الري، التضامن، الأشغال العمومية، الجماعات المحلية (التعليم).

جدول رقم71 برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (2007 - 2010)

السنوات	الغلاف المالي (دج)	النسبة (%)	عدد العمليات	مناصب الشغل
2007	68.679.981	32.6	53	1359
2008	50.839.845	24.1	47	666
2009	88.000.000	**42**	45	719
2010	3.199.974	**1.5**	16	320
المجموع	210.719.800	100	161	3064

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي - أم البواقي -

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية إلى 210.719.800 دج حيث وصل عدد العمليات إلى 161 عملية ساهمت بفتح 3064 منصب شغل، حققت أكبر نسبة استفادة سنة 2009 بـ 42% و45 عملية إذ ساهمت في فتح 719 منصب شغل، وفاقت النسبة 32% في 2007 بـ 53 عملية و1359 منصب شغل، واستفادت من نسبة تجاوزت 24% في 2008 بـ 47 عملية و666 منصب شغل، أما أضعف نسبة فكانت سنة 2010 حيث فاقت 1% بـ 16 عملية و 320 منصب شغل.

1- توزيع رخص البرنامج حسب السنوات:

جدول رقم72 برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (2007 - 2010)
توزيع رخص البرامج حسب السنوات

السنوات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%
2007	1.225.458	45	4.056.539	22	9.413.801	**76.5**
2008	-	-	2.936.700	16	2.891.724	23.5
2009	1.525.095	**55**	1.525.095	8	-	-
2010	-	-	9.999.960	**54**	-	-
المجموع	2.750.553	100	18.518.294	100	12.305.525	100

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي - أم البواقي -

- عين فكرون:

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية إلى 2.750.553 دج ويمثل نسبة لم تتجاوز 1.5% من إجمالي الولاية، حيث سجلت أكبر نسبة سنة 2009 بـ 55%، كما وصلت هذه النسبة إلى 45% في 2007، في حين لم تسجل أي استفادة في 2008 و 2009.

- عين ببوش:

استفادت البلدية من أكبر غلاف مالي في منطقة الدراسة بـ 18.518.294 دج ويمثل نسبة حوالي 9% من إجمالي الولاية، حيث سجلت أكبر استفادة في 2010 بـ 54%، أما أضعف نسبة فكانت في 2009 بـ 8%.

- عين الزيتون:

بلغ الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية 12.305.525 دج ويمثل نسبة 6% من إجمالي الولاية، حيث حققت أكبر نسبة استفادة في 2007 إذ فاقت 76%، كانت تجاوزت هذه النسبة 23% في 2008، في حين لم تستفد البلدية من أي غلاف في 2009 و 2010.

2 - توزيع رخص البرامج حسب الفصول:

جدول رقم73 برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (2007 - 2010)
توزيع رخص البرامج حسب الفصول

الفصول	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%	رخصة البرنامج (دج)	%
الغابات	-	-	14.235.360	**77**	9.489.077	**77**
الأشغال العمومية	-	-	1.409.999	7.6	2.815.371	23
الجماعات المحلية	2.750.553	**100**	2.872.935	15.4	-	-
المجموع	2.750.553	100	18.518.294	100	12.305.525	100

المصدر: مديرية النشاط الاجتماعي - أم البواقي -

- **عين فكرون:**

الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية راح لفائدة الجماعات المحلية التي استفادت من 4 عمليات لصيانة المدارس، حيث ساهمت في توفير 32 منصب شغل.

- عين ببوش:

وزع الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية على مختلف القطاعات، حيث استفاد قطاع

الغابات من أعلى نسبة بـ 77% بـ 8 عمليات لتصحيح مجاري المياه كما ساهم في توفير 155 منصب شغل، واستفاد قطاع الجماعات المحلية من نسبة تجاوزت 15% بعمليتين لصيانة المدارس الابتدائية وساهمت في توفير 25 منصب شغل، كما استفاد قطاع الأشغال العمومية من نسبة تقارب 8% بعملية واحدة لصيانة طريق بلدي والتي ساهمت في توفير 20 منصب شغل.

- عين الزيتون:

الغلاف المالي الذي استفادت منه البلدية وزع على قطاع الغابات بنسبة 77% بـ 6 عمليات لتصحيح مجاري المياه والتي ساهمت في توفير 106 منصب شغل، كما استفاد قطاع الأشغال العمومية من نسبة 23% بعمليتين لصيانة الطرق الولائية والتي ساهمت في توفير 40 منصب شغل.

رغم ضعف الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج؛ إلاّ أنه ساهم في التنمية المحلية من جهة عن طريق مختلف العمليات التي تم التدخل من خلالها، ومن جهة أخرى ساهم في التنمية الاجتماعية عن طريق توفير العديد من مناصب الشغل.

كما حاول هذا البرنامج على عكس العديد من البرامج السابقة، إعطاء أولوية التنمية للبلديات الريفية الفقيرة من أجل النهوض بالمجال الريفي وتقليص الفوارق المجالية بين البلديات الريفية والحضرية.

- **مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية:**

يلعب المجتمع المدني دور هام في الاندماج المجالي؛ وذلك عن طريق الدفاع ومحاربة كل أشكال التعسف والإقصاء والتهميش، ويتم هذا عن طريق نشاط الجمعيات المحلية المتواجدة على مستوى الولاية[1]. حيث تتوزع الجمعيات بالولاية كما يلي:

جدول رقم 74 الجمعيات المتواجدة بالولاية

الرقم	الجمعيات	المجموع
01	المهنية	107
02	الدينية	245
03	الرياضية و التربية البدنية	201
04	الفن و الثقافة	194
05	أولياء التلاميذ	**336**
06	العلوم والتقنيات	27
07	الأحياء و القرى و المناطق الريفية	**431**
08	البيئة و الوسط المعيشي	23
09	المعوقين و غير المؤهلين	36
10	المستهلكون	**01**
11	الشباب و الطفولة	44
12	سياحة و تسلية	25
13	متقاعدين مسنين	02
14	النسوية	23
15	التضامن و الإسعاف و الأعمال الخيرية	79
16	التطوع الأعمال التطوعية	06
17	الصحة و الطب	04
	إجمالي الولاية	1784

المصدر : مديرية التنظيم و الشؤون العامة

تتواجد بالولاية 1784 جمعية حيث أغلبها عبارة عن جمعيات الأحياء والتي تأتي في المرتبة الأولى بـ 431 جمعية، تليها جمعيات أولياء التلاميذ بـ 336 جمعية، تليها الجمعيات الدينية والثقافية والرياضية في حين نجد تواجد ضعيف لبعض الجمعيات كجمعيات الصحة وجمعيات التطوع.

1: Nicole Mathieu, pour une nouvelle approche spatiale de l'exclusion sociale, cybergéo, Revue électronique de géographie.

جدول رقم75 توزيـع الجمعيـات حسـب البلديـات 2010

البلديات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	11	12	15	16	المجموع
عين فكرون	05	11	07	16	**25**	01	22	01	01	01	02	05	-	97
عين ببوش	01	09	03	04	**12**	01	04	01	01	01	02	03	01	43
عين الزيتون	-	05	01	-	04	-	**19**	-	-	-	-	-	-	29

المصدر : مديرية التنظيم و الشؤون العامة

تـتواجد بـعين فكـرون 97 جمعيـة أغـلبها جمعيـات أوليـاء الـتلاميذ بـ 25 جمعيـة، و22 جمعيـة لـلأحياء و16 جمعيـة ثـقافية، فـي حيـن تـواجد ضـعيف لبـاقي الجمعيـات مـع غـياب جمعيـات الـتطوع والـصحة.

وتـتواجد بعـين ببـوش 43 جمعيـة منهـا 12 جمعيـة لأوليـاء الـتلاميذ و9 جمعيـات ديـنية، مـع تـواجد ضعيف لـباقي الجمعيـات.

وبـعين الـزيتون تـتواجد 29 جمعيـة منهـا 19 جمعيـة أحيـاء، و5 جمعيـات ديـنية و4 جمعيـات لأوليـاء التـلاميذ وجمعيـة ريـاضية واحـدة مـع تـسجيل غـياب بـاقي الجمعيـات.

إن مشاركة المجتمع المحلي من أهم مبادئ التنمية لذا من الواجب تحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية كالادخار، التوفير والاستهلاك، فعن طريق إشراك المجتمع المحلي في عمليات التنمية تحقق الأهداف المرجوة من التنمية المحلية، حيث اقتناع أفراد المجتمع المحلي ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشاريع التنموية الجديدة[1]، وكذلك مشاركته في التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات، هذا يؤدي إلى تجنيد طاقات وتقليل نفقات الإنجاز وشعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي ما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروع[2].

1: محمد خشمون: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ص102، دكتوراه علوم في علم إجتماع التربية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2011.

2: غربي آسيا: التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية ص9، الأمم المتحدة تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، منشورات اليونيسكو نيويورك وم أ 1998.

3. البرامج الخاصة (برنامج الهضاب العليا): (مشاريع مركزة مجاليا وزمنيا)

كانت انطلاقة هذا البرنامج سنة 2006، حيث يهدف إلى التنمية الاقتصادية للمناطق الواقعة بالهضاب العليا، وهذا من أجل ترقية النشاطات ومختلف الهياكل القاعدية، وتثمين الموارد الطبيعية.

جدول رقم76 برنامج الهضاب العليا (2006 - 2010)
توزيع الغلاف المالي والعمليات على مستوى الولاية

السنوات	الغلاف المالي× 10^6 دج	التسبة (%)
2006	4.890	34
2007	5.233	**37**
2008	1.246	9
2009	1.175	**8**
2010	1.746	12
المجموع	14.290	100

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم - أم البواقي -

استفادت الولاية خلال فترة (2006 - 2010) من غلاف مالي وصل إلى 14.290.000.000 دج وزع على 14 بلدية واقعة على تراب الولاية، حيث أكبر نسبة استفادت منها الولاية منذ انطلاق البرنامج وصلت إلى 37% وكانت في2007 و34% بـ 2006، هذه النسبة تراجعت إلى 9% في 2008 و 8% في 2009، كما ارتفعت نسبيا في 2010 إلى 12%.

1- العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

جدول رقم77 توزيع الغلاف المالي والعمليات على مستوى الولاية ضمن (PSD)

السنوات	عدد العمليات	الغلاف المالي× 10^6 دج	التسبة (%)
2006	232	4.565	36
2007	**94**	4.933	**39**
2008	-	946	7
2009	-	875	7
2010	82	1.399	11
المجموع	408	127.18	100

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم - أم البواقي -

وصل الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية في فترة (2006 - 2010) إلى 127.180.000.00 دج بـ 408 عملية، حيث أكبر استفادة سجلت خلال هذه الفترة كانت في 2007 بنسبة 39% إذ سجلت 94 عملية، تليها 36% والتي سجلت عند انطلاقة البرنامج بأكبر عدد عمليات والتي وصلت إلى 232 عملية، كما تراجع الغلاف المالي الذي تحصلت عليه الولاية

فـي 2008 و 2009 إذ لـم يـمثل سـوى 7% حيث لـم تـسجل أي عـملية ووجـه هـذا الـغلاف لإتمـام الإنجـازات، وارتـفعت هـذه الـنسبة نـسبيا إلـى 11% فـي 2010 بـ 82 عـملية.

ـ تـوزيع رخص الـبرنامج حسب الـقطاعات:

جدول رقم78 برنامج الهضاب العليا (2006 - 2010)
توزيع الغلاف المالي والعمليات حسب القطاعات على مستوى الولاية

نوع العمليات	الغلاف المالي× 10^6 دج	عدد العمليات	النسبة (%)
الصناعات المعملية	135	4	1.2
الفلاحة والري	1186	84	9.5
دعم الخدمات المنتجة	178	10	1.4
البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	4334	31	35
التربية والتكوين	4188	172	34
البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	1973	83	16
السكن	400	24	3.2
المجموع	12.394	408	100

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم ـ أم البواقي ـ

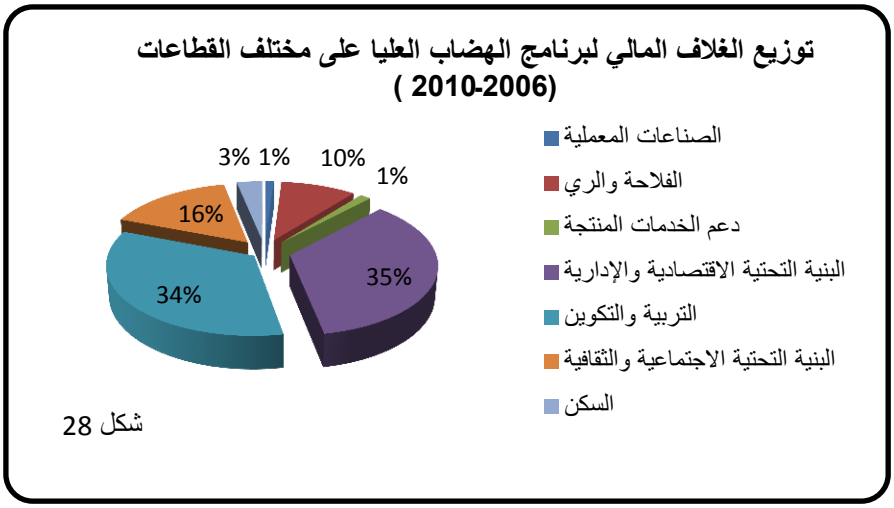

شكل 28

وزع الـغلاف الـمالي الذي استفـادت منـه الـولاية عـلى مختـلف الـقطاعات بـنسب متفـاوتة حسب أهـمية كـل قـطاع بـالـولاية، حيث الأولـوية كـانت لـلبنى الـتحتية الاقـتصادية والإداريـة الذي تحصـل عـلى أعـلى نـسبة بـ 35% بـ 31 عـملية، إضافـة إلـى قـطاع الـتربية والـتكوين الـذي تـحصل عـلى نـسبة 34% بـأكبر عـدد عـمليات والـتي وصلت إلـى 172 عـملية، يـليه قـطاع الـبنى الـتحتية الاجتمـاعية والثقـافية بـنسبة 16% وبـ 83 عـملية، ثـم قـطاع الفـلاحة والـري بـنسبة فـاقت 9% و84 عـملية، كمـا تـحصل قـطاع الـسكن عـلى نـسبة فـاقت 3% بـ 24 عـملية، وفـي الأخيـر نجـد كـل مـن قـطاع الـصناعات الـمعملية ودعـم الخدمـات الـمنتجة بـنسبة حـوالـي 1% وبـ 4 و10 عـمليات عـلى الـتوالـي.

- المشاريع التي استفادت منها منطقة الدراسة ضمن المخطط القطاعي للتنمية:

استفادت من برنامج الهضاب العليا كل من بلدية عين فكرون وعين الزيتون.

- عين فكرون:

- **2007:** تهيئة وتجهيز المؤسسة العقابية بغلاف مالي قدر بـ 16.600.000 دج.

- **2007:** إنجاز 13 عملية للتجهيز الطبي وإعادة تهيئة البنى الصحية بـ 8 بلديات منها عين فكرون وعين الزيتون بمبلغ إجمالي وصل إلى 150.000.000 دج حيث تم الإنجاز بنسبة 50%.

- **2009:** فتح درب على 17 كم بغلاف مالي قدر بـ 15.976.350 دج حيث وصل الإنجاز إلى نسبة 100%.

- عين الزيتون:

- **2006:** الاستفادة من المخطط التوجيهي ما بين البلديات الخاص بالقمامات الصلبة مع إنجاز مركز تقني لدفنها، حيث مس 13 بلدية واقعة بمنطقة الهضاب العليا من بينها بلدية عين الزيتون، قدر الغلاف المالي للمشروع بـ 55.000.000 دج في شقه الأول، و 65.000.000 دج في شقه الثاني والذي انطلق في 2007 حيث تم الإنجاز بنسبة 99%.

- **2006:** تطوير وإعادة تأهيل البلدية (طرقات، إنارة، أرصفة، مساحات خضراء) حيث مست 12 بلدية منها عين الزيتون، وصل الغلاف المالي إلى 200.000.000 دج في شقه الأول و استفادت من نفس الغلاف في الشق الثاني الذي كان في 2007 حيث تم الإنجاز بنسبة 95%.

- **2006:** دراسة وبناء وتجهيز ملحق للتكوين، حيث قدر الغلاف المالي بـ 40.000.000 دج ووصل الإنجاز إلى نسبة 59%.

- **2006:** تهيئة 04 مساجد وإنجاز 03 مدارس قرآنية بعين البيضاء وعين الزيتون وبوغرارة السعودي، حيث بلغ الغلاف المالي 80.000.000 دج ووصل الإنجاز إلى 85%.

- **2006:** دراسة وإنجاز وتجهيز 06 مكتبات بـ 06 بلديات بغلاف مالي قدر بـ 60.000.000 دج، حيث وصل الإنجاز إلى نسبة 50%.

- **2006:** الاستفادة من المياه الصالحة للشرب بمشتة الرقراق بمبلغ وصل إلى 5.000.000 دج.

- **2006:** تهيئة واد لفجوج بمبلغ مالي قدر بـ 30.000.000 دج.

- **2007:** تصحيح مجاري المياه بغلاف مالي بلغ 568.620.000 دج حيث تم الإنجاز بنسبة 100%.

- **2009:** فتح درب على 20 كم بغلاف مالي قدر بـ 19.199.700 دج حيث وصل الإنجاز إلى 40%.

2- العمليات المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية:

استفادت الولاية خلال فترة البرنامج من غلاف مالي وصل إلى 1.225.000.000 دج بـ 282 عملية، حيث أكبر غلاف سجل سنة 2006 بنسبة فاقت 26%، واستفادت من نسبة فاقت 24% في 2007 و2008 و2009 .

جدول رقم79 توزيع الغلاف المالي والعمليات بعين الزيتون (PCD)

السنوات	عدد العمليات	الغلاف المالي× 10^3 دج	التسبة (%)
2006	4	11.900	18
2007	7	17.512	27
2008	5	19.457	**30**
2009	8	15.324	24
المجموع	24	64.193	100

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم - أم البواقي -

بمنطقة الدراسة استفادت عين الزيتون فقط من برنامج الهضاب العليا الذي جاء ضمن المخطط البلدي بغلاف مالي وصل إلى 64.193.000 دج ويمثل نسبة 5% من إجمالي الولاية، حيث استفادت من 4 عمليات لقطاع الفلاحة والري بغلاف مالي قدر بـ 11.900.000 دج وهذا سنة 2006، كما استفادت في 2007 من 7 عمليات 4 منها لقطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بغلاف مالي وصل إلى 17.500.000 دج والمتبقية استفاد منها قطاع الفلاحة والري بـ 12.300.000 دج، وفي 2008 وصل عدد العمليات إلى 5 عمليات جاءت كلها لفائدة قطاع الفلاحة والري وتمثلت خاصة في ربط مختلف المشاتي بالمياه الصالحة للشرب حيث وصل الغلاف المالي إلى 19.457.000 دج، كما استفادت من 8 عمليات في 2009 استفاد قطاع الري من 4 عمليات والعمليات المتبقية استفاد منها قطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بغلاف مالي وصل إلى 15.324.000 دج.

جاء هذا البرنامج على شكل مشاريع مركزة زمنيا ومجاليا لدعم البرامج العادية والنقص الذي تعاني منه مختلف المناطق الواقعة بهذا المجال، حيث وزع الغلاف المالي الذي استفادت منه الولاية على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة حسب أهمية كل قطاع بالولاية، فالأولوية كانت للبنى التحتية الاقتصادية والإدارية الذي تحصل على أعلى نسبة، إضافة إلى قطاع التربية والتكوين الذي تحصل على أكبر عدد عمليات، يليه قطاع البنى التحتية الاجتماعية، ثم قطاع الفلاحة والري.

البلديات	جدول رقم80 أولوية البرامج التنموية								
	الفروع	PCD	PSD	PSRE	PC	PCSC	PSCE	PDS	PHP
عين الزيتون	الفلاحة								
	مياه الشرب								
	التطهير								
	الطرقات								
	التعليم								
	التهيئة العمرانية								
	الصحة								
	الثقافة								
	الرياضة								
	الغابات								
	البنى الاقتصادية والادارية								
عين ببوش	الفلاحة								
	مياه الشرب								
	التطهير								
	الطرقات								
	التعليم والتكوين								
	التهيئة العمرانية								
	الصحة								
	الثقافة								
	الرياضة								
	الغابات								
	البنى الاقتصادية والادارية								
عين فكرون	الفلاحة								
	مياه الشرب								
	التطهير								
	الطرقات								
	التعليم								
	التهيئة العمرانية								
	الصحة								
	الثقافة								
	الرياضة								
	الغابات								
	البنى الاقتصادية والادارية								

الخلاصة:

إن دراسة مختلف البرامج التنموية مكنتنا من إعطاء نظرة شاملة عن واقع التنمية المحلية وتأثرها بمختلف البرامج التنموية، وذلك بتحليل المشاريع التنموية وانعكاساتها على المجال، ومدى مساهمة هذه البرامج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير الخدمات والهياكل القاعدية وفتح مناصب شغل جديدة؛ ما يؤدي إلى تثبيت السكان والحد من تفريغ المجال.

فبرامج التنمية المحلية ورغم اختلاف أهدافها سعت إلى النهوض بالمجال وتنميته، بدءا ببرامج التجهيز العمومي والتي تهدف إلى تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛ والمتمثلة في المخططات البلدية والمخططات القطاعية، مرورا بمختلف البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية والتي جاءت من أجل استكمال مسار التنمية، كبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي جاء للحد من الفقر والقضاء على البطالة ودفع وتيرة التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له غلاف مالي ضخم من أجل استكمال التنمية خاصة في مجال الصحة والتعليم والأشغال العمومية وتدعيم الأنشطة الفلاحية.

كما ساهمت في التنمية المحلية كل من البلدية ببرنامج التمويل الذاتي؛ والولاية بتقديم إعانات؛ والجماعات المحلية عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛ ووكالة التنمية الاجتماعية عن طريق برامج التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى البرامج الخاصة والتي جاءت لتنمية مناطق معينة كبرنامج الهضاب العليا الذي جاء بشكل مشاريع مركزة مجاليا وزمنيا تهدف إلى ترقية النشاطات والهياكل القاعدية بغية إعادة التوازن الديموغرافي وجعل المناطق الواقعة بالهضاب العليا أكثر استقطابا.

ولكن ورغم الإنجازات المحققة ضمن التنمية المحلية إلاّ أن اعتماد هذه البرامج والمخططات التنموية على عدد السكان وحجم البلدية في توزيع مختلف الاستثمارات؛ زاد من الفوارق المجالية والاختلالات المتواجدة داخل الإقليم الولائي.

الفصل الثاني

تأثير برامج التنمية المحلية على المجال

مقدمة:

تهدف مختلف برامج التنمية المحلية إلى النهوض بالمجال ككل وخاصة المجال الريفي، وذلك بحشد الموارد الطبيعية والبشرية ودعم الأنشطة الاقتصادية، لهذا سخرت الدولة كل الإمكانيات من أجل تغيير الصورة النمطية لهذا المجال ودمجه داخل المجال الإقليمي بخلق نوع من التوازن بين المجال الريفي والحضري، حيث عملت على توفير مختلف التجهيزات والهياكل القاعدية من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان وفك العزلة عن هذه المناطق بغية تثبيتهم بها والحد من تفريغ المجال وعودة السكان إليه.

لهذا لابد من الوقوف على أهم الإنجازات المحققة من خلال برامج التنمية، والتي ساهمت إلى حد ما في التخفيف من الفوارق المجالية وصعوبة الحصول على مختلف الخدمات التي تعكس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

أولا: التجهيزات والخدمات

I. المرافق التعليمية:

جدول رقم81 تطور المرافق التعليمية بين 2003 - 2010

البلديات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
نوع المرفق التعليمي	2003	2010	2003	2010	2003	2010
إبتدائية	26	27	10	11	6	8
متوسطة	5	8	3	3	/	1
ثانوية	2	3	1	1	/	/

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي

عموما نجد تحسن نسبي في مختلف المرافق التعليمية، وهذا بفضل مختلف البرامج التنموية التي أعطت الأولوية لقطاع التعليم من أجل تغطية العجز الذي يعاني منه، باعتباره من أهم المرافق التي تساهم في تثبيت السكان:

فعين فكرون ارتفعت عدد المدارس الابتدائية بها من 26 في 2003 إلى 27 في 2010، أما المتوسطات فارتفع عددها من 5 متوسطات إلى 8، كذلك الحال بالنسبة للثانويات التي زاد عددها من 2 إلى 3 ثانويات.

أما بعين ببوش فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية من 10 سنة 2003 إلى 11 في 2010، غير أن عدد المتوسطات والثانويات بقي على حاله.

كما تشهد عين الزيتون زيادة في عدد المدارس الابتدائية والتي ارتفع عددها من 6 سنة 2003 إلى 8 في 2010، أما المتوسطات فقد تم تسجيل متوسطة واحدة في 2010 حيث لم تكن هناك أي متوسطة في 2003 هذا ما يساهم في الحد من التنقل الدائم لتلاميذ هذا الطور، كما سجل غياب الثانويات على مستوى البلدية مما يستدعي تنقل التلاميذ إلى مقر الولاية أين تتواجد الثانويات الداخلية.

جدول رقم82 تطور عدد الأقسام بين 2003 - 2010

البلديات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
نوع المرفق التعليمي	2003	2010	2003	2010	2003	2010
إبتدائية	197	224	77	82	32	39
متوسطة	51	129	45	46	/	13
ثانوية	31	49	20	19	/	/

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي

إن الزيادة في المرافق التعليمية التي شهدتها المنطقة انعكست على عدد الأقسام التي ارتفع عددها هي الأخرى:

حيث ارتفع عدد الأقسام الابتدائية بعين فكرون من 197 سنة 2003 إلى 224 في 2010 حيث قاربت نسبة النمو 14%، أما المتوسطات فقد تضاعف عددها بنفس الفترة من 51 إلى 129 قسم، وبالنسبة للثانويات فعددها ارتفع من 31 في 2003 إلى 49 في 2010 بزيادة قدرت بـ 58%.

أما عين ببوش فقد ارتفع عدد الأقسام الابتدائية بها من 77 في 2003 إلى 82 في 2010 بنسبة زيادة ضعيفة لم تتجاوز 6.5%، بينما تم زيادة قسم واحد فقط في كل من الطور المتوسط والثانوي.

وبعين الزيتون نجد ارتفاع عدد الأقسام من 32 قسم في 2003 إلى 39 قسم بـ 2010 حيث بلغت نسبة النمو 22%، بينما بلغت هذه النسبة 100% في المتوسطات بفتح متوسطة جديدة بعدما كانت

البلدية تفتقر لهذا النوع من المرافق التعليمية، كما نسجل غياب الأقسام بالطور الثانوي حيث تواجد هذا النوع من الأقسام بإمكانه التخفيف من عبئ تنقل التلاميذ والأعباء المالية.

جدول رقم83 تطور معدل شغل الأقسام بين 2003 - 2010

البلديات	عين فكرون		عين ببوش		عين الزيتون	
نوع المرفق التعليمي	2003	2010	2003	2010	2003	2010
إبتدائية	45	39	29	25	25	19
متوسطة	40	38	30	32	/	33
ثانوية	50	30	34	33	/	/

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي

ارتفاع عدد الأقسام انعكس إيجابا على معدل شغل القسم الذي شهد انخفاضا ملحوظا:

بعين فكرون الذي انخفض معدل شغل القسم بها من 45 تلميذ في 2003 إلى 39 بـ 2010 هذا المعدل يفوق بكثير المعدل الولائي 31 تلميذ/القسم هذا فيما يخص المدارس الابتدائية والتي يبقى العجز بها مسجل، أما في الطور المتوسط فكان الانخفاض طفيف من 40 تلميذ بالقسم إلى 38 خلال نفس الفترة هذا المعدل يبقى أكبر من المعدل الولائي 35 تلميذ/القسم، وفيما يخص الطور الثانوي فقد شهد تطورا ملحوظا حيث انخفض معدل شغل القسم من 50 إلى 30 تلميذ/القسم والذي يقارب المعدل الولائي 29 تلميذ/القسم.

كما تشهد عين ببوش تحسنا في معدل شغل القسم بالنسبة للمدارس الابتدائية، والذي انخفض من 29 تلميذ/القسم في 2003 إلى 25 تلميذ/القسم في 2010 وهو أدنى من المعدل الولائي، أما الطور المتوسط فيشهد وضعية معاكسة حيث ارتفع معدل شغل القسم من 30 تلميذ/القسم في 2003 إلى 32 تلميذ/القسم في 2010 غير أنه يبقي أقل من المعدل الولائي، أما الطور الثانوي فيعرف وضعية مغايرة فرغم انخفاض معدل شغل القسم من 34 إلى 33 تلميذ/القسم إلا أنه يبقى أعلى من المعدل الولائي.

أما عين الزيتون فتشهد وضعية جيدة ومثالية بالنسبة لمعدل شغل القسم بالمدارس الابتدائية، حيث انخفض هذا المعدل من 25 تلميذ/القسم في 2003 إلى 19 تلميذ/القسم في 2010 وهذا بفضل فتح المدارس الجديدة بهذا الطور، أما في الطور المتوسط فمعدل شغل القسم بالمتوسطة الوحيدة المتواجدة هو 33 تلميذ/القسم وهو أقل من المعدل الولائي.

- **التكوين المهني:**

جدول رقم 84	توزيع مراكز التكوين المهني 2010					
المراكز	قدرة الاستيعاب	قدرة استيعاب الداخليين	التكوين الإقامي	التكوين عن طريق التمهين	التكوين التأهيلي	الشهادات المتحصل عليها
مركز التكوين المهني و التمهين عين فكرون	300	60	158	161	220	380
مركز التكوين المهني و التمهين عين ببوش	300	60	00	00	60	00
ملحقة التكوين المهني عين الزيتون	100	00	00	00	00	00

المصدر: مديرية التخطيط وتهيئة الإقليم لأم البواقي

يتواجد بمنطقة الدراسة ثلاث مراكز للتكوين المهني، أهمها مركز التكوين والتمهين لعين فكرون ذو طاقة استيعاب تصل إلى 300 مقعد، إضافة إلى مركز التكوين والتمهين لعين ببوش الذي تصل طاقة الاستيعاب به إلى 300 مقعد وهو مركز حديث العهد، كما تتواجد ملحقة للتكوين المهني على مستوى بلدية عين الزيتون حيث تصل طاقة استقباله إلى 100 مقعد وهي ملحقة حديثة.

II. المرافق الصحية:

جدول رقم85	المرافق الصحية في 2010					
البلديات	عدد المستشفيات	طاقة الاستيعاب	عيادة متعددة الخدمات	قاعة العلاج	عيادة ولادة حضرية	مركز تصفية الدم
عين فكرون	01	93	01	04	-	-
عين ببوش	-	-	01	04	-	-
عين الزيتون	-	-	-	04	-	-
إجمالي الولاية	07	1173	21	130	01	02

المصدر: مديرية الصحة والسكان

عملت مختلف البرامج على توفير أدنى مستويات الخدمات الصحية، والمتمثلة في قاعات العلاج والتي تعتبر جوارية نظرا لقربها من المواطن، حيث تنتشر بشكل كبير بالمراكز سواء الريفية والحضرية، إذ تتواجد 4 قاعات علاج في كل من عين فكرون وعين ببوش وعين الزيتون بعدما كانت قاعتان للعلاج بكل من عين ببوش وعين الزيتون في 2003 و3 قاعات بعين فكرون، أما العيادات المتعددة الخدمات فتتواجد عيادة واحدة في كل من عين فكرون وعين

ببـوش هـذه الأخيـرة التـي لـم تكـن لهـا عيـادة متعـددة الخـدمات فـي 2003، وفيمـا يـخص الـمستشفيات فيتواجد مستشفى واحد على مستوى بلدية عين فكرون ذو طاقة استيعاب تقدر بـ 93 سرير باعتبارها بلدية حضرية تتواجد بها كثافة سكانية معتبرة؛ كما تعتبر من أكبر بلديات الولايـة، وفـي المقابـل نجـد غيـاب عيـادة الـولادة ومـراكز لـتصفية الدم.

مستشفى عين فكرون

المـــوارد البشريـــة:

جدول رقم86 الموارد البشرية 2003- 2010

البلديات	السنة	طبيب أخصائي		طبيب عام		طبيب أسنان		صيدلي		شبه طبي خاص	
		عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
عيـن فكـرون	2003	04	04	20	17	05	04	-	15	134	3
	2010	03	11	17	02	07	12	2	17	170	3
عيـن ببـوش	2003	-	-	02	03	01	01	-	03	16	-
	2010	01	-	11	04	03	01	-	04	16	-
عين الزيتـون	2003	-	-	01	01	-	-	-	-	08	-
	2010	-	-	03	-	-	-	-	01	03	-
إجمالي الولاية	2003	69	77	195	157	61	55	03	118	1797	24
	2010	144	97	392	149	106	74	17	152	2097	34

المصدر: مديرية الصحة والسكان

تبقـى البلديات تـعاني من نقص فيما يخص الموارد البشرية فعين ببوش يقل بها عدد الأطباء خاصة في القطاع العام الذي يشهد تراجع في الموارد البشرية بين 2003 و 2010 بالمقابل تحسن في القطاع الخاص، أمـا عين الزيتون فهـي تـعاني من عجـز في الموارد البشرية التي تشهد تراجع ملحوظ بين 2003 و 2010 كالغياب الكلي للأطباء الأخصائيين وأطباء الأسنان، باستثناء عين فكرون التي تقارب وأحيانا تفوق المعدل الولائي خاصة في عدد الصيادلة وأطباء الأسنان الخواص.

III. السـكن:

جدول رقم87	توزيع السكن			
البلديـــات	السنة	عـدد السكان	عـــدد السكنـــات	معـــدل شغـــل السكـــن
عـين فكـــرون	1998	47315	7824	6,04
	2008	57135	10206	5,4
عين ببـــوش	1998	14597	2920	5,0
	2008	16670	3462	4,7
عـين الزيتـــون	1998	5993	1141	5,2
	2008	6148	1494	4,1
إجمالي الولاية	1998	527797	99560	5,3
	2008	642449	128799	4,9

المصدر : الإحصاء العام للسكن و السكان 2008

زيـادة عـدد السكنـات بـين 1998 و 2008 أدى إلى انخفاض معدل شغل المسكن وهذا بالرغم مـن ارتفـاع عـدد السكـان، هـذا راجع إلـى مخـتلف بـرامج السكن والدعم الذي تقدمه الدولة من أجل النهـوض بهـذا الـقطاع وتـطوير الحظيـرة الـسكنية، فـعين فكـرون انخفض المعدل بها من 6.04 في 1998 إلى 5.4 في 2008 حيث يـبقى هـذا الـمعدل أكبـر مـن الـمعدل الـولائي، كمـا انخفض هـذا الـمعدل بـعين ببـوش مـن 5 في 1998 إلى 4.7 في 2008 حيث هذا المعدل يقارب المعدل الولائي، أمـا بـعين الـزيتون فـقد انخفض الـمعدل مـن 5.3 إلى 4.1 حيث يقل هذا المعدل عن المعدل الولائي.

- **وضعية البرامـــــج السكنيـــــة 2010:**

1 ـ برنـــامج السكـــن الاجتماعـــي للكـــــراء :

جدول رقم 88	وضعية البرامـج السكنيـة 2010		
البلدية	السكن المبرمج	السكنات المنجزة	السكنات في طور الانجاز
عين فكرون	2519	1929	590
عين ببوش	960	750	210
عين الزيتون	100	30	70
إجمالي الولاية	33180	27895	5285

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية

استفادت الولاية من 33180 وحدة سكنية تم انجازها بنسبة تفوق 84% وتبقى الوحدات المتبقية في طور الإنجاز، حيث استفادت عين فكرون من 2519 وحدة أنجزت بنسبة تجاوزت 76%، كما استفادت عين ببوش من 960 وحدة أنجزت بنسبة 78%، واستفادت عين الزيتون من 100 وحدة تم الإنجاز بنسبة 30%.

2 - برنـــامج السكـــن الاجتماعـــي التساهمـــــي :

جدول رقم 89 السكـــن الاجتماعـــي التساهمـــــي 2010

البلدية	السكن المبرمج	السكنات المنجزة	السكنات في طور الانجاز
عين فكرون	210	98	112
عين ببوش	00	00	00
عين الزيتون	00	00	00
إجمالي الولاية	8035	5676	2359

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية

بلغت إجمالي الاستفادة من هذا البرنامج على مستوى الولاية 8035 وحدة أنجزت بنسبة حوالي 30% والباقي في طور الإنجاز، وبمنطقة الدراسة لم تستفد إلا بلدية عين فكرون من هذا البرنامج حيث تحصلت على 210 وحدة سكنية أنجزت بنسبة تفوق 53% والباقي في طور الإنجاز.

3 - برنـــامج السكـــن الترقـــــوي :

جدول رقم90 برنـــامج السكـــن الترقـــــوي 2010

البلدية	السكن المبرمج	السكنات المنجزة	السكنات في طور الانجاز
عين فكرون	235	187	48
عين ببوش	100	100	00
عين الزيتون	00	00	00
إجمالي الولاية	3788	3055	733

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية

بلغ العدد الإجمالي للسكن الترقوي الذي استفادت منه الولاية 3788 حيث تم الإنجاز بنسبة فاقت 80% والنسبة المتبقية في طور الإنجاز، إذ استفادت عين فكرون من 235 وحدة سكنية

أنجزت بنسبة حوالي 80%، كما استفادت عين ببوش من 100 وحدة تم إنجازها بالكامل، في حين لم تستفد بلدية عين الزيتون من هذا البرنامج نظرا لخصوصيتها الريفية.

4 - برنـــامج السكـــن الريفـــي :

جدول رقم91 السكـــن الريفـــي 2010			
البلدية	السكن المبرمج	السكنات المنجزة	السكنات في طور الانجاز
عين فكرون	980	732	248
عين ببوش	578	383	195
عين الزيتون	900	683	217
إجمالي الولاية	23255	17411	5844

المصدر: مديرية السكن و التجهيزات العمومية

وصل العدد الإجمالي للسكنات المبرمجة بالولاية إلى 23255 وحدة سكنية حيث قدرت نسبة السكنات الجاهزة بـ 75% والباقي يبقى في طور الإنجاز، استفادت عين فكرون من 980 وحدة أنجزت منها نسبة حوالي 75%، كما استفادت عين ببوش من 578 وحدة أنجزت منها نسبة 66%، واستفادت عين الزيتون من 900 وحدة أنجز منها نسبة 76%.

IV. المرافق الإدارية والأمنية:

تتوفر المنطقة على مختلف التجهيزات الإدارية والأمنية اللازمة من أمن حضري ودرك وطني وشرطة البلدية.

مقر دائرة عين ببوش

كما تتواجد العديد من الإدارات كمقر البريد و مقر البلدية، أما على مستوى الدوائر كعين فكرون وعين ببوش تنتشر بها تجهيزات أخرى كالمندوبية الفلاحية، ومقر الدائرة.

وباعتبار عين فكرون من أكبر دوائر ولاية أم البواقي فهي تتوفر على العديد من المرافق كالمحكمة، فرع مديرية الغابات، مصالح الضرائب مقر الحمايه المدنية، وكالة الضمان الاجتماعي، فروع مختلف البنوك.

غير أن هذه المرافق لا تلبي حاجيات السكان خاصة بالمناطق الريفية لافتقارها للإدارات هذا ما يستدعي تنقلهم نحو المركز لتلبية حاجياتهم.

V. المرافق الثقافية والرياضية:

1- المرافق الثقافية:

جدول رقم92 المرافق الثقافية 2010

البلديات	دار الشباب	المراكز الثقافية	المكتبات	الجمعيات
عين فكرون	01	-	01	15
عين ببوش	-	01	01	06
عين الزيتون	-	-	01	01
إجمالي الولاية	11	19	34	213

المصدر : مديرية الثقافة

تعاني المنطقة من عجز في المرافق الثقافية حيث يتواجد دار شباب بعين فكرون ومركز ثقافي واحد ببلدية عين ببوش، كما تتواجد قاعة متعددة النشاطات بعين الزيتون، أما المكتبات فتتواجد مكتبة واحدة في كل بلدية، كما تتواجد بالمنطقة العديد من الجمعيات الثقافية منها 15 جمعية بعين فكرون، و06 جمعيات بعين ببوش، وجمعية واحدة بعين الزيتون.

2 - المرافق الرياضية:

جدول رقم 93 المرافق الرياضية 2010

البلديات	قاعة متعددة الخدمات	ملعب بلدي	مركب رياضي جواري	ساحة اللعب	حوض سباحة
عين فكرون	01	01	01	08	01
عين ببوش	00	01	01	05	01
عين الزيتون	00	01	00	04	00
إجمالي الولاية	03	24	06	173	06

المصدر: مديرية الشباب و الرياضة

تتواجد بالمنطقة العديد من المرافق الرياضية خاصة ساحات اللعب حيث تتواجد 8 ساحات بعين فكرون و5 بعين ببوش و4 بعين الزيتون، كما تتوفر البلديات الثلاث على ملعب بلدي واحد، وفيما يخص المركبات الجوارية فيتواجد مركب جواري واحد في كل من عين فكرون وعين ببوش ويتواجد على مستوى البلديتين حوض سباحة، أما قاعة متعددة الخدمات فتتواجد واحدة فقط بعين فكرون.

VI. المرافق الدينية:

جدول رقم94 توزيع المرافق الدينية 2010

البلديات	مساجد منجزة	مساجد في طور الانجاز	مشاريع جديدة	المدارس القرآنية	الزوايا و المصليات	المجموع
عين فكرون	04	05	04	03	01	17
عين ببوش	03	04	03	-	-	10
عين الزيتون	02	01	02	-	-	05
إجمالي الولاية	118	76	74	25	31	324

المصدر: مديرية الشؤون الدينية و الأوقا

تعاني المنطقة من نقص في المرافق الدينية، حيث يتواجد 4 مساجد فقط بعين فكرون ويبقى 5 في طور الإنجاز و4 مسجلة كمشاريع جديدة؛ كما تتواجد 3 مدارس قرآنية وزاوية واحدة، أما بعين ببوش فيوجد 3 مساجد كما توجد 4 منها في طور الإنجاز و3 مسجلة كمشاريع جديدة، وبعين الزيتون يوجد مسجدين وواحد في طور الإنجاز و2 مسجلة كمشاريع جديدة.

VII. التجارة:

جدول رقم95 توزيع التجار حسب قطاع النشاط 2010

البلديات	السنة	صناعة	حرف	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	تجارة الاستيراد	الخدمات	المجموع
عين فكرون	2003	118	10	60	892	556	264	1900
	2010	205	49	109	1101	1151	887	3502
عين ببوش	2003	85	0	07	179	02	50	323
	2010	103	05	03	258	05	148	522
عين الزيتون	2003	44	01	12	73	16	40	186
	2010	21	01	04	21	07	28	82
إجمالي الولاية	2003	1943	113	439	6787	1354	2670	13306
	2010	3600	292	998	10594	2208	7055	24747

المصدر: مديرية التجارة

- **عين فكرون:**

انتشار واسع للمحلات التجارية بعين فكرون

بلغ عدد التجار بالبلدية في 2010 .3502 تاجر ويمثلون نسبة تفوق 14% من إجمالي التجار بالولاية وهذا بعدما كان عددهم لا يتجاوز 1900 تاجر سنة 2003، حيث تمثل تجارة الاستيراد أعلى نسبة بحوالي 33% بعدما كانت تمثل 29% في 2003، تليها تجارة التجزئة بنسبة تفوق 31% بعدما كانت التجارة الرائدة في 2003 بنسبة 50%، ثم الخدمات بنسبة 25%، ويمثل التجار الصناعيين نسبة تقارب 6%، أما تجارة الجملة فتمثل سوى 3%، وفي الأخير نجد تجارة الحرف والتي لا تتجاوز نسبة 1%.

- **عين بوش:**

وصل عدد التجار بالبلدية سنة 2010 إلى 522 تاجر ويمثلون نسبة 2% من إجمالي الولاية بعدما كان عددهم لا يتجاوز 323 تاجر في 2003، وتأتي تجارة التجزئة بالمرتبة الأولى بنسبة 50% بعدما كانت تمثل أكثر من 55%، تليها تجارة الخدمات بنسبة 28%، ثم التجارة الصناعية بنسبة حوالي 20%، أما تجارة الحرف والاستيراد فتمثل نسبة 1%، وفي الأخير نجد تجارة الجملة والتي تمثل أضعف نسبة بحوالي 0.5%.

- **عين الزيتون:**

تراجع عدد التجار بالبلدية إلى 82 تاجر في 2010 ويمثلون نسبة تقل على 0.5% من إجمالي الولاية وهذا بعدما كان عددهم يقدر بـ 186 تاجر وهذا نتيجة الهجرة الريفية وتراجع عدد السكان، حيث تمثل تجارة الخدمات أعلى نسبة بـ 34% بعدما كانت تمثل نسبة 21%، تليها التجارة الصناعية وتجارة التجزئة بنسبة تفوق 25% حيث هذه الأخيرة كانت تمثل نسبة تقارب 40%، ثم تجارة الاستيراد بنسبة تجاوزت 8%، كما تمثل تجارة الجملة نسبة حوالي 5%، وفي الأخير نجد التجارة الحرفية بنسبة 1%.

VIII. شبكـــة الـــنقـــل:

جدول رقم96 مخطط النقـــل خـــاص بسيـــارات الأجـــرة

البلديـــات	السنة	الـرخص الممنوحـة	الـرخـص المستغلـة		مجمـوع الرخـص المستغلـة	مجمـوع الرخـص غيـر المستغلـة
			ما بين المدن	حضـري		
عيـن فكـرون	2003	80	40	01	42	38
	2010	78	23	/	23	55
عيـن ببـوش	2003	42	/	/	/	42
	2010	42	07	/	7	35
عين الزيتـون	2003	09	/	/	/	09
	2010	09	/	/	/	09
إجمالي الولاية	2003	979	418	110	573	406
	2010	1209	366	237	33	636

المصدر: مديرية النقل

تـقلص عـدد رخص السيارات الـممنوح بـعين فكـرون من 80 رخصـة سنـة 2003 والـتـي استغـلت منهـا 42 رخصـة؛ إلـى 78 رخصـة فـي 2010 والـتـي استغـلت منهـا 23 رخصـة، حيـث أغـلبيـة هـذه الـرخص تـستغـل مـا بيـن الـمدن، وبـعين ببـوش بـقـي نـفس عـدد الـرخص الـممنوحة فـي 2003 وعـددهـا 42 إذ استغـلت 7 رخص منهـا سنـة 2010 فيمـا بيـن الـمدن بـعدمـا لـم تـكـن مستغـلـة فـي 2003، أمـا بـعين الـزيتـون فـقد بـلـغ عـدد الـرخص الـممنوحـة فـي 2010 " 9" وهـو نـفس الـعـدد الـممنـوح فـي 2003 وهـي لـم تستغـل بعـد.

IX. وسـائـــل الإعـــلام والاتصـــال:

جدول رقم97 توزيع المشتركين في الهاتف حسب البلديات 2010

البلديات	المراكز الهاتفية (السلكية+ اللاسلكية)		عدد المشتركين
	عددها	القدرة بالخطوط	
عيـن فكـــرون	03	7072	3802
عيـن ببـــوش	01	2048	686
عين الزيتـــون	01	256	31
إجمالي الولاية	51	77712	48477

المصدر: مديرية البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال

وصل عـدد الـمراكـز الـهاتـفية الـسلكيـة والـلاسلكيـة بعين فكرون إلـى 3 مـراكـز بـقـدرة 7072 وتـمثل 9% مـن الـقدرة الإجمـاليـة للـولاية حيث يـقارب عـدد الـمشتركيـن 8% من إجمالـي

الولاية، كما يتواجد مركز هاتفي وحيد بعين ببوش تصل قدرته إلى 2048 وتمثل نسبة 3% من إجمالي قدرة الولاية بـ 686 مشترك، أما بعين الزيتون يتواجد بها هي الأخرى مركز هاتفي وحيد حيث تصل قدرته إلى 256 بـ 31 مشترك.

أما فيما يخص الهواتف العمومية فيتواجد 39 هاتف عمومي بعين فكرون و7 بعين ببوش.

شبكـــة الانترنت:

جدول رقم98 توزيع المشتركين في الانترنت حسب البلديات 2010

البلديـــات	السعة الإجمالية للتجهيزات	عدد المشتركين في الانترنات
عيـــن فكـــرون	1184	762
عيـــن ببـــوش	384	03
عيـن الزيتـــون	32	129
إجمالي الولاية	16097	10800

المصدر: مديرية البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال

فيما يخص شبكة الانترنت فقد وصل عدد المشتركين بعين فكرون إلى 762 مشترك وهو عدد قليل بالمقارنة مع السعة الإجمالية للتجهيزات والتي تمثل نسبة تفوق 7% من إجمالي الولاية، كما قدر عدد المشتركين بعين ببوش بـ 3 وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بعدد السكان، ووصل عدد المشتركين بعين الزيتون إلى 129 مشترك رغم ضعف السعة الإجمالية للتجهيزات والطابع الريفي للبلدية.

X. البيـــئـــة:

جدول رقم 99 توزيع أماكن تفريغ النفايات لبلديات أم البواقي 2010

البلديات	مكان التفريغ	الكمية (طن/ اليوم)	المشاريع الجديدة
عيـن فكـــرون	شوف الدابة	23	قمامة مراقبة (شوف الدابة)
عيـن ببـــوش	جنوب عين ببوش	02	غيـــــر مراقبـــــة
عيـن الزيتـــون	جبل قريان	03	غيـــــر مراقبـــــة
إجمالي الولاية		255	-

المصدر : مديرية البيئة

من أجل المحافظة على البيئة تم توفير أماكن لتفريغ النفايات، حيث تصل الكمية بعين فكرون إلى 23 طن/ اليوم، وتصل هذه الكمية إلى 2 طن / اليوم بعين ببوش، و3 طن/ اليوم بعين الزيتون.

ثانيا: الهياكل القاعدية

I. شبكة الطرقات:

جدول رقم 100 تطور شبكة الطرقات بالبلديات

البلديات	السنة	الطرق الوطنية	الطرق الولائية	الطرق البلدية	المجموع
عين فكرون	2003	20.0	27.0	46.2	61
	2010	20.0	27.0	50.6	97.6
عين ببوش	2003	13	10.5	32.1	55.6
	2010	14.0	10.5	41.4	75.9
عين الزيتون	2003	25.7	49.6	33	108.3
	2010	30.7	46.2	43.0	119.9
إجمالي الولاية	2003	413.8	412.6	781.2	1607.7
	2010	413.8	412.6	1075.4	1902

المصدر: مديرية الأشغال العمومية

- **عين فكرون:**

بلغت شبكة الطرقات بالبلدية أكثر من 97 كم حيث لم تتجاوز 61 كم في 2003، 20 كم عبارة عن طرق وطنية وهي في حالة جيدة، 27 كم عبارة عن طرق ولائية وهي في حالة جيدة، أما الطرق البلدية فتمثل أكثر من 50 كم حيث أكثر من 20 كم منها طرق معبدة.

- **عين ببوش:**

يقدر طول شبكة الطرقات بالبلدية حوالي 76 كم بعدما كانت حوالي 55 كم سنة 2003، 14 كم منها عبارة عن طرق وطنية وهي في حالة جيدة، 10 كم طرق ولائية وهي في حالة متوسطة، وأكثر من 46 كم طرق بلدية 95% منها في حالة جيدة.

الطريق الوطني الرابط بين أم البواقي وخنشلة

- **عين الزيتون:**

تطور شبكة الطرق بالبلدية إلى حوالي 120 كم بعدما كانت 108 كم في 2003، منها 31 كم طرق وطنية وهي في حالة جيدة، 46 كم طرق ولائية

أكثر من 60% منها في حالة متوسطة والنسبة المتبقية عبارة عن طرق رديئة، كما تمثل الطرق البلدية 43 كم منها 20 كم طرق معبدة.

II. شبكات الطاقة:

جدول رقم 101 عدد المشتركين للكهرباء والغاز 2010

البلديات	الكهرباء	النسبة (%)	الغاز	النسبة (%)
عين فكرون	9341	94	6526	96
عين ببوش	3185	95	1967	97
عين الزيتون	1079	95	69	98
إجمالي الولاية	119180	94	79409	74

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم

تعرف المنطقة عموما تغطية جيدة لكل من شبكة الكهرباء والغاز، ففي عين فكرون تصل نسبة التغطية الكهربائية 94% و96% للغاز، أما بعين ببوش فتصل التغطية 95% بالنسبة للكهرباء و97% للغاز، وبعين الزيتون تصل التغطية الكهربائية إلى 95% و98% بالنسبة للغاز حيث استفاد سكان البلدية حديثا بشبكة الغاز.

جدول رقم 102 نسبة الإيصال بالكهرباء الريفية 2010

البلديات	المساكن الممونة	نسبة الإيصال (%)	طول الشبكة (كلم)
عين فكرون	1784	92	220
عين ببوش	775	92	154
عين الزيتون	751	80	260
إجمالي الولاية	26570	92	4679

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم

تعرف المناطق الريفية نسبة مرتفعة للإيصال بالكهرباء حيث تقدر هذه النسبة بـ 92% في كل من عين فكرون وعين ببوش وهي تساوي المعدل الولائي؛ حيث تصل طول الشبكة إلى 220 كم بعين فكرون و154 كم بعين ببوش، أما عين الزيتون فتصل نسبة الإيصال إلى 80% وهي أقل من المعدل الولائي بطول شبكة تقدر بـ 260 كم.

III. قـطاع الـري:

1 ـ توزيـــع الموارد المـــائية 2010:

جدول رقم 103 الموارد المـائية 2010

البلديـــات	الآبار العميقة			الآبار التقليدية			المنابع
	العمومية	الخاصة	المجموع	العمومية	الخاصة	المجموع	
عيــن فكـرون	12	23	35	16	19	35	03
عيـن ببــوش	05	10	15	08	48	56	04
عين الزيتـون	17	40	57	05	23	28	03
إجمالي الولاية	208	340	548	403	697	1100	49

المصدر: مديرية الري

وصل عدد الآبار العميقة بعين فكرون إلى 35 بئر تتوزع بين العمومية والخاصة؛ كذلك الحال بالنسبة للآبار التقليدية التي وصل عددها هي أيضا إلى 35 بئر إضافة إلى وجود 3 منابع، وبعين ببوش يتواجد 15 بئر عميق 10 منها خاصة؛ و56 بئر تقليدي غالبيتها خاصة مع تواجد 4 منابع على مستوى البلدية، أما بلدية عين الزيتون فيتواجد بها عدد كبير من الآبار العميقة والمتمثلة في 57 بئر غالبيتها خاصة، أما الآبار التقليدية فعددها وصل إلى 28 بئر منها 23 بئر خاص؛ إضافة إلى تواجد 3 منابع بالبلدية.

2 ـ منشـــآت التخـزين 2010:

جدول رقم 104 منشـــآت التخـزين 2010

البلديـــات	الخزانات		الحواجز المائية	
	العدد	القدرة ($م^3$)	العدد	القدرة ($م^3$)
عيــن فكـــرون	13	4158	-	-
عيـن ببـــوش	16	2480	01	133 000,00
عين الزيتـــون	18	1070	-	-
إجمالي الولاية	296	96518	10	5 936 000,00

المصدر: مديرية الري

بلغ عدد الخزانات بعين فكرون 13 خزان حيث تقدر سعة التخزين بـ 4158 $م^3$ ، أما بعين ببوش فقدر عدد الخزانات بـ 16 خزان بسعة 2480 خزان؛ كما يتواجد حاجز مائي بالبلدية

تبلغ قدرة التخزين به 133.000 م^3 ، وبعين الزيتون يتواجد 18 خزان بسعة تخزين تقدر بـ 1070 م^3.

3 ـ التـــزود بالميـاه الصالحـة للشـرب:

جدول رقم 105 تطور التـــزود بالميـاه الصالحـة للشـرب

البلديـــــات	السنة	عدد الانقـــاب	الانتـــاج اليومـــي (م3)	نسبـــة التـــزود (ل/ي/ن)	سعـــة المخـــزون (م3)
عيـــن فكـــرون	2003	08	4541	87	4130
	2010	08	8287	153	4158
عيـــن بيـــوش	2003	06	3500	150	2290
	2010	05	1908	200	2480
عيـن الزيتـــون	2003	15	2174	150	340
	2010	09	2635	200	1070

المصدر: مديرية الري

وصل عدد الأنقاب بعين فكرون إلى 8 أنقاب مع ارتفاع المنتوج اليومي للمياه من 4541 م^3 إلى 8287 م^3، مع ارتفاع سعة المخزون وزيادة التزود اليومي للسكان.

بعين ببوش انخفاض عدد الأنقاب من 6 سنة 2003 إلى 5 سنة 2010، غير أن الإنتاج اليومي انخفض خلال نفس الفترة من 3500 م^3 /اليوم إلى 1908 م^3 /اليوم مع ارتفاع سعة المخزون.

وبعين الزيتون انخفاض معتبر في عدد الأنقاب من 15 سنة 2003 إلى 9 سنة 2010، هذا أدى إلى ارتفاع كبير للمنتوج اليومي خلال نفس الفترة من 2174 م^3 إلى 2635 م^3 ، مع زيادة كبيرة للمخزون والتزود اليومي للسكان.

4 ـ نسبة الإيصال بالمياه الصالحة للشرب و التطهير:

جدول رقم 106 الإيصال بشبكة مياه الشرب والتطهير بين 2005 - 2010

البلديات	السنة	المياه الصالحة للشرب			التطهير		
		طول الشبكة (كلم)	عدد السكنات الممونة	نسبة الربط (%)	طول الشبكة (كلم)	عدد السكنات الممونة	نسبة الربط (%)
عين فكرون	2003	68.9	-	92	38.1	-	90
	2010	152	11062	95	75.7	11062	95
عين بوش	2003	34.5	-	98	36.7	-	62
	2010	81	3329	98	60.6	2990	88
عين الزيتون	2003	16.5	-	90	3.5	-	96
	2010	60	1228	98	04	1215	97

المصدر: مديرية الري

وصلت نسبة الإيصال بالمياه الصالحة للشرب بعين فكرون إلى 95% حيث بلغت طول الشبكة 152 كم وهذا في 2010، إذ يلاحظ زيادة في نسبة الربط مقارنة بـ 2005 التي وصلت إلى 92% أين طول الشبكة لم تتعدى 70 كم، وفيما يخص شبكة التطهير فقد ارتفعت نسبة الإيصال خلال نفس الفترة من 90% إلى 95% حيث زادت طول الشبكة من 38 كم إلى حوالي 76 كم.

وبعين بوش بلغت نسبة الإيصال بالمياه الصالحة للشرب في 2010 98% وهي نفس النسبة المحققة في 2005، غير أن طول الشبكة ارتفع من 34 كم إلى 81 كم خلال نفس الفترة، أما شبكة التطهير فقد ارتفع طولها من 37 كم في 2005 إلى 61 كم في 2010 إذ زادت نسبة الربط من 62% إلى 88%.

زيادة نسبة الإيصال بشبكة مياه الشرب ببلدية عين الزيتون من 90% في 2005 إلى 98% في 2010 وهذا نتيجة زيادة طول الشبكة من 16.5 كم إلى 60 كم، وفيما يخص شبكة التطهير نسبة الربط ارتفعت خلال نفس الفترة من 96% إلى 97%.

IV. الهياكل الصناعية:

جدول رقم 107 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البلديات سنة 2010	
البلديات	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
عين فكرون	959
عين ببوش	46
عين الزيتون	18
إجمالي الولاية	3690

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعين فكرون 959 مؤسسة وتمثل نسبة حوالي 26% من إجمالي المؤسسات بالولاية، كما تتواجد بعين ببوش 46 مؤسسة وتمثل نسبة تتجاوز 1% من إجمالي الولاية، أما بعين الزيتون فتوجد 18 مؤسسة فقط وتمثل نسبة 0.5% من إجمالي الولاية.

جدول رقم 108 توزيع نشاطات الصناعات التقليدية و الفنية حسب البلديات 2010				
البلديات	الصناعة التقليدية الفنية	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	المجموع
عين فكرون	30	80	111	221
عين ببوش	36	23	36	95
عين الزيتون	03	01	-	04
إجمالي الولاية	566	783	1148	2497

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتواجد بعين فكرون 221 مؤسسة للصناعات التقليدية والفنية وتمثل نسبة تقارب 9% من إجمالي الولاية، منها 111 مؤسسة لإنتاج الخدمات وتمثل نسبة تفوق 50% من إجمالي المؤسسات، و 80 مؤسسة لإنتاج المواد، و 30 مؤسسة للصناعات التقليدية الفنية.

وبعين ببوش توجد 95 مؤسسة للصناعات التقليدية وتمثل نسبة 4% من إجمالي الولاية، توزع بين مؤسسات إنتاج الخدمات ومؤسسة للصناعات التقليدية الفنية والتي يبلغ عدد كل منها 36 مؤسسة بالإضافة إلى 23 مؤسسة لإنتاج المواد.

بلغ عدد المؤسسات الصناعية التقليدية بعين الزيتون 4 مؤسسات فقط، واحدة لإنتاج المواد و3 مؤسسات للصناعة التقليدية الفنية.

ولمعرفة المستوى التنموي للبلديات الثلاث بالنسبة للإقليم الولائي، اعتمدنا على مصفوفة الرتب من أجل إبراز مختلف الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة بين البلديات؛ حيث تمت حسب الخطوات التالية:

- ✓ اختيار أكبر عدد من المؤشرات الفعالة في التنمية المحلية.
- ✓ تصنيف هذه المؤشرات حسب تجانسها.
- ✓ دمج النتائج المتحصل عليها ضمن مصفوفة تصنيف البلديات وهذا من أجل معرفة مستوى تنمية البلديات المدروسة بالاعتماد على عدة مؤشرات.
- ✓ حساب مجموع الرتب لكل بلدية ثم ترتيب البلديات تصاعديا.
- ✓ استخراج فئات وذلك حسب الانكسارات الموجودة في سلسلة الرتب.

المؤشرات

1 ـ عدد السكان	**2ـ الكثافة السكانية**	**3ـ معدل النمو**	**4ـ نسبة الشغل**
5ـ عدد المدارس	**6ـ عدد المحلات التجارية**	**7ـ تجارة الخدمات**	**8ـ مياه الشرب**
9ـ صرف المياه	**10ـ الغاز الطبيعي**	**11ـ شبكة الكهرباء**	**12ـ الإنترنت**

- النتيجة كانت استنتاج خمس مستويات للتنمية بالولاية، بحيث كل من عين فكرون وعين ببوش وعين الزيتون تتواجد في مستوى على حدا:

- **المستوى الأول: جيد جدا**

يتمثل في البلديات الأكثر تحضرا بالولاية والتي تقع وسط السهل وتتميز بالمستوى المرتفع للتجهيزات والخدمات والمتمثلة في: عين مليلة، أم البواقي، عين البيضاء، عين كرشة، و**عين فكرون.**

- **المستوى الثاني: حسن**

يضم هذا المستوى كل من بلدية مسكيانة، **عين ببوش**، أولاد حملة، سوق نعمان، سيقوس؛ ويتميز هذا المستوى بتغطية مقبولة للمجال من ناحية التجهيزات والخدمات، حيث تتواجد أغلب البلديات شمال الولاية.

- **المستوى الثالث: متوسط**

يتواجد بهذا المستوى كل من بلدية بريش، هنشير تومغني، قصر الصبيحي، الضلعة، بئر الشهداء، الرحية.

- **المستوى الرابع: ضعيف**

يضم هذا المستوى كل من بلدية العامرية، الحرملية، أولاد قاسم، أولاد زواي، فكيرينة، واد نيني، بوغرارة السعودي، الزرق، عين الديس، **عين الزيتون**، وهي بلديات مهمشة تتميز بضعف الخدمات والتجهيزات وضعف البرامج التنموية.

- **المستوى الخامس: ضعيف جدا**

تتواجد بهذا المستوى كل من بلديات بحير الشرقي، الجازية، بلالة وهي الأكثر تهميش بالولاية.

نلاحظ من خلال الخريطة أنه وبالرغم من تحسن مستوى التنمية ببعض البلديات؛ إلا أن الفوارق المتواجدة بين البلديات الفقيرة والغنية تتوسع، وهذا ما ينطبق على بلديات منطقة الدراسة؛ حيث يرجع السبب بالدرجة الأولى إلى سوء توزيع الأغلفة المالية والمشاريع على البلديات.

الرتب البلديات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	Σ الرتب	الرتب التركيبية
عين مليلة	3	5	1	2			1																							31	1
أم البواقي	2	4	4			2																								34	2
عين البيضاء	6	1	2	1							1			1																43	3
عين كرشة		1	1	1	3	1		2	1	1				1																79	4
عين فكرون		1		4	2	1	1			1			1								1									85	5
مسكيانة			1	1	2	4	1						1					1						1						104	6
عين ببوش				1	1	1		1	3	1	2			1		1														112	7
أولاد حملة	1				1	1	1	1			1	2	2			1														113	8
سوق نعمان					1		3	3		2	1		1											1						119	9
سيقوس				1			2	1	3	3	1																1			121	10
بريش							2		2	2	2		1				2		1											140	11
هنشير تومغني		1		1		1	1	2		1			1		2					1				1					1	158	12
قصر الصبيحي		1									1	4	2	1		1			1			1								159	13
الضلعة					1						2	1		3	2	1					1	1								170	14
بئر الشهداء						1					1	1	1	2	2		2		2				2							172	15
الرحية					1									1						1		1	1	1	1			2	2	173	16
العامرية		1										1	1	1	1	1		3		1			2							192	17
الحرملية				1				1					1	1	1	2	2	2	1			1		1						193	18
فكيرينة									1			1	1	1	2	1	1			2		1	2							196	19
أولاد قاسم												2			1			4	1	2	2									212	20
أولاد زواي														1	1	2	2		2	1		1	1		1					224	21
واد نيني								1				1					1		1		2	1	1	3						235	22
ب. السعودي								1					1			1	1	1			3	1	2		2					247	23
الزرق		1						1		1									1					3	1	1	3			254	24
عين الديس										1		1						1					1	2	3	2				260	25
عين الزيتون																1				2	1	2		2		1		2	1	260	26
بحير الشرقي													1				2		1		1			1	1	2	1		3	289	27
الجازية											1			1									1	1		1	1	3	3	296	28
بلالة													1			1							1				7	1	1	298	29

خريطة رقم 25

مستويات وفوارق التنمية بالولاية

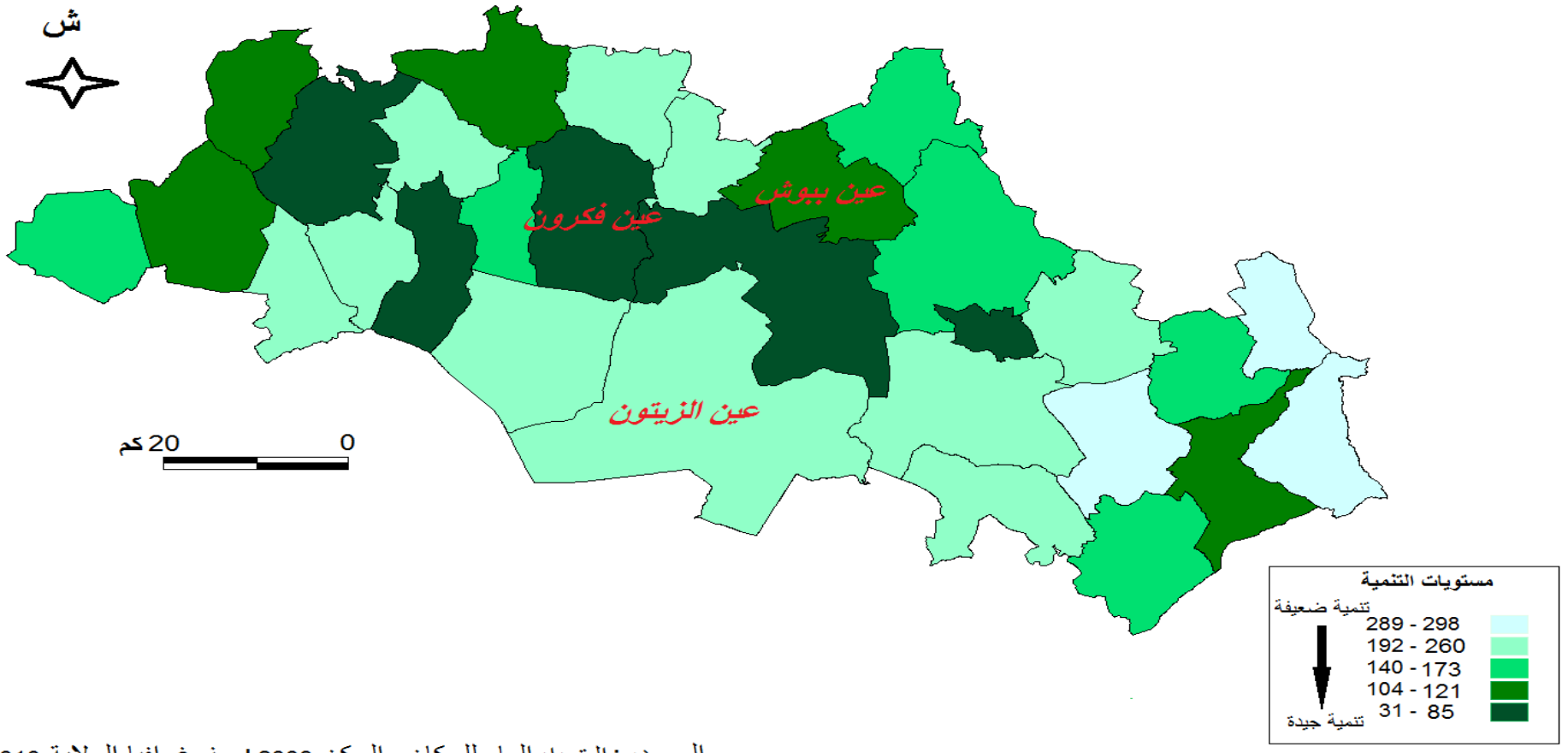

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 2008+ منوغرافيا الولاية 2010

خلاصة الفصل:

ساهمت مختلف البرامج التنموية في تحسين الخدمات والهياكل القاعدية المتواجدة بالمنطقة، خاصة المرافق التعليمية التي شهدت زيادة ملحوظة في الطور الابتدائي والمتوسط على عكس الطور الثانوي الذي مازال يعاني من العجز وارتفاع معدل شغل القسم. كذلك قطاع التكوين المهني الذي شهد تحسنا لمحاولة الاستجابة للطلبات المتزايدة.

أما المرافق الصحية فرغم زيادة عدد قاعات العلاج التي تساهم في تحسين الصحة الجوارية؛ إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من العجز ونقص في الموارد البشرية سواء بالقطاع العام أو الخاص.

كما عرف قطاع السكن تحسنا بفضل مختلف برامج السكن التي تبنتها الدولة سواء الريفية أو الاجتماعية أو التساهمية، هذا ما انعكس على معدل شغل المسكن الذي شهد انخفاضا ملحوظا.

فيما يخص الهياكل القاعدية فالمنطقة عموما تشهد تحسنا في مختلف الهياكل؛ كشبكة الطرق التي تشهد امتدادا وتحسنا في نوعيتها، كذلك الموارد المائية التي تعرف تحسنا في الخدمة والنوعية أدى إلى زيادة نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، كذلك تحسن الربط بمختلف الشبكات.

رغم اهتمام البرامج التنموية بالقطاعات الحساسة إلاّ أنها لم تهمل باقي القطاعات كالثقافة والرياضة والبيئة؛ فرغم ضعف الأغلفة المالية المخصصة لها إلاّ أنها ساهمت في توفير أدنى المرافق الضرورية كالمكتبات والملاعب الجوارية مفرغات النفايات، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية ولا تلبي الاحتياجات الفعلية للسكان.

أما النشاطات الخدمية والتجارية والإنتاجية فهي متباينة في منطقة الدراسة، فعين فكرون تشهد حركية كبيرة لهذه النشاطات ساهمت في حركية البلدية التي أصبحت قطبا تجاريا وطنيا، كما عرفت عين ببوش كذلك نموا وتطورا في مختلف النشاطات التجارية والإنتاجية، أما عين الزيتون فتعرف وضعية معاكسة رغم محاولة كل البرامج الاهتمام بهذه البلدية عن طريق توفير أغلفة مالية هامة إلاّ أنها بقيت تعاني من العزلة والركود ما أدى إلى نزوح السكان وتدني مختلف النشاطات التجارية والإنتاجية.

خـــاتمة:

شهدت التنمية المحلية بالجزائر العديد من التحولات الإيجابية؛ سواء من حيث المفهوم والصلاحيات أو حتى الأطر التشريعية والمؤسساتية، غير أنها اصطدمت بوقائع أهمها ضعف القدرات المالية للجماعات المحلية ما أدى إلى سيطرة هياكل الدولة على عملية التنمية المحلية، بالإضافة إلى ضعف التخطيط وتسيير وسائل التنمية المحلية والتنسيق بين مختلف المتدخلين وتفعيل الموارد المحلية.

فمختلف برامج الـتنمية المحلية سعت إلى النهوض بـالمجال وتنميته، عن طريق تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛ من أجل الحد من الفقر والقضاء علـى البطالة ودفع وتيـرة التنمية فـي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا ما أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات فـي مجال الصحة والتعـليم والموارد المـائية والتنمية الريفية والبنـى التحتية الأساسية، والأشغال العمومية وتدعـيم الأنشطة الفلاحية.

كما عملت الدولة على تنمية المجال الريفي بهدف تحقيق التوازن الإقليمي والقضاء على النزوح الريفي، وذلك عن طريق مختلف السياسات وبرامج التنمية الريفية التي شهدتها البلاد والتي حاولت احترام خصوصية كل منطقة، فجاءت المشاريع مركزة ومتكاملة تهدف إلى تطوير البنى الاجتماعية وخاصة الاقتصادية للمجال الريفي، حيث ساهمت في تثبيت السكان وتوفير مختلف الخدمات والهياكل القاعدية؛ إضافة إلى توفير مناصب الشغل.

فيما يخص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حاول هذا البرنامج تطوير القطاع الفلاحي عن طريق الدعم الموجه للمستثمرات ما سـاهم في رفع الإنتاج مع احترام خصوصية كل منطقة وطابعها الفلاحي، ولكن ورغم الدورات التكوينية التي تقوم بهـا الدولة للفلاحين إلا أن نقص المتابعة أدت إلى تهرب الفلاحين من مسؤولياتهم، بالإضافة إلى الجهوية التي مازالت تنتهجها هذه البرامج بالتركيز على تنمية البلديات الكبرى على حساب البلديات الفقيرة التي تحظى بنسب ضعيفة لهذه البرامج هذا ما يؤدي إلى زيادة الخلل بين هذه المناطق، وبالتالي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية والبشرية لكل منطقة من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والحد من تفريغ المجال.

أما المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛ ورغم العوائق التي صادفت هذا البرنامج الجديد، إلا أنه حاول تنمية وفك العزلة عن المناطق الريفية، كما عمل على تـثبيت وخلق مناصب شغل، بالإضافة إلى المحافظة على المجال الريفي بفضل أعمال الصيانة الغابية والحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية. فهذا البرنامج التكاملي جاء من أجل النهوض بالمجال الريفي ككل، عن طريق تغطية النقائص التي تعاني منها المناطق الريفية؛ كما حاول تحقيق التوازن الإقليمي على عكس البرامج السابقة، غير أن نقص المتابعة

والرقابة أدت إلى تنصل المستفيدين من مسؤولياتهم خاصة المستفيدين من المشاريع الفردية والتحايل على الدولة.

فعرض مختلف البرامج التنموية أبرزت مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما أدى إلى فك العزلة عن المناطق الريفية وتثبيت السكان والحد من النزوح الريفي، حيث شملت هذه البرامج جميع النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفلاحة، والتي ساهمت في زيادة وتحسين نوعية الإنتاج، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، إضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة دائمة ومؤقتة.

جاءت البـرامج التنموية مختلفة من حيث الهدف والأهمية وحتـى الأغلفـة المالـية المرصودة لهـا والفـاعلين المتدخلين فـيها، فجاءت مختلفة من حيث الفعـالية التـي تنعكس علـى التنمية المحلية وبالتالي ضرورة توحيد الجهـود والتنسيق بين مختلف المتدخلين من أجل الوصول إلـى الهدف المنوط.

فرغم المجهودات الـماليـة والتقنية المبذولة من قـبل الدولة والتي تترجمها مختلف البرامج؛ تبقـى التباينات والاختلالات تـطغى علـى الـمجال نتيجة التوزيع الغيـر متجانس للتجهيزات والخدمات والـتي تنعكس على تنظيم المجال وحركية السكان، فمنطقة السهول العليا وولاية أم البواقي كانت نموذج فعلي عن التنوع المجالي والامكانات الاقتصادية من جهة؛ والفوارق الجهوية من جهة أخرى، حيث برزت هذه الاختلالات بشكل واضح بمنطقة الدراسة، لوجود بلديات فقيرة هامشية كعين الزيتون وأخرى متوازنة كعين ببوش وبلديات أخرى تعتبر من أغنى بلديات الجزائر كعين فكرون.

فالتنمية المحلية وإن ساهمت فـي تـنمية العديد من البلديات الـريفية الفقيرة؛ إلا أنها لم تستطع القضاء على الفوارق المجالية، كون التوزيع المالي للبرامج في غالب الأحيان تتحكم فيه ظروف اقتصادية واجتماعية؛ إذ يـأخذ بعين الاعتبار حجم البلدية وعدد الـسكان وطابـعها الـتاريخي(قديمة النشأة) بغض النظر عن إمكانياتها الطبيعية، هذا ما يـستدعي تدخل فعلـي للدولة بـوضع منشآت مهيكلة من أجل خلق نوع من التوازن التنموي والذي يـؤدي إلى تثبيت السكان داخل مجالاتهم وتحقيـق نوع من التوازن البشري مع إنشاء مناخ مناسب للاستثمار الـمحلي ما يـؤدي إلى تـنمية محلية فـعلية ومستدامة، مع مراعاة الـقواعد الأساسية للتنمية المحلية والتي ترتكز علـى مشاركة أفراد المجتمع الـمحلي في جميع السياسات والخطط التنموية للقضاء علـى ضعف استجابة الأفراد لمشاريع التنمية الـمحلية، والعمل على تـوافق المشاريع التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والأخذ بعين الاعتبار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بالاعتماد على الموارد الـمحلية المتاحة مع ضرورة مسـاعدة الجهات الحكومية علـى العمل التنموي بتوفير الموارد الغير متاحة محليـا وتـقديم الـمساعدة المادية والتقنية، مع التخلي عن التسييـر المركزي وإعطاء الجماعات المحلية فرصة من أجل الـتسيير والمبادرة كونها أكثر معرفة لاحتياجات السكان المحليين.

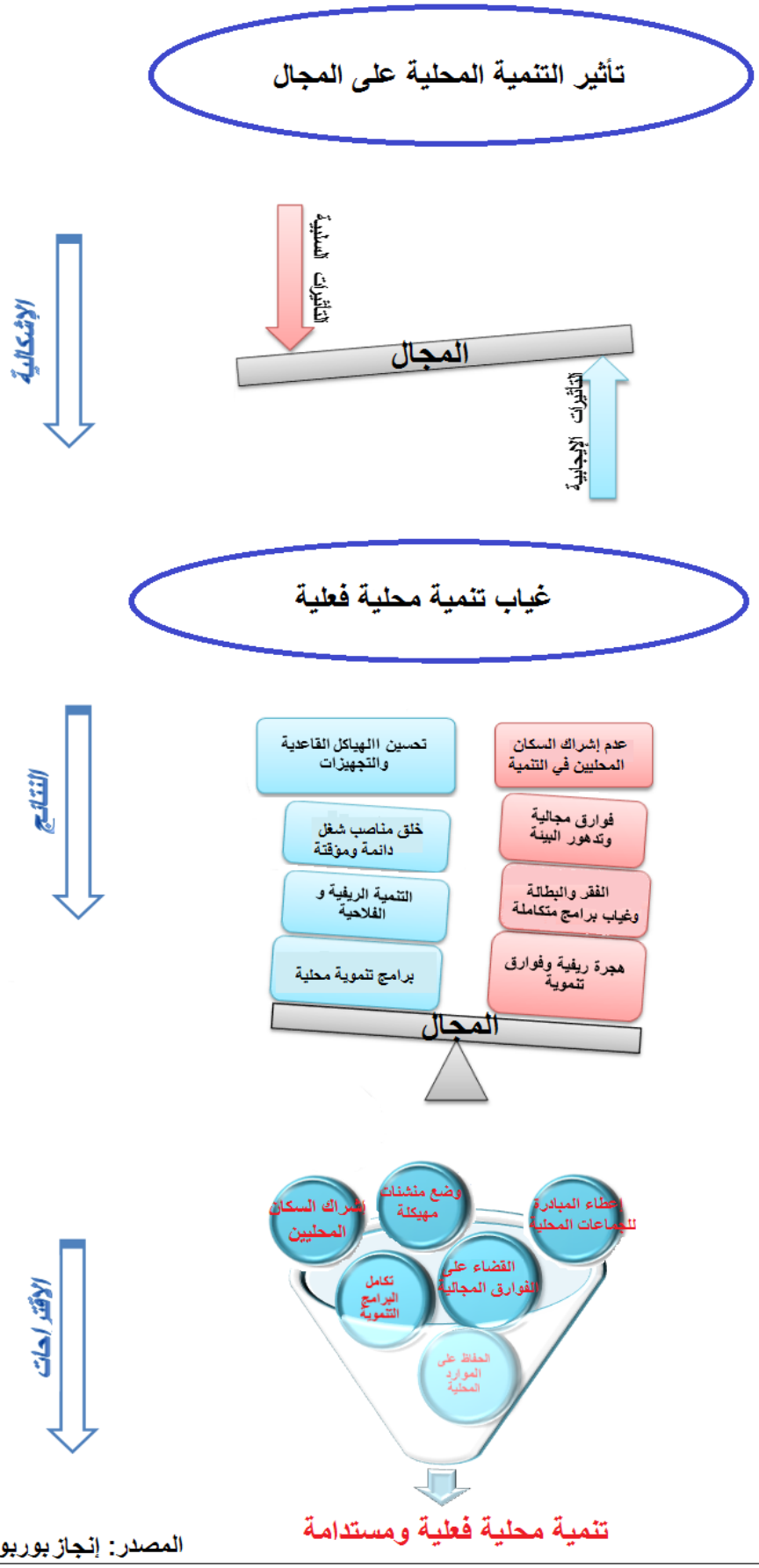

شكل 29

المصدر: إنجاز بوربوحات سارة

المـــراجع

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

- **أطروحات الدكتوراه والماجستير:**

ـ ناصر فتحي: **التنمية المحلية و تاثيرها في تنظيم المجال** - ولاية الطارف ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2003.

ـ صيفي زهير: **واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية** ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2003.

ـ عيون عبد الكريم: **المفاوضات المحلية والتنمية الإقليمية في ولاية الطارف** ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2003.

ـ بوغرارة السبتي: **السكان والفلاحة في ولاية أم البواقي** ـ رسالة ماجستر جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2004.

ـ صالحي عاطف: **وضع خطة تنموية ضمن ابعادها بولاية سطيف** ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2005 .

ـ بيدي فاطمة الزهراء: **ولاية ميلة: التنظيم الترابي والتنمية المحلية** ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 1998.

ـ عثمان عزيزي: **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسير والتنمية بولاية خنشلة** ـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2008.

ـ لعياضي عبد السلام: **التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد الفاعلون والبرامج**. - رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2010، 243 ص.

ـ بوهنقل زوليخة: **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ـ قسنطينة**ـ رسالة ماجستر جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2010، 394 ص.

ـ سهام عزباوي ـ **دور الشبكات الحضرية والطرق في تنظيم مجال ولاية أم البواقي** - رسالة ماجستير كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة 2005،181 ص.

ـ بودادة أمال ـ **ميزانية البلديات والتنمية المحلية بقسنطينة** ـ ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة كلية علوم الأرض 2012، 457 ص.

ـ عصام بوغابطة ـ **المؤهلات المحلية ومستويات التنمية بالمناطق الجبلية حالة بلديا القل، كركرة، تمالوس ـ** ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة 2011، 251 ص.

- أحمد بوعشيبة - **المالية المحلية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** - ماجستير فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1991.

- محمدي السعيد عبد المنعم - **التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق** - رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 2004-

- بومزبر حليمة - **الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد** - ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - كلية الحقوق جامعة قسنطينة 2010، 181 ص.

- سهيلة صالحي - الإستقلالية المالية للمجموعات المحلية في الجزائر- ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق جامعة قسنطينة 2009.

- محمد خشمون - **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** - دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة قسنطينة 2011، 394 ص.

- **الكتب:**

- شيهوب مسعود - **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر-** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

- عواضة محمد حسن - **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسة مقارنة** - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت 1983.

- عبد اللطيف بن أشنهو - **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)** - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

- محمد الصغير بعلي - **قانون الإدارة المحلية الجزائرية** - دار العلوم للنشر والتوزيع - عنابة؛ الجزائر 2010.

- يوسف الحسن - دراسات في الإدارة والحكم المحلي - دار النهضة العربية، القاهرة 1975.

- **مذكرات:**

ـ بوربوحات سارة، زغمار عبد الحكيم: **الديناميكية الريفية بأعالي حوض الصفصاف** ـ ماستر في التهيئة وتنمية الأقاليم الريفية جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2010.

ـ صالح بوساحة، صوفيا بوطي: **ولاية أم البواقي دراسة مجالية** ـ جامعة منتوري قسنطينة كلية علوم الأرض 2009.

ـ رحمانية سهام، مخبي سمية، عواطي سهام **ـ مستوى الفوارق بين البلديات وأثره على التنمية الحلية ـ** مذكرة تخرج في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض جامعة قسنطينة 1997.

- **المجلات والملتقيات:**

ـ د. سامي الطوخي: **الإدارة بالشفافية الطريق للتنمية والإصلاح الإداري** ـ أكاديمية السادات للعلوم الإداريةـ القاهرة 2006.

ـ د.أحمد شريفي: **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** مجلة علوم إنسانية السنة السادسة العدد 40: شتاء 2009 كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

ـ بسمة عولمي: **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية بالجزائر** ـ مجلة اقتصاد شمال إفريقيا العدد4- .

ـ د. عبد الوهاب حلمي: **آليات التمويل للتنمية المحلية** ـ محاضرات البرنامج التدريبي لإعداد المخطط الاستراتيجي العام للتنمية العمرانية للقرى المصرية.

ـ د.عبد الشفيع عيسى: **مفهوم ومضمون التنمية المحلية** ـ معهد التخطيط القومي القاهرة ـ

ـ الأمم المتحدة: **التنمية للأمن والتحدي** ـ تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ـ الرياض 2001.

ـ ربحي كريمة وبركان زهية: **وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية**، دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات.

ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ـ **التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية**ـ الدورة العادية 23 : ديسمبر2003.

ـ د.موسى رحماني و وسيلة السبتي : **واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية**، ـالمقدمة في إطار الملتقي الدولي جامعة الحاج لخضر باتنــة- من منتديات الشروق أونلاين.

- **مراجع أخرى:**

ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ـ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية 2004 ـ الموقع الخاص لسياسة التجديد الريفي **(www.mddr.gov.dz)** من الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **(www.joradp.dz).**

ـ مديرية التهيئة والتخطيط لأم البواقي ـ منوغرافية الولاية تصحيحات 2010.

ـ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين فكرون.

ـ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين ببوش.

ـ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين الزيتون.

ـ مداخلة د. حسن بشير محمد نور بنقابة المهندسيين الأردنيين: التنمية المحلية، المفهوم و الخيارات.

ـ ميثاق الولاية، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادر بـ: 1996/05/24.

ـ الجريدة الرسمية قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07.

ـ منتديات الشروق أونلاين ـ منتدى القانون- واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية و آفاق التنمية المحلية 09 /2008/12.

ـ مديرية الصناعة والمناجم لولاية أم البواقي.

-Etude agropédologique de la Wilaya D'oum El bouagui 1996.

2- المراجع باللّغة الفرنسية :

- **Ouvrages :**

- M. Cote. « **Pays, paysages, paysans** ». CNRS Edition, Paris 1996.
- M. Cote. « **L'Algérie ou l'espace retourné** ». Centre National des lettres 1988 p 359.
- M. Cote. « **L'Algérie espace et société** ». Média-Plus, Constantine 2005.
- M. Cote. « **Mutations rurales en Algérie. Le cas des hautes plaines de l'est** ». Office des Publications Universitaires. Edition N° 119-09/79 p 159.
- M. Cote. « **L'espace Algérien - les prémices d'un aménagement-** » office des publications universitaires Algérien 1983 P278.
- Alain Boudin, «**La question locale »**, puf, 2000.
- Christophe Demazière, **Du local au global, l'hermattan**,1996.
- Mihoub Mezouaghi, «**Les territoires productifs en questions: Transformations occidentales et situations maghrébines »**, Maisonneuve & Larose, 2007.
- Jean Claude, Brule et Jaque Fontaine - ***l'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire***- O.P.U Alger.
- J.Singer, «***Les travaux des collectivités locales* »** une collection de l'administration départementales et communales, Sirey 1959 Paris 370p.
- Cherif Rahmani «***Les finances des communes algériennes*»** éditions casbah, Alger 2002.
- Abed Bendjlid, Jean- claude, Brulé «***Aménageurs et Aménagés En Algérie*»** IGAT, THEMA, URBAMA 2004, p 419.
- Ouvrage collectif sous la direction de M. Cote «***D'dynamiques rurales dans le Maghreb Profond*»** Université Paul Valériy p 202.
- Salah Bouchemal « **Mutations Agraire en Algérie**» éditions le Harmattan 1997 p 269

- **Revues** :

- Presse Universitaires de CAEN 1997 « **Mutations en Algérie**» p165.
- Revue du peuples méditerranéens **« Monde Arabe le retoure du local »** directeure de publication Paul vielle N^0 72-73
- Roberta Capello « **Regional Economics, Routledge**», London and New York,2007.

- Salah-Eddine Charrad, « **plans communaux de développement et gouvernance des territoires cas de Constantine»** revue de laboratoire d'aménagement du territoire N° 4/2005-2 UNIVERSITE MENTOURI CONSTANTINE.
- H. GRAB ; «**les ressources fiscales des collectivites locales, ENAG, ALGER**,2000».
- Direction Generale Des Impots**,** « **taxe foncière sur les propriétés non bâties**,2000, dépliant N° 15**»**
- Etude agro -pédologique de la wilaya d'oum el bouagui 1996.
- Kamel Moulai, «**les contraintes de l'action publique locale en Algérie : cas des communes de la wilaya de Tizi ouzou »** , Revue campus N° 11/08 , Université Mouloud Maameri, Tizi ouzou.
- Marc Cote, «**Développement, Environnement, Aménagement en Algérie »** in bulletin des sciences géographiques N°7, 2001, INCT, Algérie.
- Organisme National de la Recherche Scientifique, Centre National d'Etude et de Recherches pour l'Aménagement du territoire « ***les phases du développement économique et politique de localisation industrielle en Algérie*** **»** O.P.U. n° 10,11,12, avril-déc 1980.
- Marc Cote «**Le Produit Agricole Algérien »** l'espace géographique N°2 1979 P (143-152) Doin 8, place de l'odéon paris 8.
- Actes Du Colloque «**Les Acteurs Du Développement Durable en Algérie »** Centre de Recherche En Anthropologie Social et Culturelle 2004 p251.

Thèses et mémoires :

- Hafid Layeb « **Dynamique urbain et promotion administrative en Algérie »**, thèse doctorat d'Etat , Université de Constantine, 1996.
- Khaled Soltane «**L'investissement local et dynamique des territoires : Cas de Constantine»**, PGS ,Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , Université Mentouri , Constantine ,2007.
- Hosni Boukerzaza «***Décentralisation, Développement local et*** **Aménagement du territoire en Algérie »** -le cas de Skikda-, Université PAUL VALERY à Montpellier1985,279p.

الـــمـلـحـــق

مصفوفة التباينات المجالية												
البلدية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
أم البواقي	3	6	2	6	2	2	1	3	3	2	3	1
عين الزيتون	20	29	28	24	20	21	22	22	28	24	26	16
عين ببوش	11	11	16	4	14	9	10	5	6	9	8	9
عين الديس	25	22	26	10	25	24	23	24	25	26	18	12
قصر الصبيحي	14	12	22	3	13	12	13	12	11	19	16	12
عين البيضاء	1	1	4	14	1	3	3	1	1	1	11	2
بريش	9	17	19	7	10	13	11	11	9	10	17	7
الزرق	28	28	3	9	28	25	25	26	19	27	25	11
فكرينة	13	20	20	22	9	16	15	17	15	12	23	14
واد نيني	21	21	24	12	24	22	24	23	20	17	19	8
مسكيانة	6	7	18	25	5	6	6	4	5	6	13	3
بلالة	27	27	29	16	27	27	27	27	27	23	28	13
الرحية	26	24	5	29	22	28	28	25	23	20	29	14
بحير الشرقي	29	25	27	21	29	26	26	19	17	29	24	17
الضلعـــة	15	15	21	11	12	14	14	16	14	22	5	11
الجـــازيـــة	24	23	11	28	26	29	29	28	29	28	27	14
عين فكرون	4	5	10	2	4	4	4	13	7	5	21	6
بوغرارة السعودي	23	26	13	26	21	23	21	18	16	21	22	17
عين كرشة	5	4	8	8	6	5	5	9	2	3	14	10
هنشير تومغني	8	3	6	20	7	10	8	29	24	15	15	13
الحرمليـــــة	18	16	14	15	17	17	19	8	22	25	4	18
عين امليلة	2	2	1	1	3	1	2	2	4	4	7	2
أولاد قاســم	19	18	12	18	18	20	20	21	21	18	12	15
أولاد حملـــة	12	9	7	13	16	11	12	6	13	8	1	5
سيقـــوس	10	10	9	27	11	8	9	7	10	7	9	4
العامريـــة	16	13	23	23	15	18	18	20	18	14	2	12
سوق نعمـان	7	8	25	5	8	7	7	10	8	11	10	13
أولاد زواي	22	19	17	17	23	19	16	15	26	16	20	14
بئـر الشهـداء	17	14	15	19	19	15	17	14	12	13	6	11

البلدية	المساحة كلم^2	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو	الكثافة ن/كلم^2
أم البواقي	414	59962	80113	2.93	194
عين الزيتون	740	5993	6080	0.14	8
عين ببوش	192	14597	16226	1.06	85
عين الديس	131	2741	2805	0.23	21
قصر الصبيحي	169	11095	11839	0.65	70
عين البيضاء	52	92197	118433	2.53	2277
بريش	336	16274	17623	0.79	52
الزرق	196	1736	2283	2.77	12
فكرينة	326	11413	12328	0.77	38
واد نيني	193	4851	5112	0.52	26
مسكيانة	196	25849	28340	0.92	145
بلالة	179	2566	2466	0,39-	14
الرحية	162	2188	2705	2.14	17
بحير الشرقي	114	1870	1904	0.18	17
الضلعـــة	200	10690	11441	0.68	57
الجـــازيـة	198	3318	3813	1.40	19
عين فكرون	264	47237	54865	1.50	208
بوغرارة السعودي	307	3658	4156	1.28	14
عين كرشة	154	27255	32301	1.71	210
هنشير تومغني	102	18775	23008	2.05	226
الحرمليـــة	148	7122	8042	1.22	54
عين امليلة	239	69798	101042	3.77	423
أولاد قاســم	144	6273	7122	1.28	50
أولاد حملـــة	155	11019	13186	1.81	86
سيقـــوس	210	14944	17552	1.60	85
العامريـــة	162	9795	10434	0.63	64
سوق نعمـان	230	23018	23630	0.26	103
أولاد زواي	125	4578	5053	0.99	40
بئـر الشهـداء	149	8356	9320	1.09	62
المجمـــوع	6187	519170	633222	2	106

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

البلديات	صناعة	حرف	تجارة بالجملة	تجارة بالتجزئة	تجارة الاستيراد	خدمات	المجموع
عين الديس	01	00	02	16	03	20	42
بحير الشرقي	01	00	00	14	00	06	21
الجازية	01	00	00	08	00	02	11
بلالة	02	00	00	00	08	03	13
بوغرارةالسعودي	04	00	00	15	06	30	55
الرحيبة	04	00	00	04	00	03	11
واد نيني	05	00	01	37	00	18	61
الزرق	05	00	00	12	00	08	25
أولاد زواي	06	00	01	36	00	67	110
الحرملية	08	01	01	85	02	43	140
أولاد قاسم	11	00	04	43	12	36	106
العامرية	16	01	00	43	00	58	118
عين الزيتون	21	01	04	21	07	28	82
فكيرينة	35	03	03	112	00	70	223
بريش	36	01	03	168	00	140	348
بئر الشهداء	46	04	03	118	04	65	240
هتشير تو مغني	53	03	13	248	08	182	507
أولاد حملة	56	06	17	163	26	104	372
الضلعة	56	06	03	124	01	73	263
قصر الصبيحي	60	02	06	173	05	103	349
سوق نعمان	100	09	10	437	05	202	763
عين ببوش	103	05	03	258	05	148	522
سيقوس	125	11	09	277	06	180	608
مسكيانة	138	15	24	415	01	307	900
عين كرشة	179	06	55	662	35	316	1253
عين فكرون	205	49	109	1101	1151	887	3502
عين امليلة	526	59	365	2608	698	1349	5605
عين البيضاء	660	69	126	1741	36	1210	3842
أم البواقي	1137	40	237	1655	189	1397	4655
المجموع	3600	292	998	10594	2208	7055	24747

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

البلدية	التزويد بمياه الشرب	شبكة صرف المياه	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء
أولاد حملة	86,7	75,3	70,5	99,6
العامرية	62,1	53,5	36,9	98,7
أم البواقي	90,4	91,5	85,6	98,6
الحرملية	85,1	42,4	1,7	98,4
الضلعة	71,9	70,6	2,0	98,1
بئر الشهداء	77,8	75,7	47,7	98,0
عين مليلة	91,2	90,0	77,0	97,8
عين ببوش	88,5	87,6	67,4	97,8
سيقوس	85,2	81,0	71,5	97,2
سوق نعمان	81,0	81,6	59,0	97,0
عين البيضاء	93,8	98,0	90,4	96,8
أولاد قاسم	59,5	43,5	4,6	96,8
مسكيانة	89,4	89,6	72,8	96,5
عين كرشة	83,7	94,3	78,5	96,1
هنشير تومغانى	28,9	38,9	34,2	96,1
قصر الصباحى	80,2	80,6	3,5	96,1
المجموع	**83,1**	**82,7**	**67**	**96,0**
بريش	80,9	81,2	64,5	96,0
عين الديس	51,8	34,4	1,3	94,5
وادى نينى	56,2	47,9	5,1	92,2
أولاد الزوى	77,4	33,2	7,0	92,0
عين الفكرون	78,9	81,7	75,4	91,7
الفجوج ب س	71,3	59,6	2,7	89,6
فكيرينة	71,6	65,9	50,6	87,2
بحير الشرقي	62,8	58,8	0,6	87,2
الزرق	44,1	52,1	1,2	84,3
عين الزيتون	56,6	26,7	1,9	83,7
الجازية	39,5	25,6	0,8	81,2
البلالة	39,9	28,8	1,9	79,3
الرحية	46,1	40,9	3,5	71,2

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

البلديات	إجمالي عدد السكان	عدد السكان القادرين على العمل من 16- 59 سنة	عدد المشتغلين	عدد البطالين
بحير الشرقي	93143	24268	88,80	11.20
الـــــزرق	58221	17385	87,82	12.19
بلالــة	12463	4892	87,66	12.35
الجازيـــــة	16987	5426	87,43	12.57
عيــن الديــس	25263	7831	87,39	12.62
واد نينـــــي	84631	27636	87,06	12.94
أولاد زواي	18545	5755	86,94	13.07
الرحيـــــة	34098	9811	86,91	13.10
ب السعودي	2401	792	86,87	13.14
عيـن الزيتــون	2913	898	86,86	13.14
بئر الشهــداء	12047	4786	86,09	13.92
أولاد قاســـم	654656	200466	86,04	13.96
الحرمــليـــــة	5391	1659	85,96	14.05
أولاد حملـــــة	13809	4018	85,54	14.46
العامريـــــة	124971	40081	85,49	14.52
عيــن ببـــوش	8464	2355	85,35	14.65
ق الصبيحي	2609	692	85,26	14.74
الضلعـــــة	5263	1405	84,99	15.02
سيقـــــوس	7485	2056	84,88	15.13
يريـــــش	9669	2579	84,61	15.40
فكيريـــنـــة	24390	6169	84,44	15.57
سوق نعمـــان	2005	568	84,33	15.67
هـ تو مغني	12973	4373	83,24	16.77
عيــن كرشـة	10967	3941	83,23	16.78
مسكيـــانـــة	6265	1700	82,89	17.12
عيــن فكـرون	29820	9914	81,95	18.06
أم البواقـــي	4390	1538	81,08	18.92
عيــن امليلـة	18534	5924	81,06	18.94
عيـن البيضـاء	4084	1082	79,12	20.89
المجموع	2855	932	77,15	22.86

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

البلديات	عدد الابتدائيات	عدد المتوسطات	عدد الثانويات	الإجمالي
بحير الشرقي	1	1	1	3
الـــــزرق	4		/	4
بلالـة	3	1	/	4
الجازيـــــة	3	1	/	4
عيـن الديـس	4	1	/	5
واد نينـــــي	5	1	/	6
أولاد زواي	6	1	/	7
الرحيـــــة	7	1	/	8
ب السعودي	7	1	/	8
عين الزيتـون	8	1	/	9
بئر الشهـداء	8	2	1	11
أولاد قاســـم	11	1	/	12
الحرمـليـــة	7	5	/	12
أولاد حملـــة	10	3	1	14
العامريـــــة	10	3	1	14
عيـن ببـــوش	11	3	1	15
ق الصبيحي	11	3	2	16
الضلعـــــة	13	3	1	17
سيقـــــوس	12	3	2	17
يريـــــش	14	3	1	18
فكيريـــنـــة	16	2	1	19
سوق نعمـــان	14	3	2	19
هـ تو مغني	17	2	1	20
عيـــن كرشة	18	6	2	26
مسكيـــانـــة	17	7	3	27
عيـن فكـرون	27	8	3	38
أم البواقـــي	34	11	5	50
عيـــن امليلـة	35	11	4	50
عين البيضـاء	37	17	6	60
المجموع	370	105	38	513

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

الوحدة: 10^6 دج	المخطط البلدي للتنمية بالولاية (2001 - 2010)										
نوع البرنامج	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
عادي	814.01	446.00	416.00	355.00	687.00	-	-	-	-	-	2.718.01
إنعاش اقتصادي	99.00	244.00	320.00								663.00
تكميلي	-	-	-	260.00	-	-	-	-	-	-	260.00
تكميلي لدعم النمو	-	-	-	-	-	1.588.00	1.650.00	1.080.00	1.195.00	-	5.513.00
الهضاب العليا	-	-	-	-	-	325.00	300.00	300.00	300.00	-	1.225.00
المشاريع الجوارية المندمجة	-	-	-	-	-	-	100.00	75.00	-	-	175.00
دعم النمو الاقتصادي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.058.00	1.058.00
المخطط البلدي للتنمية	913.01	690.00	736.00	615.00	687.00	1.913.00	2.050.00	1.455.00	1.495.00	1.058.00	11.612.01
النسبة (%)	7.8	6.0	6.3	5.3	6.0	16.5	17.6	12.5	12.9	9.1	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

الوحدة: 10^3 دج — المخطط القطاعي للتنمية بالولاية (2000 - 2010)

نوع البرنامج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
عادي	6.350.00	11.107.33	30.147.23	29.723.30	15.205.00	-	-	-	-	-	-	92.532.86
إنعاش اقتصادي	-	2.755.77	12.757.20	10.124.90	3.582.26	-	-	-	-	-	-	29.220.13
تكميلي	-	-	-	-	44.570.00	3.050.00	1.980.00	17.865.00	745.00	2.810.00	1.510.00	72.710.00
تكميلي لدعم النمو	-	-	-	-	-	43.638.00	152.228.08	71.989.69	82.096.00	75.711.10	164.770.85	590.433.72
المخطط القطاعي للتنمية	6.350.00	13.863.10	42.904.43	39.848.20	63.537.26	46.688.00	154.208.08	89.854.69	82.841.00	78.521.10	166.280.85	784.896.71
النسبة (%)	0.8	1.7	5.3	5.0	8.0	5.8	19.2	11.2	10.3	12	21	100

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية- أم البواقي -

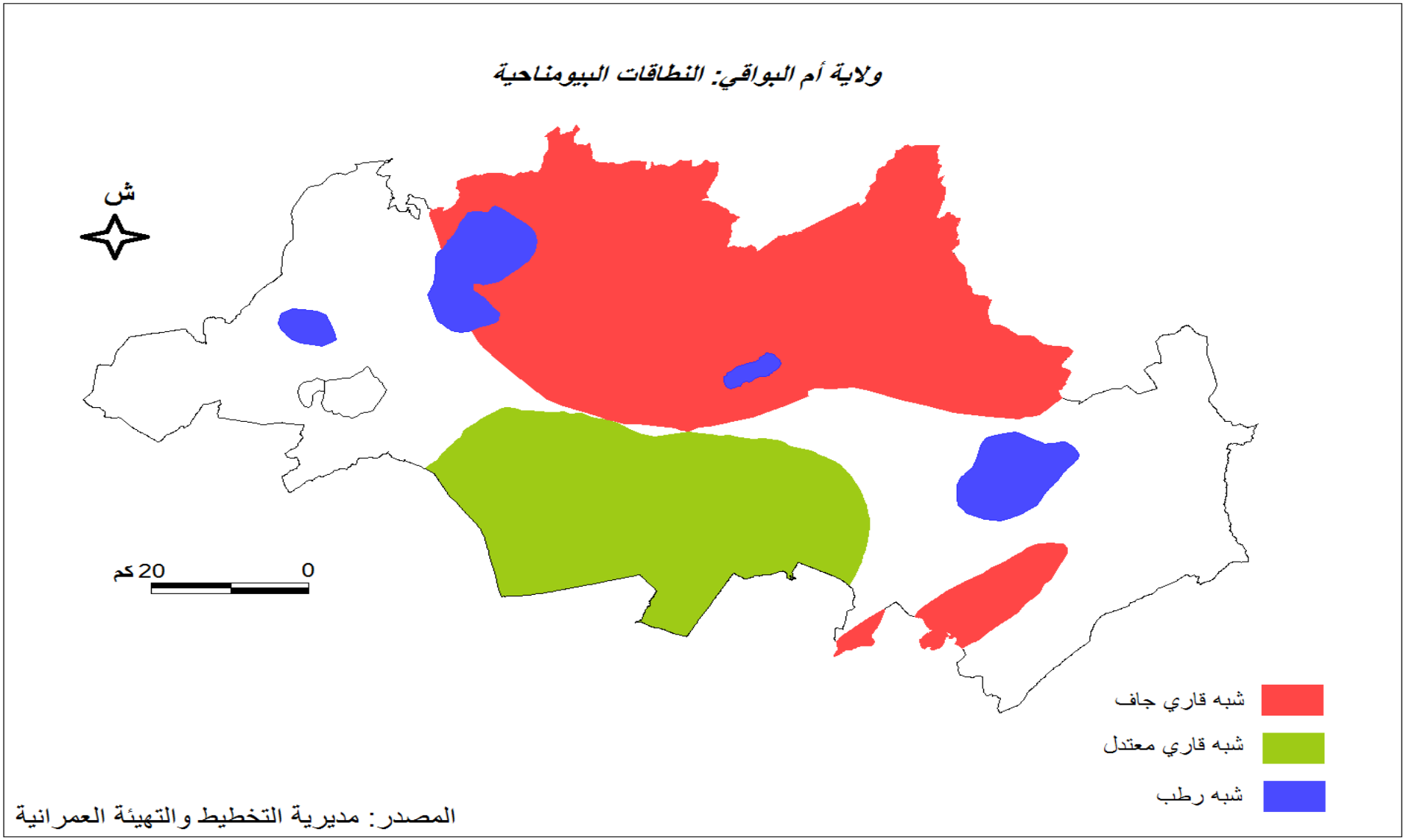
ولاية أم البواقي: النطاقات البيومناحية
ش
20 كم
0
شبه قاري جاف
شبه قاري معتدل
شبه رطب
المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

توزيع الأمطار بالولاية فترة (1986 - 2006)

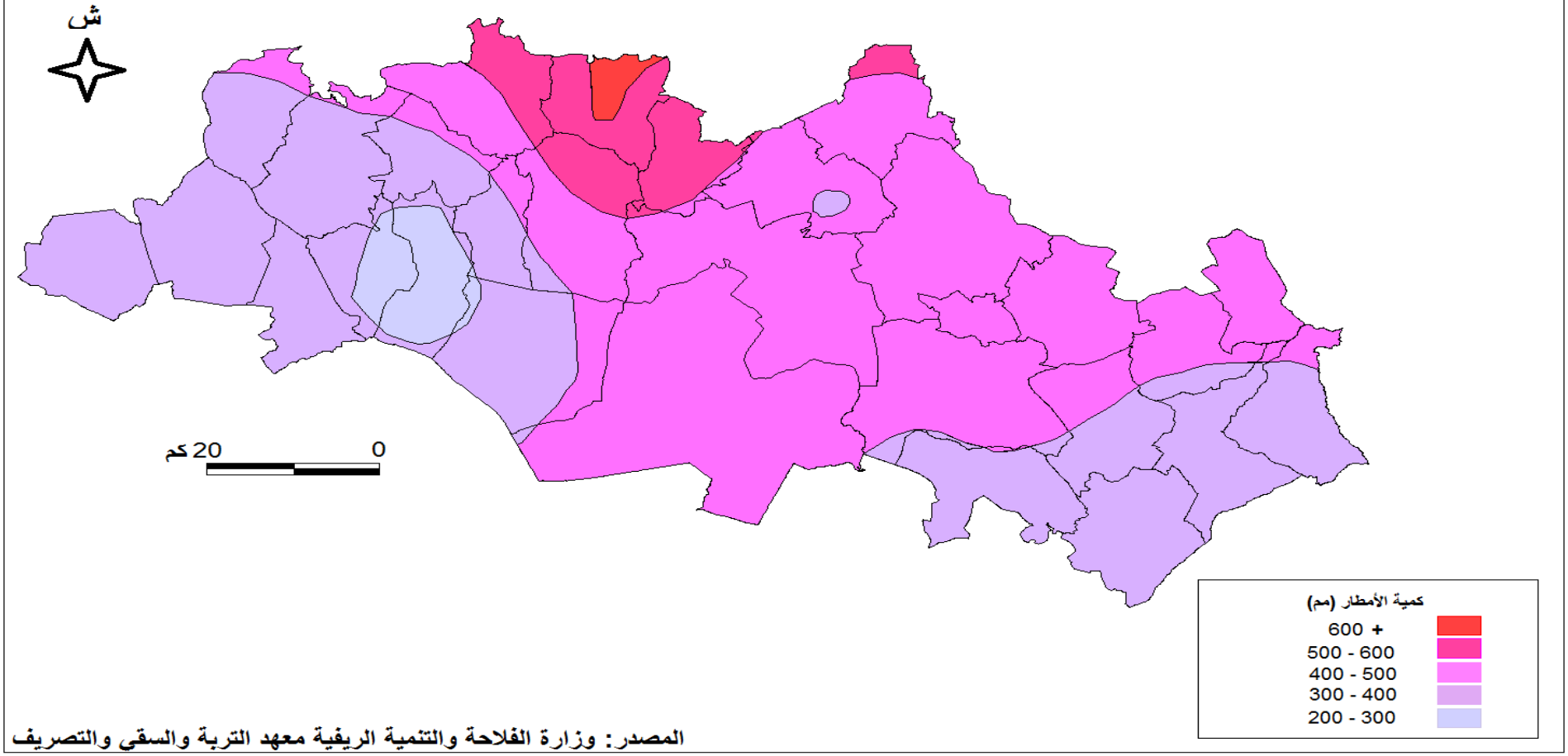

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية معهد التربة والسقي والتصريف

توزيع السكان بالولاية سنة 2008

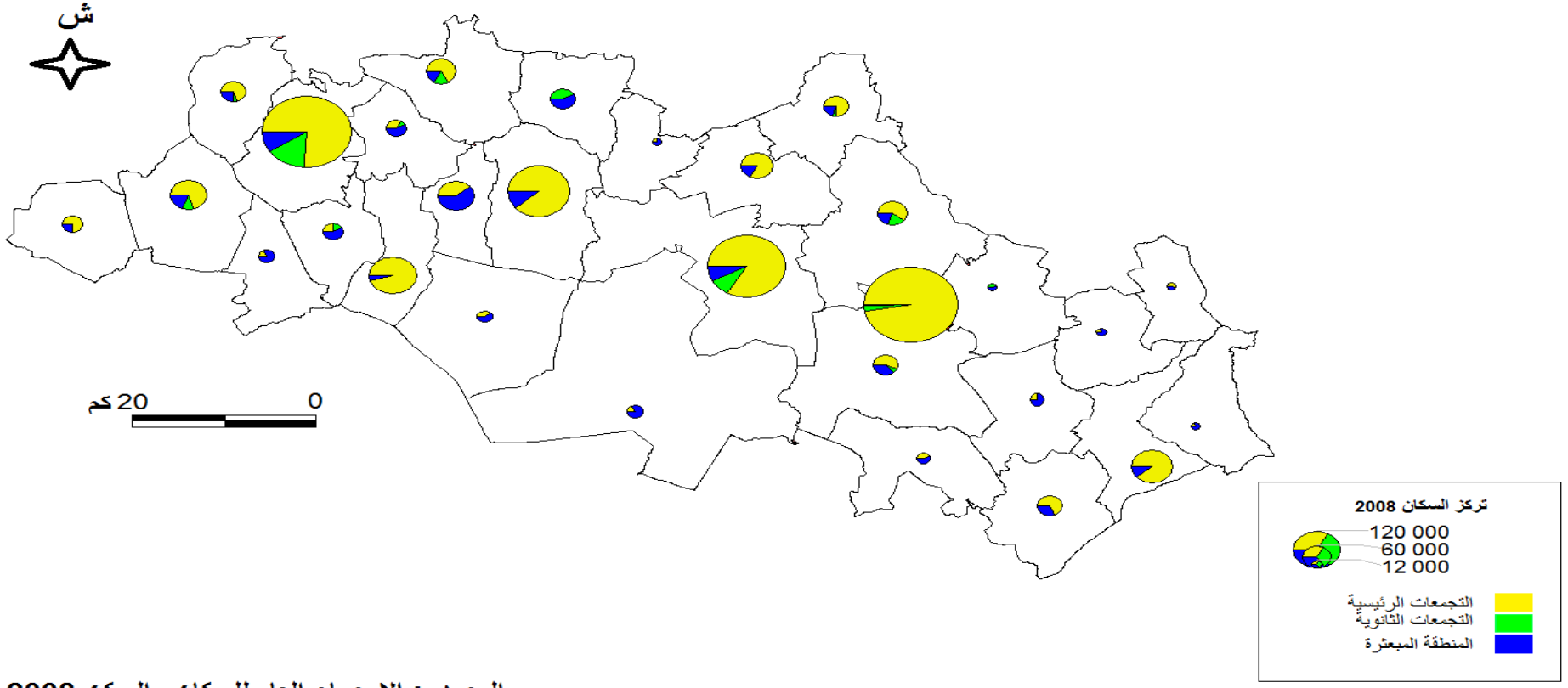

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن 2008

توزيع الصناديق المساهمة في المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2009

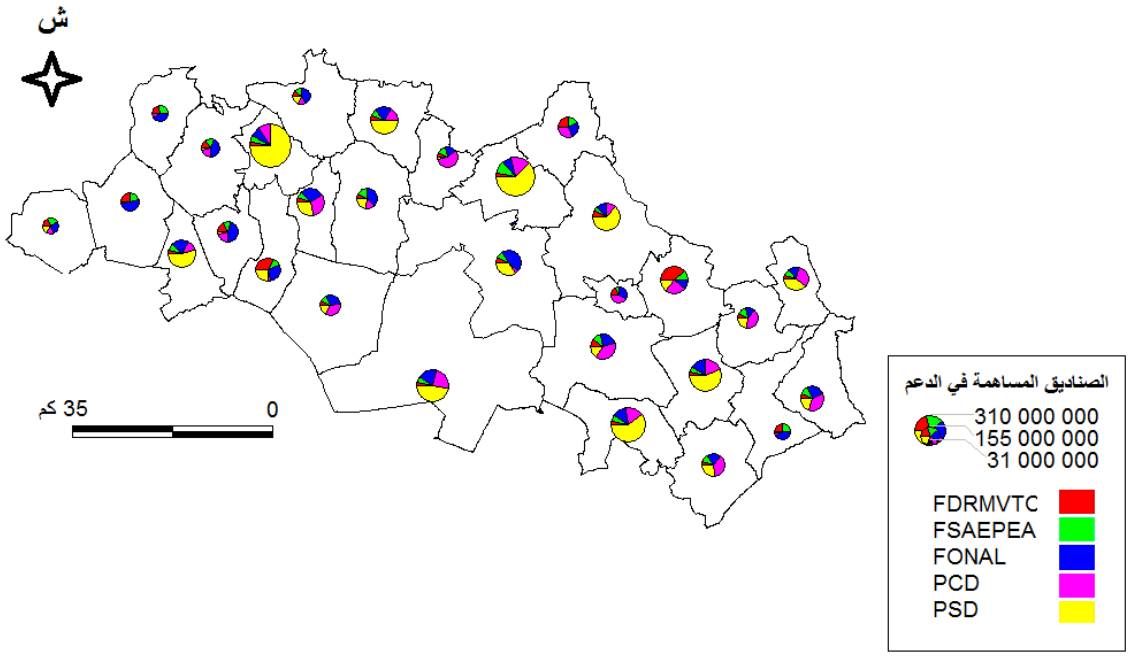

توزيع الصناديق المساهمة في المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية سنة 2010

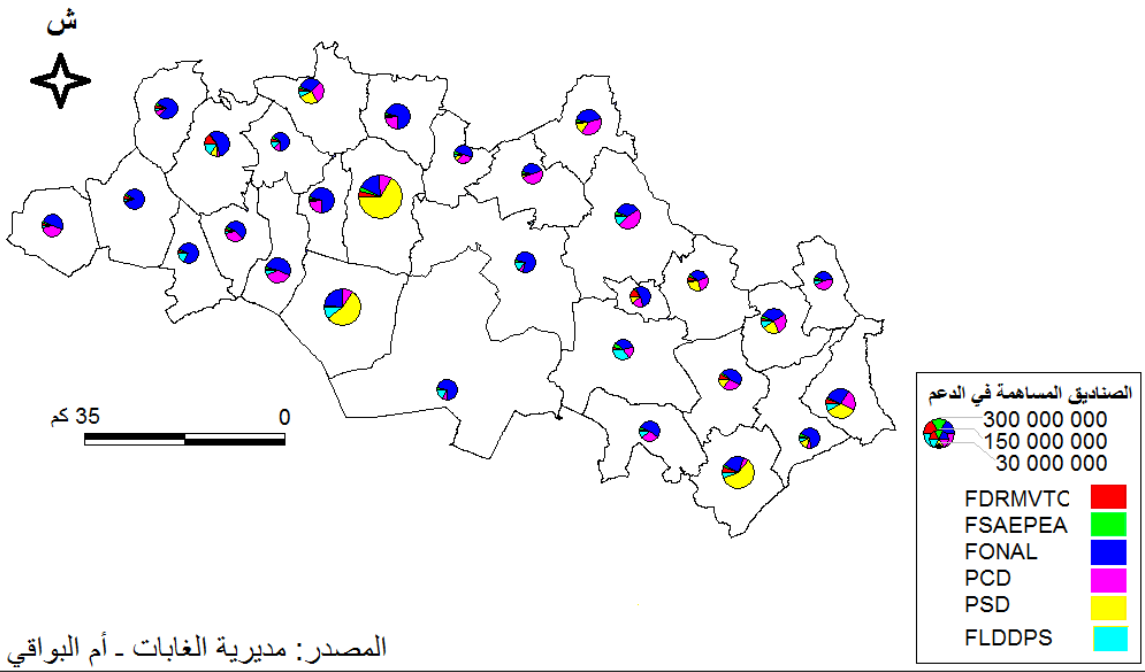

المصدر: مديرية الغابات ـ أم البواقي ـ

الفهرس

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الشمال الشرقي الجزائري ـ الموقع الإداري لولاية أم البواقي حسب التقسيم الإداري لسنة 1984-	55
02	التقسيم الإداري لولاية أم البواقي	56
03	ولاية أم البواقي: الوحدات الفيزيائية	58
04	ولاية أم البواقي: التركيب الصخري	62
05	ولاية أم البواقي: الشبكة المائية	68
06	ولاية أم البواقي: استغلال الأرض	75
07	موقع منطقة الدراسة	80
08	بلدية عين فكرون	82
09	بلدية عين ببوش	88
10	بلدية عين الزيتون	93
11	توزيع السكان بالبلديات سنة 2008	101
12	ولاية أم البواقي: توزيع الكثافة السكانية لسنة 2008	103
13	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ـ توزيع الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي(2000 - 2007) -	148
14	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ـ توزيع الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني(2000 - 2007) -	148
15	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ـ توزيع الاستثمار المخصص للسقي(2000 - 2007) -	148
16	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ـ الدعم المحقق حسب الفروع (2000 - 2007) -	150
17	طبيعة المشاريع الجوارية المندمجة عبر الولاية	159
18	توزيع الأغلفة المالية للصناديق المشاركة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 2009	163
19	توزيع المشاريع الجوارية المندمجة سنة 2009	164
20	توزيع الأغلفة المالية للصناديق المشاركة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 2010	167
21	توزيع المشاريع الجوارية المندمجة سنة 2010	169
22	محاولة خلق التوازن في توزيع الأغلفة المالية على مختلف البلديات	170
23	توزيع الغلاف المالي للمخطط القطاعي للتنمية على مختلف القطاعات (2000 - 2010)	175
24	توزيع الغلاف المالي للمخطط البلدي للتنمية على مختلف القطاعات (2001 - 2010)	179
25	مستويات التنمية بالولاية	230

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	43
02	التنظيـــم الإداري للولاية	57
03	أهم السلاسل الجبلية بالولاية	61
04	توزيع الأمطار بالولاية	64
05	تـوزيع الحـرارة بالولاية	65
06	أهـم الأودية بالولاية	68
07	تطــور عـدد السكــان بالولاية (1977- 2008)	71
08	الـنشـاطات الاقـتصـادية بالولاية سنة 2008	73
09	التقسيم العام للأراضي الفلاحية 2009- 2010	73
10	المستثمرات الفلاحية بالولاية في 2010	74
11	توزيع الإنتاج الفلاحي حسب المساحة و نوع المحصول 2010/2009	75
12	الثروة الحيوانية لموسم 2010/2009	75
13	الـمناطـق الـصناعية 2010	76
14	الفنادق المتواجدة بالولاية سنة 2010	77
15	عدد السكان بعين فكرون سنة 2010	81
16	عدد السكان بعين ببوش سنة 2010	87
17	عدد السكان بعين الزيتون سنة 2010	92
18	تطــور عـدد السكــان (1977- 2008)	99
19	توزيع السكان (1977-2008)	101
20	الكثافة السكانية 2008	102
21	مراحل تطور السكنات (1987 - 2008)	104
22	أنماط السكن بالبلديات	105
23	وضعية السكنات الاجتماعـيـة 2008	107
24	السكنات الهشة بالمنطقة	108
25	توزيع الشغل على مختلف القطاعات	109
26	البطالة بالمنطقة	111
27	التقسيم العام للأراضي 2009 - 2010	113
28	توزيــع المستثمــرات الفلاحيــة	114
29	استعمال الأرض لموسم 2010/2009	117
30	مصادر السقي لسنة 2008	119
31	طرق السقي لسنة 2008	120

32	توزيع المساحة المسقية 10/09	120
33	حضيرة المكننة المخصصة لموسم الحرث 11/10	122
34	إنتاج الحبوب لموسم 10/09	124
35	تطور المساحة وإنتاج الحبوب 2000 - 2010	126
36	إنتاج لخضروات لموسم 10/09	127
37	تطور المساحة وإنتاج الخضروات: 2000-2010	128
38	تطور المساحة وإنتاج الأشجار المثمرة :2000- 2010	129
39	تطور المساحة وإنتاج الأعلاف :2000-2010	131
40	توزيع الاستثمار حسب السنوات	139
41	المستثمرات المشاركة في الدعم 2000 - 2007	141
42	عدد العمليات 2000- 2007	143
43	الاستثمار المخصص 2000- 2007	144
44	حجم الاستثمار المخصص لكل فرع 2000-2007	145
45	الدعم المحقق في الإنتاج النباتي: 2000- 2007	150
46	الدعم المحقق في الإنتاج الحيواني:2000- 2007	151
47	الدعم المحقق في ميدان السقي:2000- 2007	152
48	المشاريع الفردية المخصصة للولاية في 2009	158
49	المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية	160
50	المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية	162
51	العمليات المسجلة ضمن صندوق دعم إنشاء الوحدات العائلية لتربية الحيوانات	165
52	المشاريع الجماعية المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية	166
53	أولوية برامج التنمية الفلاحية	171
54	المخطط القطاعي الغير ممركز بمنطقة الدراسة	174
55	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول المخطط البلدي للتنمية (2001- 2010)	176
56	توزيع عدد العمليات المخطط البلدي للتنمية حسب السنوات	177
57	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول المخطط البلدي للتنمية (2001- 2010)	178
58	توزيع العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2003	181
59	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 -2003	182
60	توزيع العمليات والاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي حسب السنوات	183
61	العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية للبرنامج التكميلي	184
62	توزيع رخص البرنامج حسب السنوات للبرنامج التكميلي لدعم النمو ضمن المخطط البلدي	185
63	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول للبرنامج التكميلي لدعم النمو ضمن المخطط البلدي	186
64	توزيع العمليات والاعتمادات المالية حسب السنوات ضمن المخطط القطاعي	188

65	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول ضمن المخطط القطاعي	189
66	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول لبرنامج دعم النمو ضمن المخطط البلدي	190
67	برنامج دعم النمو العمليات المسجلة ضمن المخطط القطاعي للتنمية 2010	192
68	الصندوق المشترك للجماعات المحلية (2006 - 2010)	193
69	توزيع رخص برنامج التمويل الذاتي حسب السنوات	194
70	توزيع رخص البرنامج حسب الفصول لبرنامج التمويل الذاتي	195
71	برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (2007 - 2010)	197
72	توزيع رخص البرامج حسب السنوات	197
73	توزيع رخص البرامج حسب الفصول	198
74	الجمعيات المتواجدة بالولاية	200
75	توزيع الجمعيات حسب البلديات 2010	201
76	برنامج الهضاب العليا (2006 - 2010)	201
77	توزيع الغلاف المالي والعمليات على مستوى الولاية ضمن المخطط القطاعي	202
78	توزيع الغلاف المالي والعمليات حسب القطاعات على مستوى الولاية	202
79	توزيع الغلاف المالي والعمليات بعين الزيتون ضمن المخطط البلدي	204
80	أولوية البرامج التنموية	206
81	تطور المرافق التعليمية بين 2003 - 2010	208
82	تطور عدد الأقسام بين 2003 - 2010	209
83	تطور معدل شغل الأقسام بين 2003 - 2010	210
84	توزيع مراكز التكوين المهني 2010	211
85	المرافق الصحية في 2010	211
86	الموارد البشرية 2003-2010	212
87	توزيع السكن	213
88	وضعية البرامج السكنية 2010	213
89	السكن الاجتماعي التساهمي 2010	214
90	برنامج السكن الترقوي 2010	214
91	السكن الريفي 2010	215
92	المرافق الثقافية 2010	216
93	المرافق الرياضية 2010	216
94	توزيع المرافق الدينية 2010	217
95	توزيع التجار حسب قطاع النشاط 2010	217
96	مخطط النقل خاص بسيارات الأجرة	219
97	توزيع المشتركين في الهاتف حسب البلديات 2010	219

98	توزيع المشتركين في الانترنت حسب البلديات 2010	220
99	توزيع أماكن تفريغ النفايات لبلديات أم البواقي 2010	211
100	تطور شبكة الطرقات بالبلديات	221
101	عدد المشتركين للكهرباء والغاز 2010	222
102	نسبة الإيصال بالكهرباء الريفية 2010	222
103	الموارد المـائية 2010	223
104	منشـــآت التخـزين 2010	223
105	تطور التـــزود بالميـاه الصالحـة للشـــرب	224
106	الإيصال بشبكة مياه الشرب والتطهير بين 2005 - 2010	225
107	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البلديات سنة 2010	226
108	توزيع نشاطات الصناعات التقليدية و الفنية حسب البلديات 2010	226

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	صلاحيات الولاية في التنمية المحلية حسب قانون 38/69	18
02	صلاحيات الولاية في التنمية المحلية حسب قانون 44/90	19
03	صلاحيات البلدية في التنمية المحلية حسب قانون24/67	25
04	صلاحيات البلدية في التنمية المحلية حسب قانون 08/90	26
05	معدل متوسطات الحرارة لفترة (2000-2010)	65
06	منحنى أمبرجي	67
07	توزيع السكان بالبلديات 2008	71
08	التوزيع العام الأراضي 10/09	74
09	التقسيم العام للأراضي الفلاحية 09/ 10	115
10	استعمال الأرض بالمنطقة لموسم 10/09	117
11	تطور المساحة المسقية 2000-2010	120
12	اليد العاملة الفلاحية 2000-2010	121
13	تطورعدد رؤوس الأبقار 2000 - 2010	131
14	تطورعدد رؤوس الأغنام 2000 - 2010	131
15	تطورعدد رؤوس الماعز 2000 - 2010	132
16	تطور إنتاج الحليب 2000 - 2010	133
17	تطور إنتاج اللحوم الحمراء 2000 - 2010	133
18	تطور إنتاج اللحوم البيضاء 2000 - 2010	134
19	تطور إنتاج البيض 2000 - 2010	134
20	تطور إنتاج العسل 2000 - 2010	135
21	تطور إنتاج الصوف 2000 - 2010	135
22	توزيع الاستثمار المخصص بالولاية حسب الفروع (2000-2007)	139
23	الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي بالولاية (2000-2007)	140
24	الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني بالولاية (2000-2007)	140
25	الاستثمار المخصص للسقي بالولاية (2000-2007)	140
26	الدعم المحقق حسب الفروع بالولاية (2000-2007)	141
27	توزيع الغلاف المالي للمخطط القطاعي على مختلف القطاعات (2000 - 2010)	173
28	توزيع الغلاف المالي لبرنامج الهضاب العليا على مختلف القطاعات (2006 - 2010)	203
29	تأثير التنمية المحلية على المجال	234

فهرس المواضيع

- مقدمة عامة 1
إشكالية.....3

- **الباب الأول: المفاهيم العامة للتنمية وأبعادها ومهام الإدارة ووظائفها**

الفصل الأول: التنمية المحلية بالجزائر.

مقدمة.....8

VI. مفهوم التنمية المحلية.....9
VII. مراحل التنمية المحلية.....11
VIII. أسس التنمية المحلية.....13
IX. دور الجماعات المحلية في التنمية.....14
4. الإطار القانوني للولاية وصلاحيتها.....15
5. الإطار القانوني للدائرة وصلاحيتها.....22
6. الإطار القانوني للبلدية وصلاحيتها.....22
X. الميزانية وآليات التمويل للتنمية المحلية.....27
1. تعريف الميزانية.....27
2. خصائص الميزانية 27
3. المبادئ التي تقوم عليها ميزانية الجماعات المحلية.....28
4. أقسام ميزانية الجماعات المحلية.....28
5. الموارد الداخلية والخارجية للجماعات المحلية.....31
أ- الموارد الذاتية للجماعات المحلية (الموارد الداخلية) 31
ب- الموارد الخارجية للجماعات المحلية.....32
خلاصة الفصل الأول.....34

الفصل الثاني: برامج التنمية المحلية بالجزائر.

مقدمة.....35

VIII. برامج التنمية المحلية.....35
أ- برامج التجهيز 35
1. برنامج التجهيز القطاعي الغير ممركز (PSD) 36
2. المخطط البلدي للتنمية (PCD) 37
ب- البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.....40
2- برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) 40

3- برنامج تكميلي لدعم النمو (PCSC) 40
3. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010 - 2014) 41
IX. البرامج الخاصة..... 41
1. برنامج صندوق الجنوب..... 41
2. برنامج الهضاب العليا..... 41
3. صندوق التنمية الاجتماعية..... 41
4. صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى..... 41
X. برنامج التمويل الذاتي..... 42
XI. برامج التنمية الريفية..... 42
1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 42
2. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية..... 44
3. برنامج التجديد الريفي..... 47
XII. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية..... 48
XIII. الإصلاحات الاقتصادية و المالية..... 49
1. تجديد الجباية..... 50
2. إصلاح مداخيل الأملاك..... 50
3. العقود البلدية للنجاعة 50
4. المعاهدات البلدية..... 50
5. تجديد الاقتراض المصرفي..... 51
6. الشركات المختلطة..... 51
7. إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية 52
XIV. تدعيم الاستثمار المحلي..... 53
خلاصة الفصل الثاني..... 54

- **الباب الثاني: الوضعية العامة للتنمية.**

الفصل الأول: خصائص ومؤهلات الولاية

III. تقديم الولاية..... 55
1. التنظيم الإداري..... 56
2. الدراسة الطبيعية..... 57
2.1. التضاريس..... 58
2.2. التركيب الصخري 62
2.3. التربة..... 63
2.4. الدراسة المناخية..... 64
2.5. الشبكة الهيدروغرافية..... 68
2.6. الغطاء النباتي..... 70
IV. المؤهلات البشرية والاقتصادية للولاية..... 71

2. المؤهلات البشرية.....71
2 أ- تطور عدد السكان.....71
2 ب - توزيع السكان.....72
1. جـ - الكثافة السكانية.....72
3. النشاطات الاقتصادية.....73
4. الإمكانيات الفلاحية للولاية.....73
5. الإمكانيات الصناعية.....76
6. الإمكانيات السياحية.....77
خلاصة الفصل الأول.....79

الفصل الثاني: خصائص ومؤهلات منطقة الدراسة

أولا: المؤهلات الطبيعية.....80

بلدية عين فكرون.....80

III. تقديم البلدية.....80
IV. الدراسة الطبيعية.....81
1. التضاريس.....82
2. التركيب الصخري.....83
3. المناخ.....83
4. الشبكة الهيدروغرافية.....84
5. الغطاء النباتي.....85
بلدية عين بوش.....86

iii. تقديم البلدية.....86
iv. الدراسة الطبيعية.....88
1. التضاريس.....88
2. التركيب الصخري.....89
3. المناخ.....89
4. الشبكة الهيدروغرافية.....89
5. الغطاء النباتي.....90

بلدية عين الزيتون.....91

III. تقديم البلدية.....91
IV. الدراسة الطبيعية.....93
1. التضاريس.....93
2. التركيب الصخري.....94
3. المناخ.....96

4. الشبكة الهيدروغرافية.....97
5. الغطاء النباتي والغابي.....98

ثانيا: المؤهلات السكانية والاقتصادية.....99

IV. السكان.....99
1. تطور السكان 99
2. توزيع السكان.....101
3. الكثافة السكانية.....102
V. السكن.....103
1. مراحل تطور السكن 103
2. أنماط السكن 105
3. أنواع السكن.....107
VI. النشاط الاقتصادي.....109
1. توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية (1987- 2008) 109
2. البطالة لسنة 2008.....111
خلاصة الفصل الثاني.....112

- **الباب الثالث: الفلاحة والتنمية الريفية .**

الفصل الأول: تحليل وتقييم واقع القطاع الفلاحي والإنتاج.

أولا: واقع القطاع الفلاحي.....113

VII. التقسيم العام للأراضي الفلاحية.....113
VIII. توزيع المستثمرات الفلاحية.....114
IX. استعمال الأرض 117
X. الري الفلاحي.....118
XI. اليد العاملة الفلاحية.....121
XII. المكننة.....122
ثانيا: الإنتاج الفلاحي.....123

1. تطور الإنتاج النباتي.....123
2. تطور الثروة الحيوانية.....131
خلاصة الفصل الأول.....137

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية الريفية على تنظيم المجال الريفي.

مقدمة.....138

I. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....138

❖ تـطبيق الـمخطط الـوطني للـتنمية الـفلاحية بالـولاية.....149
3. الاستثمار المخصص للإنتاج النباتي.....140
4. الاستثمار المخصص للإنتاج الحيواني.....140
4. الاستثمار المخصص للسقي.....140
❖ مسار المخطط الوطني بمنطقة الدراسة.....141
1. تطـور عـدد الـمستثمرات الـمشاركة فـي الدعـم.....141
2. تـطور عـدد العمليـات المحققة في الدعـم.....143
3. الاستثمـار الـمالي (2000-2007) 144
3 - 1 تـطور حجـم الاستثمـار الـمخصص.....144
3 - 2 الاستثمـار الـمخصص حسب الفـروع.....145
4 - الدعـم الـمحقق.....149
II. المشاريع الجوارية للـتنمية الريفية (PPDR) 154
3. التعـريف.....154
4. الأعمـال الـمنجزة.....154
III. برنامج المحـافظة الـسامية لـتطوير الـسهوب(PDS) 156
IV. الـمشاريع الجوارية للـتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) 157
1. التعـريف.....157
2. برنامج 2009.....158
3. برنامج 2010.....165
خلاصة الفصل الثاني.....172

- **الباب الرابع: برامج التنمية المحلية.**

الفصل الأول: مسار برامج التنمية المحلية.

مقدمة.....173
2. برامج التجهيز العمومي.....173
أولا: الـمخطط الـقطـاعـي للـتنمية (PSD) 173
ثانيـا: الـمخطـط الـبلـدي للـتنمية (PCD) 176
4. البـرامج الـمدعمة للإصلاحـات الاقتـصادية.....180
VIII. بـرنامج الإنـعاش الاقـتصادي.....180
IX. البـرنامج الـتكميلي 183

X. البـرنامج الـتكميلي لدعـم الـنمو 185
XI. بـرنامج دعـم الـنمو الاقـتصادي 190
XII. مساهمة الـصندوق الـمشترك للجمـاعات المحلية في التنمية المحلية.....193
XIII. مساهمة البلدية في التنمية المحلية (برنامج التمويل الذاتي) 194
XIV. برنامج الـتنمية الاجتماعية.....197
5. البـرامج الخاصة (بـرنامج الـهضاب العليـا) 201
خلاصة الفصل الأول.....207

الفصل الثاني: تأثير برامج التنمية المحلية على تنظيم المجال.

مقدمة.....208

أولا: التجهـيـزات والخدمـات.....208

IV. المـرافق التعـليمية 208
V. الـمرافـق الـصحيـة.....211
VI. السـكن.....213
XI. المـرافق الإداريـة والأمنيـة 215
XII. المرافق الثقافية والرياضية.....216
XIII. المرافق الدينية.....217
XIV. التـجـــارة.....217
XV. شبكـــة الـــنقـــل.....219
XVI. وسـائـل الإعـــلام والاتصـــال.....219
XVII. البيـــئـــــة.....220
ثـانيـا: الـهيـاكـل القـاعـديـة.....221

V. شـبكـة الـطـرقـات.....221
VI. شبكـات الطاقـة 222
VII. قـطاع الـري.....223
VIII. الهيـاكل الصنـاعية.....226
خلاصة الفصل الثاني.....231

- خاتمة.....232
- المراجع.....235
- الملحق.....242
- فهرس الخرائط والأشكال والجداول.....255
- فهرس المواضيع.....262

ملخص:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى التكفل بالحاجات المحلية لسكان الريف، حيث عملت على إيجاد برامج محلية وريفية تساهم في حركية هذا المجال والحد من الهجرة واستقرار السكان.

غير أن هذه الأهداف لم تحقق إلاّ مؤخرا أين شهد المجال الريفي ديناميكية وانتعاشا فلاحيا عن طريق السياسات الجديدة المتكاملة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شملت جميع النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفلاحة، والتي ساهمت في زيادة وتحسين نوعية الإنتاج عن طريق الدعم المخصص لمختلف الفروع الفلاحية، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف بفضل هذه البرامج التي تعمل على فك العزلة بتوفير مختلف الهياكل القاعدية وخلق مناصب شغل جديدة دائمة ومؤقتة.

كما ساهمت برامج التنمية المحلية ورغم اختلاف أهدافها في النهوض بالمجال وتنميته، بدءا ببرامج التجهيز العمومي والتي تهدف إلى تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛ مرورا بمختلف البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية والتي جاءت من أجل استكمال مسار التنمية، والحد من الفقر والقضاء على البطالة ودفع وتيرة التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا ما أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية.

رغم أن البرامج التنموية جاءت مختلفة من حيث الهدف والأهمية وحتى الأغلفة المالية المرصودة لها والفاعلين المتدخلين فيها، إلا أن الطابع التكاملي لهذه البرامج ساهم في تطوير المجال الريفي وإخراجه ولو جزئيا من عزلته التي استمرت لعقود.

فالسهول العليا القسنطينية كانت نموذج فعلي عن التنوع المجالي والامكانات الاقتصادية من جهة؛ والفوارق الجهوية من جهة أخرى، حيث برزت هذه الاختلالات بشكل واضح بولاية أم البواقي، لوجود بلديات فقيرة هامشية كعين الزيتون وأخرى متوازنة كعين ببوش وبلديات أخرى غنية كعين فكرون.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المجال الريفي، البرامج التنموية، الدعم المالي، التنمية الريفية، الفوارق الجهوية.

Résumé:

Depuis l'indépendance ; l'Algérie cherche à assumer les besoins locaux de la population rurale. Elle a travaillé à trouver des programmes locaux et ruraux qui contribuent à la dynamique de ce domaine et à mettre fin à l'immigration et à stabiliser la population.

Cependant, ces objectifs n'ont pas été réalisés que récemment où le domaine rural a connu une dynamique et une animation agricole par de nouvelles politique intégrées qui visent à réaliser le développement économique et social, car elles comprennent toutes les activités relatives directement ou indirectement à l'agriculture, et qui ont contribué à l'augmentation et l'amélioration de la qualité de production par le soutien consacré aux différentes branches de l'agriculture, ainsi qu'à l'amélioration des conditions de vie de la population rurale grâce à ces programmes qui vise à rompre l'isolement en fournissant les différentes infrastructures et en créant de nouveaux postes de travail permanents et temporaires.

Aussi ; ces programmes ont contribué au développement local malgré la diversité de ces objectifs à promouvoir ce domaine et le développer, en commençant par les programmes d'équipement public qui visent à satisfaire les besoins économiques et sociales de la population ; passant par les différents programmes soutenant les reformes économique qui sont faites pour accomplir le parcours de développement, et pour mettre fin à la pauvreté et éliminer le chômage et accélérer le rythme de développement dans les différents domaines économiques et sociaux, ce qui a mené à accomplir plusieurs réalisations dans le domaine de la santé, les ressources en eau, le développement rural el les infrastructures fondamentales.

Bien que les programmes de développement sont différents depuis l'objectif et l'importance et même les enveloppes financières affectées pour cela et les acteurs qui y interviennent ; le caractère intégré de ces programmes a contribué au développement du domaine rural et de le faire sortir, même si c'est partiellement, de son isolement qui a durée des décennies.

Et les hautes plaines Constantinoise, où ces déséquilibres se manifestent clairement dans la Wilaya d'Oum El Bouaghi, à cause de l'existence de municipalités marginales pauvres comme Ain Zitoune et d'autres équilibrées comme Ain Babouche et d'autres municipalités riches comme Ain Fakroune.

Mots clé : le développement local, le domaine rural, les programmes du développement, le soutien financier, le développement rural, les disparités régionales.

Summary:

Since independence, Algeria seeks to meet local needs of the rural population. It worked to find local and rural programs that contribute to the dynamic of the field and to put an end to immigration and to stabilize the population.

However, these objectives have been realized only recently where the rural area has been dynamic and animated by new agricultural integrated policies aimed at achieving the economic and the social development, as they include all the activities related directly or indirectly with agriculture, and which contributed to increasing and improving the quality of production by the support devoted to various branches of agriculture, in addition of improving the living conditions of the rural population by these programs aimed at ending the isolation by providing different infrastructures and creating new jobs permanents and temporaries.

As well, these programs of local development have contributed, despite the diversity of theirs objectives, to promote and develop this area, starting with public equipment programs aimed at meeting the economic and social needs of the population, then passing through the various programs supporting economic reforms which came to complete the course of development, end poverty, eliminate unemployment and accelerate the pace of development in achievements in the health field, water resources, rural development and basic infrastructures.

Although the development programs were different from the purpose and importance and even the financial envelopes affected for them, and the actors involved to theme, the integrated character of these programs has contributed to the development of the rural area and get it out, even if it was partially; from its isolation that lasted decades.

And the regional differences on the other hand, where these imbalances are clearly manifested in the mandate of Oum El Bouaghi, because of the existence of marginal poor municipalities such Ain Zitoune trees and others balanced Ain Babouche and other rich municipalities such Ain Fakroune.

Key words: local development, rural field, development programs, financial support, rural development, regional disparities.

ملخص:

منذ الاستقلال والجزائر تسعى إلى التكفل بالحاجات المحلية لسكان الريف، حيث عملت على إيجاد برامج محلية وريفية تساهم في حركية هذا المجال والحد من الهجرة واستقرار السكان.

غير أن هذه الأهداف لم تحقق إلاّ مؤخرا أين شهد المجال الريفي ديناميكية وانتعاشا فلاحيا عن طريق السياسات الجديدة المتكاملة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شملت جميع النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفلاحة، والتي ساهمت في زيادة وتحسين نوعية الإنتاج عن طريق الدعم المخصص لمختلف الفروع الفلاحية، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف بفضل هذه البرامج التي تعمل على فك العزلة بتوفير مختلف الهياكل القاعدية وخلق مناصب شغل جديدة دائمة ومؤقتة.

كما ساهمت برامج التنمية المحلية ورغم اختلاف أهدافها في النهوض بالمجال وتنميته، بدءا ببرامج التجهيز العمومي والتي تهدف إلى تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان؛ مرورا بمختلف البرامج المدعمة للإصلاحات الاقتصادية والتي جاءت من أجل استكمال مسار التنمية، والحد من الفقر والقضاء على البطالة ودفع وتيرة التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ هذا ما أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية.

رغم أن البرامج التنموية جاءت مختلفة من حيث الهدف والأهمية وحتى الأغلفة المالية المرصودة لها والفاعلين المتدخلين فيها، إلا أن الطابع التكاملي لهذه البرامج ساهم في تطوير المجال الريفي وإخراجه ولو جزئيا من عزلته التي استمرت لعقود.

فالسهول العليا القسنطينية كانت نموذج فعلي عن التنوع المجالي والامكانات الاقتصادية من جهة؛ والفوارق الجهوية من جهة أخرى، حيث برزت هذه الاختلالات بشكل واضح بولاية أم البواقي، لوجود بلديات فقيرة هامشية كعين الزيتون وأخرى متوازنة كعين ببوش وبلديات أخرى غنية كعين فكرون.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، المجال الريفي، البرامج التنموية، الدعم المالي، الفوارق الجهوية، برامج التنمية المحلية، برامج التنمية الريفية.